شؤون فلسطينية

١٩٢ آذار (مارس) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٢ آذار (مارس) ١٩٨٩

شَهريَّة فكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ الانتخابات ومرحلة الاختبارات المتبادلة ..... ربعي المدهون
١٦ الطريق الى «القمة العربية» الأولى ..... عدنان حسين
٣١ راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني ..... أحمد شاهين
٤٦ التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية ..... عمرو هاشم ربيع
٦٦ اسرائيل وسياسة الانفراج الدولي ..... عمر سعادة

تقارير

٨٣ اسرائيل تستعد للحرب المقبلة ..... مها بسطامي

مراجعات

٩٠ السياسة الصهيونية لاقتلاع الفلسطينيين ..... د. يزيد صايغ
٩٧ المقاومة في قطاع غزة: محاولة تأريخ التجربة ..... فايز ساره

شهريات

١٠١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: تصعيد جبهة السلام، اقليمياً ودولياً ..... سميح شبيب
١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: بانتظار القمّة: نشاط في الوقت الضائع ..... أ. ش.
١١٣ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: مكاسرة الكبار في الشرق الاوسط ..... د. نبيل حيدري
١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تشديد التصدي للاحتلال ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٢٥ افكار ومبادرات لفك طوق العزلة ..... هاني العبدالله
١٣٠ هجوم دبلوماسي اسرائيلي فاشل ..... محمد عبدالرحمن

١٣٦ المناطق المحتلة:
بين أزمتي اسرائيل والاردن ..... ر. م.

وثائق

١٤١ **عرفات: اسرائيل تتخبّط، سياسياً**

يوميات

١٤٨ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١/١٩٨٩ الى ١٥/٢/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا

١٧٢ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ابراهيم هزيمة**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الانتخابات ومرحلة الاختبارات المتبادلة

ربعي المدهون

يبدو ان قطارات التسوية المنطلقة من المحطات الرئيسة الثلاث، الاميركية والاسرائيلية والفلسطينية، مرشّحة، جميعها، للمرور بمحطة الانتخابات البلدية، أو السياسية العامة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولأن هذه المسألة تثير خلافات بين الأطراف الثلاثة، بين ان تكون محطة في تسوية شاملة، أو ان تكون التسوية بعينها والمحطة الاخيرة في سفر الجميع، وبين ان تكون مجرد نقطة مرور لا تستحق التوقف؛ فهي تمثّل الجامع المشترك المختلف عليه، وليس المتفق بشأنه.

الى ما قبل اعلان م.ت.ف. الاستقلال الوطني الفلسطيني، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، كانت الانتخابات البلدية، في الضفة والقطاع، مطلباً وطنياً، وهدفاً له مقوّماته وما يبرره في سياق الاهداف الوطنية الأخرى، باعتباره خطوة على طريق الحل الوطني للمسألة الفلسطينية، وليس باعتباره الحل الوطني بعينه. وبهذا المعنى، مثّلت الانتخابات، في حينه، مرحلة تكتيكية في سياق العمل الوطني الاستراتيجي العام ككل. وكان هذا الاعتبار هو الشرط الموضوعي الذي استندت اليه القيادة الوطنية الموحّدة، في الضفة والقطاع، في رفعها شعار الانتخابات، ووضعه بين أبرز، وأهمّ، شعاراتها الوطنية ومطالبها الأخرى، من دون ان تقرن ذلك بأي مساومة، أو محاولة لاعتبار هذا المطلب ثمناً للانتفاضة، أو السعي الى استبدال أحدهما بالآخر، أو وضعهما في تعارض مباشر في الوقت عينه. غير ان الربع الأخير من العام الأول من عمر الانتفاضة شهد تحوّلات سياسية ودبلوماسية بالغة الأهمية، أزاحت من على طريقها موضوع الانتخابات الذي كفّت غالبية الاطراف المعنيّة عن التحدث عنه، أو حتى «استغابته»؛ وعادت، هي عينها، الى هذا الحديث و«الاستغابة» بعد استقرار حركتها السياسية ودخولها مجرى «التفاهم» العام. فقد مثّلت القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة، الاستثنائية، للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عُقدت في الجزائر، ما بين ١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨، انعطافاً كبيراً في سياسة م.ت.ف. لم يخل من مواقف دراماتيكية في ظاهرها، وان كانت تحتفظ بدلالات عميقة في جوهرها. إذ اعترف المجلس، بصورة غير مباشرة، بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وندّد بالارهاب، فاتحاً، بذلك، الباب للتطورات السياسية اللاحقة. فكان هذا التحوّل، في جانب منه، تجاوباً مقبولاً من الأوساط الفلسطينية مع التطورات الاقليمية والدولية التي تشهد، منذ مدة، انفراجاً كبيراً في علاقات القوى العظمى، وضع المقدمات الضرورية لحل النزاعات الاقليمية في أكثر من منطقة، مثّلت، حتى وقت قريب، بؤراً للتوتر الدائم في العالم؛ وكان، في جانبه الآخر، صيغة للردّ على التطوّرات المحتملة في منطقة الشرق الاوسط، التي لا تزال تمثّل احدى أكبر بؤر التوتّر في العالم. وبدا، من سياق التطورات اللاحقة، ان م.ت.ف. استهدفت تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، لكي تتمكّن من احداث المزيد من التغييرات؛ وهو ما انعكس، بقوة، في ثلاثة من مواقع ومحطات

الصراع الرئيسة، تل ـ أبيب وواشنطن وموسكو. ففي اسرائيل، وجدت الحكومة الجديدة، برئاسة اسحق شامير، نفسها مراقبة ومحاطة بسلسلة من الضغوط الداخلية المحدودة، والخارجية المتفاقمة. وهي ضغوط لم تقتصر على الموقف التقليدي، الموحّد الى حدّ كبير للكتلة الاشتراكية تجاه اسرائيل، وذي التأثير المحدود في أزمة المنطقة، على الأقل في الظروف الراهنة، بل تعدّت ذلك الى أوروبا الغربية، ودخلت قاعات البيت الأبيض، الذي لم يعد قادراً على تجاهل الرياح الدولية. فقط اضطرت واشنطن الى فتح حوار مباشر مع م.ت.ف. زاد في عزلة اسرائيل، وأحدث هزّة، ليست بالقليلة، في الارض السياسية التي تقف عليها حكومة شامير. أما موسكو، المحطة الثالثة، والحارس الآخر على بوابة الانفراج الدولي، فقد سارعت، من جانبها، الى الاستفادة من التطورات الجارية نحو ايجاد موطىء قدم، ومكان لائق لها حول طاولة المفاوضات السلمية حول الشرق الاوسط. ولتحقيق تقدّم ملموس في هذا الاتجاه، أبدت العاصمة السوفياتية استعداداً ملحوظاً للتجاوب مع بعض المطالب الاميركية والاسرائيلية المعروضة؛ من بينها التخفيف من شروط وصيغة المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط، واعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، في حال أقرّت، الأخيرة، بدور السوفيات في المؤتمر الدولي، وأفسحت في المجال لمشاركتهم فيه بفعالية.

فالى أي مدى غابت طروحات ما قبل اعلان الاستقلال الفلسطيني، وبضمنها الانتخابات ومشتقاتها واستهدافاتها ؟ ولماذا عادت بعد شهور قليلة، في أعقاب دورة سياسية واسعة، بدا اقترابها من هذه المسائل بعيداً ومستبعداً ؟

استكشاف الخطوة خطوة

انطلاقاً من المحطات هذه، بدأت أطراف النزاع الرئيسة الثلاثة، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وم.ت.ف. مرحلة استكشاف للتعرّف على حدود المتغيرات في موقف كل منها، وامكانات التأثير فيه. فتميزت سياسة واشنطن، ما بعد مرحلة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، بمحاولات جسّ نبض واختبار لمواقف كل من م.ت.ف. واسرائيل، وبالطريقة التي تتفق وطبيعة العلاقة بين واشنطن وكل من الطرفين المذكورين. ففي تحديدها لمستقبل علاقتها بالمنظمة، سعت واشنطن الى التثبّت، والتحقق، من مصداقية الطروحات السلمية الفلسطينية، ومدى عمق التغيّرات السياسة المستجدة لديها، وهي جدية الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وجديّة الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، ومدى التزام المنظمة بعدم القيام بما أسمته واشنطن عمليات «ارهابية»؛ أما تجاه اسرائيل، فتعمل واشنطن لمعرفة المدى الذي سوف تذهب اليه اسرائيل في اقرارها واعترافها بالمتغيرات الدولية، واستعدادها لتقديم تنازلات موازية، وحدود الضغط الاميركي اللازم لتحقيق الدرجة المطلوبة، أو التنازل المحتمل من جانب اسرائيل، والذي يمكّنها، في نهاية الامر، من القيام بعملية توفيق بين الطرفين، بعد ان تكون قد حقّقت درجة التقارب المطلوبة في وجهات نظرهما.

من جانبها، لم تقف الحكومة الاسرائيلية مكتوفة اليدين تجاه التطوّرات الجارية، وكذلك حيال العملية الاستكشافية الاميركية، فأطلقت سلسلة «مبادرات» سياسية غير مكتملة، بهدف القيام بعملية مضادة لعملية واشنطن، تستهدف، من جانبها، التعرّف على حدود التقبّل الاميركي لهذا النوع من المبادرات، ومستوى التعديل المطلوب للحصول على رضا الحليف الاميركي؛ كذلك لتفادي الالتزام بخطة سياسية محدّدة تتحول الى برنامج عمل محسوب على الحكومة، واستبدال ذلك، كله، بسياسة ترك الاطراف الاخرى تمارس الترقّب، وانتظار ما يمكن ان تصدره تل ـ أبيب، قطرة، قطرة.

وكان شامير واضحاً في تأكيد هذا المنحى التكتيكي لدى حكومته، باعتباره غير معني، في الظروف الراهنة، باطلاق مبادرة سياسية كاملة؛ فذلك «تبديد للأفكار»، حيث ستواجه أي مبادرة اسرائيلية رفضاً عربياً قاطعاً. ويطمح شامير، بالتالي، الى تطبيق تكتيك «خاص»، يقوم على تفحّص الوضع السياسي في اللحظة الزمنية المعنيّة، على المستويين، الاقليمي والدولي، ومعرفة حظ كل خطة، أو مشروع، من النجاح، قبل ان تنظّم اسرائيل عملية ردّ شاملة تلتزم بها الآن، وفي المستقبل. وهكذا، اكتفت حكومة شامير، في المرحلة الحالية، بنشر أجزاء من خطط دبلوماسية توفر ردّات فعل مباشرة، من قبل الاطراف الأخرى، من دون ان تسمح لهذه الاطراف بوضع تصوّر كامل للموقف الاسرائيلي، وتركهم يحاولون جمع جزئيات صورة لا تتوقف اسرائيل عن القاء قطعها على طاولاتهم؛ حتى قيل، في اسرائيل، ان شامير، الذي يعتبر «مايسترو» هذه اللعبة، يعرف من أين، وكيف، يبدأ رحلته الدبلوماسية؛ لكنه لا يملك أية فكرة عن أين، وكيف، ومتى، يصل بها الى نهاية مبادرته السلمية ؟

نتبين من ذلك كيف بدأت ترتسم خطوط سير الاختبارات السياسية المتبادلة بين الاطراف، وهي: واشنطن ـ تل ـ أبيب؛ واشنطن ـ م.ت.ف.؛ تل ـ أبيب ـ واشنطن؛ تل ـ أبيب ـ م.ت.ف.؛ م.ت.ف. ـ واشنطن. ويبقى خط م.ت.ف. ـ تل ـ أبيب غير سالك حتى الآن، الاّ بصورة غير مباشرة، اذ لم تطلق م.ت.ف. مبادرات تستهدف اسرائيل، واكتفت بالرد على مبادرات تل ـ أبيب الجزئية، اعتماداً على ان ما يصدر من واشنطن يمكنه ان يعكس، بطريقة أو بأخرى، مزاج تل ـ أبيب؛ وعليه ينبغي مراقبة ذلك بحذر شديد، وكذلك دراسته، بعناية؛ ففي البيت الابيض يحتفظون بمفاتيح الضغط الكافي لتغيير الموقف الاسرائيلي.

ولئن كانت م.ت.ف. مهتمة بمراقبة التغيرات في سياسة الادارة الاميركية الجديدة، وهو أمر يقع ضمن اختباراتها، فتل ـ أبيب مهتمة، بدورها، بمعرفة مدى استعداد الاتحاد السوفياتي لتقديم تنازلات تنهي القطيعة الدبلوماسية مع اسرائيل، وتعيد تطبيع العلاقات بينهما. ولا تخفي موسكو، هي الاخرى، محاولاتها لمعرفة مدى استعداد اسرائيل لدفع ثمن مقابل، لا يقل عن سحب اعتراضها على المؤتمر الدولي ومشاركة الاتحاد السوفياتي فيه. والنتيجة الماثلة لهذه التقاطعات هي ان اسرائيل أصبحت محطة تقاطع الاختبارات الثلاثة، الاميركية والسوفياتية والفلسطينية، في وقت بدأت تنتظم، الى حد ما، الخطوط الرئيسة لطبيعة الردود الاسرائيلية المحتملة على هذه الاختبارات، وهي: العمل على التوصّل الى صيغة اتفاق مقبول مع واشنطن؛ وتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي واقامة حوار صداقة معه قبل تقديم أي تنازل من جانب اسرائيل، والنظر، في ضوء ذلك، الى ما يمكن ان تتطور اليه الامور، والاتفاق مع ممثلين عن السكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حول مشروع الحكم الذاتي، قبل اتخاذ أي خطوة أخرى في اتجاه تنظيم انتخابات لمجلس اداري مقترح لتسيير «الحكم» في المناطق المحتلة، أو اقامة كونفدرالية بين هذا «الحكم» والاردن. وتبقى الانتخابات، التي تمثّل حجر الزاوية في الطروحات الاسرائيلية، خاضعة لسياسة الفحص والاختبار، التي يتّبعها شامير، الذي يعتبر ان هناك صيغاً كثيرة للانتخابات واشكالاً يمكن دراستها. فأين تقع هذه المسألة في تفاعلات الاختبارات السياسية المتبادلة بين اميركا واسرائيل وم.ت.ف. وفق ما أشرنا اليه ؟

واشنطن ـ م.ت.ف.؛ اختبار النوايا

منذ ان استجابت م.ت.ف. للمطالب الاميركية الثلاثة، وهي الموافقة على ٢٤٢ و٣٣٨، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب والتنديد به، تعرّضت المنظمة لعملية اختبار جديّة من

قبل الادارة الاميركية، استهدفت الوقوف على مدى قناعة المنظمة بالخطوات السياسية التي اعلنتها، وما اذا كانت تقع في سياق خطواتها التكتيكية أم هي خطوات حقيقية في اتجاه السعي الى سلام حقيقي في المنطقة ؟ وقد أجريت هذه العملية من خلال الحوار الثنائي بين واشنطن وم.ت.ف. بدت فيه واشنطن غير متعجلة للوصول الى نتائج، وعلى العكس من ذلك ربما راغبة في اطالة أمد الحوار لأطول وقت تتمكن خلاله الادارة الاميركية من تطوير اختباراتها، ووضع تصوّر للحل المحتمل في المنطقة، وتتمكن اسرائيل، كذلك، من بلورة مواقفها وايجاد صيغة للردّ على التطورات الدولية الآخذة في التزايد في اتجاهات غير مُرْضية لها. لذا، لم يكن مصادفة جعل «موضوع الارهاب» البند الأول على جدول أعمال الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، الذي تبعه فتح ملفات عدّة للمنظمة، وقراءة عناوين بارزة فيها وفصول هامّة. وانعكس ذلك في المعلومات التي تحدثت عن ثلاثة مطالب أميركية جديدة الى المنظمة، هي طرد العناصر «المتطرفة»، وحل القوة ١٧، والموافقة المسبقة على قيام اتحاد كونفدرالي مع الاردن قبل قيام الدولة الفلسطينية وليس بعدها كما تنص الوثائق الفلسطينية في هذا الخصوص. فواشنطن تعتبر الاردن صاحب دور رئيس في عملية السلام في الشرق الاوسط؛ وكذلك تعتبر القرار الرقم ١٨١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي العام ١٩٤٧، منتهياً، على العكس من موقف م.ت.ف. الذي يعتبر القرار ١٨١ الاساس الذي يُبنى عليه الاستقلال الفلسطيني، بما يوفره من شرعية دولية، سبق ان اعطت اعلان قيام اسرائيل العام ١٩٤٨ شرعيته، اعتماداً على نصف القرار، بعد ان أهمل نصفه الآخر المتعلق بقيام دولة فلسطينية على أرض فلسطين الانتدابية. فهل «غضّت» م.ت.ف. النظر عن كثرة التساؤلات الاميركية، وأصبحت طرفاً متلقياً لاختبارات واشنطن ؟ أم خاضت معركة دفاع ناجحة اعتماداً على ما لديها من مقدرة على دفع مخاطر التسلل الاميركي الى داخل الشأن الفلسطيني عبر الوجبات المتتالية من المطالب، حيث لديها من أوراق الضغط ما يدعم سياساتها ويثبّت اقدامها ويضمن النجاح لمرحلة «الانفتاح» الفلسطينية ؟

حتى الآن، يمكن القول ان م.ت.ف. لم تلق بأوراقها كاملة؛ وان ما قدمته لم يسقط في سلة بلا قاع. فمحصلة الاندفاعة الفلسطينية نحو حقل السلام، جاءت بعد التأكد من احتمال سقوط المطر، أو وجود غيوم تبشر بذلك على الأقل. وقد أثمر هجوم السلام الفلسطيني نتائج ايجابية كثيرة، وفّرت لـ م.ت.ف. أرضية أرحب للتحرّك بفعالية أكبر، على المستوى الدولي، لتفعيل العملية السلمية في اتجاه الاهداف الوطنية المعلنة للشعب الفلسطيني. وأدت هذه السياسة، في مراحلها الاولى، الى تشديد الضغط الدولي على اسرائيل، من جهة، ولفّ حبل السياسة الفلسطينية حول عنق حكومة شامير، من جهة أخرى. وفي سياق هذه العملية، أبدت م.ت.ف. أقصى مرونة تكتيكية في اجراء اختبار واستكشاف مماثل لاختبارات الآخرين، لمعرفة قدرة الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الغربية على الحركة خارج المنحى التقليدي لعلاقاتهما السابقة مع اسرائيل. وراعت م.ت.ف. في ذلك تمسّكها بثوابتها الاساسية، وحمايتها من محاولات مسّها، وهو ما يفسّر دوافع الانزعاج الفلسطيني، الذي بلغ حدّ «النرفزة»، من اقدام رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، على طرح «مبادرة» على تماس مباشر بأهم هذه الثوابت، وهو المتعلق بورقة الانتفاضة، التي تتطلع واشنطن وتل ـ أبيب الى حرمان المنظمة منها، وافقادها أهم عناصر قوتها على الاطلاق. فالانتفاضة هي السدّ المنيع الذي يحمي م.ت.ف. من جميع العواصف، مثلما هي السلاح «غير الارهابي» الأمضى الذي أذهل العالم وغيّر قناعاته، ومن المتوقع ان يزداد تأثيرها، في المراحل اللاحقة، بحيث تدفع اسرائيل الى اعادة نظر شاملة في قناعاتها، أيضاً، تكون نتيجتها التخلّي الكامل عن احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وللتدليل على

ذلك، نورد ملامح تأثير بدأ يأخذ دوره وفعله بين الجنود العاملين في المناطق المحتلة. فخلال زيارة قام بها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، للوحدات العاملة قرب نابلس، واجه شامير انتقادات بالغة القسوة من قبل الجنود، عكست بوادر ازمة بين صفوفهم، وخصوصاً المجندين الصغار منهم الذين لا يجدون في عمليات القتل والقمع التي يمارسونها ضد الاطفال خصوصاً، والمواطنين الفلسطينيين عموماً، مبرّرات كافية. لقد كان الجنود الاميركيون أول من تحرّك ضد استمرار الحرب في فيتنام؛ فهل تكون هذه نقطة البداية في مسيرة مماثلة في تاريخ الاحتلال الاسرائيلي ؟

واشنطن ـ تل أبيب؛ تغيير اجباري

من الطبيعي، في ظل المعطيات الاقليمية والدولية الراهنة، ان تضع الادارة الاميركية الحركة الدبلوماسية الاسرائيلية الراهنة، والمنتظرة، في عملية اختبار دقيقة ومعقّدة، لاستكمال تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع في المنطقة، والتعرّف على الحدود القصوى التي يمكن فيها لاسرائيل ان تسهم في تمرير سياسات واشنطن، مقابل احجام الاخيرة عن ممارسة أي ضغط، ومن أي مستوى كان، على اسرائيل، مع انه لا يبدو، في الظروف الراهنة، أن النيّة قد توفّرت لدى واشنطن لفرض تنازلات على اسرائيل. وقد أشار مصدر اسرائيلي الى ذلك بوضوح، مبدداً أية أوهام في هذا الاتجاه، فأكد ان واشنطن لا تزال تفضل التعاون مع اسرائيل أولاً، ومن ثمّ مع العرب، قبل ان تدعو الاتحاد السوفياتي الى الالتحاق بعملية السلام في الشرق الاوسط. أي انها سوف تعمل على ترتيب الوضع، أولاً، مع حكومة شامير، على أساس من الجوامع المشتركة بين موقفيهما، قبل ان تنتقل الى البحث في صيغ مشاركة الآخرين، وحجم وطبيعة هذه المشاركة. وحسب المؤشرات الاولى لسياسة الادارة الاميركية الجديدة، فمن غير المتوقع ان تلجأ واشنطن الى اتخاذ مواقف سريعة؛ فالأمر، كما في كل القرارات الدولية، يتطلب وقتاً كافياً لاجراء أي تغيير، خصوصاً في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي. وبناء عليه، لن يتصرّف الرئيس الاميركي، جورج بوش، بحدة في المسائل المتعلقة بالصراع في الشرق الاوسط. صحيح انه لن يتبع سياسة سلفه، مكرراً مقولاته، جاعلاً من سياسة البيت الابيض نسخة «ريغانية» مكررة، بل سوف يترك، في كل مرحلة، وازاء كل قضية، بصمات «بوشيّة» خاصة دون شك، حتى وان احتفظ بجوهر سياسة الادارة الاميركية السابقة. واذا كان الامر كذلك، فمن نافل القول ان تجد وزارة الخارجية، التي يتزعمها جيمس بيكر، طريقها عبر هوامش مميّزة عن حركة الوزارة السابقة، بزعامة جورج شولتس، حيث تتعاطى الادارة الجديدة مع معطيات جديدة تتطلب تغييرات، مهما كانت حدود هذه التغييرات. غير ان للموقف الاميركي ثوابته التي ظلت تمثّل جوهر الحركة العامة للولايات المتحدة الاميركية تجاه المسألة التي نحن بصددها. فقد حافظ الموقف الاميركي على مبادىء معيّنة طيلة السنوات العشرين الماضية. فمنذ عهد ليندون جونسون، الى خطة وليام روجرز العام ١٩٦٩، الى سياسة نيكسون ـ كيسنجر خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، الى سياسة جيمي كارتر خلال عملية السلام المصرية ـ الاسرائيلية (مرحلة كامب ديفيد)، الى خطة رونالد ريغان العام ١٩٨٢، ومبادرة شولتس العام ١٩٨٧، كانت «سياسة مبادلة اسرائيل الارض بالسلام» هي الجامع المشترك فيما بين الادارات الاميركية المختلفة، على الرغم من تفاوت حجم الارض، وحجم السلام أيضاً، والثمن الذي تطلبه كل من هذه الادارات. وبناء عليه، ليس متوقعاً خروج ادارة بوش عن المعادلة الاميركية العامة، وهذا ما يفسّر تأكيد مراقبين ان المرحلة المقبلة سوف تشهد متغيرات كثيرة في السياسة الاميركية تجاه اسرائيل، لكنها متغيرات قد تستغرق سنوات ولا تمسّ جوهر العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، أو تلغي المبادىء التي اعتمدتها الادارات السابقة. لكنها، من

وجهة نظر أخرى، لن تدفع واشنطن الى التقرب أكثر من تل ـ أبيب، بل على العكس من ذلك، يمكن توقع تطورات سلبية نسبية في العلاقات الثنائية بين الجانبين. فاذا كان بوش يعلن، صراحة، رفض بلاده لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، كونها سوف «تفقد النظام الاقليمي استقراره»؛ ففي المقابل، لن تقدم واشنطن على اعطاء وعود جديدة لاسرائيل، قبل ابداء الاخيرة رغبة ملموسة في التعاطي مع المتغيرات الدولية، والاستجابة للحد الادنى من شروطها. فما هو مدى استجابة اسرائيل الفعلية لتلك الشروط ؟

اسرائيل والمتغيرات الجديدة

حكمت ردّات الفعل الاسرائيلية تجاه المتغيرات السياسية، المحلية والاقليمية والدولية، الخاصة بأزمة الشرق الاوسط والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، أربع قواعد رئيسة حدّدت المسار العام للسياسة الاسرائيلية ومكوّنات الرأي العام الاسرائيلي، وهي: استمرار الانتفاضة واستبعاد توقفها أو نجاح محاولات ايقافها في المدى المنظور على الأقل؛ وقرار الاردن فك ارتباطه القانوني، والاداري، مع الضفة الفلسطينية، الصادر في تموز (يوليو) ١٩٨٨؛ واعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني وما تبعه من تطورات، أبرزها خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية. وتكونت، في ظل هذه القواعد، واستناداً اليها، ثلاثة اتجاهات رئيسة في النظر الى المسألة الفلسطينية، وتحديد الموقف الذي ينبغي على اسرائيل اتخاذه، سواء أكان تمشّياً مع المتغيرات الجديدة او لمجابهتها واعتراضها والتخلّص من نتائجها.

في الجانب الأول، تقف مجموعة على يمين المجتمع تعتقد بأن ما وقع من متغيرات لا قيمة له، ويمثل المنتمون الى هذه المجموعة الاسرائيليين الذين يرفضون الاعتراف بتبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية وتمايزها، وبالتالي يرفضون كل ما يترتب على هذا من حقائق، أبرزها ان الغالبية الساحقة من أبناء هذه الوطنية الفلسطينية تعتبر م.ت.ف. ممثلها الشرعي والوحيد، وتسعى الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أكثر ممّا تسعى الى تدمير اسرائيل، وان ٩٩ بالمئة من بلدان العالم أصبحت جاهزة، وان بدرجات متفاوتة، للاقرار بهذه الحقائق.

على النقيض من ذلك تقف مجموعة يسارية تضمّ بين صفوفها الاقلية العربية في اسرائيل، تشكّل قطاعاً محدوداً من قطاعات الرأي العام الاسرائيلي. ويؤمن هؤلاء بأن فجراً جديداً انبثق في المنطقة، وان الوطنية الفلسطينية بلغت سن الرشد، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد لابناء فلسطين، وان الوطنية الفلسطينية تشق طريقها، الآن، ببطء، ولكن بثبات، نحو أخذ مكانها لتكون على قدم المساواة مع اسرائيل، وان مساعيها الى اقامة دولة فلسطينية، في فلسطين الانتدابية، غرب نهر الاردن، والى جانب اسرائيل، هي مسألة وقت لا أكثر، وان الولايات المتحدة الاميركية هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تتبنّى السياسة الاسرائيلية كاملة، وترفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ويستخلص افراد هذه المجموعة انه حان الوقت لأن تستيقظ اسرائيل على الحقائق الجديدة، وتوقف ضغطها على الفلسطينيين، وتعترف بالمنظمة والحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، وتبدأ مفاوضات مع المنظمة.

بعد هذين الاتجاهين المتناقضين، يأتي تيار الوسط الذي يعترف بالحقائق والمتغيرات في المنطقة، وفي العالم، لكنه يعتبرها غير كافية لتغيير وجهة نظره تجاه الصراع، ويدعو الاسرائيليين الى الصبر والتريّث. يقف اتباع هذا التيار ضد قيام دولتين غرب نهر الاردن، ويرون ان حل المسألة

الفلسطينية يكمن في اقامة دولة عربية في الاردن وغالبية الضفة وقطاع غزة، من خلال التفاوض مع الملك حسين. ويرى هؤلاء ان غالبية الاسرائيليين ليست على استعداد للقيام بتغيير دراماتيكي في موقفها السياسي العام حيال الصراع ومشكلاته الرئيسة. فهؤلاء، على الرغم من اعترافهم بالمتغيرات والمستجدات، يرفضون، في الواقع، التعامل مع نتائجها، او استنتاج أي دلائل سياسية واقعية منها. ويعكس موقف هذه المجموعة تردداً واضحاً في تحديد الخيارات السياسية، يشير، بدوره، الى عجز في القدرة على اتخاذ مبادرات سياسية واضحة وجريئة تستوعب المتغيرات المحلية، والاقليمية، والدولية، التي يعترفون بوقوعها، ممّا يؤدي الى شلل موقفها السياسي، في وقت تسير المتغيرات داخل صفوف الرأي العام بوتيرة متسارعة. فقد أشارت احصائيات أخيرة، تناولت الموقف من اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. الى ان نسبة ٥٤ بالمئة من الاسرائيليين لا تمانع في اجراء هذه المفاوضات، ومباشرة مع م.ت.ف.

في ظل هذه المعطيات، يتحرّك الرسميون الاسرائيليون بكثافة تحت «وابل» من التصريحات والتحليلات والمبادرات. واحتل الحديث عن مبادرة يعتزم رئيس الحكومة الاسرائيلية اطلاقها في وقت قريب الحيّز الاكبر من النقاشات والآراء الاسرائيلية التي حاولت، جاهدة، ان تقدم صورة، ولو تقريبية، لما سيقدم عليه شامير، فلم «تفلح». فعلى الرغم من دخول هذا الموضوع أروقة الكنيست، ودوائر الحكومة، وحتى حقائب الوزراء، على حد قول مصادر اسرائيلية، فقد ظلت حقيبة شامير، التي يفترض انها تحمل مبادرة من نوع ما، خالية الاّ من أوراقه اليومية العادية التي لم تزد بأكثر من قرارات قمعية جديدة اتخذتها الحكومة لمواجهة الاوضاع في المناطق المحتلة. وما ذكر عن مبادرة شامير لا يتجاوز الخطوط العامة لمشروع الحكم الذاتي كما عرفته اتفاقيتا كامب ديفيد. حتى ان شامير نفسه لم يضف، في أحاديثه، جديداً ذا قيمة، باستثناء كلام غامض عن عدم ممانعة اسرائيل لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ودول عربية تشرف عليها القوتان العظميان، وربما تتمّ بمراقبة الامم المتحدة؛ وهي مراقبة، كما فهم من تصريحات شامير، تتوقف عند «حضور الزفة» من دون السماح حتى بـ «تهنئة العريس». وبمعنى آخر، فان شامير يريد من القوتين العظميين والامم المتحدة ان تلعب دور شاهد الزور. واذا شئنا وضع مبادرة شامير في حجمها الحقيقي، فسوف نستعير بعض ما أوردته صحيفة اسرائيلية من «ان المبادرة الدبلوماسية المخبأة في مكان ما من مكتب رئيس الحكومة، صارت معروفة لعدد كبير من المسؤولين والاوساط الاعلامية. وقد تمّ اخفاؤها عن رجل واحد فقط، هو اسحق شامير».

نخلص من ذلك الى ان محاولات شامير لا تتعدى، في الظروف الراهنة، تحريك الاوضاع التي تزداد تأزماً في اسرائيل، وتخفيف الضغوط المحلية، والدولية، عليها؛ لكنها محاولات أشبه بالكتابة على رمال صفراء ناعمة وسط رياح آخذة في الاندفاع من اتجاهات عدة، بضمنها الاتجاه الاميركي، وان كانت رياحه لا تزال بطيئة ومحدودة التأثير.

اذا كانت الامور على ما أشير اليه، فلماذا يطرح شامير سياسات ومواقف لا حظّ لها من النجاح، ولا تعكس سوى رغبة مكشوفة في اضاعة الوقت الذي تعتبر اسرائيل في حاجة اليه، أكثر من غيرها، للخروج من مأزقها الراهن ؟

تنظيم هجوم معاكس

تعتمد اسرائيل، في المدى المنظور، تكتيكاً واحداً يحكم مجموع حركتها السياسية، أياً كانت وجهتها. يقوم هذا التكتيك على حشد طاقاتها السياسية والدبلوماسية في مواجهة هجوم السلام

الفلسطيني، للتصدي له، وابطال مفعوله، والتغلّب على نتائجه قبل ان تصبح احدى ممكنات الواقع وعنصراً رئيساً في عناصر تكوينه يصعب القفز عنه، أو حتى الابتعاد منه. على هذا الاساس، يمكن فهم الحركة الدبلوماسية السياسية بما هي محاولة أخيرة لتأكيد سياسة اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، ورفض التنازل عنها. وبمعنى آخر، الحفاظ على الوضع الراهن، وافشال أي محاولة لادخال تعديلات عليه، مهما كانت هذه التعديلات طفيفة، طالما تمسّ جوهره. ان ما يريده شامير من تقديم أفكار ومبادرات ناقصة وغير واقعية، يرفضها العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً، هو خلق انطباع لدى حلفاء اسرائيل وأصدقائها بأنها تملك بدائل فعلية للمبادرة الفلسطينية، وكذلك لأي مبادرة قد يتفق العرب بشأنها، لاحقاً؛ وان العرب والفلسطينيين هم الذين يرفضون الافكار الاسرائيلية، على الرغم ممّا في هذه الافكار من «مجازفات» و«مخاطر» على أمن اسرائيل وسلامتها. انه يريد، حقيقة، كسب الوقت، وليس اضاعته كما يبدو من الظاهر، لكن لتأكيد ان الارض التي في حوزة اسرائيل، الآن، سوف تبقى كذلك، وهي تخصها وحدها. والنتيجة الطبيعية لهكذا تكتيك هي تعطيل عملية السلام وتجميد حركتها بعد شلّ وايقاف ما انجزته من خطوات، بفعل هجوم السلام الفلسطيني الناجح. ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية قد وضعت القرار الاميركي بفتح الحوار مع م.ت.ف. وممارسة هذا القرار عملياً في اطار التكتيكات الاميركية. وعلى الرغم مما في هذا الاعتقاد من وجاهة، الّا ان امكانات ابقاء التحرك الاميركي في حدوده التكتيكية، او تطويره في اتجاه ان يتحوّل الى موقف استراتيجي، ليس رهنـاً بوضعيته وامكاناته في الظروف الراهنة، وانما هو رهن تطور الصراع في المنطقة وتطور المتغيرات الدولية والاقليمية وتغير بعض عناصر الصراع ومستوى فاعلية كل طرف من أطرافه الثلاثة، الولايات المتحدة واسرائيل وم.ت.ف. والدور الخاص لكل من اوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، وقدرة هذه الاطراف على اجتذاب حلقة التغيير في الاتجاه الذي يخدم اهدافها ويلبّي مصالحها. وقد قيل في اسرائيل، مثلما يقال في كل زمان ومكان، «ان ما هو تكتيكي اليوم قد يصبح استراتيجياً غداً؛ فالمسألة تتوقف على نوع الكائن الحيّ الذي سوف يخرج من الشرنقة الاسرائيلية». فأي مخلوق سوف ينطلق من الشرنقة حقاً ؟

تستند ثوابت السياسية الاسرائيلية، راهناً، على المحاور التالية: وقف الانتفاضة؛ والاتفاق المسبق على الخطوط العامة للحكم الذاتي، كما وردت في اتفاقيتي كامب ديفيد، وربما يجرى تطويرها نسبياً؛ واجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لاختيار ممثلين لمفاوضات الحكم الذاتي، الى جانب مصر والاردن واسرائيل، تشرف القوتان العظميان، اشرافاً خارجياً، على هذه المفاوضات، التي تتمّ مباشرة وبصورة ثنائية بين الاطراف، وربما انتدبت هيئة دولية للاشراف عليها، كهيئة مراقبين من دون أية صلاحيات، مع ضمان عدم تأثير أي من هاتين الهيئتين المشرفتين على سير المفاوضات. ويتحدّد الوضع النهائي للمناطق المحتلة بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتي.

تحت مظلة هذه الثوابت، وعلى ارضيتها، أطلقت القيادات الاسرائيلية وجبات متتالية من التصريحات والمقترحات وانصاف المبادرات. فتحدث وزير المالية، شمعون بيرس، عن مبادرة أعادت الى الاذهان مبادرات بيرس السابقة المبنية على «الخيار الاردني». وطرح وزير الدفاع، اسحق رابين، مبادرة من ثلاث مراحل تهدف الى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة والقطاع، بعد انتخابات يقبل المنتخبون فيها مبدأ التفاوض مع اسرائيل، وتبقى المستوطنات على ما هي عليه، حيث تُمارس سلطات الحكم الذاتي في مناطق يجرى تحديدها. أما وزير الخارجية، موشي ارنس، فدعا الى اقامة اتحاد كونفدرالي ثلاثي بين اسرائيل والاردن وكيان فلسطيني. وقدم وزير المواصلات، جاد

يعقوبي، مقترحات أقرب الى مقترحات رابين. والملاحظ ان ثمة جوامع مشتركة كثيرة بين جميع الطروحات الاسرائيلية، وفوارق قليلة ونسبية. فجميعها، بلا استثناء، يرفض التفاوض مع م.ت.ف. ويوافق على اجراء مباحثات مع ممثلين منتخبين عن السكان المحليين؛ كذلك تتفق هذه المقترحات، على ضرورة اجراء انتخابات عامة في المناطق المحتلة، بهدف اختيار ممثلين عن السكان الى المفاوضات؛ ويشكل الحكم الذاتي الجامع المشترك الابرز بين هذه المقترحات، ويعتبر الاساس الذي تنبني عليه؛ وتنتهي جميع المقترحات الى الدعوة الى صيغة ما لاتحاد كونفدرالي بين كيان فلسطين والاردن أو اسرائيل؛ ولا يوجد بين هذه الطروحات أي صيغة اتفاق على شكل، وطبيعة، الاشراف الدولي، وان كانت، جميعها، تتفادى التحدث عن مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

وخلاصة ذلك، هي ان محصلة الافكار والطروحات المتداولة، حالياً، في الاوساط السياسية الاسرائيلية الحاكمة، لا تتجاوز ما أشرنا اليه؛ وبالتالي، فان أياً من المبادرات المحتملة لن تستطيع الخروج من هذه الدائرة المحددة، على الاقل في المدى المنظور، أو تبتعد منها مسافة كافية، الاّ بقدر تجميلي فقط، كاحتمال قبول شامير باشراف اميركي على اجراء انتخابات في المناطق المحتلة بدلاً من الاشراف الدولي، وربما استبدل باشراف اوروبي كحل وسط بين الطرح الاسرائيلي وشروط م.ت.ف. لاجراء الانتخابات؛ وخروج الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى والمخيمات الى النقاط الرئيسة، بدلاً من الانسحاب الكامل وتسليم المناطق المحتلة لمراقبين دوليين، أو هيئة اشراف دولية.

الانتخابات في منظور الاطراف الثلاثة

لئن كانت الطروحات الاسرائيلية تشترك، جميعها، في موضوعة الحكم الذاتي، فان الجامع المشترك الثاني الأكثر أهمية بين هذه الطروحات، كما يتبين، هو موضوع الانتخابات، التي تعتبر مدخلاً الى الحكم الذاتي، أو مقدمة للمفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة. وهي المسألة التي تتقاطع مع برامج وحلول الولايات المتحدة الاميركية، أو بعض بنودها ممّا تمّ تداوله حتى الآن. كذلك مثّلت، ولفترة معيّنة، مطلباً هاماً في برنامج الانتفاضة الفلسطينية استمر حتى الربع الأخير من العام الأول من عمر الانتفاضة. وهو ما يستحق التوقف عنده قليلاً، لتبيان حدود هذا التقاطع، منعاً للالتباس. فقد ورد مطلب اجراء انتخابات بلدية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وباشراف دولي، ثلاث مرات في الفترة الزمنية المشار اليها. الأولى جاءت من خلال وثيقة الاربعة عشر بنداً التي أطلقتها شخصيات وطنية في مؤتمر عقدته في القدس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ ووردت الثانية والثالثة في البيانين ١٨ و٢٠ الصادرين عن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ و١٩٨٨/٦/٢٤ على التوالي. وقد وصف البيانان الانتخابات بأنها «مطلب مؤقت». لكن الموقف من هذا المطلب شهد تحوّلاً دراماتيكياً؛ اذ دخل، منذ اعلان الاستقلال الفلسطيني، باب «المحظورات»، وبدأ يحاط بكثير من الخطوط الحمراء، وأصبح الاقتراب منه يشكل خرقاً للثوابت الفلسطينية؛ بل ان رفض هذا المطلب احتل مكانه بين أهم الثوابت الفلسطينية المستجدة. وحتى لا نضيع في المتاهات التي قد يخلقها مثل هذا التحوّل السريع، نعود الى تفحّص هذه المسألة، مجدداً، خصوصاً وانها سوف تحتل مكانها، ولفترة، كاحدى أبرز النقاط الساخنة في برامج الطرفين الآخرين، الاميركي والاسرائيلي.

فقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية، في فترة ما قبل الانتخابات النيابية الاخيرة في اسرائيل، وما بعدها، جسّ نبض الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، لمعرفة مدى تقبّلهم لفكرة اجراء انتخابات

حرّة واختيار ممثلين عنهم للتفاوض حول صيغة حل كونفدرالي مع الاردن. وقد سعى وزير الخارجية السابق، جورج شولتس، بنفسه، الى التحقق من هذه المسألة، خلال زيارة لهذا الغرض قام بها الى القدس. غير ان شولتس فشل في الالتقاء بأي من الشخصيات الفلسطينية التي وُجِّهت اليها الدعوات لمقابلته والتباحث معه في شأن الانتخابات. وكانت هذه الواقعة أول اختبار جدّي لنفوذ م.ت.ف. العملي داخل المناطق المحتلة في السنتين الاخيرتين؛ إذ تمّت المقاطعة بناء على طلب المنظمة، وكانت الاستجابة كاملة، وتعزّزت بتظاهرات شعبية معادية لشولتس، ولمبادرته المعروفة، ولأي لقاء معه. وكانت واشنطن تطمح الى الحصول على موافقة صريحة من أبرز شخصيات الضفة والقطاع على اجراء الانتخابات، بعد حصول هؤلاء على ضوء أخضر من م.ت.ف. فيذهب شولتس، في ضوء ذلك، الى مقر الحكومة الاسرائيلية وفي يده ورقة تخوّله التحدث، بثقة عالية، حول شكل الترتيبات التي ينبغي اتخاذها للبدء في عملية السلام، في اطار مبادرته الشهيرة. وقد رافق هذا الطموح، قبيل الانتخابات البرلمانية الاخيرة في اسرائيل، أمل اميركي في فوز حزب العمل الاسرائيلي، وتمكّنه من تشكيل حكومة جديدة بأغلبية عمالية؛ اذ ان من شأن ذلك ان يسهّل، الى حد كبير، مهمة واشنطن في الشرق الاوسط، وفي اسرائيل بالذات، على اعتبار ان تكتل الليكود، وشامير شخصياً، يرفضان مبادرة شولتس من أساسها. لكن نتائج الانتخابات جاءت، في محصلتها، انتصاراً لليكود، الذي شكّل، فيما بعد، حكومة جديدة برئاسته، اشرك فيها خصمه التقليدي، «العمل». أدت هاتان النتيجتان، فشل لقاءات شولتس وتشكيل حكومة برئاسة شامير، الى وضع مبادرة شولتس في البرّاد. وجاءت قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لتنهي أي حديث بشأنها. غير ان واشنطن لم تتخل، في المرحلة اللاحقة، عن جوهر مبادرة شولتس، وان كفّت عن طرحها. فعلى الرغم من فتح حوار بينها وبين م.ت.ف. فقد اخذت تعلن، جهاراً، رفضها لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما أكدته الادارتان الاميركيتان، السابقة واللاحقة، اللتان أوضحتا ان واشنطن لا تزال تحبّذ قيام كونفدرالية فلسطينية مع الاردن، الذي تعتبره صاحب دور رئيس في عملية السلام. ويمثّل هذا الموقف سقف التحرك الاميركي في المرحلة الراهنة. لذا، من المتوقع ان تسعى الادارة الاميركية الى الضغط من أجل اجراء انتخابات في الضفة والقطاع، باعتبارها تتفق ومطالبها هي في الوقت الذي تمثّل جامعاً مشتركاً بين الطروحات الاسرائيلية على اختلافها. ويتخذ هذا الضغط وجهتين. فهو، من جهة، موجّه الى سكان الضفة والقطاع؛ وهو، من جهة أخرى، موجّه الى حكومة شامير التي تعتبر الانتخابات مرحلة لاحقة لموافقة السكان على مشروع الحكم الذاتي أولاً. لكن واشنطن لا تستطيع، في مرحلة الحوار مع م.ت.ف. تجاهل الاخيرة. لهذا، ربما قدمت وعوداً اليها بالمشاركة في المفاوضات، لاحقاً، من ضمن وفد اردني، اذا ما قبلت فكرة الانتخابات وساعدت على ضمان انجازها. لكن، وعلى الرغم من التوافق الظاهر في موقفي واشنطن وتل ـ أبيب من مسيرة الحل السلمي في المنطقة، فانه ينبغي التمييز بين التوجّه البراغماتي لدى الادارة الاميركية، الذي يبقي الموقف الاميركي منفتحاً على الاحتمالات، ويحاول استيعاب التطورات واستثمارها في اطار مصالحه مع مراعاة نسبية لمصالح الاطراف الاخرى، وبين الموقف الاسرائيلي الذي يريد ان يبقي الاحتمالات مفتوحة عليه، أي يأخذ منها ما يتفق معه وحسب. فواشنطن، على خلاف تل ـ أبيب، لا تستطيع، كدولة عظمى معنيّة قبل غيرها بمجريات الصراع العام في الشرق الاوسط، باعتبارها طرفاً رئيساً فيه، ان تسقط من حساباتها تطورات الموقف الفلسطيني وتأثيراتها، الاقليمية والدولية، في مرحلة الانفراج الدولي، الذي تعتبر واشنطن الشريك الاساسي فيه. ويمكن تلمّس انفتاح واشنطن النسبي في هذا الاتجاه في تجاوزها الحقبة الكيسنجرية، وانـدحار تأثيرات هذه الحقبة على صنع القرار الاميركي الخاص بالشرق الاوسط، والتي ظلّت

تحكم حركة واشنطن طيلة سنوات انتهت بفتح الحوار مع م.ت.ف. بعد ١٣ عاماً من القطيعة، برزت خلالها الثوابت الاميركية التالية: استبعاد م.ت.ف. من عملية السلام في الشرق الاوسط؛ واستبعاد الاتحاد السوفياتي، أو تقليص دوره، على الاقل؛ وتهميش دور أوروبا الغربية والحؤول دون قيامها بدور سياسي مستقل في الشرق الاوسط؛ واجتذاب الدول العربية، منفردة، الى طاولة المفاوضات. لقد جاءت خطوة شولتس الاخيرة باقرار فتح الحوار مع م.ت.ف. بمثابة التوقيع الاخير على وثيقة خروج المرحلة الكيسنجرية من قاعات البيت الابيض وجدول أعمال الادارة الاميركية الحالية. وهكذا يكون شولتس قد غادر وزارة الخارجية الاميركية بعد ان أزال عقبة أساسية من أمام خلفه، جيمس بيكر. فهل تستفيد الادارة الجديدة من التحوّلات الجارية، وتنتقل من سياسة «الخطوة خطوة» نحو سياسة الخطوة الشاملة بوفاق كامل، تكون م.ت.ف. عنصراً فاعلاً ومؤثّراً فيه، مثل بقية الاطراف ؟

افتتح «مايسترو» الادارة الاميركية الجديدة، جورج بوش، فترة رئاسته، بالتأكيد ان السعي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة سوف يشكل عائقاً يحول دون تقدم عملية السلام؛ وان فكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن لا تزال هي الأفضل. أمّا وزير خارجيته، جيمس بيكر، فقد دشّن عهده بتأكيد استمرار دعم واشنطن لاسرائيل، مثنياً على سياسة رئيسه في رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، مع ميل أكبر الى تبنّي طروحات اسرائيل في ما يتعلق بحجم الانسحاب من الاراضي المحتلة ومستقبل مدينة القدس؛ اذ يشاركها بيكر الرأي في ان «لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧»، وكذلك يرفض «ان تصبح مدينة القدس مقسّمة».

اذا لاحظنا التكتيك الاميركي الذي تعتمده الادارة الاميركية، في المرحلة الراهنة، انطلاقاً من كل ما تقدم، فسوف نجد الصورة التالية: تضع واشنطن الاطار العام للحل، ويتضمّن مفاوضات مباشرة برعاية دولية يتفق في شكلها وحدود صلاحياتها، تفضي الى قيام كونفدرالية بين الاردن والفلسطينيين. ويبقى على اسرائيل ان تتولّى صوغ الخطوط الداخلية لهذا التصور. وهو ما يسمح لنا بتفسير الهجمة الدبلوماسية الاسرائيلية، متمثّلة في موجة المبادرات التي نشهدها منذ فترة، وكلها تصبّ في اتجاه جعل الانتخابات في الضفة والقطاع احدى ابرز صياغات الحل العام، المقبول اميركياً. لكن الصورة تبقى ناقصة؛ اذ ان اكتمال الصياغات العامة، والتفصيلية، للحل في المنطقة لا يستقيم من دون التوقيع الفلسطيني الرسمي عليها، ممثلاً في م.ت.ف. فما هو جوهر موقف المنظمة من هذه الموضوعات، وفي جوهرها الحكم الذاتي، ورافعته، راهناً، الانتخابات البلدية، أو العامة ؟

رفض مطلق وقبول مشروط

بعد بيانها السابع والعشرين، لم تعد القيادة الوطنية الموحّدة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تكرّر مطالبتها باجراء انتخابات بلدية، وهو المطلب الذي ظل، منذ اعلانه في وثيقة الاربعة عشر بنداً، قبيل تشكيل القيادة الموحدة بقليل، من بين أهم المطالب الوطنية المؤقتة، ان لم يكن أهمها على الاطلاق. ويعود هذا الموقف الى التطوّرات التي أعقبت اعلان الاستقلال الفلسطيني، في ١٩٨٨/١١/١٥. فقد انطلق هجوم السلام الفلسطيني الشامل لتحقيق أوسع اعترافات دولية بالدولة الوليدة، واجتذاب الرأي العام العالمي الى أقرب مسافة ممكنة من المواقع الفلسطينية الجديدة، ووضعه في اطار حركتها واشراكه فيها، لتمكين م.ت.ف. من الانتقال الى مكان ملائم، ومتقدم، في الضمير العالمي والسياسات الدولية الراهنة. وقد استفادت م.ت.ف. خلال هجومها الدبلوماسي، من مرحلة الانفراج الدولي، التي وفّرت مناخاً ملائماً للتقدم، بخطوات واسعة، نحو الساحة

الدولية. النتيجة المباشرة لهذا التوجّه انعكست، على الصعيد المحلي، في تراجع موضوع الانتخابات البلدية في المناطق المحتلة عن مكانته السابقة بين الاهداف الوطنية الفلسطينية. وأكثر من ذلك، فقد تحوّل هذا المطلب الى خطوة غير مرغوب فيها، ومطلوب مقاومتها. ولمسنا ذلك في جانب من الملابسات التي رافقت تصريحات أدلى بها رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، لصحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، دعا فيها الى هدنة مؤقتة في المناطق المحتلة لمدة عام، يوقع عليها الطرفان، الاسرائيلي ممثلاً بالحكومة والفلسطيني ممثلاً بـ م.ت.ف. وتتمّ تحت اشراف دولي، يتبعها اجراء انتخابات عامة، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبعيداً من الملابسات التي رافقت هذه التصريحات، وردّات الفعل عليها، ومحاولة الولايات المتحدة الاميركية استغلالها لتوجيه اتهامات الى م.ت.ف. فقد كان لدى المنظمة الكثير من الدوافع التي أملت عليها ضرورة اتخاذ مواقف حذرة، الى أبعد الحدود، من قضايا مثل الانتخابات ومستقبل الانتفاضة. فخلال معالجتها موضوع فريج وذيوله، أظهرت م.ت.ف. حرصاً شديداً على توحيد مصدر التوجهات السياسية الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، وخارجها، وضمان مرورها عبر القنوات الفلسطينية الرسمية ـ م.ت.ف. والقيادة الموحدة ـ من دون مصادرة حق الاجتهاد لدى الآخرين. وهو ما أكدته تصريحات أدلى بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي اعتبر موقف فريج اجتهاداً تمّ التراجع عنه. وأبرزت تلك الواقعة حدود اختلاف الموقف الفلسطيني من مسألة الانتخابات في مرحلتين: مرحلة ما قبل اعلان الاستقلال الفلسطيني، ومرحلة ما بعد اعلانه. ويعود هذا الى التمييز بين الانتخابات كموقف كانت له مبرراته في مرحلة معينة، وبين الانتفاضة الشعبية التي تعتبر آلة تفريخ السياسات الفلسطينية التي لا يجوز المساس بها. وبمعنى آخر، لقد بلغ حرص م.ت.ف. على الانتفاضة، ورعايتها لها، ان عكست مخاوف وخشية عليها طالت حتى نوايا بعض الفلسطينيين، أيّاً كانت طبيعة هذه النوايا.

اذا قرأنا الموقف من الانتخابات في سياقاته الزمنية والتاريخية، يظهر لنا، من خلال تجربة العمل الفلسطيني، ان م.ت.ف. لم تشنّ معركة ضد الانتخابات، كمفهوم او مطلب أو هدف أو خطوة تكتيكية مؤقتة، ولا انطلاقاً من الحاجة اليها، أو عدمها، ولكن، وغالباً، من طبيعة الظروف التي تطلق فيها الدعوة الى اجرائها، والهدف المؤقت والنهائي لهذه العملية. فهي عارضت الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٢ ووافقت عليها العام ١٩٧٦، وطالبت بها في بداية الانتفاضة، وهي ترفضها الآن. ففي الظروف الراهنة، أصبحت الانتخابات حجر الزاوية في الطروحات الاميركية ـ الاسرائيلية التي تقدمها ثمناً للانتفاضة، بغض النظر عن كثير من التفاصيل والتصريحات التي تحاول تغطية جوهر الموضوع. ويحقق هذا الامر لتل ـ أبيب فرصة كبيرة لالتقاط انفاسها وتنظيم هجوم دبلوماسي كامل مضاد لهجوم السلام الفلسطيني، يهدف الى كسر حلقة الضغط الدولية، من جهة، واعاقة تقدم م.ت.ف. من جهة أخرى.

لقد كان من الممكن، فعلاً، الموافقة على انتخابات بلدية في المناطق المحتلة، في مرحلة سابقة، كخطة مستقلة لا ترتبط بالنظرة الاسرائيلية، أو الاميركية، الى حل المسألة الفلسطينية. لكن الشكوك تزايدت، في ظل تصعيد حملات القمع الدموي ضد المواطنين في الضفة والقطاع، ورفض سلطات الاحتلال التعاطي مع أبسط مطالب الانتفاضة على امتداد عام كامل من عمرها، كرّرت قيادتها، خلالها، مطالبة سلطات الاحتلال باطلاق سراح المعتقلين الاداريين، وسحب الجيش الاسرائيلي من على شوارع المدن والقرى والمخيمات، وايقاف حملات القمع والتنكيل. كذلك، نما، وتطوّر، الموقف من الانتخابات، بعد ان طرحت مسيرة عام من الانتفاضة جملة اسئلة مشروعة حول ما اذا كانت هذه المسألة تمثّل

خطوة اجـرائيـة تهدف الى التعرّف على القادة الوطنيين للانتفاضة، أم انها محاولة جدّية لاخراج الجميع من المأزق الراهن؛ اسرائيلياً نحو تخليص اسرائيل من احتلالها الذي تزداد أزمتها تفاقماً بسبب استمراره؛ وفلسطينياً نحو بدء مسيرة الحل الواقعي، الذي يلبّي طموح الشعب الفلسطيني؛ أم انها خارج هذين السياقين وترمي الى كسب الوقت فعلاً ؟

الرهانات الثلاثة

يتضـح من قراءتنا للموقف الاميركي ان واشنطن تراهن على اطالة أمد الحوار مع م.ت.ف. مستبـدلة سيـاسـة «الخـطوة خطوة» الكيسنجـرية بسياسة تقديم المطالب «وجبة وجبة»، وحصر المباحثات الثنائية مع م.ت.ف. في دائرة التعرّف عليها والتحقّق من نواياها، أي ابقائها ضمن دائرة الاستكشاف التي تحدثنا عنها، قبل اتخاذ أية خطوة عملية. وتحت مظلة الحوار المتقطع بين الطرفين، الاميركي والفلسطيني، تواصل الولايات المتحدة ممارسة تكتيكها الجديد، القائم على التقرّب المدروس من م.ت.ف. وتقديم المطالب المدروسة أيضاً، وبصيغة دبلوماسية هادئة. وفي هذه المرحلة، تفضّل واشنطن ان تأخذ كثيراً قبل ان تعطي قليلاً؛ في حين انها تتبع سياسة مغايرة تجاه اسرائيل؛ فتعطي كثـيراً لتـأخـذ قليـلاً. فقد ضمنت لاسرائيل رفض الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعم موقفها من الانتخابات في الضفة والقطاع، وهي تضع هذه الامور، جميعها، في سياق سياستها العامة في الشرق الاوسط.

أمّـا الرهـان الاسرائيلي، فينعقد على التخلّص من الانتفاضة تحت وابل من المبادرات وصيغ الحلول المخـادعة التي لا تستهدف سوى ايقاف الانتفاضة، بعد ان عجزت كل وسائل الضغط، السياسية والعسكرية، القمعية، بما فيها وسائل القتل المباشر، عن ايقافها.

أمـا م.ت.ف. فتـراهن، فعـلاً، على استمـرارية الانتفاضة، أي على نقطة العجز الاسرائيلية الأساسية. وهي لا تستطيع ان تضع الانتفاضة موضع مساومة. فبعد ان نجحت م.ت.ف. في التقاط زمام المبادرة وتشكيل قوة ضغط دولية على اسرائيل، تحوّلت الانتفاضة الى مصنع انتاج مقوّمات هذا الضغط. وصارت استمراريتها هي الرهان الوحيد الممكن لضمان ترجمة هذا الضغط الى قوة محلية داخل اسرائيل ذاتها، لتغيير تناسب القوى الحالي، والفعل في مستويات الرأي العام كافة، لتشكيل قوة ضغط اسرائيلية تتغذّى من مقولة عدم جدوى الاحتلال، وتتلمّس عواقبه، وتتأثر، مباشرة، بسلبياته. أما الانتخابات، فتبقى هدفاً ومطلباً يمكن استعادة مقوّماته ومبرراته في حالة واحدة فقط، هي عندما تخرج المناطق المحتلة من يد الرقابة الاسرائيلية الى يد المراقبة والحماية الدوليتين، وتتأمّن مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للسلام، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. عندئذٍ، قد تصبح الانتخابات مقدمة لتنظيم حياة السكان، الى حين تتسلّم م.ت.ف. سلطات الدولة في مناطق الضفة والقطاع التي لا تعود محتلة.

الطريق الى «القمة العربية» الأولى

عدنان حسين

مع ان ست سنوات مرّت على انعقاد آخر قمة عربية عادية، فان اجتماعات القمة العربية، التي تضمّ الرؤساء والملوك والأمراء العرب، غدت معلماً بارزاً من معالم النظام الاقليمي العربي، وظاهرة ثابتة في الحياة السياسية العربية المعاصرة. فقد تكررت، منذ نشوئها حتى الآن، اكثر من ١٥ مرة. وعلى الرغم من تعطل دوراتها العادية في السنوات الست الاخيرة، الّا ان ثلاث قمم غير عادية عقدت خلال هذه المدة. ونشطت في الشهور القليلة الفائتة المساعي لاستئناف دوراتها العادية السنوية، التي كانت آخرها «الثالثة عشرة» تأجلت ولم تلغ.

وظاهرة القمة العربية صار عمرها، اليوم، ربع قرن. فأولاها عقدت في مطلع العام ١٩٦٤، وهي ارتبطت، كلياً، في نشوئها وتطورها، وفي مدها وجزرها ايضاً، بالقضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي ـ الصهيوني. وكان المشروع الاسرائيلي الخاص بتحويل مجرى نهر الاردن وروافده السبب المباشر للدعوة الى عقد القمة العربية الاولى والقمتين اللاحقتين. ولم يحدث ان عقدت قمة عربية، سواء أعادية كانت أم طارئة، دون ان يتضمّن جدول أعمالها بنداً، او أكثر، حول قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. وندر ان تقدم موضوع آخر على هذا الموضوع في أعمال القمم العربية.

والقمة الاولى دعا اليها الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر في خطاب علني القاه بتاريخ ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣، في مدينة بورسعيد، بمناسبة «يوم النصر»، اقترح فيه عقد اجتماع عربي رفيع المستوى، على مستوى الرؤساء والملوك، لاتخاذ قرار سياسي بصدد التهديد الاسرائيلي بتحويل مجرى نهر الاردن وروافده، مشيراً الى الاجتماع الدوري الذي كان عقده رؤساء اركان حرب الجيوش العربية في القاهرة (٧ ـ ٩ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٦٣) وبحثوا خلاله في ما ينبغي اتخاذه من اجراءات لمنع اسرائيل من تحويل مجرى نهر الاردن وروافده، واحتمال قيامها باحتلال منابع المياه في سوريا، أو لبنان؛ وهو اجتماع وجد فيه رؤساء الاركان العرب انفسهم عاجزين عن فعل شيء بسبب استحكام الخلافات بين الحكومات العربية وعدم تنفيذ القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية، منذ العام ١٩٦٠، لانشاء قيادة عسكرية عربية موحّدة[١].

وفي ظرف ثلاثة اسابيع، تحقق لعبدالناصر ما أراد من دعوته تلك. فالى القاهرة حضر رؤساء وملوك الدول العربية الثلاث عشرة الاعضاء في الجامعة العربية، وعقدوا قمتهم الاولى، بمشاركة مندوب فلسطين في الجامعة العربية، أحمد الشقيري، والامين العام للجامعة، عبدالخالق حسّونة، في الفترة بين ١٣ و١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤.

فأي طريق أفضت الى استحداث هذا التقليد وتكريسه في تاريخ العرب المعاصر ؟

الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية

ظلت مصر، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، منصرفة عن الشأن العربي والمشروع القومي اللذين انشغل بهما المشرق العربي احقاباً طويلة، وبالذات منذ اواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي. وربما عاد ذلك الى انشغال السياسة المصرية الرسمية والحركة الوطنية المصرية بالشأن الداخلي، بمحوريه الرئيسين، الجلاء والسودان[٢]. لكن اشتداد الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة، والاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية العالمية، من جهة أخرى، في عقدي العشرينات والثلاثينات، عند الحدود الشمالية ـ الشرقية لمصر، اجتذب الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية. وبفشل الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) وازدياد الهجرة الصهيونية الى فلسطين، بمساعدة وحماية الدولة الاستعمارية ذاتها التي دخلت الحركة الوطنية المصرية معها في صراع طويل وحاد من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية، بدأت مصر تدرك ان ما يدور من احداث في فلسطين سيكون له تأثير مباشر وبالغ الخطورة على أمنها القومي ومصالحها الوطنية والقومية.

وقد تعاضدت ثلاثة عوامل على خلق الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية وزيادته. أولها ديني؛ فقد نظر المصريون، وهم مسلمون في أغلبيتهم، الى نضال الشعب الفلسطيني باعتباره جهاداً مقدساً ضد خطر صليبي جديد ارتدى الثوب اليهودي هذه المرة، وهو خطر موجّه نحو أرض اسلامية ومقدسات اسلامية. وقد أشار الى ذلك السفير البريطاني في القاهرة، لامبسون، في رسالة بعث بها الى رئيسه، وزير الخارجية البريطانية، في العام ١٩٣٩: «هذا الحماس الاسلامي المثار قد نفث عن نفسه، تنفيثاً طبيعياً، في حملة متصلة هدفها مساعدة جيرانها من مسلمي فلسطين الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة»[٣].

والعامل الثاني يتصل بمخاوف مصر على أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية. فقد رأى معظم الاوساط العلمانية في مصر، على اختلاف مشاربها الفكرية، ان انتصار المشروع الصهيوني في فلسطين وقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية يمثّلان خطراً مباشراً يهدّد الأمن القومي لمصر، ويضرّ بمصالحها الاقتصادية في الوطن العربي. واستندت هذه الاوساط الى حجج وبراهين مستمدة من الوضع الجيو ـ بولتيكي لمصر ودروس التاريخ، ومن الاعتبارات الموضوعية لمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي كانت تمرّ بها مصر. فدروس التاريخ والوقائع الجيو ـ بولتيكية كانت تؤكد، دائماً، ان من يسيطر على بلاد الشام يمكن ان يسيطر، بسهولة، على مصر، وبالتالي، فان حدود مصر الأمنية تمتد الى ما وراء فلسطين. كما ان البرجوازية المصرية التي كانت بدأت بتثبيت اقدامها على طريق التصنيع، وراحت تتطلع الى الاسواق العربية، احسّت بأن قيام دولة يهودية في فلسطين، من شأنه ان يلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد المصري، وهو ما عبّر عنه لامبسون في رسالته المشار اليها سابقاً، حين قال: «وعلى أية حال يجب ألّا نفترض ان التعصب الديني هو، وحده، المسؤول عن مساعدة المصريين لعرب فلسطين؛ فجميع المصريين يتعاطفون، فعلاً، مع العرب في جهادهم. وأكثر الطبقات فهماً يتوقع ان يعتدي اليهود على شعوب الشرق الأدنى، وعلى اقتصاده. ويخشى المصريون ـ وربما لخوفهم ما يبرّره ـ ان وجود دولة يهودية قوية يؤثر، جدياً، في تفوّق مصر الاقتصادي في الشرق الأدنى»[٤].

اما ثالث تلك العوامل، فهو انساني. فالمشروع الصهيوني لم يحظ بأي تعاطف من جانب القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في مصر، بما فيها القوى الليبرالية، لأنه لم يكن قائماً على أي اساس من أسس الشرعية والقانون، بل هو يقوم على الظلم والاجحاف واغتصاب الحقوق. واعتبرت

قطاعات واسعة من المثقفين المصريين ان قيام دولة على أسس محض دينية هو انتكاسة للحضارة الانسانية وعودة بها الى وراء.

وقد أجمل ذلك د. محمد حسين هيكل في مذكراته، بقوله: «... بدأت صيحة فلسطين ضد الهجرة اليهودية ترتفع شيئاً فشيئاً. وبدأ رجال من ذوي المكانة في مصر يؤيدون هذه الصيحة تأييداً حارّاً. أيدها بعضهم متأثراً بعاطفة دينية، وأيدها آخرون تأييداً سياسياً، أساسه ان وجود وطن يهودي الى جانب مصر يسيء الى حياة مصر الاقتصادية والسياسية على السواء، وان هجرة قوم الى بلد، رغما عن أهله، يؤدي، بطبيعته، الى تضييق أرزاق اصحاب هذا البلد من غير مسوغ، ويدفعهم الى الثورة على هؤلاء المهاجرين، ثورة بعيدة الأثر محفوفة نتائجها بأشد الاخطار»[٥].

ولعل في ذلك كله تكمن أسباب اشتداد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية في عقد الاربعينات. وتجلّى ذلك في المبادرة المصرية باشراك ممثلي فلسطين في المشاورات لانشاء جامعة الدول العربية، على الرغم من ان البروتوكول الخاص بتأسيس الجامعة لم يتضمّن ادخال فلسطين كدولة عربية، وانمّا تضمّن ملحقاً بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة فلسطين فقط؛ فقد حالت الضغوط البريطانية ومواقف الملوك العرب الخاضعة للارادة البريطانية دون تمتع فلسطين بعضوية الجامعة. وكانت حكومة الوفد المصرية، آنذاك، تعتبر ان القضية الفلسطينية قضية كل العرب، وان على الجامعة العربية ان تعمل لمنع مؤامرة تهويد فلسطين، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله. بيد ان الملك فاروق عمد الى اقالة حكومة النحاس الوفدية في اليوم التالي للتوقيع على «بروتوكول الاسكندرية» (٨ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٤)، منعاً لتحويل الجامعة العربية الى مؤسسة للوحدة العربية، ونصرة الشعب الفلسطيني، ومجابهة المخطط البريطاني ـ الصهيوني[٦].

ومع ذلك، لم تتوقف، او تضعف، عملية الارتباط المصري بالمسألة الفلسطينية التي أضحت، في الوقت عينه، قضية وطنية مصرية لجهة الخطر المحدق بمصر من البوابة التاريخية، لاجتياحها والسيطرة عليها؛ فلم تتردد مصر في استضافة اول قمة للملوك ورؤساء دول الجامعة العربية (انشاص، ١٩٤٦)، وفي الموافقة ـ بعد اصدار قرار تقسيم فلسطين واقتراب قيام الدولة الاسرائيلية ـ على قرار الجامعة باعلان الحرب.

وقد زادت هزيمة العام ١٩٤٨ من احساس المصريين بالخطر الاسرائيلي الداهم. فقد عبر الاسرائيليون حدود مصر في معارك تلك الحرب، ووطئت أقدامهم أرض سيناء. وبعد الهدنة، انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفة القناة في الغرب، وبين القوات الاسرائيلية في الشرق. وبسبب وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب، اقتحم السياسة المصرية والحركة الوطنية المصرية عنصر جديد، هو فلسطين[٧].

لقد ترتب على حرب العام ١٩٤٨ والهزيمة التي انتهت اليها أنْ تقدمت مصر خطوة أخرى نحو النظام الاقليمي العربي، الذي بدأ بالتشكل منذ انشاء الجامعة العربية. وتجلّت الخطوة المصرية في توقيعها، مع دول الجامعة، على ميثاق الامن الجماعي العربي في العام ١٩٥٠. واذ وجدت مصر ان امير شرق الاردن، عبدالله بن الحسين، يجري اتصالات مع الاسرائيليين، ألقت بكل ثقلها لكي تحول دون عقد صلح منفرد بين اسرائيل والاردن، معتبرة ان العلاقات العربية باسرائيل، ومصير القضية الفلسطينية برمّتها، هي من قبيل المسائل القومية التي لا يجوز التصرف بها على أساس منفرد. وجاء قرار مجلس الجامعة العربية، العام ١٩٥٠، ليعكس، بالضبط، وجهة النظر هذه:

«لا يجـوز لأي دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي، أو عسكري، مع اسرائيل، او ان تعقد، فعلاً، مثل هذا الصلح أو الاتفاق؛ وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر، فوراً، منفصلة عن الجامعة العربية، طبقاً للمادة ٨ من ميثاقها؛ وان على جميع الاعضاء ان يتخذوا تجاهها الاجراءات التالية:

«(أ) قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.

«(ب) اغلاق الحدود المشتركة معها، ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها.

«(ج) منع كل اتصال مالي، او تعامل تجاري مباشر، مع رعاياها»[٨].

كما ترتب على الحرب والهزيمة اثارة روح العداء بين الضباط الذين حاربوا في فلسطين ضد أنظمة الحكم، ومنها النظام الملكي المصري الذي تكشفت عيوبه ومساوئه على نحو لا مثيل له من قبل. وأدرك العسكـريون المصريون ان هزيمتهم أمام القوات الصهيونية ترجع، أساساً، الى فساد نظام الحكم القائم[٩]، فانخرط اولئك الضباط في تنظيم أنفسهم والاعداد للاطاحة به، وهو ما حدث ابتداء من ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢.

ويلاحظ بعض الباحثين ان قيام ثورة ٢٣ يوليو، بالصورة التي حدثت بها، يكشف عن ان المسألة الفلسطينية صارت من أسس السياسات المصرية وأنظمة الحكم، وذلك باعتبارها من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية. وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم، قبل حرب العام ١٩٤٨، تقاس بمـدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم، بعد تلك الحرب، تقاس، أيضاً، بمدى كفاءته في مواجهة الخطر الاسرائيلي. وكان من أسباب سقوط النظام الملكي الدستـوري السابق على يد ثورة ٢٣ يوليو، بمؤسساته وأحزابه كافة، ليس عجزه فقط عن مناهضة الاحتلال البريطاني، ولا لأنه عجز عن حل الازمة الاجتماعية، ولكن، أيضاً، لأنه عجز عن ان يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر. وحزب الوفد، بكل تراثه النضالي السلمي المشروع في مواجهـة النفوذ والاحتلال البريطاني، لم يكن مؤهلاً لكفاح يستدعي استخدام القوة العسكرية ويستند اليها كضرورة قومية[١٠].

واذا كانت القضيـة الفلسـطينية، والقضية القومية عامة، ارتبطتا، في ذهن الشعب المصري، بالخطر المباشر الذي أحدق به، خطر قيام اسرائيل، كما عبّر عن ذلك احد الضباط الاحرار الذين صنعوا ثورة ٢٣ يوليو[١١]، فان قادة مصر الجدد أدركوا، منذ البداية، ان مجابهة هذا الخطر تتطلب، من جانب، اعادة صياغة الاوضاع المحلية، وبينها تعزيز القدرة الدفاعية لمصر، ومن الجانب الآخر، اعادة صياغة العلاقات مع العمق العربي، واقامة تضامن عربي، او نظام اقليمي عربي، أكثر فعالية من ذلك الذي حدده بروتـوكـول الاسكندرية العام ١٩٤٤ لانشاء الجامعة العربية. وفي ما يتعلق بالجانب الاخير، بادرت القيادة المصرية الجديدة، بعد عام فقط من تولّيها السلطة، الى اجراء اتصالات مع الدول العـربيـة؛ وتعـدى الأمـر الاتصـالات الرسميـة بين الحكومات الى الحركات التحررية والاستقلالية العربية في المغرب والجزائر وتونس وفلسطين، وانشأت اذاعة موجهة الى العرب جميعاً باسم «صوت العرب»، وأخرى خاصة بالثورة الجزائرية عند اندلاعها، واعتبر عبدالناصر ان الدائرة العـربيـة هي من أهم دوائر الاهتمام المصري وأوثقها ارتباطاً بمصر[١٢]. واستضافت القاهرة، في النصف الثـاني من العـام ١٩٥٣، مؤتمـرين عسكريين عربيين، أحدهما لرؤساء أركان الجيوش

العربية (آب ـ اغسطس ١٩٥٣)، والثاني للمجلس الأعلى للدفاع العربي (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٥٣). وابتداء من العام التالي، بدأت مصر بتوقيع اتفاقيات للدفاع المشترك مع عدد من الدول العربية[١٣]؛ كما بدأت تصدر أولى الاشارات في خطابات عبدالناصر الى الوحدة العربية[١٤].

وواجهت سياسة عبدالناصر، في هذا المجال، كما في مجال سعيه الى تعزيز القدرة الدفاعية لمصر، موقفاً مناهضاً من الدولة التي انتزعت بهدوء، في ظروف الحرب العالمية الثانية، موقع القيادة في المعسكر الغربي، وبالذات في البلاد العربية ومنطقة الشرق الاوسط برمّتها، ونعني بها الولايات المتحدة، التي شهدت سياستها الخارجية تغيراً استراتيجياً أساسياً بعد الحرب، نتيجة لظهور الاتحاد السوفياتي قوة عظمى على المسرح الدولي، وخروج حليفتي أميركا، بريطانيا وفرنسا، ضعيفتين اقتصادياً وعسكرياً، وتعرّض سيطرتهما على المستعمرات للتزعزع، بل ولبداية الانهيار[١٥].

وكانت الخطوط الرئيسة للسياسة الاميركية هذه حيال الشرق الاوسط تمّ وضعها من قبل حكومة الرئيس هاري ترومان في العام ١٩٤٥، في جوّ المواجهة والحرب الباردة بين قطبي المعسكرين الدوليين. وشكل حجر الزاوية في هذه السياسة المسعى النشط الى احتواء الاتحاد السوفياتي، وهو ما يعني العمل على ابقائه بعيداً من الشرق الاوسط والوطن العربي[١٦]. وكانت الترجمة العملية لهذه السياسة اعلان الرئيس ترومان، في آذار (مارس) ١٩٤٧، مبدأه، «مبدأ ترومان»، الذي جرى تطبيقه اولاً في اليونان وتركيا، وامتد، فوراً، ليشمل دولاً ومناطق أخرى. وعلى أساسه وُسِّع نطاق «مشروع مارشال» ليتضمن الشرق الاوسط. وقام «مبدأ ترومان» على أساس التدخل المباشر في اوروبا الغربية والشرق الادنى وشرق البحر الأبيض المتوسط، لمنع أي نفوذ سوفياتي فيها، وذلك عبر تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى الحكومات المعارضة للايديولوجيا والسياسات السوفياتية.

وفي الواقع العملي، كان ذلك يعني اقامة أحلاف عسكرية وسياسية مشتركة في المنطقة، تستند الى الوجود السياسي والعسكري القوي لبريطانيا فيها. وقد حدث تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا، تمّ بينهما وبين فرنسا وتركيا، لانشاء «قيادة الشرق الاوسط». وتقدمت الدول الأربع، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥١، باقتراح المشروع هذا الى مصر، باعتبارها زعيمة الجامعة العربية، الّا ان مصر، التي كانت تسعى، في ذلك الوقت، الى الغاء معاهدة العام ١٩٣٦ مع بريطانيا دون شروط، رفضت الاقتراح[١٧].

وكان المشروع يقضي بأن تقدم مصر تسهيلات دفاعية استراتيجية، وغيرها من التسهيلات، على أراضيها، ممّا لا غنى عنه لتنظيم الدفاع عن الشرق الاوسط في وقت السلم، والتعهّد بمنح القيادة المتحالفة للشرق الاوسط جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة في حالة نشوب حرب، او التهديد الوشيك بنشوب حرب، او قيام حالة طوارىء دولية، بما في ذلك استخدام القواعد والمطارات ووسائل المواصلات المصرية. وفي مقابل ذلك، تلغي بريطانيا معاهدة العام ١٩٣٦، وتسحب قواتها غير المخصصة لقيادة الشرق الاوسط[١٨].

ولم يبدل التغيير الذي حدث في مصر، في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، واعلان النظام الجمهوري فيها على أنقاض الملكية على أيدي الضباط الأحرار، ولا تولّي دوايت آيزنهاور السلطة في البيت الابيض الاميركي، في مطلع العام ١٩٥٣، توجهات السياسة الخارجية الاميركية، سواء على الصعيد العام أو في ما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط. فقد مضى آيزنهاور على خطى سلفه؛ بل واختار جون فوستر دالاس لوزارة الخارجية، وهو من أكثر الاميركيين عزماً وحماساً وعداء للشيوعية والاتحاد

السوفياتي، لفرض طوق محكم حولهما. ولهذه الغاية، سارع دالاس الى القيام بجولة على المنطقة في أيـار (مايو) ١٩٥٣، وعرض على دولها فكرة انشاء نظام دفاعي لها يرتبط بالغرب، ليكمل دائرة التطويق الغربي للنظام الاشتراكي العالمي، والحؤول دون تحقيق وجود ونفوذ للاتحاد السوفياتي في المنطقة، بعد اصابة النفوذ الاوروبي بالضعف. ولم يستجب لمسعى دالاس، استجابة صريحة، أي قطر عربي الاّ العراق في ظل حكم نوري السعيد، اضافة الى تأييد باكستان وايران وتركيا للفكرة، وموافقتها على الانخراط في الحلف المطلوب. أما عبدالناصر، فرفض الفكرة من الأساس، وعارضها بقوة. وكانت حجّته في ذلك ان النظام الدفاعي للمنطقة ينبع من دول المنطقة ذاتها، وهو ما تحققه اتفـاقيـة الدفـاع العربي المشترك، الموقعة في العام ١٩٥٠[١٩]. ولم يكن ذلك موقفاً شخصياً من عبدالناصر او القيادة المصرية الجديدة حيال النشاط الاميركي والغربي عموماً، لربط المنطقة العربية، ومصر في مقدمها، بالغرب وأحلافه لمواجهة الاتحاد السوفياتي، «بل كان يوجد هناك اجماع شعبي ووطني داخـل مصر على هذا المـوقف... كان الشعب المصري تحت الاحتـلال الانكليـزي بينمـا الاميركيون يحدثونه عن الخطر الشيوعي»[٢٠].

ولقد شهد العام ١٩٥٤ صراعاً حاداً بين النظام الاقليمي العربي، الذي سعى عبدالناصر الى تكريسه وتحقيق فعاليته، والنظام الشرق أوسطي الذي نشطت في اتجاهه الولايات المتحدة وبريطانيا على نحو خاص. ولتقوية موقفه، انتهج عبدالناصر سياسة نشطة لمساعدة حركات التحرر في الوطن العربي، وخصوصاً في المغرب العربي الخاضع للسيطرة الفرنسية. كما راح يطالب بانهاء الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج[٢١]. وعمل، في الوقت عينه، على خلق جبهة عربية موحّدة حيال الضغوط الغربية، فوجّه دعوة الى رؤساء الحكومات العربية للاجتماع في القاهرة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، لاتخـاذ موقف موحّد ازاء حلف بغداد، الذي كان، في ذلك الوقت، على وشك الاعلان عنه رسمياً[٢٢]. وعلى الرغم من ان الاجتماع لم يخرج بنتائج محددة، الاّ ان عبدالناصر نجح، خلاله، في تحقيق عزلة عربية للسياسة العراقية المندفعة نحو الارتباط بالأحلاف الغربية. فالوفد العراقي الى الاجتمـاع كان الوحيـد الذي دافع عن حلف بغداد[٢٣]؛ اما الدول العربية الاخرى، فقد أقنعها عبدالناصر بأن هذه الحلف يدمّر التوازن في المنطقة، ويشكّل تهديداً لاستقلال البلدان العربية[٢٤]؛ فاتخذت السعودية وسوريا موقفاً من الحلف مماثلاً للموقف المصري؛ وكذلك اليمن؛ كما أعلن لبنان حياده في الصراع بين الجانبين؛ ولم يستطع الاردن ان يمنح الحلف تأييده العلني[٢٥].

وبالاعلان عن قيام حلف بغداد، والغارة التي شنّتها اسرائيل على القوات المصرية المرابطة في قطاع غزة، في ٢٨ شبـاط (فبـراير) ١٩٥٥، وراح ضحيتها ٣٨ عسكرياً مصرياً، اضافة الى ٢٥ جريحاً، حدث أمر في المنطقة لصالح تعزيز النظام الاقليمي العربي ورفع درجة مواجهته للنظام الشرق أوسطي. فحتى ذلك الوقت، كان عبدالناصر، على الجبهة الداخلية، يركز اهتمامه على مشاريع التنمية، لاعتقاده بأن اتفاقية الهدنة مع اسرائيل من شأنها ان تحول دون قيام نزاع مسلّح[٢٦]؛ أما على الجبهة العربية، فكان يسعى الى تطبيق اتفاقية الدفاع العربي[٢٧]. وكان قيام حلف بغداد تحدياً غير مسموح به بالنسبة الى مصر، وأقنعت الغارة الاسرائيلية عبدالناصر بضرورة الاسراع في تقوية القدرة الدفاعية لمصر؛ اذ «تبين له، بوضوح، ان [دافيد] بن ـ غوريون لا يرغب في السلام، لأنه يعوق خططه التوسعية»[٢٨]. ووجد عبدالناصر، ايضاً، ان التضامن العربي هو الوسيلة الأكثر جدوى في مواجهة التحـديـات الاسرائيليـة، وكذلك التحديات الغربية، فقام بتوقيع سلسلة من المعاهدات مع الدول العـربيـة الأخـرى، للدفـاع المشتـرك والتعـاون في المجـالات العسكرية والاقتصادية خصوصاً؛

فعقد اتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا في العام ١٩٥٥، انضم اليها الاردن في العام التالي؛ كما وقّع ميثاقاً ثلاثياً مع السعودية وسوريا، انضمّت اليه اليمن. وتضمّن هذا الميثاق رفض الدخول في أي حلف، وتحقيق تعاون أفضل بين البلدان الموقعة عليه[٢٩]. وبحث عبدالناصر، في الوقت عينه، عن عمق دولي لنهجه المناهض للاحلاف والتكتلات الاستعمارية، فأنشأ مع جوزيب بروس تيتو وشو ان لاي وأحمد سوكارنو، وغيرهم من زعماء الدول المستقلة لتوها، كتلة الدول غير المنحازة.

امّا على صعيد تقوية الجيش المصري، فقد توجه عبدالناصر الى الولايات المتحدة وطلب منها، غير مرة، أسلحة لمصر، مبرّراً ذلك بالتهديدات الاسرائيلية لمصر، والوضع غير المستقر في الشرق الاوسط، وهو ما تجلّى في الغارة الاسرائيلية على المواقع المصرية في غزة؛ الّا ان الولايات المتحدة رفضت الاستجابة لطلبات عبدالناصر، بسبب معارضة بريطانيا لذلك، ورغبة واشنطن في احتواء مصر ضمن منطقة النفوذ الغربي. ولم يجد عبدالناصر، في مواجهة الموقف الاميركي، الّا اللجوء الى تشيكوسلوفاكيا لتسليح الجيش المصري، وكان ان تمّت، في ذلك العام (١٩٥٥)، أول صفقة أسلحة في الشرق الاوسط مع المعسكر الاشتراكي[٣٠].

ان رفض عبدالناصر الانخراط في أحلاف تحقق مصالح وأهداف الدول الاجنبية، واتخاذه موقفاً متشدداً حيال اسرائيل، ودعوته الى تأمين حقوق الشعب الفلسطيني وعودته الى بلاده، ومطالبته بانهاء السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، وتقديم الدعم السياسي والمادي الى الحركات الاستقلالية والتحررية فيه، وخصوصاً ثورة الجزائر، وتبنّيه شعار الوحدة العربية؛ ان كل ذلك جعل الجماهير العربية وعدداً من الحكومات العربية تنظر الى مصر باعتبارها المدافع عن الموقف القومي العربي، وان ترى في عبدالناصر قائداً قومياً، وبطلاً للاستقلال الوطني والتحرر من الهيمنة الاستعمارية، تنعقد عليه الآمال في استعادة الوطن السليب ـ فلسطين[٣١]. وهذا الامر ساعد عبدالناصر في الحصول على تأييد أكثر من حكومة عربية لسياسته الخارجية، وبالذات تجاه اسرائيل. واضافة الى اتفاقيات الدفاع المشترك، تجلّى ذلك، أيضاً، في تطور العلاقات المصرية ـ العربية. ففي آذار (مارس) ١٩٥٦، عقد، في القاهرة، مؤتمر قمة بين عبدالناصر وملك السعودية، سعود بن عبدالعزيز، والرئيس السوري، شكري القوتلي، وأُقرّت، في المؤتمر، الاجراءات الضرورية لاقامة جبهة عربية موحّدة ضد اسرائيل؛ ثمّ تبعه مؤتمر آخر بين الثلاثة أنفسهم في الرياض والدمام، في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته، في اثناء نشوب أزمة السويس[٣٢]. وكانت تلك الأزمة، في حد ذاتها، أول اختبار لمبدأ التضامن العربي، الذي عمل عبدالناصر، لسنوات عدة، من أجل تكريسه. فاضافة الى التظاهرات والاضرابات وأعمال العنف ضد المصالح البريطانية والفرنسية في البلدان العربية، وغير ذلك من مظاهر الاحتجاج على العدوان الثلاثي الذي تعرّضت له مصر، في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، واعلان التأييد للخطوة المصرية بتأميم قناة السويس من جانب الاحزاب الوطنية والقومية والنقابات والمنظمات الشعبية والجماهير الواسعة في شتّى البلدان العربية؛ اضافة الى كل ذلك، عرضت حكومتان عربيتان، في الأقل، هما حكومتا سوريا والاردن، على مصر معاونتها عسكرياً في حربها ضد اسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وذلك بالهجوم على اسرائيل لتخفيف الضغط عن مصر. «الّا ان الرئيس عبدالناصر طلب عدم اشتراكهما في المعركة حتى لا تتعرضا للعدوان البريطاني الفرنسي»[٣٣]. وقد ظهر تضامن الحكومات العربية مع مصر في الاجتماع الذي عقد في بيروت، بين ١٢ و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، بحضور عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية وممثلي هذه الدول، وأُجري البحث في العدوان الثلاثي، وفي ما ينبغي اتخاذه من تدابير

لحل المشاكل القائمة في منطقة الشرق الاوسط. ودعا المجتمعون الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن وقف العدوان[٣٤].

وبخروج مصر وزعامتها منتصرة في معركة القناة، تحققت لها شعبية جارفة على امتداد الوطن العربي، وتكرّست زعامتها للنظام الاقليمي العربي. وكان العدوان الثلاثي، في الواقع، نقطة انطلاق نحو ذرى أعلى للصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع بين النظامين المتنافسين في المنطقة: النظام الشرق أوسطي والنظام الاقليمي العربي. فقد ترتب على العدوان، على الرغم من فشله، ان مصر والدول العربية اصبحت تواجه مخاطر العدوان الاسرائيلي في أي وقت؛ اذ زالت الضمانات الدولية لحفظ السلام في المنطقة، بعد ان انتهكت اتفاقيات الهدنة. كما ان التصريح الثلاثي الاميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي لضمان السلام في الشرق الاوسط فَقَد مصداقيته وتأثيره، بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر.

واذا كان حلف بغداد والغارة الاسرائيلية على القوات المصرية في غزة في العام ١٩٥٥ أوضحا لعبدالناصر أهمية تقوية القدرة الدفاعية لمصر وانشاء نظام للتضامن القومي بين الأقطار العربية، فان العدوان الثلاثي دفعه الى البحث عن وسائل أكثر فعالية للعلاقات المصرية ـ العربية والمصرية ـ الدولية. فعلى صعيد الأول، راح عبدالناصر يمنح الحركات التحررية والاستقلالية في الوطن العربي تأييداً ودعماً أوسع نطاقاً؛ ففي ذلك الوقت، بدأت تترسخ في يقين عبدالناصر عقيدة ان القوة في الوحدة؛ بيد ان الوحدة العربية لن تتحقق ما دامت غالبية البلدان العربية خاضعة لسيطرة الدول الاستعمارية، أو أسيرة نفوذها وارادتها. ولم يمنع ذلك عبدالناصر من العمل، على صعيد العلاقات الرسمية مع الدول العربية، على توحيد العمل العربي. وأثار اهتمامه، في هذا المجال، وضع سوريا والدور الذي يمكن ان تلعبه في السياسة العربية، كدولة تنهج سياسة معادية للاستعمار والصهيونية. فعمل عبدالناصر على توطيد العلاقات المصرية ـ السورية، وساعد على تحقيق ذلك تجاوب القيادة السورية لهذه المساعي وتقديرها لنشاط عبدالناصر في العمل على استقلال البلدان والشعوب العربية من السيطرة الاجنبية، واصراره على سياسة عدم الانحياز[٣٥]. وتكلّلت عملية التقارب بين مصر وسوريا بتوحّدهما في دولة واحدة، في مطلع العام ١٩٥٨.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، شهدت علاقة مصر بالكتلة الاشتراكية تطوراً نوعياً منذ صفقة العام ١٩٥٥ للأسلحة. وترسّخت هذه العلاقة نتيجة للموقف السوفياتي المؤيد للسياسة المصرية حيال أزمة القناة. كما حاول عبدالناصر استغلال موقف الولايات المتحدة بعدم مشاركتها، او تأييدها، للعدوان الثلاثي، لتحسين العلاقات المصرية ـ الاميركية، الّا ان الولايات المتحدة لم تتجاوب مع هذه المحاولة، بل ما لبثت ان عادت العلاقات المصرية ـ الاميركية الى المستوى السابق من التوتر والعداء. ففي الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، طرح الرئيس الاميركي، ايزنهاور، مبدأه، الذي اعتبر فيه ان الفراغ الذي خلّفته بريطانيا وفرنسا في الشرق الاوسط يجب ان تملأه الولايات المتحدة قبل ان يملأه الاتحاد السوفياتي، وان هذه المنطقة هي ساحة للصراع بين الشرق والغرب، وان على الولايات المتحدة ان تتحمّل المسؤولية في محاصرة التقدم الشيوعي فيها[٣٦]. وقد رفضت مصر وسوريا «مبدأ ايزنهاور» والسياسة المترتبة عليه. وكانت سوريا، خلال هذه الفترة، أصبحت اكثر قرباً الى مصر، كما نشطت في تقوية، وتوسيع، علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. ويبدو ان الولايات المتحدة قد أدركت الآفاق الوحدوية لتطوّر العلاقات المصرية ـ السورية؛ كما انها وجدت في انتهاج سوريا سياسة متوافقة مع سياسة عبدالناصر ما من شأنه عرقلة المساعي الاميركية الى تقوية حلف بغداد،

وتوسيعه، وتنفيذ «مبدأ ايزنهاور» الذي حظي، في المنطقة، بموافقة مبدئية علنية من الملك الاردني حسين، الذي كان أعلن، على لسان رئيس وزرائه، هزّاع المجالي، في مطلع العام ١٩٥٦، عن عزم حكومته على الانضمام الى حلف بغداد، واضطر، فيما بعد، الى التراجع عن ذلك العزم، بفعل الضغوط الشعبية الداخلية، والضغوط العربية التي قادتها مصر وسوريا، على حدّ سواء[٣٧].

ولاضعاف المحور المصري ـ السوري الذي بدأ يؤثر بفعالية في سير الاوضاع في المنطقة العربية، بدأت الولايات المتحدة باثارة المتاعب والمشاكل الداخلية في وجه الحكومة السورية، مستغلّة القوى المحلية المرتبطة بها. وجرى في النصف الثاني من العام ١٩٥٧ الكشف عن مؤامرة ضد السلطة السورية، وشنّت الصحافة الغربية حملة قوية ضد الحكومة السورية انطوت على بعض التهديدات. ثم لاحت في الافق نذر مجابهة عسكرية كبرى بين تركيا وسوريا، او بالأحرى بين النظامين، الشرق أوسطي والاقليمي العربي. فقد أجرى الممثل الخاص للولايات المتحدة، لويد هندرسون، سلسلة من الاتصالات والمباحثات مع رؤساء الحكومات في العراق والاردن وتركيا لتنظيم ما وصف يومها باعتداء مسلّح على سوريا، وأرسلت الولايات المتحدة حشداً من قطعها الحربية البحرية الى الموانىء التركية، وحشدت تركيا قواتها المسلّحة على الحدود مع سوريا، فيما قامت اسرائيل، في الوقت عينه، برفع درجة التوتر على الحدود مع سوريا[٣٨]. ولم تخف الولايات المتحدة تشجيعها لتركيا على التدخل في سوريا. فقد أعلن وزير الخارجية الاميركية، دالاس، يومها، ان من حق تركيا ان تتخذ من الاجراءات العسكرية والدفاعية ما تراه كفيلاً بحفظ أمنها وسلامتها وسلامة جاراتها وحليفاتها في المنطقة، عندما ترى ان سوريا قد أصبحت، في المنطقة، كالراديوم الذي لا تقف اشعاعاته عند حدود الاناء الذي هو فيه[٣٩]. وبادرت مصر الى ارسال قوات عسكرية، نزلت في ميناء اللاذقية في أواسط تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧، لمساعدة الجيش السوري وتعزيز قدرة سوريا الدفاعية في مواجهة التهديدات التركية؛ وتمّ الدعم المصري بموجب اتفاقية الدفاع المشترك الموّقعة بين البلدين قبل سنتين من ذلك التاريخ[٤٠].

وعلى العكس ممّا أريد ان تسفر عنه الأزمة السورية، كانت حصيلتها ربحاً للقومية العربية وخسارة لمبدأ ايزنهاور[٤١]. فقد أدى خطر العدوان المسلّح على سوريا وتطوّر علاقاتها مع مصر الى ازدياد الروابط بين البلدين، وتقوية شعورهما بالمصير المشترك، ممّا دفعهما الى الاتجاه نحو اقامة الوحدة فيما بينهما. ففي تلك الفترة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٧)، قام وفد برلماني مصري مؤلف من ٣٢ عضواً في مجلس الامة المصري بزيارة الى سوريا لتأكيد تضامن مصر معها ودعمها لها؛ ووجّه البرلمان السوري والوفد البرلماني المصري نداء الى حكومتي بلديهما لاتخاذ تدابير عاجلة من اجل تحقيق وحدتهما. وبالفعل، بُدىء، على الفور، بالبحث في الوحدة المصرية ـ السورية، التي أعلنت في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨، وقامت على أساسها «الجمهورية العربية المتحدة» باقليمها الشمالي ـ سوريا واقليمها الجنوبي ـ مصر[٤٢].

وخلال شهور، بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية، تلاحقت احداث بدا أنها تمضي في اتجاه تحقيق وحدة عربية أكبر من الوحدة القائمة. فاذا استثنينا انشاء الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن، رداً على الوحدة، وخطوة تنقصها الجرأة لضمّ الاردن الى حلف بغداد، فانه ما ان أُعلن عن قيام دولة الوحدة حتى طلبت اليمن الانضمام اليها. وترتب على ذلك اعلان الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن حيث وقّع الطرفان على ميثاق اتحاد الدول العربية[٤٣]. ثم حدثت ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، والتي أطاحت، في يوم واحد، بالسلطة الملكية المتحالفة مع

الغـرب والمناوئة، بقوة، لمصر، وبالاتحاد الهاشمي، وبحلف بغداد. وكانت ثورة العراق ضربة كبيرة وشديدة بالنسبة الى الغرب، وانتصاراً فائق الأهمية للجمهورية العربية المتحدة، وزعامتها، التي ما فتئت تحث على «اسقاط الحكومات الرجعية في البلدان العربية»، والكفاح ضد السيطرة الاستعمارية، واقامة حكومات تنضم الى مصر وسوريا في دولة الوحدة. وبعد ثورة العراق، أُطيح بالرئيس اللبناني كميل شمعون، الوثيق الصلة بأميركا والشديد العداء لعبدالناصر ومشروعه التوحيدي؛ وتولّى الحكم، بعده، فؤاد شهاب، الذي وصف بأنه يقف من السياسة المصرية موقف المتعاطف الحذر[٤٤].

بيد ان ذلك كله لم يلبث ان تحوّل الى ما يشبه الحلم قصير الأمد، وأسهمت في ذلك ظروف اقليمية ودولية كثيرة. ففي تشرين الثاني (نوفمبر)، وقع انقلاب عسكري في السودان، بقيادة ابراهيم عبّود، أدّى الى انعزال السودان عن الدول العربية المتحررة، وخصوصاً الجمهورية العربية المتحدة، والى عودة النفـوذ الغربي الى هذا البلد العربي، الذي كانت مصر تعتبره، على الدوام، عمقها الطبيعي والاستراتيجي وأقرب العرب اليها وأولاهم بالوحدة معها[٤٥]. وتردت علاقات مصر بالمملكة العربية السعـودية، بعد اكتشاف محاولة لتقويض الوحدة المصرية ـ السورية من طريق رشوة عبدالحميد السراج الذي أبلغ الى عبدالناصر ذلك[٤٦].

وحدث الأمر نفسه بالنسبة الى علاقات الجمهورية العربية المتحدة مع العراق؛ فلم تمض سوى بضعة شهور على الثورة العراقية حتى شهدت هذه العلاقات توتراً، اثر اتهام الحكم العراقي لنائب رئيس الوزراء، عبـدالسـلام عارف، المعـروف بولائـه لعبدالناصر، بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء عبـدالكـريم قاسم. وبلغ التـوتر ذروته عندما بدأ عبدالناصر، شخصياً، بشنّ حملات ضد قاسم والشيوعيين العراقيين. وتفاقمت الامور الى أقصى حد بحدوث حركة عبدالحميد الشوّاف في الموصل ضد الحكومة العراقية. فقد اتهمت بغداد الجمهورية العربية المتحدة بتدبير حركة التمرّد العسكري تلك؛ كما اتهمتها، في أواخر العام ١٩٥٩، بالوقوف وراء محاولة أخرى لاغتيال قاسم قامت بها عناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يعلن تأييده لعبدالناصر. وعبّرت تلك الحوادث عن صراعات داخل المجتمع العراقي بين تيارين: قومي يريد تحقيق وحدة اندماجية فورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ووطني كان أقصى ما وافق عليه، في بداية الثورة العراقية، اتحاد كونفدرالي مع دولة الوحدة. وترافقت مع الحملة الناصرية على الحكم والشيوعيين في العراق حملة مماثلة ضد الاتحاد السوفياتي، في مقابل تحسّن في علاقات الجمهورية العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الاميركية، التي عاودت تقديم المعونات اليها. وترتب على ذلك اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الاردن في آب (اغسطس) ١٩٥٩. وفي أيلول (سبتمبر)، التقى عبدالناصر مع الملك سعود[٤٧].

وكـان الحدث الاكثر ايلاماً، بالنسبة الى عبدالناصر وكل قوى وتيارات وشخصيات المشروع القومي الوحدوي التحرري، هو انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، والذي وصف بأنه كان كارثة وجريمة. لقد كان الانفصال ضربة عنيفة موجهة ضد الكفاح الصعب والطويـل من أجـل تأسيس نظام فعّـال للعمل العربي المشترك، يكون قادراً على مواجهة التحديات الخارجية، وهي كبيرة وكثيرة، ومن بينها اسرائيل.

ولم يعوّض عن فشل التجربة الوحدوية انتصار الثورة الجزائرية الوثيقة الصلة بعبدالناصر، ولا قيام نظام حكم جمهوري موال لمصر في اليمن، في العام ١٩٦٢، ولا سقوط عبدالكريم قاسم في العراق، وحكم الانفصـال في سوريـا في العـام ١٩٦٣ على يد حزب البعث العـربي الاشتـراكي. فمـع

الانفصال، بدأ النظام الاقليمي العربي بالتفكك. وشهدت المنطقة العربية، منذ ذلك الوقت، خلافات حادة بين الحكومات العربية، تصاعدت في العامين ١٩٦٢ و١٩٦٣، وأخذت شكل الحرب الباردة التي ما لبثت ان تحوّلت الى حرب ساخنة على أرض اليمن فور سقوط حكم الامامة المدعوم من السعودية، وقيام النظام الجمهوري المسنود من الجمهورية العربية المتحدة.

لقد كان الوضع في المنطقة، في تلك الفترة، وفي جانب من جوانبه، انعكاساً للأوضاع السياسية على مستوى العالم. فقد اتّسمت تلك المرحلة باشتداد حدة المواجهة بين المعسكرين الرئيسين، وهو ما عبّر عن نفسه في اوروبا الغربية بأزمة برلين، وفي أميركا الوسطى بأزمة الصواريخ الكوبية، وفي جنوب شرق آسيا ببدء التورط الاميركي في الحرب الفيتنامية. ونشأت في المنطقة العربية حالة استقطاب شديد، وقفت فيها مصر والجزائر واليمن في مواجهة محور آخر بدأ بالتشكّل بقيادة السعودية. وداخل هذه الحالة، تفجّر خلاف حدودي بين المغرب والجزائر، وتوجّه حكم الانفصال في سوريا الى المحور السعودي ـ الاردني للعمل ضد الناصرية. أما خارجها، فقد انصرف العراق الرسمي، الذي استحكمت فيه العداوة للناصرية بعد ارسال مصر قوات عسكرية للمرابطة في الكويت، الذي نادى عبدالكريم قاسم بضمه الى العراق، انصرف الى حربه الداخلية ضد الاكراد، فيما انشغلت تونس بهمّها الوطني لاجلاء القوات الفرنسية عن المناطق التي ظلت ترابط فيها على الأراضي التونسية، واستغرقت السودان في عزلتها ونأيها عن العمل العربي المشترك. وكان الخاسر الأكبر في ذلك كله هو الشعب الفلسطيني التي نسي الجميع قضيته، أو كادوا، في ظل خلافاتهم وصراعاتهم.

ويرى بعض الباحثين ان من بين الأهداف التي سعى عبدالناصر اليها، طيلة عقد من الزمن، كان التوجه نحو ترتيب البيت العربي، من أجل حشد أكبر قدر ممكن من القوة العربية للصمود في وجه التحديات المعادية للعروبة، ومن بينها اسرائيل؛ الّا انه، انجرّ، بسبب تعقد أمور البيت العربي، في كثير من الأحيان، الى معارك أدت، في النهاية، الى انشغاله بأكثر ممّا يجب، ونسيان الهدف الاساسي من وراء ترتيب البيت العربي. «لقد حاول عبدالناصر ان يقود الاقطار العربية وسط تيارات جديدة متعارضة وغير متفقة على أساليب مواجهة التحدي الصهيوني؛ اذ كانت هناك تيارات متشددة تكاد تصل، في تشددها، الى حدّ مجرّد المزايدة الكلامية؛ وكانت هناك تيارات متخاذلة تحاول تصفية القضية الفلسطينية؛ وكان عبدالناصر يمثّل عنصراً معتدلاً وسط هذه التيارات. ونلاحظ ان عبدالناصر لم يكن يقصد، بالضرورة، من حشد التضامن العربي في مواجهة اسرائيل، الدخول في مواجهة عسكرية معها، وانما تقوية الموقف العربي الى الدرجة التي تسمح بحل القضية حلاً مشروعاً من وجهة النظر العربية، إمّا سلماً أو حرباً»(٤٨).

واذ وجد عبدالناصر ان ثمة قوى عربية لا تتضامن معه في مواجهة التحديات الصهيونية والامبريالية، فقد تخلّى عن شعار التضامن العربي ورفع شعاراً جديداً هو «وحدة الهدف» الذي تبنّاه بعد وقوع الانفصال. وكان الشعار يعني وحدة قوى الثورة العربية وتعاونها في الكفاح، ليس فقط ضد الصهيونية والامبريالية، وانما، أيضاً، وقبل ذلك، ضد أنظمة حكم عربية. وكانت الترجمة العملية لهذا الشعار الدعم غير المحدود للثورة الجزائرية وثورة اليمن. وفي الحالة الاخيرة، وصل الامر الى حدّ التدخل العسكري المباشر، والتحريض ضد أنظمة الحكم في السعودية والاردن والمغرب وسوريا والعراق. وقد تطلبت ظروف ما بعد الانفصال الضغط، بقوة أكبر، في هذا الاتجاه. فحكم الانفصال، في سوريا، اندفع الى مواقع أكثر بعداً في معاداة مصر والناصرية؛ واقتحم هذا العداء أروقة الجامعة العربية، الاطار الوحيد للعمل العربي المشترك، عندما تقدّمت الحكومة السورية، في آب

(اغسطس) ١٩٦٢، بشكوى الى الجامعة العربية ضد عبدالناصر، متّهمة اياه بالتدخل في شؤون سوريا الداخلية، والتحريض على الأعمال التخريبية، والقيام بحملة عدائية ضد النظام القائم في سوريا بقصد اثارة الفتنة. واضطر مجلس الجامعة العربية الى عقد اجتماع طارىء في شتوره، في لبنان (٢٢ ـ ٣٠ آب ـ اغسطس ١٩٦٢)، للبحث في الشكوى السورية، الأمر الذي دفع الوفد المصري الى الانسحاب من الاجتماع، وتبعت ذلك مقاطعة الجمهورية العربية المتحدة للجامعة، ونشاطاتها، الى ان سقط حكم الانفصال في آذار (مارس) ١٩٦٣[٤٩].

ان شعار «وحدة الهدف» لم يحقق، في نهاية المطاف، الهدف الاساسي المنشود، وهو تكوين كتلة عربية كبيرة، وقوية، بين أطراف أكثر انسجاماً ـ بعضها مع بعض ـ توحّدها أهداف التحرر الوطني والقومي، والتطلّع الى بناء نظام اقتصادي ـ اجتماعي أكثر عدالة، وتحقيق الوحدة القومية الراسخة القادرة على مجابهة التحديات، الداخلية والخارجية، وخطر العدوان الاسرائيلي القائم. فانتصار الثورة الجزائرية لم يتحوّل الى خطوة وحدوية تردّ على عملية تقويض الوحدة المصرية ـ السورية. وثورة اليمن تحوّلت الى عبء ثقيل على مصر. والانقلابان البعثيان في العراق وسوريا (شباط ـ فبراير وآذار ـ مارس ١٩٦٣) لم يقرّبا البلدين العربيين الهامّين من مصر الى الدرجة المطلوبة، حيث لم يلبث البعثيون ان انخرطوا في صراعات عنيفة مع القوى القومية المحلية الاخرى، وبينها الناصريون، ومع نظام عبدالناصر في مصر؛ بل وتنازعت البعثيين أنفسهم خلافات حادة تطوّرت الى مواجهة مسلّحة فيما بينهم في العراق، أدت الى فقدانهم سلطتهم هناك على يد عبدالسلام عارف ذي الميول الناصرية.

وعلى صعيد العلاقات الرسمية بين الدول العربية، والعمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية، كانت الفترة التي تلت الانفصال هي، بحق، فترة الجزر القصوى. فلم تكن مصر تتمتع بعلاقات مُرضية الاّ مع ثلاث دول عربية، هي الكويت وليبيا والسودان، من مجموع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (١٣عضواً آنذاك). وبسبب ذلك، عانت الجامعة العربية ممّا يشبه الشلل في نشاطاتها، وتعطلت مشاريع مشتركة هامّة، كمشروع السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية؛ ولم يتسنّ، بالتالي، البحث في أية مسألة عربية هامة، والوصول الى مواقف محددة، عبر الأسلوب التقليدي، من خلال الجامعة العربية[٥٠].

وفي هذا الجو المشحون بالخلافات والصراعات والعداوات فيما بين الدول العربية، ارتفعت وتيرة التهديد الاسرائيلي لعدد من هذه الدول، وهو ما تمثّل في الغارات الاسرائيلية المتكررة على الأرض السورية، لعرقلة الأعمال التي قامت بها سوريا لتوسيع الاستفادة من مياه روافد نهر الاردن؛ وفي غارات مماثلة على عدد من مدن الضفة الغربية. وأصبح التهديد الاسرائيلي أكثر وضوحاً باعلان القادة الاسرائيليين، في العام ١٩٦٣، انهم سينتهون من مشروعهم لتحويل مياه نهر الاردن في غضون العام التالي (١٩٦٤)، وهو ما كان يعني حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وحرمان الدول العربية المجاورة، من حق الاستفادة من مياه النهر. وبدا في ذلك الوقت، أيضاً، ان الدول الغربية تتجه نحو الاخلال بالتوازن القائم في المنطقة، من طريق تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية كبيرة الى اسرائيل، وتلقي الاخيرة مساعدات مماثلة من أوروبا الغربية، وكميّات وفيرة من الأسلحة من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية، وزاد في ذلك اغتيال الرئيس الاميركي، جون كينيدي (٢٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٣)، الذي سعى الى علاقة اقل توتراً مع مصر، وتولّي نائبه ليندون جونسون السلطة في البيت الابيض، وهو المعروف بمناصرته القوية لاسرائيل وعدائه الشديد لعبدالناصر[٥١].

وحدث، في ذلك الوقت، ان رؤساء أركان حرب الجيوش العربية عقدوا اجتماعاً لهم في القاهرة، بين ٧ و٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣، في نطاق اجتماعاتهم التقليدية التي تتمّ في نطاق معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية في العام ١٩٥٠. وفي ذلك الاجتماع، بُحث في ما ينبغي اتخاذه من اجراءات لمنع اسرائيل من تحويل مياه نهر الاردن ومن احتمال قيامها باحتلال منابع المياه في سوريا أو لبنان. الاّ ان رؤساء الاركان ـ كما أسلفنا ـ وجدوا أنفسهم عاجزين عن فعل شيء بسبب استحكام الخلافات العربية وعدم تنفيذ القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية منذ العام ١٩٦٠، لانشاء قيادة عسكرية عربية موحّدة. وانتهى الاجتماع بتوجيه نداء الى الحكومات العربية لتصفية الجوّ العربي وتأمين الاستعداد العسكري اللازم لبعض الدول العربية المتاخمة لاسرائيل، وما يتطلبه ذلك من دعم مالي من دول عربية أخرى(٥٢).

ويبدو ان عبدالناصر قد وجد في اجتماع رؤساء الاركان العرب الخيط الذي يمكن التقاطه لتدشين مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك، تقوم على أساس الشعار القديم «التضامن العربي»، لمواجهة قضية لا يستطيع ان يتردد فيها، او يتنصّل منها، احد: قضية التهديد الاسرائيلي لثلاثة أطراف عربية، هي سوريا ولبنان وفلسطينيو الضفة الغربية. وفي خطابه بمناسبة الذكرى السابعة لانتصار مصر على أطراف العدوان الثلاثي ـ وهو تقليد سنوي ـ في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣، أشار عبدالناصر الى ما دار في اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية، واقترح عقد اجتماع عربي رفيع المستوى، على مستوى الرؤساء والملوك، لاتخاذ قرار سياسي بصدد التهديد الاسرائيلي لتحويل مياه نهر الاردن. وأعلن عن استعداده لتجاوز خلافاته وخصوماته مع الزعماء العرب الآخرين، واستعداد مصر للقيام بواجبها كاملاً على هذا الصعيد، حتى لو ترتّب على ذلك سحب القوات المصرية من اليمن(٥٣). وكانت هذه الاشارة، بحد ذاتها، عملاً ذكياً من عبدالناصر لسحب أية ذريعة قد تطرح لرفض اقتراحه، او التردد في قبوله. وبذلك مهّد عبدالناصر طريقاً واسعة لتكريس ظاهرة جديدة في العمل العربي المشترك، هي ظاهرة مؤتمرات القمة، التي بدأت منذ مطلع العام ١٩٦٤. فبعد يوم واحد من القاء عبدالناصر خطابه ذلك، وجّهت الحكومة المصرية مذكرة رسمية الى الجامعة العربية، دعت فيها الى عقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب للبحث في الخطاب. وفي مساء ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، افتتح مؤتمر القمة العربي الاول في قاعة الاجتماعات الكبرى، في مبنى الجامعة العربية، في القاهرة، بحضور ملوك ورؤساء الدول الثلاث عشرة الاعضاء في الجامعة العربية، وكان الموضوع الاساسي للبحث هو «مؤامرة تحويل مياه نهر الاردن»، كما جاء على اغلفة الملفّات التي وضعت على طاولات المؤتمرين.

---

(١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٤ وما بعدها.

(٢) طارق البشري، «مصر في اطار الحركة العربية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة الاولى، العدد الاول، تموز (يوليو) ١٩٧٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٣) د. حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، ص ١٦.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(٦) انظر **المصدر نفسه**؛ وأحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو؛ الجزء الثالث: عبدالناصر والعرب**،

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ١٤ ـ ١٥.

(٧) البشري، **مصدر سبق ذكره.**

(٨) د. نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٩) خالد محي الدين، «مسيرة الحركة الوطنية المصرية»، **الطريق** (بيروت)، العدد الثالث، آب (اغسطس) ١٩٨٣، ص ٤٠ ـ ٧٦؛ وحمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(١٠) البشري، **مصدر سبق ذكره.**

(١١) محي الدين، **مصدر سبق ذكره.**

(١٢) حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٣) البشري، **مصدر سبق ذكره.**

(١٤) احمد حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو»، **المستقبل العربي**، السنة الثانية، العدد ٧، أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ٣٩ ـ ٤٧.

(١٥) د. بكر مصباح تنّيرة، «التطور الاستراتيجي للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط»، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ١٠٣.

(١٦) د. مروان بحيري، «السياسة الاميركية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر»، **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(١٧) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨؛ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٣٠.

(١٨) د. بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٩) د. تنيرة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٢٠) محي الدين، **مصدر سبق ذكره.**

(٢١) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٢٢) دعت القاهرة الى الاجتماع بعد اعلان بغداد وانقره عن قرب عقد حلف للتعاون المتبادل فيما بينهما أُجري التوقيع عليه، بالفعل، في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥، في بغداد؛ ثم انضمت اليه بريطانيا وباكستان وايران. وكان يُنظر، دائماً، الى الولايات المتحدة باعتبارها العضو السادس في هذا الحلف، الذي عرف باسم حلف المعاهدة المركزية (السينتو)، أو حلف بغداد.

(٢٣) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٢٤) هيلين كاريـر دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٢١.

(٢٥) د. بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٢٦) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٢٧) د. نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٢٨) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٢٩) أحمد فارس، «رؤية عبدالناصر للنظام الاقليمي العربي، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥»، **المستقبل العربي**، السنة الثالثة، العدد ٢٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٢٨ ـ ٤١.

(٣٠) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١ ـ ٢٢؛ ورياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٣١) د. نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩؛ ودانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٣٢) مجموعة من الباحثين، **مصر العروبة وثورة يوليو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٣٣) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١؛ وكذلك حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦. وقال رياض (ص ٢٠ ـ ٢١)، في معرض حديثه عن اسباب أزمة السويس والعدوان الثلاثي، انه، رداً على شراء عبدالناصر أسلحة سوفياتية وتبنّيه سياسة عدم الانحياز، اعلن وزير الخارجية الاميركية، دالاس، في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٦، عن سحب الولايات المتحدة عرضها بالمساهمة في تمويل السد العالي، وتبعتها بريطانيا، ثم البنك الدولي؛ فرد عبدالناصر على ذلك باعلانه، في ٢٦ تموز (يوليو)، عن تأميم قناة السويس، حتى يمكن تمويل السد من موارد القناة؛ وردت اسرائيل على قرار التأميم بالعدوان على الاراضي المصرية في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر)؛ وفي اليوم التالي، بدأ الغزو البريطاني ـ الفرنسي.

(٣٤) مجموعة من الباحثين، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٣٢٤.

(٣٥) رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣٦) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨. وتذكر دانكوس ان «مبدأ آيزنهاور» قام على التعاون الاقتصادي مع كل دولة مهتمة بتنمية نفسها من أجل مساعدتها لتأكيد استقلالها الوطني، والتعاون مع كل دولة، أو مجموعة دول، ومساعدتها عسكرياً، اذا أبدت رغبة في ذلك؛ واذا ما رأت بلدان الشرق الاوسط ان بلداً شيوعياً يهدد استقلالها، فان الولايات المتحدة تتدخل عبر قواتها المسلحة، اذا أبدت هذه البلدان رغبة في ذلك. وأشارت الى ان آيزنهاور طلب من الكونغرس الاميركي توفير السبل المادية والسلطات الاستثنائية لتنفيذ هذا البرنامج الذي وضع لسد الفراغ الذي خلّفه زوال القوى الاوروبية، وبالذات بريطانيا وفرنسا اللتان ضعفت مواقعهما في المنطقة، وخصوصاً منذ مشاركتهما في العدوان الثلاثي، ومنع الاتحاد السوفياتي من ملء هذا الفراغ.

(٣٧) د. وضاح شرارة، **السلم الاهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**، الجزء الاول، بيروت: معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٣٨) اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ـ معهد الاستشراق، **تاريخ الاقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠**، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، الجزء الاول، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣٩) حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٤٠) اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٤١) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(٤٢) رياض: **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤؛ وأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٤٣) حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٤٤) د. شرارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣.

(٤٥) حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢ ـ ١٧١.

(٤٨) د. نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٤٩) مجموعة من الباحثين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٦؛ وحمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ ـ ١١٦.

(٥٠) عبدالحميد محمد الموافي، «مؤتمرات القمة العربية كاسلوب للعمل المشترك، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٨»، **المستقبل العربي**، السنة الرابعة، العدد ٣١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، ص ٦٨ ـ ٨٢.

(٥١) احمد يوسف احمد، «السياسة الاميركية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧»، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ١٥٩ ـ ١٧١؛ ورياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٥٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤ وما بعدها.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) دولتان فقط لم يحضر ملكها، او رئيسها، بسبب المرض؛ فالمغرب مثّله ولي العهد، ولبنان مثّله رئيس الحكومة. انظر صلاح الدين شكري، **فلسطين ومؤتمر القمة العربي**، دمشق: مكتب الصحافة للشرق العربي، المطبعة التعاونية، بلا تاريخ نشر، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني

أحمد شاهين

من المميّزات الخاصة للكيان الصهيوني ظاهرة كثرة الحركات والاحزاب السياسية، سواء في ذلك ما ظهر منها على شكل حركات سياسية، أو دينية. ففي وسط الخارطة، ويسارها، نجد، على سبيل المثال، احزاب العمل ومبام وشينوي وراتس وتيلم؛ وعلى يمينها الاحرار وحيروت وهتحياه وكاخ وتسومت، والاحرار أنفسهم أكثر من حزب. أما بالنسبة الى الاحزاب الدينية، فهناك المفدال وتامي وشاس وموراشاه واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل، الخ. كما ان من الظواهر المألوفة في الاوساط السياسية الاسرائيلية ظاهرة تشكيل احزاب جديدة، أو الانتقال من حزب الى آخر؛ على سبيل المثال، ظاهرة تشكيل حركة داش، او انتقال موشي دايان من المعراخ الى الليكود، ثمّ تشكيله حزباً خاصاً به اسماه «تيلم». ومن الاحزاب الجديدة «القائمة التقدمية للسلام» التي شكلها صهيونيون بالائتلاف مع مجموعة عربية من فلسطينيي ١٩٤٨، واحتلت في الكنيست الحادي عشر مقعدين؛ والحزب العربي الديمقراطي الذي شكله عبدالوهاب دراوشة أخيراً. وباستثناء العرب في «القائمة التقدمية...»، تتفق جميع هذه الاحزاب الصهيونية على ضرورة الحفاظ على دولة اسرائيل، وأمنها، وتشجيع الهجرة اليهودية اليها، وتأتلف فيما بينها، أو تختلف، دون الالتفات الى الايديولوجيا، او الموقع الذي تمثّله في الصراع الاجتماعي، حيث يفرض الائتلاف والخلاف الهدف القومي للدولة الاسرائيلية، أساساً، وليس غيره. ومن الملاحظ ان اسرائيل خاضت جميع حروبها باجماع حزبي، سواء عبر ائتلاف داخل السلطة الحاكمة، او بتأييد اجماعي داخل الكنيست، كما حصل في حالة غزو لبنان العام ١٩٨٢؛ واختلفت فيما بينها على الاهداف السياسية للحرب، على أساس ما يراه كل منها الافضل لمصلحة اسرائيل.

يشذّ عن هذا النسيج العجيب الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح). فهو، أولاً، ليس حزباً صهيونياً؛ كما انه يعارض، بشدة، التطرف القومي اليهودي، وله رؤية مختلفة عن الاحزاب الاخرى كافة، سواء في حل المسألة اليهودية، أو في حل مشكلة استمرار وجود اسرائيل. وقبل التعرّف على وضع الحزب، لا بد من مدخل تاريخي لفهم التطورات الفكرية، والسياسية، التي مرّ بها الحزب الشيوعي الاسرائيلي؛ اذ لم يكن، نفسه، محصناً ضد التأثيرات الصهيونية القومية؛ كما تعرّض لضغوط قومية عربية من عناصره العربية، أيضاً. وهذه ليست ظاهرة غريبة في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية. فمن يتابع الادب الشيوعي يجد في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية الكثير من ظواهر «النكوص القومي»، كما تسمّى في الادبيات الماركسية، باعتبار ان الماركسية حركة عالمية أممية، و«النكوص» نحو القومية في الأدب الماركسي يشكّل ارتداداً نحو المواقع البورجوازية.

لمحة تاريخية

قَدِم الشيوعيون اليهود الاوائل الى فلسطين من أقطار اوروبا مع المهاجرين اليهود، الذين بدأوا بالانتقال الى فلسطين بتحريض صهيوني لاقامة «دولة اليهود»، وهؤلاء الماركسيون كان قسم منهم انتظم، اساساً، في احزاب قائمة في بلدانهم الاصلية؛ كما كان معظمهم يعمل لاقامة اتحاد عمالي صهيوني عالمي. ولذلك قدموا الى فلسطين وهم يحملون معهم عقائدهم. وتختلف التعليلات حول الدوافع التي حدت بشيوعيين للانخراط في مشروع كالمشروع الصهيوني، مع ملاحظة ان طابع الحركة الشيوعية في تلك المرحلة (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) هو نشاطها العالمي، حيث لم تكن الحدود بين الدول تمنع أي شيوعي من الانتقال والعمل في احزاب شيوعية اخرى غير حزب بلاده؛ لكن الملاحظ، أيضاً، في تلك المرحلة، ان الشيوعيين اليهود في روسيا (البوند) جادلوا طويلاً مع الحزب الشيوعي الروسي، كما صار اسمه لاحقاً، حول حق اليهود في تشكيل حزب خاص بهم. أمّا الامميون اليهود، من أمثال تروتسكي، على سبيل المثال، فلم يعيروا هذا الامر أي اهمية تذكر، بل ناضلوا ضده، واعتبروه انحرافاً. لذلك، وبغض النظر عن الدوافع التي دفعت أوائل الشيوعيين الى التوجه الى فلسطين، يمكن الجزم بأنهم قدموا اليها على أرضية «الهدف القومي اليهودي» في انشاء «دولة لليهود» على أرض فلسطين؛ وكان هدفهم، كما تعبّر ادبيات مفكريهم، في تلك المرحلة، ان تكون تلك الدولة اشتراكية. وبذلك، فهم يرضون نصفيهم، اليهودي والاشتراكي.

ويعتبر الحزب الشيوعي الاسرائيلي ان تاريخه التنظيمي في فلسطين بدأ في العام ١٩١٩، وحمل اسم حزب العمال الاشتراكي، واعتبر فرعاً فلسطينياً لحزب بوعالي تسيون، الذي يدعو الى تشكيل منظمة اشتراكية يهودية عالمية، وجعل هدفه تنظيم العمال اليهود بين المقيمين في فلسطين والمهاجرين اليها، واعتبر ذلك الحزب نفسه حزباً صهيونياً. وقد أعلن ي. مايرزون، في نهاية مداخلته في المؤتمر التأسيسي للحزب، «ان الصهيونية البروليتارية تربط تحقيق المثال الصهيوني بانتصار الثورة الاشتراكية؛ واعرب عن ثقته بأن الصهيونية ستتحقق كاشتراكية، والاّ فانها لن تتحقق أبداً. ولهذا، فهي ستناضل ضد كل صهيونية أخرى، البرجوازية منها او البروليتارية المتهادنة؛ فهي ترى فيها ليس أمراً غير مفيد وحسب، بل ضارّاً أيضاً»[١]. وعلّق الامين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي، حالياً، مائير فيلنر، على ماركسيي تلك المرحلة بالقول انهم «لم يفهموا ان هناك تناقضاً جذرياً بين الصهيونية والاشتراكية، وانه لا يمكن ان تكون اشتراكية صهيونية؛ كما انه لا يمكن ان تكون صهيونية اشتراكية؛ وان الصهيونية، في مضمونها وفي ايديولوجيتها، حركة رجعية موالية للاستعمار وللبرجوازية اليهودية»[٢].

وقد طرحت مسألة فلسطين والمشروع الصهيوني في مؤتمر الاممية الثاني في العام ١٩٢٠، بعد انتصار الثورة الروسية، حيث حضره، عن حزب العمال الاشتراكي، الذي اسلفنا ذكره، مندوب لا يعرف فلسطين ولم يكن قد زارها، بصفة مراقب. وقد طرحت مندوبة حزب البوند الروسي القضية الصهيونية كوجه من وجوه النشاط الامبريالي، قائلة: «بامكاننا ان نورد، كمثال على عملية النفاق الذي ذهبت ضحيتها الجماهير العاملة للامة المضطهدة، والتي تمارس دور الوفاق بالاتفاق التام مع بورجوازية هذه الامة نفسها، قضية [الصهيونيين] في فلسطين، الذين، وبحجة اقامة دولة يهودية مستقلة، قد اخضعوا الجماهير العربية في فلسطين لنير انكلترا، مع ان اليهود لا يشكلون سوى أقلية ضئيلة في فلسطين»[٣]. وردّ مندوب حزب العمال الاشتراكي على اطروحة مندوبة البوند «بأن الحل الجذري للمسألة اليهودية لن يتحقق الاّ من طريق نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين. [لكنه

أكد] على ان حزبه لا يريد بناء دولة يهودية في فلسطين، او على الأقل لا يريد بناء مثل هذه الدولة بدعم من الامبريالية الانكليزية... وانما يطالب بضمان حق الهجرة والاستيطان في هذا البلد... للجماهير اليهودية... وأعلن ان تنظيم الهجرة والنشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين لن ينجز الّا عبر نضال الطبقة العاملة اليهودية وعمّال البلاد الاصليين وبنضال البروليتاريا العالمية... ضد البورجوازية اليهودية... ملقياً بمسؤولية قيادة هذا النضال على عاتق الحزب الاشتراكي في فلسطين... والذي يمثّل المجموعة البروليتارية الشيوعية الوحيدة التي تخوض النضال الصعب ضد الامبريالية الانكليزية، ليس فقط في فلسطين، بل في المنطقة العربية بأسرها»[٤]. لكن المؤتمر المذكور دان المشروع الصهيوني في فلسطين. وفي مؤتمر باكو لشعوب الشرق، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، أشار المؤتمر، في بيانه الختامي، الى فلسطين والهجرة اليهودية اليها كنموذج من أشكال ممارسات الكولونيالية البريطانية. وقد ظل موقف الاممية الشيوعية من المشروع الصهيوني في فلسطين قاطعاً، حيث «ان الفكرة الفلسطينية الهادفة الى صرف أنظار الجماهير العمالية اليهودية عن الصراع الطبقي، ليست سوى فكرة بورجوازية صغيرة ورجعية»[٥]. وقد فشلت محاولات حزب العمّال الاشتراكي في فلسطين للتأثير في الاتحاد العالمي اليساري بوعالي تسيون؛ بل ان الحزب نفسه تنكّر للطروحات التي قدمها مندوبه الى المؤتمر الخامس للاتحاد المذكور، التي عارض فيها المشروع الصهيوني في فلسطين، ممّا اضطر قادة الحزب الى نشر رسالة تفيد «بأن ممثلهم لم يعبّر عن رأي الحزب»[٦]. ولازمت هذه الازدواجية حزب العمال الاشتراكي في فلسطين، والذي حمل فيما بعد اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما لازمته ازدواجية أخرى، منذ المؤتمر الثاني للحزب، الذي عقد في حيفا، في العام ١٩٢٠. ففي ذلك المؤتمر، أكد الحزب «تعلقه الوثيق بمبادىء ' الصهيونية البروليتارية ' ، وأعرب مندوبوه عن قناعتهم بأن اقامة الجماهير اليهودية في فلسطين لا تتعارض مع مصالح العمال والفلاحين العرب؛ بل على العكس، فهي، تتوافق، تماماً، مع مصالحهم»[٧]. وعلى هذا الاساس، اهتم المؤتمر باقامة حزب اشتراكي ثوري موحّد في فلسطين قائم على قاعدة فرعين قوميين، احدهما يهودي والآخر عربي. ودعا المؤتمر الحزب الى المساهمة في عملية اقامة الفرع العربي. وحتى يقوم ذلك الفرع، سيتولّى اليهود القيام بدور «حزب ثوري قطري». وفي الوقت الذي جاهد الحزب المذكور كي يكون مقبولاً لدى المؤسسات الصهيونية، عارض النشاط الوطني العربي في فلسطين، واعتبر، على سبيل المثال، المؤتمر العربي الثالث الذي عُقد في فلسطين معبّراً عن مصالح الطبقات المستغلة، ودعا الجماهير العربية الى النضال في سبيل خلق حركة عمالية وفلاحية مستقلة وقادرة على مجابهة «الحركة القومية الشوفينية».

ولم تكن النقاشات، في حينه، بين الاتجاهات العمّالية داخل الحركة الصهيونية معزولة عن النقاشات التي كانت تدور في أوساط الاتجاهات العمّالية العالمية، بعد ان صار لها مركزان عالميان، احدهما حمل اسم «الاممية الاشتراكية»، اتسم بطابع قومي ـ اشتراكي، والآخر حمل اسم «الاممية الشيوعية»، وكانت موسكو مركزاً له. وكانت الحوارات العالمية تلك تعكس نفسها على الشيوعيين اليهود في فلسطين، الى ان قرّر قسم منهم، في تموز (يوليو) ١٩٢٣، تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأعلنوا قطيعتهم مع الحركة الصهيونية، كما حدّدوا موقفهم من الحركة القومية العربية بشكل ايجابي. فقد جاء في قرارات ذلك الاجتماع: «نرى في الحركة القومية العربية احد العوامل الاساسية التي تقاوم الاستعمار البريطاني. ولذا، فنحن نعتقد بأن من واجبنا القيام بكل شيء من اجل مساندة هذه الحركات بمدى مقاومتها للاستعمار». ودانت قرارات الاجتماع المذكور الحركة

الصهيـونية، باعتبارها «حركة تتجسّد فيها تطلعات البورجوازية اليهودية، وهي تقف، من الناحية السيـاسيـة، في جبهـة واحدة مع الاستعمار البريطاني، حيث ربطت مصيرها مع مصير المحتلين الامبرياليين»[٨]. وبذلك تماهى الحزب الشيوعي الفلسطيني مع طروحات الاممية الشيوعية.

وظلت الترجمة العملية لتوجهات الحزب الشيوعي الفلسطيني تتعثر، حتى حدثت انتفاضة العام ١٩٢٩ في فلسطين، وكان موقف الحزب معارضاً لها، ممّا اضطر اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية الى توجيه نقد حادّ له وطالبته بضرورة تنفيذ سياسة «تعريب الحزب» من القمة الى القاعدة؛ بل ان الاممية الشيوعية اضطرت الى استدعاء العضوين البارزين في الحزب آنذاك، ابو زيام وجوزف بيرغر، الى موسكو، وأوفدت، بدلاً منهما، الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في موسكو، وكان ابرزهم محمـود الاطرش، ليتولوا تنفيذ سياسة تعريب الحزب. وهكذا عقد المؤتمر السابع للحزب في العام ١٩٣٠ تحت شعار سياسة التعريب، ودخل قيادته، لأول مرة، شيوعيون فلسطينيون عرب، شكّلوا أغلبية في اللجنة المركزية للحزب، وفي مكتب سكرتارية الحزب، التي ضمّت ثلاثة أشخاص، وهم جوزف بيرغر ونجاتي صدقي ومحمود الاطرش[٩].

ويبقى الواقع أقوى من النوايا والافكار. فالصدام الحادّ بين المشروع الصهيوني في فلسطين، وبـين مشروع التحرر الوطني العربي في فلسطين، انعكس على الحزب الشيوعي الفلسطيني بكل تعقيدات هذا الواقع، وكان لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أثرها الحاسم في شق الحزب الشيوعي الفلسطيني الى حزبـين، احدهما يهودي والآخر عربي. ولم يكن ذلك مقطوعاً عن جملة التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها فلسطين بين الثلاثينات والاربعينات حتى اقامة اسرائيل. ولم تكن عصبة التحرر الوطني، التي مثّلت الاتجاه العربي في الحركة الشيوعية، نتيجة ذلك الانشقاق فقط، بل نتيجة لاندماج مجموعات نشطة عدّة نمت في الاوساط العربية بمعزل عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومن أبرزها رابطة المثقفين العرب، التي كان من أبرز شخصياتها اميل توما وتوفيق طوبي وعبدالله البندك، واتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب، التي كان من أبرز وجوهها بولس فرح، والحلقات الماركسية التي كان من وجوهها البارزة فؤاد نصّار. فمن مجموع هؤلاء، ومن التقائهم، تشكّلت، في العام ١٩٤٣، عصبة التحرر الوطني في فلسطين. وكانت العصبة ترى «ان الحل الوحيد للعقدة الفلسطينية يكمن في اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ودعت الى اقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل يضمن حقوق سكان فلسطين جميعاً»[١٠].

كذلك، ظلت التمنّيات شيئاً والواقع شيئاً آخر. فقد أقرّت هيئة الامم تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، وانشاء دولتين، احداهما يهودية والأخرى عربية؛ وفي حين قرّرت الحركة الصهيونية اقامة اسرائيل، حالت الظروف العربية التي شهدتها حرب العام ١٩٤٨ دون اقامة دولة فلسطينية على القسم العـربي من فلسـطين حسب قرار التقسيم. وقـد وقف القسم اليهـودي من الشيـوعيـين الفلسطينيين الى جانب قرار التقسيم، وحمل الحزب اسم «الحزب الشيوعي في أرض ـ اسرائيل»؛ كما شارك أمينه العام، شموئيل ميكونيس، في مجلس الدولة المؤقت الذي صار فيما بعد كنيست اسرائيل. وبعد قيام دولة اسرائيل حمل الحزب اسم «الحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ ماكي»[١١].

وبعد ان اصبح قيام اسرائيل امراً واقعاً، اقترحت عناصر عصبة التحرر الوطني، التي بقيت في القسم العربي الذي خضع لاسرائيل، الاتحاد مع الشيوعيين اليهود، وتحقّقت الوحدة في مؤتمر عُقد في تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٤٨. وقـد قوّم ذلك المـؤتمـر الممارسات الصهيونية ضد المناطق

العربية، وندّد بممارسات السلطات الاسرائيلية تجاهها، مؤكداً «انه اذا استمرت السلطات بانتهاج هذا الطريق، فان حرب التحرير والاستقلال قد تتحوّل الى حرب استقلال غير ديمقراطية... وان هناك أمثلة لحروب من هذا النوع بدأت كحروب تقدمية، وتحوّلت، مع الزمن، الى حروب احتلال رجعية... وان نضال الحزب الشيوعي الاسرائيلي الاممي ضد التمييز العنصري يبعث الأمل في قلوب الجماهير العربية، بأنها ستعيش في دولة اسرائيل متساوية في الحقوق مع اليهود»[١٢].

وهكذا اصبح الحزب الشيوعي الاسرائيلي المدافع الأساسي، ان لم يكن الوحيد، عن حقوق الأقلية العربية التي بقيت في فلسطين داخل القسم الذي اطلق عليه «دولة اسرائيل».

العرب في اسرائيل والحزب الشيوعي الاسرائيلي

لقد بقي قسم من السكان العرب الفلسطينيين داخل الحدود التي أقيمت عليها اسرائيل. ودون النظر الى العدد المطلق لهؤلاء الفلسطينيين، فقد زادت نسبتهم العددية من ١١ بالمئة عند اعلان اسرائيل، الى ١٥,٨ بالمئة الآن، من مجموع السكان في اطار اسرائيل، وبالارقام المطلقة من ١٦٠ ألفاً العام ١٩٥٠ الى ٧١٢٥٠٠ في العام ١٩٨٤. ويتوزع السكان العرب الفلسطينيون على ثلاث مناطق سكانية كبيرة: «اولاها الجليل في الشمال، حيث تعيش اكثريتهم (نحو ٦٠ بالمئة)؛ وثانيتها منطقة المثلث في وسط اسرائيل... حيث يعيش نحو ٣٠ بالمئة منهم... أما بقية السكان العرب، نحو عشرة بالمئة، فتسكن الجنوب، في منطقة النقب... كذلك، فان انتشار تجمّعات السكان العرب يوازي، تقريباً، انتشار السكان العرب أنفسهم من حيث المناطق التي يقطنونها. فالعرب يسكنون مدينتين عربيتين (الناصرة وشفاعمرو) في الجليل، وست مدن مختلطة (عكا، حيفا، اللد، الرملة، تل ـ أبيب، يافا، القدس)، و١٠٤ قرى عربية معظمها في الجليل والمثلث. وهناك أيضاً ٢٤ قبيلة بدوية، نصفها في النقب، والنصف الآخر في الجليل»[١٣].

وعلى الرغم من ان اسرائيل منحت هؤلاء السكان حقوق المواطنين، الّا انها فرضت عليهم حكماً عسكرياً «لدواعي الأمن»، حسب ادعاء السلطات الاسرائيلية؛ وذلك اعتماداً على أنظمة الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وتعطي الانظمة تلك للحاكم العسكري الحق «في تطبيقها على أية حالة يعتقد فيها بأن ذلك ضروري لتأمين السلامة العامة، او الدفاع عن اسرائيل، او المحافظة على النظام العام، او اخماد عصيان، أو ثورة، أو شغب»[١٤]. اضافة الى ذلك، ضيّقت السلطات الاسرائيلية من مجال الحياة على السكان العرب، عبر الاستيلاء على اراضيهم تحت لائحة طويلة من الذرائع ، كان «الأمن» السبب الذي لا يقبل النقاش أو الجدل حوله، اضافة الى استخدام سياسة «اليد القوية» التي تعتبر مجزرة كفرقاسم احد وجوهها؛ كما منعت السكان العرب من ممارسة أي نشاط سياسي مستقل، وحالت دون تشكيلهم احزاباً سياسية خاصة بهم؛ بينما سعت الاحزاب الصهيونية الى كسب تأييد اصواتهم لانتخابات الكنيست، وكان الحزب الحاكم، مباي، هو اكثر الاحزاب الصهيونية حضوراً في الاوساط العربية، لوجوده على رأس السلطة، اولاً، ولما كان يقدمه من بعض الخدمات الى الوجهاء العرب الذين اعتادوا، أصلاً، على التقرّب من السلطات، بل ان معظمهم كان عمل مع المخابرات الاسرائيلية قبل انشاء اسرائيل، وبعدها، وكان مخبراً للسلطات اكثر منه ممثلاً للسكان، وذلك مقابل مصالح شخصية محدودة[١٥]. فعلى سبيل المثال، طرح، في العام ١٩٦٥، مشروع قانون لالغاء الحكم العسكري الذي ترزح تحته الاقلية العربية؛ لكن الحكومة استطاعت، «بفضل صوت عضو الكنيست العربي دياب عبيد، الحصول

على أكثرية لشطب مشاريع القوانين لالغاء الحكم العسكري»[١٦].

وفي مقابل ممارسة السلطات الاسرائيلية ضد السكان العرب، ونشاط الاحزاب الصهيونية لكسب اصواتهم في الانتخابات، كان الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي، ثم راكح) ـ وهو الحزب الوحيد غير الصهيوني الذي يمارس العمل السياسي شرعياً في اسرائيل ـ الحزب الوحيد الذي دافع عن حقوق الاقلية العربية في مواجهة عسف السلطات الصهيونية، ممّا اكسبه وضع المرتبة الثانية من بين الاحزاب الاسرائيلية التي نشطت في الاوساط العربية بعد حزب مباي. وبحكم احتواء الحزب على أعضاء عرب، ويهود غير صهيونيين، وبسبب سياسة اسرائيل الخارجية التي ارتبطت بالاستعمار، في حين يوالي الحزب الشيوعي موسكو، وجد الحزب نفسه يعارض السياسة الاسرائيلية، متبنّياً قضايا السكان العرب؛ كما عارض سياستها الخارجية بالمطلق، ووجد نفسه، أيضاً، يتقاطع مع سياسة بعض الانظمة العربية الوطنية، التي بدأت، منذ أواسط الخمسينات، تقترب من الاتحاد السوفياتي، الى درجة ان الاوساط الحاكمة في اسرائيل اعتبرت الحزب الشيوعي «من أبواق عبدالناصر».

وقد تلخّصت مطالب الحزب، بشأن الاقلية العربية، بالعناوين التالية:

«١ ـ الالغاء الفوري، والتام، للحكم العسكري.

«٢ ـ الغاء البنود في قانون الجنسية، التي تمنع كثيرين من المواطنين العرب من الحصول على الجنسية.

«٣ ـ الغاء مصادرة الاراضي ووقف عملية سلب الاراضي من الفلاحين... والغاء وضع ' الغائبين' الحاضرين، وتقديم اراضي زراعية كافية، ومياه، وأدوات عمل، بشكل يؤمن الحياة للفلاحين الذين لا يملكون الارض، أو الذين يملكون أرضاً صغيرة، والغاء جميع ضروب التمييز التي تتعرّض لها الزراعة العربية.

«٤ ـ الغاء التمييز في مستوى الاجور، وفي تأمين العمل للعمال العرب، وفي الشروط الاجتماعية، وفي جميع الحقوق الناجمة عن عضويتهم في الهستدروت، وتشكيل مجالس عمّالية هستدروتية منتخبة في القرى العربية.

«٥ ـ تأمين العمل للشبان العرب المتخرجين من المدارس الثانوية، والعالية، وتشجيع الابداع الثقافي العربي التقدمي.

«٦ ـ اقامة سلطات محلية في جميع المدن والقرى العربية، ووقف هدم البيوت... والغاء التمييز في الخدمات الاجتماعية للسكان العرب، وادخال الكهرباء والماء وتأمين المواصلات المنتظمة للقرى العربية.

«٧ ـ مساعدة حكومية لاقامة المنشآت والورشات الصناعية في المدن والقرى العربية.

«٨ ـ الاهتمام بمستوى تعليم مناسب في جهاز التعليم العربي، الى جانب تنمية التراث التقدمي في الثقافة العربية.

«٩ ـ الاشتراك المناسب للسكان العرب في جهاز الدولة المركزي والمحلي»[١٧].

وقد بادر الحزب الشيوعي الاسرائيلي، سواء قبل انقسامه في العام ١٩٦٥، أو بعد ذلك، الى تبنّي مطالب الاقلية العربية، من جهة، والتصدي للمؤسسة الحاكمة في اسرائيل دفاعاً عن هذه الأقلية،

كما شارك في كل النضالات العربية التي ادارتها جهات أخرى غير خاضعة له، من خلال دفع أعضائه الى المشاركة في نشاطاتها.

ومن أبرز الهيئات التي أنشأها الحزب للدفاع عن قضايا الاقلية العربية، نشير الى:

١ ـ اللجنة الوطنية للدفاع عن الاراضي العربية. وقد أُنشئت في خريف العام ١٩٧٥ لمواجهة ظاهرة مصادرة الاراضي العربية؛ كما ان اللجنة نفسها هي التي دعت الى الاضراب العام في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ تحت شعار «يوم الارض»[١٨].

٢ ـ ويشارك الحزب الشيوعي في اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، التي أُنشئت، أيضاً، في العام ١٩٧٥ (بعض المصادر ذكر ان تاريخ تشكيل المؤتمر القطري هو العام ١٩٧٤)، لمواجهة التمييز العنصري ضد المجالس المحلية العربية، حيث ان للحزب أعضاء في تلك المجالس. وقد فاز عضو الحزب، توفيق زيّاد، في العام عينه، برئاسة بلدية الناصرة، اثر ائتلاف «راكح» مع الاكاديميين من أبناء المدينة.

٣ ـ امّا القوة السياسية التي يخوض الحزب على أساسها معاركه الانتخابية، فقد شكّلها في العام ١٩٧٧، تحت اسم «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)»، وتتكون من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ومن منظمة الفهود السود التي ظهرت في السبعينات على اثر الصراع الطائفي بين اليهود الشرقيين والغربيين في اسرائيل، ومن جبهة الناصرة الديمقراطية، ومن اليسار الديمقراطي الاسرائيلي، ومن لجنة المبادرة الدرزية. وقد تأسّست الاخيرة في العام ١٩٧٣ تحت شعار «الغاء التجنيد الاجباري لابناء الطائفة الدرزية»[١٩]. ويمكن القول ان «حداش» هي جبهة من اعضاء الحزب الرسميين، وانصاره، ومؤيديه. وتركز الجبهة على شعار انهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحل المشكلة الفلسطينية على أساس اقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل. كما أحيت، سنوياً، ذكرى الانتفاضة التي صارت تعرف باسم «يوم الأرض».

ومع تزايد النضال الوطني الفلسطيني، ارتقت مطالب الحزب الشيوعي الاسرائيلي الواجب تحقيقها للسكان العرب، حسب رؤيته. وورد في برنامجه للمؤتمر العشرين (٥/١٠/١٩٨٥): «١ ـ اعتراف بموجب القانون بالسكان العرب في اسرائيل كأقلية قومية»[٢٠]، اضافة الى عدد من المطالب القديمة ـ الجديدة، والتي لا تختلف، في مضمونها، عن المطالب التي عرضناها آنفاً.

ويختلف تأييد السكان العرب للحزب الشيوعي الاسرائيلي بين منطقة وأخرى، وبين فئة اجتماعية وأخرى، أيضاً، ويرتبط ذلك بالاوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان؛ «فنجده أقل ما يكون بين البدو، ويزداد بين العرب من سكان القرى الصغيرة، ثم يزداد أكثر بين سكان القرى الكبيرة، ليصل ذروته بين العرب سكان المدن العربية والمدن المختلطة. ويرجع هذا الاختلاف، في مدى التأييد للحزب، الى عوامل عديدة، منها، طبعاً، المستوى الثقافي والوعي السياسي للفئات العربية المختلفة... ومنها، أيضاً، مدى الضغوط التي تستطيع السلطات ممارستها على السكان، لكبح جماح تأييدهم للشيوعيين، والتي يفترض انها أشد بالنسبة الى البدو وسكان القرى الصغيرة. غير ان هناك عاملاً آخر يزيد في حجم التأييد العربي للشيوعيين ونسبته، وهو ازدياد عدد الناخبين العرب الشبان... والذين يوصفون بأنهم يميلون الى تأييد الشيوعيين أكثر من الاجيال القديمة، نظراً الى مشاعرهم القومية الملتهبة»[٢١].

ويبدو ان السكان العرب، على الرغم من تعاملهم مع الوضع الجديد بواقعية، فانهم لم

يسلّموا، ضمناً، بالحالة التي واجهوها بعد اعلان قيام اسرائيل؛ كما لم يستسلموا لها، على الرغم من كل أشكال القمع الاسرائيلي، من جهة، ومحاولات الاحتواء، من جهة أخرى. ويمكن للمتتبع ملاحظة ذلك من خلال عمليات التصويت للانتخابات، على سبيل المثال؛ فهم قد سلّموا بوجود اسرائيل؛ ولذا هم يصوّتون لانتخابات الكنيست ويشاركون فيها باهتمام أقل من تصويتهم ومشاركتهم في انتخابات السلطات المحلية، التي بدأت تمثّل ـ كما أورد بعض الباحثين الاسرائيليين ـ «برلماناً خاصاً بالعرب في اسرائيل. ويعود ذلك الى عدم تسليم العرب بواقع خضوعهم الكلي للدولة الاسرائيلية، حيث «يشكّل عرب اسرائيل أقلية فريدة، لا مثيل لها ولا صنو، وهي أقلية تتسم بصفات الاكثرية... اكثرية أصبحت أقلية خلال حرب ١٩٤٨، تجد صعوبة في التكيّف مع كونها أقلية، وهي تسعى الى تحديد هويتها، وتـرتبك بين العاطفة والمنطق، وبين الاستجابة الى الدعوات الخارجية الصادرة عن جهات معادية لاسرائيل [م.ت.ف.] وبين الادراك الداخلي بأن طريقها مرصوف بكارثة جديدة... في ضوء ذلك، نشأ تبصّر لدى الجمهور العربي بأسره، الذي تمرّس على العيش بين المطرقة والسندان، متجذراً في الواقع الاسرائيلي، وممتصاً لسهامه، مستفيداً من مزاياه، وهو ينحو ككيان خاص، من الصعب تعريفه... [و] تنفجر المطالبة بالمساواة بقوة سرية مع تأييد مكشوف لـ م.ت.ف. وتزداد سخونة النضال من أجل ممارسة حقين متنافرين بالمطالبة بهوية مزدوجة: ' اسمحوا لنا بأن نعيش متساويين؛ وبالنفس ذاته، اسمحوا لنا بأن نكون مختلفين ' »[٢٢].

ومقـابـل الاتجاهات التي برزت في اوساط السكان العرب، التي توزّعت بين التأييد للاحزاب الصهيونية وبين التأييد لـ «راكح»، ظل الاتجاه الوطني الفلسطيني حيّاً بين أولئك السكان، وقد منع من بروزه القهر الصهيوني. «وكانت باكورة هذه المحاولات الكتلة العربية الاسرائيلية، التي أسّسها المحامي الياس كوسا في سنة ١٩٤٥. لكن المحاولة الابرز، في هذه المجموعة، هي، من غير شك، حركة الارض، التي عادت الآن الى العناوين بسبب ولادة ' القائمة التقدمية للسلام ' »[٢٣]. ولخّص أحد مواطني قرية عارة العربية الحالة بقوله: «ان السلطات تلوّح، حتى الآن، بتهديد العرب بأن حزباً عربياً سيغضب اليهود... ان هذا الوضع لا يمكن ان يستمر الى الابد... وليغضب كل الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم، سواء أكانوا عرباً أو يهوداً على السواء... ان راكح لا يمثلني؛ وأنا أحب بيتي... لأنني أؤمن، بكـل بسـاطة، بأن معركتي من أجل الحقوق لا يمكن ان تمر عبر راكح ولا بأساليبه. وما هي مكانتي في الاحزاب الصهيونية ؟... وماذا فيها ؟ انني اعلم بأن هناك حزبين او ثلاثة مستعدة لقبولي، لكي ابرز كوفيتي في جميع الاماكن... وهذا ما لا أوافق عليه... [ان] حزب عرب اسرائيل قائم لا محالة... ربما بعد سنة، وربما بعد عشر سنوات، ولكنه سيقوم»[٢٤].

وقد ظل «راكح»، على الرغم من انه الحزب الاول في الاوساط العربية، لا يمثّل سوى أقل من ثلث السكان العرب في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. وتبرز انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) توزّع الاصوات العربية كطريقة للتعبير عن مواقف سياسية. فعلى الرغم من ان نسبة المشاركين في التصويت لانتخابات الكنيست المذكور كانت أعلى نسبة من أي انتخابات أخرى أُجريت في اسرائيل، فان نسبة المشاركين بلغت ٧٢ بالمئة. أي ان هناك ٢٨ بالمئة من الاصوات الضائعة التي لم تصوّت لأي جهة؛ بمعنى انها لم تجد في القوائم الانتخابية من يعبّر عنها. وتوزّعت نسبة الـ ٧٢ بالمئة على الاحـزاب على النحـو التـالي، حسب ترتيب القوة: «راكح»، ٣٣ بالمئة؛ المعراخ، ٢٤ بالمئة؛ القائمة التقدمية للسلام، ١٨ بالمئة؛ ياحد، ستة بالمئة؛ شينوي، خمسة بالمئة؛ ليكود، أربعة بالمئة؛ مفدال، اربعة بالمئة[٢٥].

ويعتبر الوسط العربي هو الذي يوفّر لـ «راكح» مقاعده في الكنيست الاسرائيلي. ففي حين حصل «راكح»، في انتخابات العام ١٩٨٤، على ٦٤٧٠٠ صوت من القطاع العربي، لم يحصل الا على خمسة آلاف صوت من القطاع اليهودي، وهي توازي تسعة بالمئة من مجموع الاصوات التي حصل عليها[٢٦]، وذلك على الرغم من ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي نشأ، أساساً، كحزب يهودي. ومن الامثلة البارزة على ذلك، ان كتلة ميكونيس ـ سنيه التي انشقت عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي في العام ١٩٦٥، تحت شعار اقامة حزب شيوعي يهودي، له فرع عربي، حصلت، في انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥) عام الانشقاق، على مقعد واحد فقط ، وفي الكنيست السابع (١٩٦٩) على مقعد واحد أيضاً، ثم اختفت من على المسرح السياسي الاسرائيلي[٢٧]. ولا يبدو من باب النكتة بقدر ما هو تعبير عن واقع قول مناحيم بيغن، في معرض ردّه على مائير فيلنر: «اطمئن، فسيضمن لك توفيق طوبي مقعدك في الكنيست»[٢٨].

«راكح» والقضية الفلسطينية

تمثّل «راكح» حالة نموذجية للانفصام السياسي لفئتين تتنازعهما، في آن، الايديولوجيا الشيوعية الاممية والدوافع الوطنية المحدّدة والمحدودة، وكانت ذروة التعبير عن هذا الانفصام السياسي ـ كما أسلفنا ـ في انشاء الحزب الشيوعي العبري، ممثلاً لليهود، وعصبة التحرر الوطني، ممثلاً للعرب، في الاعوام من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٨. ويبدو ان هذا الانفصام ما زال كامناً، يجد تعبيره في المواقف الشخصية لأعضاء «راكح»، اليهود والعرب، أكثر ممّا يجد تعبيره في البرامج السياسية للحزب وشعاراته. وعلى هذا الاساس، شكّل موقف الاممية الشيوعية، وموقف الدولة السوفياتية من القضية الفلسطينية، معياراً تصاغ البرامج السياسية لـ «راكح» على أساسه. ويمكن تتبع ذلك من خلال مقرّرات مؤتمرات الحزب، منذ التقسيم حتى الآن، سواء في موقفه من انماط حلول القضية الفلسطينية، أو من الحركات السياسية الوطنية الفلسطينية.

ومنذ انشاء اسرائيل، وقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي الى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وقال الأمين العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي، مائير فيلنر: «لقد قرّر مؤتمرنا الـ ١١، المؤتمر الاول في دولة اسرائيل، ان السلام سيتحقق فقط عندما يمارس الشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل. كذلك يتطلب السلام حلاً عادلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات هيئة الامم المتحدة، وأكدنا ان مصلحة اسرائيل الحقيقية هي في اتباع سياسة عدم ارتباط بالدول الامبريالية، وفي تعزيز الاستقلال الوطني»[٢٩].

وينطلق الحزب في موقفه هذا من تقويم اساسي، هو استغلال الاستعمار للقضية الفلسطينية، وارتباط السلطات الحاكمة في اسرائيل بالاستعمار، حيث «ان الخط الاساسي في السياسة الحاكمة حول القضية الفلسطينية هو خط تجاهل مجرّد وجود الشعب العربي الفلسطيني؛ خط التنكّر لحقوقه القومية المشروعة؛ خط اعتماد حكام اسرائيل على الاستعمار... هذه السياسة اللاقومية والرجعية، تغذّي، الى مدى بعيد، مواقف حكام عرب، لا يعترفون بحق البقاء لدولة اسرائيل»[٣٠].

ويرى الحزب «ان سير السياسة الاسرائيلية على طريق السلام من شأنه ان يغيّر وضع اسرائيل تغييراً جذرياً، ويستنفر تفهّم وتقارب الشعوب العربية، ويكتسب تأييد ومساندة البلدان غير

المنحازة، والاتحاد السوفياتي، وجميع الاقطار الاشتراكية، والرأي العام العالمي؛ هذه القوى التي تناضل من اجل عالم سلام، واخوة شعوب، وتقدّم انساني»(٣١).

اما منطلقات الحزب الى حلّ القضية الفلسطينية، حسبما حدّدتها مؤتمراته، فهي: «١ ـ ان فلسطين، في تطورها التاريخي، أصبحت وطناً للشعبين، اليهودي والعربي؛ و٢ ـ قد نجم عن هذه الحقيقة نشوء حق تقرير المصير للشعبين؛ و٣ ـ لذلك، فمن الواجب والممكن تأمين الحقوق القومية العادلة للشعبين معاً؛ و٤ ـ من الضروري ـ وهذا في حيّز المستطاع ـ تصفية النزاع الاسرائيلي ـ العربي على هذا الاساس، وبالطرق السلمية، بواسطة التفاوض والاتفاق المتبادل... شعب اسرائيل حقّق حقه في تقرير المصير، بينما حُرم الشعب العربي الفلسطيني من امكانية تحقيق حقه في تقرير المصير. وحزبنا يناضل في سبيل ان تكون دولة اسرائيل المبادرة الى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، التي لم تتحقق، وفي مقدمها حق اللاجئين العرب، لأن هذه هي الطريق للحصول على اعتراف الدول العربية بدولة اسرائيل وبحقوقها المشروعة»(٣٢).

وانطلاقاً من ايمان الحزب بامكانية الوصول الى حل للقضية الفلسطينية سلمياً، وقف ضد العمل الفدائي في بداياته، وهو موقف لا يختلف عن مواقف الاحزاب الشيوعية العربية والاتحاد السوفياتي، في حينه. فقد ورد في تقرير المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي: «في حينه، ندّدنا بعمليات الفدائيين، باعتبارها عمليات ارهابية فاسدة وخطيرة. واليوم نندّد بنشاط الجماعة الارهابية ' فتح ' »(٣٣). لكن الموقف تبدل مع تنامي النضال الوطني الفلسطيني، خاصة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي جعلت من اسرائيل، في نظر الحزب الشيوعي الاسرائيلي، قوة احتلال في تلك المناطق، حيث «تشكّل سياسة الاحتلال والاستيطان الكولونيالية خطراً كبيراً جداً على المجتمع الاسرائيلي... ويتضامن حزبنا الشيوعي الاسرائيلي مع نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال من اجل الحرية والاستقلال الوطني والسلام. اننا نرفض محاولة الاوساط الحاكمة في اسرائيل تشويه، وتزوير، مضمون نضال الشعب العربي الفلسطيني للتحرر الوطني وعرضه كعمل ارهابي. فالشعب العربي الفلسطيني لا يناضل ضد قيام دولة اسرائيل ذات السيادة، بل من اجل اقامة دولته المستقلة. فسلطات الاحتلال والمستوطنون هم الذين يقومون بالارهاب ضد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة... ان من حق شعب يرزح تحت الاحتلال النضال بكل الاشكال ضد الاحتلال ومن اجل حريته»(٣٤).

ويدعو الحزب الى اقامة سلام في منطقة الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي، حيث انه « في الظروف الدولية والشرق أوسطية لمرحلتنا، فان المؤتمر الدولي، برعاية هيئة الامم المتحدة، لتحقيق السلام الشامل والعادل والثابت في الشرق الاوسط، هو الطريق الوحيد لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي. يجب ان يشترك في هذا المؤتمر كل الاطراف المرتبطة بالنزاع، اسرائيل، [و] م.ت.ف. الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والدول العربية، والاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الاميركية، ودول معنية أخرى»(٣٥).

واقترح الحزب، على هذا الاساس، برنامجاً للسلام يقضي بأن:

«١ ـ تنسحب اسرائيل من كل المناطق العربية التي احتلتها منذ ان شنت حرباً عدوانية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

«٢ ـ يحترم حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة في

الضفة الغربية، وبضمنها القدس العربية وقطاع غزة.

«٣ ـ يؤمّن حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الامم المتحدة، التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة الى وطنهم أو قبول تعويض.

«٤ ـ يُحترم حق دولة اسرائيل والدول العربية، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، في الوجود ذي السيادة والتطور في ظروف سلام وأمن.

«٥ ـ تلغي كل الاطراف أي ادعاء حول وضع حرب، وتحترم السيادة والسلامة الاقليمية لكل الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة، وحقها في العيش بسلام وبحدود معترف بها وآمنة وحرة من التهديد ومن استعمال القوة.

«٦ ـ ترسى شروط السلام بمعاهدات بين الدول، تشكل الاساس القانوني للتعايش السلمي بينها.

«٧ ـ يلغى ضم القدس الشرقية المحتلة من قبل اسرائيل؛ تسري على القدس الشرقية سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ يعترف بالقدس الغربية عاصمة لدولة اسرائيل، وبالقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقاً لارادة كل شعب في دولته. وفي اطار اتفاق السلام، ثمة مكان لانظمة متفق عليها تؤمن التعاون بين جزئي المدينة، الاسرائيلي والفلسطيني، في المجال البلدي، والتوجّه الحرّ الى الاماكن المقدسة، والتنقل الحرّ بين جزئي المدينة، الى غير ذلك»[٣٦].

كما طالب الحزب بالغاء اتفاقيتي كامب ديفيد «التي تنفي حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، والتي تخرج معالجة ازمة الشرق الاوسط من اطار الامم المتحدة؛ ومن الضروري الغاء اتفاق عمّان، الذي يمس استقلالية التمثيل الفلسطيني، وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، بما فيه حقه في دولته المستقلة الخاصة به»[٣٧].

ويكاد يتطابق موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي، من التسوية السياسية، مع موقف م.ت.ف. التي ترى في مثل هذا التسوية المرحلية الممكنة على طريق اقامة الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين، التي يتساوى فيها العرب واليهود بحقوق المواطنة للدولة الفلسطينية. ونجد صدى لدعوة م.ت.ف. هذه خارج مقررات الحزب في الاوساط العربية الشيوعية. قال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي، اميل توما (الراحل): «ان موقف ' راكح ' هو الدعوة الى اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل؛ ونحن نترك للتطورات التاريخية تغيير الامور؛ اننا نقترب، تدريجياً، من قيادة م.ت.ف. واذا اخذتم قرارات الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني [المقصود المجلس الذي اقرت فيه النقاط العشر]، ستدركون كم نحن قريبون منها. علاوة على ذلك، ان علاقاتنا بـ م.ت.ف. هي علاقات رسمية. وقد عقد في براغ في آذار (مارس) هذه السنة [١٩٧٥] لقاء بين عرفات ومائير فيلنر. ولا نعتقد بأن هناك مشكلة في العلاقات؛ ويقولون [في م.ت.ف.] ان هذا [موقف ' راكح '] هو حل مرحلي، ولكنهم لا يقولون ذلك بصورة رسمية. اننا نذهب أبعد من ذلك، ونقول: عندما تحل المشكلة الفلسطينية، فهذا لن يكون الحل النهائي للمشكلة القومية. وعندما تنشأ الظروف المواتية وتحدث تغيرات اجتماعية جديدة، سيكون في الامكان، آنذاك، التفكير في جميع انواع مشروعات الكونفدرالية او الفيدرالية [بين الدولتين ـ فلسطين واسرائيل]، اننا لا نقول ان موقفنا هذا نهائي. فلا نهاية في التطور التاريخي»[٣٨]. بل ان نضال الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، قد أثر حتى على الاعضاء النشيطين في الاحزاب الصهيونية، حيث كما قال عضو الكنيست عن حزب مبام، الفلسطيني محمد وتد:

«انه اسرائيلي رغماً عنه، وفلسطيني رغماً عنه أيضاً». حتى ان عضو الكنيست الفلسطيني عن حزب العمل، عبد الوهاب دراوشة، حاول، في العام ١٩٨٤، في اثناء انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، في عمان، حضور المجلس؛ وقال المستشار الاسبق لرئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، اوري شطاندل: «ينبغي ان نفهم مغزى سفر عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، متوجهاً الى عمان لحضور مؤتمر م.ت.ف. فهو رجل المعراخ؛ ولكن عليه ان يرسّخ موقفه لدى الجمهور العربي، وان يبرهن استقلاليته... ترمز هذه الرحلة، التي لم تبلغ غايتها، الصعوبة التي يواجهها زعيم عربي اسرائيلي متبصّر، يحاول تسوية التناقضات العميقة. فهو يسافر الى مؤتمر م.ت.ف. لاقناعه بالاعتراف باسرائيل... ولكنه مستعد للاعتراف بـ م.ت.ف. بمجرد حضوره مؤتمرها، ومع ذلك، فهو لا يكمل سفره، فقد توقف في نيقوسيا، والمؤتمر اختتم من دونه»[٣٩].

ويقيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي علاقات رسمية مع م.ت.ف. التي صار تأثيرها في المواطنين العرب داخل اسرائيل واضحاً، الى درجة انه بدا في الانتخابات الاخيرة للكنيست (١٩٨٤). ان موقف م.ت.ف. هو الحاسم بشأن تأييد السكان الفلسطينيين لـ «راكح» أو لـ «للقائمة التقدمية»، التي تقيم، بدورها، علاقات وثيقة مع م.ت.ف.

«راكح» في الخارطة السياسية الاسرائيلية

لا تشكل قوة «راكح» قوة فاعلة في الوسط الاسرائيلي عموماً، على الرغم من ان الاحزاب الصغيرة، التي يندرج «راكح» في قائمتها، ذات تأثير فعّال في تركيبة القوى السياسية، حيث ان حكومات اسرائيل عبّرت، باستمرار، عن وضع ائتلافي، شكّلت الاحزاب الصغيرة فيه بيضة القبّان، وهو دور استأثرت به الاحزاب الدينية، سواء في الائتلاف مع المعراخ، او في الائتلاف مع الليكود، بعد ان توصّل الليكود الى استلام السلطة في العام ١٩٧٧.

ويعود عدم تأثير «راكح» الى سببين اساسيين:

○ الاول، ان السلطة الاسرائيلية، منذ تأسيسها، استبعدته من حسابها، اساساً، وشعار بن ـ غوريون الشهير «لا لماكي (الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، ولا لحيروت» ظل ساري المفعول حتى حرب العام ١٩٦٧، حيث ائتلف المعراخ مع حيروت في حكومة واحدة.

○ الثاني، ان حجم اعضاء «راكح» في الكنيست لم يشكّل، في أي وقت من الاوقات، وزناً عددياً يرهن قيام ائتلاف حكومي به؛ حيث ان عدد أعضائه لم يتجاوز، في ذروة قوته (١٩٥٥)، الستة، وهذا يشمل عندما حمل اسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي، او القائمة الشيوعية الجديدة، أو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وفي آخر انتخابات للكنيست، حصلت قائمة «راكح» على أربعة أعضاء فقط.

ويعود ذلك، في تقديرنا، الى أسباب عدة، توضّحت لنا خلال متن البحث، وبالامكان ايجازها على النحو التالي:

١ ـ على الرغم من ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي كان الحزب الاسرائيلي الوحيد الذي جعل مطالب السكان العرب في مقدم اهدافه، فهو لم يستطع استقطاب الاصوات العربية كافة. بمعنى انه لم يحز على تأييد كامل القطاع العربي، حيث لو تمكن من ذلك لشكل القوة الثالثة في

الخارطة السياسية الاسرائيلية؛ اذ يستطيع عدد الاصوات العربية ايصال ما لا يقل عن ١٢ عضواً الى الكنيست الاسرائيلي. وقد ظلت قوة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، في ذروتها (انتخابات ١٩٨٤)، في حدود ٣٣ بالمئة في الوسط العربي.

٢ ـ لم يتمكن الحزب الشيوعي الاسرائيلي من اختراق المجتمع اليهودي في العمق، على الرغم من انه بدأ حزباً يهودياً منذ بداية الهجرة اليهودية الى فلسطين. ويعود سبب ذلك الى انه حزب يغرّد خارج السرب الصهيوني الذي شكلت ايديولوجيا الصهيونية دافعه الاساسي الى الهجرة الى فلسطين واقامة اسرائيل على أراضيها. ولذا، فهو يندرج، في الاوساط اليهودية، تحت ما يمكن تصنيفه، او تصنيف اليهود النشطين فيه، بـ «الخونة»، مع تحفظنا من التعبير. والمثال الواضح على ذلك هو نسبة الاصوات التي يحصل عليها الحزب في الوسط اليهودي. ففي الانتخابات الاخيرة ـ كما أسلفنا ـ حصل على خمسة آلاف صوت فقط. كما لم تثمر محاولاته ركوب موجة الصراع الاجتماعي ـ الطائفي نسبياً ـ الذي عبّرت عنه حركة الفهود السود في العام ١٩٧١ التي برزت في الاحياء الفقيرة؛ والتي عبّرت عن احتجاج اليهود الشرقيين على وضعهم الدوني في المجتمع الاسرائيلي. وفي حين استقطب الحزب الشيوعي احد زعمائها (شارلي بيطون)، استقطب أقصى اليمين (حيروت) قاعدتها، ويعلّل بيطون ذلك بقوله: «للحقيقة، عدم تأييد الشارع اليهودي بشكل أكثر وبأعداد غفيرة (للحزب الشيوعي الاسرائيلي) كما هو الأمر بالنسبة الى الاحزاب الصهيونية، هو بسبب وسائل الاعلام العبرية التي تعمل على طمس أي نشاط، او فعالية، للجبهة، سواء أكانت في الكنيست أو خارجها»[٤٠].

وقد حاول الحزب، جدياً، الخروج من قوقعة الحزب الى ساحة النشاط السياسي المفتوح، سواء في الوسط العربي أو اليهودي. ومنذ العام ١٩٧٧، بدأ يخوض الانتخابات تحت قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، لكن ذلك، أيضاً، لم يعزّز من أنصاره، سواء في هذا الجانب او ذاك.

وتعود الاسباب، في رأينا، الى ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي يمثّل حالة خارج دائرة الصراع الذي تفجّر على أرض فلسطين بين المشروعين، الصهيوني والفلسطيني. فهو لم يستطع، بحكم الايديولوجيا الشيوعية، ان يتواءم مع المشروع الصهيوني الاستعماري، أو، حسب تعبيرات الحزب نفسه، الشوفيني المرتبط بالاستعمار، ولم يستطع، في الوقت عينه، ان يكون، كلياً، في اطار المشروع الوطني الفلسطيني الذي ظل ينظر الى الحزب الشيوعي كاحدى الادوات اليهودية، حيث بدأ الحزب يهودياً. لكن الجانب الايجابي في تجربة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، والذي كان من قبل حزباً شيوعياً فلسطينياً، انه يضمر في داخله مكوّنات وأسس التعايش اليهودي ـ الفلسطيني في دولة ديمقراطية فلسطينية. فعلى الرغم من الصراع بين المشروعين، الصهيوني والفلسطيني، تمكّن الشيوعيون، اليهود والعرب، من التعايش في اطار واحد، وان كان ذلك بصعوبة.

والملاحظة الاساسية التي يمكن تسجيلها على الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم الاسرائيلي، انه بدأ حزباً يهودياً، وتصارع مع ظاهرة التعريب قبل قيام اسرائيل. وبعد قيامها، ظل حزباً شيوعياً، من حيث الايديولوجيا والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي، الّا انه يمثّل، عملياً، حالة عربية، سواء من حيث عدد أعضائه، او من حيث نظرة المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية اليه.

ويبدو انه مطلوب، الآن، تهويد الحزب، كما كان مطلوباً في الثلاثينات تعريبه. فكما كان في الثلاثينات مطلوباً منه ان «يتعرّب» ليمارس دوراً فعّالاً في وسط الاكثرية العربية، صار مطلوباً

منه، الآن، ان يتهوّد ليمارس دوراً فعّالاً في وسط الأكثرية اليهودية.

أخيراً، يشكل الحزب الشيوعي الاسرائيلي منبراً هاماً للدعاية في الاوساط العربية لصالح القضية الوطنية الفلسطينية؛ كما انه يمكن ان يشكل (اذا استطاع اختراق الاسوار الصهيونية) وسطاً اعلامياً في الوسط اليهودي لصالح مستقبل التعايش في دولة ديمقراطية فلسطينية. وهذه مهمة على الاعضاء اليهود في الحزب اكتشاف السبيل اليها، ويجب دفعهم الى تنفيذها؛ كما دفعتهم الاممية الشيوعية في الثلاثينات الى مهمة التعريب.

---

(١) د. ماهر الشريف، **الاممية الشيوعية وفلسطين، ١٩١٩ ـ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٤.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٤ ـ ١١٦.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ١٣٦.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥٢.

(٩) د. ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، ١٩١٩ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١، ص ٦٠.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١١) كاميليا بدر، **نظرة على الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ١٩٠.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩١.

(١٣) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص ١٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٩.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٣.

(١٧) **الحزب الشيوعي الاسرائيلي: المؤتمر الـ ١٥**، ٦ ـ ١٩٦٥/٨/٨، تل ـ أبيب ويافا: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي، ١٩٦٥، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٨) سمير جبّور (اعداد)، **انتخابات الكنيست الحادي عشر ـ ١٩٨٤**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٢٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢٠) «تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي الى المؤتمر العشرين»، **الدرب** (حيفا)، العدد ٥، تشرين ا لاول (اكتوبر) ١٩٨٥، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢١) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٣.

(٢٢) اوري شطاندل، «عرب اسرائيل؛ أقلية تطالب بالاعتراف»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الثاني، العدد ٨/١٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، ص ٦٨٣؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٧، ١٩٨٥/٨/٣٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٨.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٨٨.

(٢٥) اسحق رايطر (محرّر)، «الاصوات العربية في الانتخابات»، **الملف**، المجلد الاول، العدد ٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤؛ نقلاً عن **ليكط**، العدد ٤١/٤٢، حزيران/تموز (يونيو/يوليو) ١٩٨٤، اصدار مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) هاني العبدالله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢٨) اوردها احمد شاهين. «عرب ١٩٤٨ يرفعون العلم الفلسطيني»، **الافق** (بيروت)، العدد

٣٨، ١٠/٤/١٩٨٢، ص ١٤ ـ ١٥.

(٢٩) مائير فيلنر، **٦٠ عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الاسرائيلي**، تل ـ أبيب: الحزب الشيوعي الاسرائيلي، ١٩٨٠، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٣٠) «الحزب الشيوعي الاسرائيلي، المؤتمر الـ ١٥...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٣٤) «تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي الى المؤتمر العشرين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٢.

(٣٨) اوردها شطاندل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩٠.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٩١.

(٤٠) من مقابلة مع شارلي بيطون، **البيادر السياسي** (القدس)، ٢٢/٢/١٩٨٦.

التكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية

عمرو هاشم ربيع

للتكنولوجيا محدّدات اقتصادية واجتماعية؛ اذ ان آثارها تمتد الى تحقيق التنمية وتصريف المنتج، بحيث تتواءم هذه العملية، كلها، مع المجتمع المعني بالأمر، من حيث ظروفه الجغرافية والبشرية وحجم العمالة فيه.

ومن الوجهة الفنية، تعتبر التكنولوجيا طرق الاختراع الناجم عن الخبرة والمعرفة المسبقة للانسان، والتي تتأثر بالبيئة التي يعيش فيها؛ اذ انها تؤثر، وتتأثر، بالموارد المتاحة، وباستخدام تجهيزات متطورة فنّياً، تتلاءم، بصورة أفضل، مع اغراض تمويل هذه الموارد، فتنخفض التكلفة وتزيد الكفاءة لاستغلال الموارد، ويقلّ الجهد العضلي للانسان في انجاز حاجاته، وتتاح سلع جديدة متنوعة، اضافة الى تحسين الانتاج القائم، كمّاً وكيفاً[1].

دعائم التطور التكنولوجي في اسرائيل

تحرص اسرائيل على ربط البحوث العلمية بالتطورات التكنولوجية وبنظام التعليم وأنشطة وبحوث الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة، للاستفادة من البحوث العلمية في مختلف المجالات، وخاصة المجال العسكري. وفي هذا الصدد، يلاحظ مساهمة الجامعات والمدارس الاسرائيلية، مساهمة فعّالة، في مجال البحوث والاختراعات والمؤتمرات العلمية الدولية. ومن أبرز المؤشرات الدالّة على ذلك ما تصدره هذه المؤسسات من نشرات وبحوث، اضافة الى ما تقيمه من علاقات مع المؤسسات الاكاديمية المتعددة في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية. ومن الطبيعي ان تساعد وفرة الامكانات على مزيد من التقدم في هذا المجال. على هذا الاساس، يلاحظ وجود حوالى سبع جامعات كبيرة في اسرائيل، منها جامعة للتكنولوجيا؛ كما يوجد حوالى ٢٠ معهداً متخصصاً تشمل أكثر من ١٢٠ كلية و١٥٠ دائرة علمية، يعمل فيها مئات الاساتذة والباحثين، وتنشر، سنوياً، آلاف الابحاث، وتخرِّج، سنوياً، آلاف الطلاب.

وقد أقامت اسرائيل، منذ مطلع السبعينات، عدة مؤسسات تقنية متخصصة لتطوير البحوث في الميدان الصناعي، خاصة في ما يتعلق بالصناعات الالكترونية، ومعدات الاتصال، والاجهزة التي تتعلق بصناعة السلاح والطيران والذرّة وعلوم الفضاء. فعلى سبيل المثال، ضمّ معهد وايزمان وهيئة تطوير وسائل القتال (رافائيل) اجهزة كمبيوتر نموذجية؛ كما قامت مؤسسة «ألبط» بصناعة أجهزة كمبيوتر صغيرة، تسمى «ألبط ١٠٠». وتستخدم اسرائيل الاجهزة هذه في المصارف والمستشفيات ومراكز البحوث[2].

وفي مجال الزراعة، اكتشفت مراكز البحوث والمؤسسات العلمية طرقاً جديدة للزراعة، منها الري بالتنقيط، وذلك بواسطة مدّ الارض بمياه الآبار الارتوازية، من طريق انابيب بلاستيكية مثقبة؛

وكذلك الري بالتسقيط، وهو يعتمد على رشّ المياه على سطح التربة، من طريق توصيل المياه تحت ضغط مناسب بواسطة شبكة كهربائية منفصلة، حيث تفرغ المياه من خلال مخارج معيّنة(٣).

وممّا لا شك فيه ان هذه التطوّرات ساهمت في قيام اسرائيل بتصدير نحو ثلث انتاجها الزراعي، بعد ان كانت تستورد بعضاً منه من الخارج(٤).

أمّـا في مجـال الصنـاعات العسكرية، فهناك عديد من المؤسسات العلمية التي تقوم بتغذية المصانع بأفكارها الجديدة في هذا المجال، وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً.

واضافة الى وجود المؤسسات العلمية والبحثية، تهتم الحكومة الاسرائيلية بتهيئة الاطار الملائم للابتكار والاختراع. فهي تهيىء المناخ الملائم للبحوث العلمية، وتمنح الاعانات والمنح والاعفاءات الضريبية للقائمين على هذا النشاط، مع تنمية الشعور بالمسؤولية وتوفير المتطلبات البحثية، والبحوث العلمية المدعومة، بحيث تتاح مصادر البحوث في التخصصات كافة، وباللغات كافة، للمهتمين من العلماء والخبراء والباحثين بتكلفة زهيدة، ومن ذلك تمويل الحكومة لميزانيات المعاهد بنسبة ٥١ ـ ٦٥ بالمئـة من حجم الميزانية الكلية لها، ونسبة ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من نفقات البحوث الصناعية، خاصة صناعة الطيران والاسلحة والالكترونيات. من ناحية أخرى، تدعم اسرائيل الخبرات التقنية، من خلال المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية والندوات التجريبية في شتى التخصصات.

لقد وضعت اسرائيل التفوّق العلمي والتكنولوجي كأولوية بين أهدافها القومية، وهي حريصة على استمـرار، وتنميـة، هذا التفـوق، كتحـدٍ، في شتى الميـادين، الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والعسكـريـة، لتحقيق اهـداف استـراتيجية في مواجهة اعدائها، خاصة وان البحوث والتطورات التكنولوجية تنعكس، مباشرة، على النواحي الحياتية لافراد المجتمع ورفاهيته.

وفي هذا الصـدد، ستتم معالجة المتغير التكنولوجي في اسرائيل، وذلك في اطار الامن، ومن ثمّ سيكون الموضوع مشتملاً على: المركب الصناعي العسكري؛ وصناعة الاسلحة في اسرائيل؛ وصناعة الطائـرات؛ والقـدرات النـوويـة الاسرائيليـة؛ والمتغير التكنولوجي في اطار العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية؛ والصادرات التكنولوجية، المدنية والعسكرية. على اننا ننوه، بداية، بأننا اردنا لفت الانظار الى ما يحدث في اسرائيل، وذلك من باب «هذا هو عدونا، فلنعرفه جيداً»، ونستعد له على قدر أكبر، أو، على الاقل، مساوٍ لاستعداده لنا.

المركّب الصناعي العسكري

تتميز الصناعات العسكرية الاسرائيلية بصفة عامة عن مجالات النشاط الاقتصادي الاخرى كافة بتدخل الحكومة، حتى في ظل قيام الرأسماليين بالاشتراك في هذه الصناعة. هذه الخاصية تظهر، بصورة واضحة، في اسرائيل، حيث يتضح تدخّل وزارة الدفاع في بحوث الجامعات والمعاهد العلمية(٥).

في ظل هذا الوضع، يصبح من الهامّ تحديد كيف نشأت صناعة الاسلحة في اسرائيل ؟ وما هي الشركات التي تضطلع بانتاج الاسلحة ؟ وما هي العوامل التي أدّت الى نجاح صناعة الاسلحة ؟

نشأة وهيكل صناعة الاسلحة

بدأت صنـاعة الاسلحة في اسرائيل قبل نشأة الدولة. فقد أسستها التنظيمات السرية، التي

اهتمت بانتاج القنابل اليدوية (مستعمرة نهاريا) والالغام (بيتح تكفا) والغازات المسيلة للدموع والمعبّأة في قنابل والغازات السامّة (كريات عنفيم) وقاذفات اللهب في حي بوروخوف في القدس، والمواد المتفجرة المعروفة باسم «تن» (رحوفوت)، وكذلك بعض انواع الهاونات والرشاشات القصيرة والطلقات ذات الاعيرة المختلفة. من هنا، كانت نواة الصناعات العسكرية في اسرائيل[٦].

وبعد اعلان قيام اسرائيل، بدأت عملية تصنيع السلاح تدخل ضمن الاطار المؤسسي الفعلي؛ وأصبح النشاط الخاص بانتاج الاسلحة يتركز في: الصناعات العسكرية؛ وهيئة تطوير وسائل القتال (رافائيل)؛ وأعمال الصيانة؛ والصناعات الجوية.

الصناعات الحربية

تقوم هذه المؤسسة[٧] بدور الانتاج والتوريد لحساب وزارة الدفاع الاسرائيلية وتعمل تحت اشرافها؛ ويعمل فيها ٣١ مصنعاً؛ وتنتشر في ١١ تجمّعاً جغرافياً؛ وتختص بانتاج الاسلحة والذخيرة وتطويرها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولاغراض التصدير؛ وكذلك القيام بنشاط في السوق المدنية، في قطاعي التعدين والمواد الكيميائية، وقت السلم. ومن أهم مصانع الصناعات العسكرية[٨]:

المعمل المركزي للابحاث والتطوير: يقوم بمراقبة الانتاج وتلافي العيوب.

مصانع انتاج الاسلحة (ملفن): يقوم بتطوير وانتاج الاسلحة الخفيفة والثقيلة، كالرشاش عوزي والبندقية غاليلي واجزاء من صواريخ شفرير.

مصانع انتاج الذخيرة (ملفت): تختص بانتاج وتجميع كل أنواع الذخائر.

المصانع الكيميائية (مفحم): تنتج المواد الكيميائية المستخدمة في حشو الدانات وانتاج البارود والمبيدات الحشرية.

مصنع محركات بيت شيمش: تنتج بعض لوازم الطائرات وبعض اجزاء الذخيرة والتليفونات.

قطاع التصدير: يضطلع بدور هام ويقوم بتصدير حوالى ٥٣ بالمئة من مجمل الصادرات الحربية، منها الرشاش عوزي والبندقية غاليلي ودانات الهاون وخزانات الوقود العادية والخاصة بالطائرات والقنابل اليدوية. ويتعامل هذا القطاع مع ٥٠ دولة، في افريقيا واوروبا والاميركتين.

اضافة الى ذلك، هناك شركات هامة عدّة تنتج، وتصدّر، الاسلحة والمعدات المدنية. من ذلك[٩]:

شركة تاديران: وهي أكبر شركة للصناعات الالكترونية في اسرائيل، ومن أكبر مصانع معدات الاتصال العسكرية خارج الولايات المتحدة؛ أُسست العام ١٩٦١ كجزء من مجمّع كور الذي تملكه الهستدروت. وتنتج الشركة معدات اتصال، عسكرية ومدنية.

شركة التا: ثاني اكبر الشركات، تملكها مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية، ومركزها اشدود، وتنتج بعض أجهزة الطائرات.

هيئة رافائيل

تهتم الهيئة بانتاج تشكيلة كبيرة من الاسلحة المعدة لمواجهة العدو. ولا تعمل «رافائيل» بمعزل عن قوات الجيش، بل تقوم بالتنسيق معها، لتحديد حاجاتها من السلاح، ودراسة اساليب تطويره وانتاجه. وقد طوّرت الهيئة أكثر من ٣٥٠ نوعاً من الاسلحة والقذائف الصاروخية، اهمها

صاروخ شفرير وزوارق انزال وخزانات وقود الطائرات وصواريخ أرض ـ أرض ٢٤٠ ملم وقذائف بازوكا وتطوير بندقية آلية ونصف آلية من طراز غاليلي وتصنيع قذائف هاون عيار ٦٠ و٨٠ و١٢٠ و١٦٠ ملم وانتاج مدفع مضاد للدبابات ١٠٥ ملم وتطوير مدفع هاون جديد عيار ١٦٥ ملم محمول، ومثبّت على الارض[١٠].

أعمال الصيانة

تقوم بها الورش التابعة للجيش وورش الصناعات الجوية التي تستطيع القيام بعمرات الطائرات. وتقوم اسرائيل، حالياً، باجراء العمرات والصيانة في بعض دول حلف شمال الاطلسي، ممّا يؤدي الى تشغيل كثير من العمالة الماهرة، ويفتح مجالاً للتعرّف على أنواع حديثة من التكنولوجيا المتنوعة.

العوامل التي أدت الى نجاح الصناعات العسكرية الاسرائيلية

١ ـ اكتساب الخبرة العملية من خلال معاركها ضد كل من الاسلحة السوفياتية والاسلحة الغربية الاميركية والاوروبية؛ ومن ثمّ انتاج الاسلحة بناء على الخبرة والتجربة العملية؛ هذا اضافة الى مرونة الانتاج، وسرعته، بسبب الحاجة المستمرة الى مواجهة الاسلحة الجديدة التي يتزايد دخولها الى المنطقة. كما ان مشاركة الشركات الاميركية في ملكية وادارة الشركات الاسرائيلية يجعل تلك الصناعات امتداداً حقيقياً للصناعة الحربية الاميركية، واداة فعلية من ادوات تقوية وحماية الامن الاستراتيجي الاميركي في المنطقة[١١].

٢ ـ هناك عوامل خارجية دعمت نجاح الصناعات العسكرية الاسرائيلية تمثّلت في الشعور بالخوف من أي حظر قد تفرضه الدول الكبرى المصدرة للسلاح على اسرائيل، كالحظر الذي فرضه الرئيس الفرنسي، شارل ديغول، العام ١٩٦٧، الامر الذي ادى الى قيامها بانتاج الطائرة كفير، والحظر البريطاني حينما ألغت بريطانيا صفقة دبابات تشيفتن لاسرائيل العام ١٩٦٩، الامر الذي أدّى الى قيامها بتصنيع الدبابة ميركافا في ذلك الوقت.

وقد خشيت اسرائيل، أيضاً، من امكانية تأجيل توريد السلاح لها، نظراً الى ظروف معيّنة، كما حدث في فرض الحظر الاميركي بعد غزو لبنان العام ١٩٨٢، وتأخير التوريد، كما حدث ابّان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣[١٢].

٣ ـ عوامل داخلية تمثّلت في: (أ) قلّة تكلفة الانتاج المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتشغيل العمالة، وترجيح جانب الصادرات على جانب الواردات داخل الميزان التجاري؛ (ب) ارتفاع الميزانية الخاصة بالانفاق العسكري الذي أدى، وبرهن في الوقت عينه، على الدعم الهائل الذي توليه اسرائيل لقطاع الصناعات العسكرية، ويتضح ذلك بمقارنة حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي ـ نتيجة الحاجة الى مزيد من التصنيع ـ بحجم الانفاق العسكري المصري الذي يستهلك غالبيته في استيراد السلاح.

وبالنظر الى جدول الرقم ١ الذي يحدد قيمة هذا الانفاق لكل من مصر واسرائيل في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، يلاحظ ان الانفاق العسكري الاسرائيلي كان، دائماً، أعلى من الانفاق العسكري المصري، في ما عدا في العام ١٩٧٦[١٣]. بل ان هذا الانفاق تجاوز ضعف الانفاق العسكري ابتداء من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، الامر الذي يرتبط، بدون شك، بتوقيع مصر معاهدة سلام مع اسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٧٩.

الجدول الرقم ١

الانفاق العسكري في مصر واسرائيل

(بالمليون دولار)

العام	اسرائيل	مصر
١٩٧٦	٤٤٢٥	٤٧١١
١٩٧٧	٤٤٣٧	٣٨٨٢
١٩٧٨	٣٩٣٩	٢١٧٩
١٩٧٩	٤١٥٤	٢٠٦٨
١٩٨٠	٤٢٥٦	١٤٦٤
١٩٨١	٤٥٦٥	١٤٨٨
١٩٨٢	٤٣٨٢	١٦٧٩
١٩٨٣	٤٩٥٩	١٨٨٣
١٩٨٤	٤٣٧٧	١٩٤٨
١٩٨٥	٤٠٠٠	١٨٦٨

صناعة الاسلحة في اسرائيل

تنقسم صناعة الاسلحة في اسرائيل الى أقسام عدّة، هي: اسلحة المشاة؛ أسلحة المدرعات؛ سلاح الدروع والمدفعية؛ الدفاع الجوي؛ السلاح البحري؛ انتاج القنابل والصواريخ؛ هذا اضافة الى صناعة الطائرات التي سيخصص لها قسم مستقل بذاته، نظراً الى ان اسرائيل توليها اهمية خاصة.

وقد دعم عملية صناعة الاسلحة في اسرائيل كثرة عدد العاملين في هذا المجال. فطبقاً للمعلومات، يلاحظ ان عدد العاملين في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، العام ١٩٨٤، بلغ ٩٠ ألف عامل، وهو رقم أكبر من عدد العاملين في هذه الصناعات في ايطاليا (٨٠ ألفاً)، بل ومن العاملين في كل من اسبانيا والسويد (٦٠ ألفاً و٢٨ ألفاً على التوالي)؛ كما يعبّر الرقم ٩٠ ألفاً عن ان نسبة العاملين في الصناعات العسكرية الاسرائيلية يعادل ثمانية بالمئة من اجمالي العاملين في هذه الصناعات في العالم، الامر الذي يفوق نسبة عدد العاملين في ايطاليا (٧ بالمئة) وكل من اسبانيا والسويد (٥ بالمئة و٢ بالمئة على التوالي)؛ اما فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا والبرازيل، فقد حققت معدلات مرتفعة نسبياً، على صعيد عدد العاملين في الصناعات العسكرية ونسبتهم الى اجمالي العاملين في هذا القطاع في العالم(١٤).

أسلحة المشاة

تنتج اسرائيل عدداً كبيراً من أسلحة المشاة، التي تشمل الرشاشات (دورور وعوزي) والبنادق (غاليلي) والقاذفات (بازوكا بمختلف أنواعها) والقنابل اليدوية، ومستلزمات الجنود (الخيام والملابس والخوذات، الخ)(١٥). وعموماً، تقوم اسرائيل بتصدير هذه الاسلحة للخارج، ممّا مكّنها من تحقيق مصالح استراتيجية، على صعيد سياستها الخارجية، مع بعض الدول، ولا سيما دول افريقيا، حيث عُرفت الدبلوماسية الاسرائيلية فيها، حتى وقت ليس ببعيد، بـ «دبلوماسية العوزي».

أسلحة المدرعات

تعتبر الدبابات من اهم أسلحة المدرعات قاطبة. وقد بدأت اسرائيل تهتم بصناعة الدبابات منذ نهاية الستينات. فنقلاً عن الموسوعة العسكرية البريطانية «جينس»، لعامي ١٩٧٠ و١٩٧١، لقد أصبحت اسرائيل تنتج دبابة من نوع «صابرا» يعمل محرّكها بالديزل، وهي مسلّحة بمدفع ١٠٥ ملم. وفي مطلع العام ١٩٧٧، ادخلت اسرائيل تعديلات على الدبابة البريطانية سنتوريون ـ ٥؛ وكان ابرز هذه التعديلات تغيير المدفع الاصلي عيار ٨٥ ملم بمدفع عيار ١٠٥ ملم، وهو مدفع بريطاني يصنع في اسرائيل منذ العام ١٩٦٨؛ كما تمّ استبدال محركها الميتيور، الذي يعمل بالبنزين، وقوته ٦٥٠ حصاناً، بمحرك ديزل اميركي من نوع كونتنتال، تبلغ قوته ٧٥٠ حصاناً، وهو المحرك ذاته

المستخدم في دبابات م ـ ٦٠ الاميركية، ودبابات باتون م ـ ٤٨ الموجودة لدى اسرائيل.

وكانت نتيجة تغيير المحرك البريطاني بمحرك اميركي ان ازداد مدى عمل الدبابة من ١٣٠ كلم الى ٣٠٠ كلم، وقد كان المدى القصير للدبابة سنتوريون من أهم عيوبها. اضافة الى ذلك، قامت اسرائيل بتعديلات اخرى على الدبابة سنتوريون زيدت بموجبها حمولة الدبابة من الذخيرة، كما زيدت سرعتها من ٣٥ ـ ٤٣ كيلومتراً في الساعة[١٦].

وعلى الرغم من كل هذه التطورات، الّا ان انتاج دبابة اسرائيلية الصنع من طراز ميركافا يعتبر من اهم الاحداث التي طرأت على صناعة سلاح المدرعات الاسرائيلي. وقد بدأت فكرة انتاج هذه الدبابة في مطلع السبعينات، وذلك باتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة لتمويل المشروع الذي توسّع، الى حد كبير، العام ١٩٧٧، حيث اصبحت اسرائيل تنتج حوالى ٨٠ دبابة سنوياً، زيدت الى مئة دبابة[١٧]. وقد شارك في انتاج الدبابة الجديدة أكثر من مئة مصنع. وقد مكّنت حرب لبنان، العام ١٩٨٢، من تجربة الدبابة الجديدة ميركافا، حيث اثبتت نجاحها على الارض، وذلك الى جانب المدفع المضاد للدبابات من طراز م ـ ١١١ الذي استخدم، لأول مرة، في لبنان[١٨].

سلاح الدروع والمدفعية

سلاح الدروع: تمثّل التطور البارز في سلاح الدروع في انتاج عربة جيب مسلّحة تستخدم لاغراض الاستطلاع والحراسة المسلّحة، زنتها طنان، مسلّحة برشاش براوننغ ٧,٦٢ ملم، او رشاش لافاييت، وتجهّز، احياناً، بجهاز لاسلكي ١٩. هذه السيارة من نوع ويلز، ينتجها فرع الشركة الاميركية في اسرائيل.

سلاح المدفعية: مدفع هاون ١٢٠ ملم تامبيلا ثقيل مصنوع على غرار الهاون الفنلندي تامبيلا عيار ١٢٠ ملم، مداه ٦٧٦٩ متراً. مدفع هاون ١٥٥، كشفت اسرائيل عن صنعه العام ١٩٧٣، وتمّ تطويره، فيما بعد. وبشكل عام، هو مدفع محمول على عربة شيرمان من صنع شركة سولتام الاسرائيلية ايضاً، ومداه ٢٠ كم، مزوّد بجهاز تلقيم نصف آلي، وله سبطانة من المرجّح انها من صنع الولايات المتحدة. الهاون ١٦٠ ملم، وهو من أكبر مدافع الهاون المتحركة في العالم؛ صممّ وصنع في اسرائيل، مداه ستة أميال، ووزنه طن، وطاقمه سبعة أفراد. مدفع هاون ٨١ ملم، يشبه الهاون الفرنسي طراز ٣١ ـ ١٩٣٧، عيار ٨١ ملم، مداه ٢٢٠٠ ـ ٣٠٠٠ متر، وقذائفه اسرائيلية الصنع، وطاقمه ستة أفراد. مدفع هاون ٥٢ ملم، وهو يشبه الهاون البريطاني طراز ١٩٤٣، عياره ٥٢ ملم، ومداه ٤٥٠ متراً، وقذائفه مهداد ودخان اسرائيلية الصنع.

الدفاع الجوي

تقوم اسرائيل بانتاج اجهزة المراقبة واللاسلكي، وأنظمة التحكم الجوي، وأنظمة الرادار، وغيرها من متطلبات الدفاع الجوّي. وقد كان التطور الجديد، في مجال الدفاع الجوي، قد تمثّل في انتاج صاروخ اعتراضي لتدمير الصواريخ الهجومية في الجو؛ هذا الصاروخ يحمل اسم باراك ـ ١، وقد تمّت تجربته في تموز (يوليو) ١٩٨٦، حيث ثبت نجاحه[٢٠].

السلاح البحري:

تقوم اسرائيل بانتاج الزوارق الحربية، وقوارب المراقبة الساحلية، والزوارق المطاطية،

وزوارق الصواريخ.

وقد كان التطور الكبير الذي طرأ على صناعة السلاح البحري هو انتاج صاروخ بحري من طراز غبريئيل؛ وهو صاروخ يقذف على ارتفاع منخفض فوق البحر[٢١]. وفي مطلع السبعينات انفقت اسرائيل ١٢ مليون جنيه استرليني لتحسين وزيادة دقّة هذا الصاروخ، الذي يبلغ مداه اكثر من ٣٠ كم، وزنة رأسه الحربي ٣٠٠ رطل[٢٢].

وعامة، يمكن القول ان اسرائيل استمرت، طيلة السبعينات والثمانينات، في تطوير سلاحها البحري؛ وكان آخر التطويرات، في هذا الصدد، ما حدث في نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ابّان زيارة قائد سلاح البحرية الاميركي لاسرائيل، حيث كشف النقاب عن توقيع برنامج اميركي ـ اسرائيلي مشترك لانتاج انواع حديثة من الصواريخ والغواصات والزوارق البحرية[٢٣].

القنابل والصواريخ

الى جانب ما تنتجه اسرائيل من أسلحة سبقت الاشارة اليها، فانها تقوم، ايضاً، بانتاج القنابل والصواريخ لخدمة قوات المشاة، وسلاح المدرعات والدروع، والمدفعية، والدفاع الجوي، والسلاح البحري.

وبالنسبة الى صناعة الصواريخ، فقد تمثّل التطوّر الكبير في انتاج صاروخ جو ـ جو من طراز شفرير، والذي يعمل على الطائرات المقاتلة، والاعتراضية؛ وقد استخدم الصاروخ ابّان حرب الاستنزاف الاسرائيلية ـ العربية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، من قبل طائرات الميراج الاسرائيلية. ويعتبر هذا الصاروخ بديلاً من صاروخ مترا الفرنسي الذي شمله الحظر الفرنسي على تصدير الاسلحة الى اسرائيل العام ١٩٦٧. وقد بدأ سلاح الطيران يستخدم صاروخ شفرير بصورة فعّالة منذ بداية العام ١٩٧٢ كسلاح أساسي مضاد للطائرات يطلق من الجو. وقد قامت اسرائيل بتصدير كمية كبيرة من هذا الصاروخ لدول آسيا وافريقيا اللاتينية.

ولعل احدث ما انتجته اسرائيل من الصواريخ في الفترة القليلة الماضية الصاروخ متعدد الرأس من نوع لار ١٦٠ مم ولار ٢٩٠ مم. اضافة الى ذلك، هناك صاروخ جو ـ أرض من طراز لوزا مداه ٨٠ كم موجّه بالاشعة التليفزيونية لضرب قواعد الصواريخ، وصاروخ زوني جو ـ ارض موجه بالليزر[٢٤]. من ناحية أخرى، انتجت اسرائيل، العام ١٩٨٦، صاروخاً جديداً متوسط المدى من طراز اريحا ـ ٢ مداه ٨٥٠ ـ ١٥٠٠ كم[٢٥].

امّا على صعيد انتاج القنابل، فان اسرائيل تنتج الذخائر بمختلف انواعها، بما في ذلك القنابل اليدوية والالغام وقنابل تدمير مدارج الطائرات المعروفة باسم قنبلة تدمير المدارج. وقد أكدت مصادر اميركية، العام ١٩٨٦، ان اسرائيل نجحت في انتاج قنابل عنقودية اكثر تطوراً من القنابل الاميركية، بعد ان أوقفت ادارة ريغان تصدير هذا النوع من القنابل لاسرائيل، اثر قيامها بغزو لبنان. وقد ذكر ان اسرائيل تبيع هذه القنبلة، الآن، لالمانيا الاتحادية[٢٦].

تراخيص انتاج الاسلحة

تنتج بعض الاسلحة الاسرائيلية وفق تراخيص معيّنة تُمنح من دول أخرى بناء على موافقة الطرفين. ونظراً الى صعوبة حصر هذه الانواع من التراخيص، وتاريخ الحصول عليها، فانه

يمكن التركيز على الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ لتوضيح طبيعة التراخيص المعلن عنها، على ان تتم المقارنة في هذه الحالة مع مصر باعتبارها القوة العربية الأكبر في المنطقة. وفي هذا الصدد، يلاحظ ان اسرائيل قد اعتمدت، في هذه الفترة، على الولايات المتحدة، وهو ما كان سائداً في السبعينات بصورة عامة. وقد انحصرت التراخيص في السماح لاسرائيل، العام ١٩٨١، بانتاج تسعة زوارق بمدفع طراز Flagslaff 2 - Class . وقد استطاعت، بالفعل، انتاج زورق واحد العام ١٩٨٣، وآخر العام ١٩٨٥[٢٧]. امّا بالنسبة الى مصر، فقد انتجت ٢٥٠٠ صاروخ مضاد للدبابات من طراز Swing Fire في الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، وذلك بمعدل ٥٠٠ صاروخ كل عام، الامر الذي تمّ بناء على ترخيص من المملكة المتحدة، العام ١٩٧٧، بانتاج خمسة آلاف صاروخ من هذا النوع[٢٨].

اما في مجال قيام اسرائيل بمنح تراخيص لبعض اسلحتها في دول أخرى، فقد قامت تايوان، في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، بانتاج صواريخ غبريئيل ـ ٢ طراز SH - SHM / SSHM ؛ كما قامت تايوان، أيضاً، بانتاج زوارق بمدفع طراز Hai Ou Class ، وذلك بناء على ترخيص من اسرائيل في العام ١٩٧٩. امّا بالنسبة الى مصر، فلم يتضح قيامها بمنح تراخيص انتاج سلاح لأي دولة[٢٩].

الصناعات الجوية الاسرائيلية

مما لا شك فيه ان اسرائيل تعتبر سلاحها الجوي من أهم الاسلحة قاطبة داخل الجيش، وذلك نظراً الى الدور الفعّال الذي تلعبه الطائرات في وضع نهاية حاسمة للحروب على أرض المعركة، الامر الذي اتضح، بجلاء، ابّان حرب العام ١٩٦٧، عندما قامت الطائرات الاسرائيلية بشلّ حركة الطائرات المصرية وهي جاثمة على الارض؛ وكذلك ابّان حرب لبنان، عندما وقعت المجابهة بين الطائرات الاسرائيلية والسورية العام ١٩٨٢. كما ان اسرائيل تولي أهمية كبيرة لسلاحها الجوي من خلال القيام بعمليات اجهاضية، الامر الذي لوحظ من خلال عملية الهجوم على مطار عنتيبي في أوغندا، في تموز (يوليو) ١٩٧٦، وكذلك الهجوم على المفاعل العراقي اوزاريك، في تموز (يوليو) ١٩٨١، وعلى مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية، في منطقة حمام الشط، في تونس، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥؛ هذا اضافة الى العمليات شبه اليومية التي تقوم بها الطائرات الاسرائيلية، في الوقت الحاضر، في جنوب لبنان. من كل هذا تتضح، اذاً، اهمية سلاح الجو بالنسبة الى اسرائيل، وذلك في حماية المجال الجوي الاسرائيلي، وتوفير غطاء جوّي لحماية القوات البرية، اضافة الى مهاجمة الاهداف الحيوية، في اثناء الحروب، وفي ضربات الاجهاض.

ولقد أدت حاجة اسرائيل الى السرعة في انهاء الحروب التي تشنّها خوفاً من الاستنزاف الى التركيز على بناء قوة جوية ضاربة تعتمد على معدات نوعية متقدمة، من اجل تحقيق التفوق، الامر الذي يكتمل بوجود اطقم جوّية على أكبر قدر من الكفاءة العالمية، بسبب عامل التدريب، اضافة الى المهارات التخصصية المتفوقة في مجال الكترونيات الطيران المعقدة، وصيانة، واصلاح، انظمة الملاحة الجوية.

مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية

أُسّست مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية العام ١٩٥٣ تحت اسم شركة بيديك لانتاج الطائرات. وكان هدف انشاء المؤسسة تقديم المساعدة الى سلاح الجوّ الاسرائيلي في مجال صيانة الطائرات والمحركات، اضافة الى صيانة الطائرات التجارية الاسرائيلية، والغربية، التي تعمل في

مطار اللد.

وعلى الرغم من ان المؤسسة قد ارتبطت، ادارياً، منذ البداية، بوزارة الدفاع الاسرائيلية، الاّ انها اصبحت، العام ١٩٧٠، تعمل كمؤسسة شبه مستقلة تستوعب معظم خريجي معهد التخنيون في حقول العلوم الفضائية والجوية؛ كما حاولت المؤسسة استقدام مهندسين وفنيين من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة[٣٠].

وتنقسم مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية عدة دوائر، هي: بيديك (قسم الصيانة)، وقسم الهندسة، وقسم صناعة الطائرات. وهناك مصانع عدة تتبع مؤسسة صناعة الطائرات، اهمها[٣١]:

مصنع رمتا: ينتج اجزاء الطائرات، ومعدات ارضية لازمة للطائرات، ومنتجات لازمة للعربة المدرعة دبي، ونماذج للسفن.

مصنع التا: ينتج اجهزة الرادار للاغراض الجوية، والبحرية، والبرية، وأجهزة اتصال، وحاسبات الكترونية.

مصنع اورليت: ينتج البلاستيك المقوّى الخاص بالطائرات.

مصنع شهل: ينتج اجهزة مساعدة لتوجيه الطائرات، وقواعد عجلات، وفرامل، الطائرات.

مصنع ث.ث.م.: يقوم بصناعة الاجهزة الدقيقة في الطائرات، والخاصة بالتنشين والتصويب.

تعيسوت جولات: ينتج مقاعد للطائرات.

اضافة الى ذلك، هناك ورش الصيانة، والتي بدأت العمل، منذ العام ١٩٥٤، باصلاح الطائرات القديمة، وكذلك الورش الرئيسة التابعة للجيش. وتقوم اسرائيل، حالياً، بالدخول في مناقصات عالمية لاجراء عمليات العمرة والصيانة في كثير من البلدان، بما فيها دول حلف شمال الاطلسي، ممّا يدرّ دخلاً مناسباً من العملة الصعبة، ويساعد في امتصاص العمالة الماهرة.

اهم مشروعات مؤسسة صناعة الطائرات الاسرائيلية

١ ـ مشروع الطائرة عرافا: تعتبر الطائرة عرافا ـ ١٠١ أول طائرة تصنع وتنتج في اسرائيل؛ تتسع لعشرين راكباً، ولها محركان طوربينيان من نوع «برت اندوتني ب ت ٦ أ ـ ٣٤». وتستخدم اسرائيل هذا النوع من الطائرات في النقل الداخلي؛ فهي تعمل في الخطوط الداخلية لشركة «اركيّاع»؛ وعندما طلب الجيش هذا النوع من الطائرات أُدخلت تعديلات عليها وعرفت باسم «عرافا ـ ٢٠١»، حيث سُلّحت بالرشاشات وبحمّالتين للقنابل. وقد تعاقدت اسرائيل مع شركات اميركية وحكومات دول اميركا اللاتينية والوسطى لبيع هذه الطائرات[٣٢].

٢ ـ طائرة المديرين: هي الطائرة جيت كومودور ـ ١١٢٣ المعدلة للطائرة ١١٢١. وقد أُدخلت تحسينات عليها العام ١٩٧٦ وسُميت باسم الويست ويند؛ وفيما بعد، أُنتج نوع آخر من الطائرات يسمى مشط البحر، وهو نموذج آخر من الطائرة ويست ويند.

٣ ـ الطائرة سكوت، او العصفور: تعتبر الطائرة سكوت طائرة استطلاع. وهي تعمل دون طيار. مصنوعة من الياف الزجاج فايبرغلاس، ذات محرّك قوته ٢٢ حصاناً، وتحمل آلة تصوير تليفزيوني ذات عدسة مقرّبة تعطي معلومات عن خطوط دفاعات العدو وتحصيناته، أو القيام

بواجب نقطة ملاحظة للمدفعية. وقد لعبت الطائرة هذه دوراً هاماً في حرب لبنان، العام ١٩٨٢[٣٣].

٤ ـ الطائرة كفير: تعتبر الطائرة كفير أكبر انجازات الصناعات الجوية الاسرائيلية. وقد طوّرت تلك الطائرة على أساس نموذج الطائرة الفرنسية ميراج ـ ٣ س. والقسم الاكبر من الاسلحة والمعدات المستخدمة في الطائرة ـ وعلى الاخص المعدات الالكترونية ـ تمّ جمعه في اسرائيل. وعلاوة على مدفعين من طراز «ديفا»، فهي يمكن ان تزوّد بخزانات اضافية للوقود وبصواريخ شفرير وشرايك ومافريك، وبـأجهزة للتليفزيون والليزر للتحكّم في التصويب، وصندوق للقنابل العنقودية. ومحرك الطائرة هو محرك الطائرة فانتوم ـ ٤ الاميركية الصنع[٣٤].

الى جانب كل ذلك، قامت اسرائيل بادخال بعض التعديلات الرئيسة على بعض انواع من طائرات سلاح الجو، حيث تمّ تجهيز الطائرة سكاي هوك بمعدات ملاحية وهجومية جديدة من صنع اميركي؛ وكذلك قامت بتحويل عدد من طائرات النقل، من نوع ستراتو كروزو، الى طائرة ـ صهريج لتزويد الطائرات المقاتلة بالوقود في الجو، اضافة الى صنع قطع غيار للطائرات الفرنسية الصنع، بعد الحظر الفرنسي العام ١٩٦٧. كما قامت اسرائيل بتطوير خزان للطائرة اف ـ ١٥، لزيادة قدرتها على حمل الوقود دون تأثير في فاعليتها وحركتها، في اثناء القتال. أمّا بالنسبة الى انتاج اسلحة الطيران بموجب ترخيص، فيلاحظ قيام اسرائيل، في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، بانتاج عشر طائرات نقل طراز ويست ويند ١١٢٤، وذلك على أساس طائرتين كل عام؛ وقد تمّ ذلك بناء على ترخيص اميركي، العام ١٩٦٨[٣٥].

القدرات النووية الاسرائيلية

ممّا لا شك فيه ان الهجوم النووي الذي شنّته الولايات المتحدة على اليابان ابّان الحرب العالمية الثانية جعل المجتمع الدولي يتجه الى امكانية انشاء مفاعلات نووية أكثر من أي وقت مضى، وذلك لاستخدامها في السلم، او في الحرب من طريق الاجبار، او الردع، او الدفاع. وقد كانت الدولتان العظميان سباقتين في هذا المجال؛ ثمّ لحقت بهما دول اوروبا الغربية؛ واخيراً بدأ بعض الدول النامية الانخراط في هذا الاتجاه، وعلى وجه الخصوص جنوب افريقيا والهند وباكستان واسرائيل.

وقد نشطت القدرات النووية الاسرائيلية حتى اصبحت تقديرات امتلاكها لقدرات نووية حقيقة مؤكدة من قبل الباحثين والخبراء. والواقع، لقد بدأت اسرائيل تكوين قدراتها النووية منذ قيام الدولة. وقد اعتمدت في ذلك على وجود علماء الذرة اليهود، ومراكز البحوث، اضافة الى توفّر وسائل الانتاج المتمثّلة في المفاعلات والمسرِّعات الذرية، والتي كان للدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، دور كبير في اعدادها وتجهيزها، ممّا مكّنها من اجراء تجارب نووية في البحر والبر (الصحراء وباطن الارض).

الهيئات والمعاهد القائمة على النشاط النووي الاسرائيلي

مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية: أُنشئت العام ١٩٤٨ عقب قيام الدولة بشهور قليلة، وذلك تحت اشراف وزارة الدفاع؛ ثم استقلت عنها فيما بعد، وأقامت المؤسسة منشأتها في مدينة ناحال سوريك. وبـالتعـاون مع فرنسا والولايات المتحدة والمانيا الاتحادية، تمكّنت المؤسسة من ارسال مبعوثيها للتخصّص في الكيمياء الاشعاعية والتحليل النيتروني. ومنذ السبعينات، تُوجِّه المؤسسة اهتمامها الى انتاج الماء الثقيل. وقد استطاعت، بالفعل، انتاجه، واقيمت المنشآت الصناعية الخاصة به بالقرب من رحوفوت.

معهد وايزمان: أنشأ المعهد قسماً للفيزياء النووية العام ١٩٥٥؛ كما عهد الى شركة «ايدا»، التي اسسها المعهد العام ١٩٥٩، بانتاج الماء الثقيل، والخفيف.

مجلس البحوث الوطني: يختص بتنسيق البحوث التي تجرى في المعاهد العليا الاسرائيلية[٣٧]. اضافة الى ذلك، هناك معاهد ومراكز عدة أخرى، من اهمها المعهد الاسرائيلي للتكنولوجيا (التخنيون).

مديرية العلوم في وزارة الدفاع: تشرف على جميع القضايا العلمية لجيش الدفاع الاسرائيلي، بما في ذلك المتعلقة بالبحوث الذرية.

الجامعة العبرية: يوجد فيها قسم خاص بالفيزياء النووية. ويوجد، أيضاً، دائرة خاصة بالفيزياء النووية، وأخرى بالكيمياء الفيزيائية، وهناك مراكز بحوث للاشعاع، وهي من المراكز الدولية المختصة بدراسة الاشعاع النووي وتطبيقاته.

المفاعلات النووية في اسرائيل

مفاعل ريشون: وهو أول مفاعل في اسرائيل يقع شمال مستوطنة ريشون لتسيون على الطريق الى مستوطنة نحال يهودا. ودشّن المفاعل، رسمياً، في شباط (فبراير) ١٩٥٧، ووضع تصميمه عدد من الخبراء الاميركيين، وعاونت شركات اميركية في بنائه. تبلغ قدرته ثمانية ميغاوات حراري، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود؛ ويستخدم المفاعل في اغراض البحث العلمي وانتاج النظائر المشعة وتدريب الباحثين.

مفاعل ناحال سوريك: بُني في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧، غرب مستوطنة رحوفوت، بمعاونة اميركيين ومعدات تمّ شراؤها من الولايات المتحدة. انتهى بناؤه العام ١٩٥٨. طاقته خمسة ميغاوات، ويستخدم اليورانيوم المقوّي كوقود، ويستعمل الماء العادي والمضغوط للتبريد. الهدف منه انتاج النظائر المشعة، والصلبة، واعداد المهندسين الذريين. والمفاعل خاضع للرقابة الدولية، الأمر الذي يمنع، الى حد كبير، من انتاج القنبلة النووية، الاّ من خلال الثغرات الطفيفة الناجمة عن نظام الرقابة[٣٧].

مفاعل ديمونا: اتخذ قرار بنائه مجلس البحوث العلمية ومؤسسة الطاقة الذرية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧. بُني في صحراء النقب، ووضعت تصميمه لجنة الطاقة الذرية الفرنسية. طاقته ٢٤ ميغاوات، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود. وجدير بالذكر ان هذا المفاعل أُنشئ بمقتضى اتفاقية ذرية بين فرنسا واسرائيل ـ لم تعلن نصُوصها رسمياً ـ تحت دعوى كونه مصنع نسيج. تمّ تشغيل المفاعل عقب حصول اسرائيل على خام اليورانيوم، الذي تمّ بوسائل متعددة، منها الاستيراد من جنوب افريقيا، وكذلك بواسطة الانتاج المحلي المستخرج من مناجم الفوسفات، ومن طريق السرقة المباشرة، كما حدث العام ١٩٦٨ بسرقة كميات كبيرة من اليورانيوم من الجماعة الاوروبية بمساعدة المانيا الاتحادية. والامر الهام، هنا، هو قدرة المفاعل على انتاج البلوتونيوم بمقدار يكفي لانتاج قنبلة نووية سنوياً[٣٨].

مفاعل النبي روبين: بدأ العمل في هذا المفاعل العام ١٩٦٦. وهو يقع في منطقة النبي

روبين. وتشير التصاميم، التي وضعت بمعاونة شركات اميركية، الى ان المفاعل طاقته ٢٠٠ مليون وات حراري، ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، والهواء المضغوط كمبرّد. والهدف من المفاعل ـ الذي لم يكن قد اكتمل بصورة نهائية حتى مطلع السبعينات ـ انتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر؛ اذ يستطيع انتاج حوالى ٤١٧,٥ مليون لتر مكعب من الماء العذب يومياً.

الى جانب هذه المفاعلات النووية، هناك عدد من المسرّعات الذرية التي تستخدم في مجال دعم البحث العلمي وانتاج النظائر المشعة. ومن اهم هذه المسرّعات[٣٩]: المسرّع الذري في حيفا، والمسرّع الذري في رحوفوت، والمسرّع الذري في الجامعة العبرية في القدس، والمسرّع الذري في القدس.

التكنولوجيا الاسرائيلية في اطار العلاقات مع الولايات المتحدة

نظراً الى البعد الاستراتيجي الذي يحكم العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، كان من الطبيعي ان تعطي الولايات المتحدة لاسرائيل دوراً متميزاً في مجال نقل التكنولوجيا، وخاصة انتاج، وتصنيع، الاسلحة التقليدية والنووية، وأيضاً في مجال دعم الصادرات التكنولوجية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تفرض قيوداً على نقل التكنولوجيا الى أي دولة أخرى، لكون ذلك يؤثر، تأثيراً سلبياً، في الاقتصاد الاميركي، علاوة على انه يؤثر في قدرة الولايات المتحدة على انتشار هذه التكنولوجيا، الّا ان ذلك لم يطبّق على اسرائيل، الّا لمرة واحدة، في اثناء ادارة كارتر، حينما اعترضت الولايات المتحدة على صفقة طائرات كفير الى الاكوادور، على أساس ان محرّك الطائرة من الطراز الاميركي ١٧ ـ ١٧٩، ممّا أدّى الى اجهاض الصفقة، الى ان تمّت الموافقة عليها فيما بعد.

وقد ساهمت الولايات المتحدة، مساهمة فعّالة، في دعم صناعة الاسلحة الاسرائيلية. وفي هذا الصدد، يشار الى مشاركة الشركات الاميركية، من طريق الملكية، أو المشاركة، في أعمال غالبية الشركات الالكترونية الاسرائيلية، مثل تاديران وألبط وموروتورولا والرون، وغيرها من الشركات[٤٠].

ومن ناحية أخرى، فانه، ونتيجة لمساهمة الشركات الاميركية، او ملكيتها للشركات الاسرائيلية، اضافة الى تدريب المهندسين الاسرائيليين في الولايات المتحدة، فان الصناعات الاسرائيلية تستخدم المواصفات والتصميمات الاميركية، فتنتج ما يتوافق مع المعدات والانظمة الالكترونية الاميركية. ويدعم هذا الاتجاه، اعتماد صناعة الاسلحة الاسرائيلية على بعض قطع الغيار الاميركية، كمحرّك الطائرة كفير.

وبصفة عامة، يمكن ارجاع التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي، في مجال الصناعات الحربية التقليدية، الى العام ١٩٦٥، حيث بدأ هذا التعاون يدخل مرحلة جديدة، وذلك باتفاق البلدين على تصنيع محركات الطائرات، وقنابلها، في ذلك الوقت[٤١].

وقد حدّد تقرير قدمه مدير الحسابات العام الاميركي، في ١٩٨٣/٦/٢٤، بداية التعاون الفعلي مع اسرائيل، فأكد ان البلدين وقّعا اتفاقية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢، لتسهيل تبادل المعلومات الفنيّة والتطبيقية عن أنظمة تسليحية متكاملة، تشمل الدبابات ومعدات الاستطلاع والرصد والحرب الالكترونية والصواريخ جو ـ جو وجو ـ أرض والمعدات الهندسية.

وفي تموز (يوليو) ١٩٨٢، أي بعد بضعة أسابيع من بدء غزو اسرائيل للبنان، اضيفت ملاحق جديدة الى الاتفاقية، خاصة في مجال تبادل المعلومات حول الاسلحة، الامر الذي يؤكد التخطيط الاميركي ـ الاسرائيلي في عملية غزو لبنان. واستبعد التقرير احتمال منافسة الاسلحة والصناعات

العسكـريـة الاسرائيلية لمثيلتها الاميركية، لأن اسرائيل تعتمد، الى حد كبير، على استيراد مكوّنات تكنولوجية هامة من الولايات المتحدة، ومن ذلك اعتماد الصادرات الاسرائيلية من الاسلحة على ٣٦ بالمئة من مكوّناتها الفنية المستوردة من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ان التقرير أوضح ان نصّ الاتفاقية، وملاحقها، سرية، الّا انه أشار الى الملحق الرقم ٦ الذي أوضح ضخامة اعتماد صناعة الاسلحة الاسرائيلية على استيراد المكوّنات الفنية والخبرة التقنية من الشركات الاميركية في كل أنواع الاسلحة، البرية والجوية والبحرية، ووسائل النقل، ومعدات الاتصال والاستطلاع والرصد(٤٢).

اتفـاقية التعاون الاستراتيجي: ترجع بداية التفكير في التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الى العام ١٩٥٠، كما اتضح ذلك من محاولة وزير الخارجية الاسرائيلية وقتئذٍ، موشي شاريت، لدعم هذا الاتجاه، من خلال ارسال مقترحات الى الولايات المتحدة حول ابعاد هذا التعاون، بحيث يشمل، ضمن ما يشمل، تطوير مصانع الاسلحة الاسرائيلية. وقد عادت هذه الفكرة تراود المسؤولين الاسرائيليين العام ١٩٧٥؛ لكن الامر استقر، في النهاية، على توقيع مذكرة التفاهم الاستـراتيجي التي أُبرمت بين البلدين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وقد علّقت المذكرة من جانب الولايات المتحدة عقب اعلان اسرائيل ضمّ مرتفعات الجولان، الّا ان الولايات المتحدة ما لبثت ان أحيت المذكرة، مرة اخرى، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣.

ونصّت المذكرة، في أكثر من بند، على دعم التعاون التكنولوجي بين البلدين، الامر الذي اتضح في التأكيد على تكثيف التعاون الاستراتيجي بين الدولتين في مجالات الامن والاستخبارات وتبادل المعلومات الحربية، وكذلك التنسيق بين القيادتين، السياسيتين والعسكريتين، في الدولتين، في مجالات التخطيط الاستراتيجي، لمواجهة ما تتعرض له منطقة الشرق الاوسط وافريقيا من خطر. اضافة الى ذلك، نصّت المذكرة على تنمية قدرات وطاقات الصيانة والاصلاح الاسرائيلية لخدمة القوات البحرية والجوية الاميركية، والتعاون المشترك في تصنيع السلاح وقطع الغيار داخل اسرائيل، بالاعتماد على الخبـرة والمال والموارد الاميركية، وامكانية التطوير، بمساعدة الوجود العسكري الاميركي والتقنية الغربية المتقدمة(٤٣).

وقد أدى الاتفاق في المذكرة الى تحقيق تعاون على صعيد حشد القدرات التكنولوجية الاميركية والاسرائيلية بما يخدم، في النهاية، مصالح اسرائيل ومطامعها الاقليمية في تحقيق مثل هذا التعاون؛ كما كان الاتفاق بمثابة تمهيد لاتفاقيات اخرى هامة في المجال العسكري والاقتصادي.

ففي المجال العسكري، يمكن رصد بعض المؤشرات الهامة:

○ قيام الحكومة والشركات الاميركية بتشجيع الصناعات الحربية الاسرائيلية. وفي هذا الصدد، يشار الى قيام الولايات المتحدة بشراء طائرات استطلاع اسرائيلية بدون طيار، في النصف الاول من الثمانينات(٤٤)؛ وقيام شركة داينامكس الاميركية، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، بالتوقيع على اتفاقية مع وزارة الدفاع الاسرائيلية لاستيراد اجهزة الكترونية وقطع غيار للطائرات مصنّعة في اسرائيل(٤٥)، والاعـلان، في حزيـران (يونيـو) ١٩٨٨، عن قيـام شركة دايناميكس آنفة الذكر وشركة تاديران الاسرائيلية بالاتفاق على بيع نظام ارسال واستقبال يصلح للاستخدام في الدبابات والطائرات المروحية للجيش الاميركي(٤٦).

○ حصول اسرائيل على صور ومعلومات الاقمار الاصطناعية الاميركية لاول مرة(٤٧).

○ قيـام الولايـات المتحـدة واسرائيـل، في نيسـان (ابـريـل) ١٩٨٨، بتـوقيـع مذكرة تفاهم

للتعاون الاستراتيجي في المجالات كافة، بما فيها المجال التكنولوجي[٤٨].

○ قيام الولايات المتحدة واسرائيل، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، بتوقيع مذكرة تفاهم لتطوير صواريخ باليستيكية مضادة للصواريخ من طراز «حيتس» (السهم)[٤٩].

أما في المجال الاقتصادي، فيلاحظ:

○ قيام الولايات المتحدة بربط المعونة العسكرية للدول الاخرى بشراء منتجات عسكرية اسرائيلية، الامر الذي اتضح في تصدير اسرائيل للاسلحة الى عدد كبير من الدول الآسيوية والافريقية والاميركية اللاتينية.

○ تشجيع دعم صادرات السلع الاسرائيلية الى الولايات المتحدة. وفي هذا الاطار، تمّت اقامة منطقة التجارة الحرّة بين البلدين، الامر الذي أدى الى زيادة حجم الصادرات الاسرائيلية الى أسواق الولايات المتحدة، وتوجيه المزيد من الاستثمارات الى هذه الاسواق. وقد وقّعت اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين بالاحرف الاولى في نيسان (ابريل) ١٩٨٥.

مبادرة الدفاع الاستراتيجي: أعلن الرئيس رونالد ريغان، في آذار (مارس) ١٩٨٣، عن برنامج طموح ينص على اقامة نظام دفاعي في الفضاء لتدمير الصواريخ عابرة للقارات، في اثناء عبورها الفضاء، باستخدام اشعة الليزر. وقد عرف هذا المشروع باسم مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم). وفي العام ١٩٨٥، دعت الولايات المتحدة اسرائيل الى تحديد مدى امكانية اشتراكها في هذا المشروع. وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٦، وقّع وزيرا دفاع الدولتين بروتوكولاً يحدد شروط اشتراك المؤسسات ومراكز البحوث العلمية الاسرائيلية في هذه المبادرة.

معاملة اسرائيل كعضو في حلف شمال الاطلسي: وقّع الرئيس ريغان، في شباط (فبراير) ١٩٨٧، تشريعاً يقضي باعطاء اسرائيل مزايا الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي دون ان تكون عضواً في الحلف[٥٠]. وبهذا تكون اسرائيل قد حصلت على ما فشلت في الحصول عليه من قبل. ويعطي هذا التشريع مزايا عديدة تدعم قدرات وخبرات اسرائيل التكنولوجيّة. ومن ذلك امكانية قيام اسرائيل بشراء الاسلحة الاميركية، او المنتجة بتصريح اميركي، من دول حلف شمال الاطلسي، دون ان يتطلب ذلك موافقة واشنطن المسبقة؛ والسماح لاسرائيل بالاشتراك في العطاءات الخاصة بأعمال الصيانة الخاصة بالطائرات الاميركية التي تتواجد في قواعد اوروبا، ممّا يكسب اسرائيل المزيد من الخبرات والمهارات.

الصادرات التكنولوجية، المدنية والعسكرية

تعتبر الصادرات التكنولوجية، المدنية والعسكرية، احد المؤشرات الهامة الى توضيح المدى الذي اصبحت عليه القدرات التكنولوجية في اسرائيل. الّا ان هذا التحليل، وان كان سيتعرض الى الصادرات من المصنوعات المدنية، الّا انه سيركز على الجانب العسكري.

لقد كانت الصادرات الصناعية تمثل اكثر من ٨٥ بالمئة من اجمالي الصادرات السلعية، العام ١٩٧٥. وعامة، بالنظر الى اجمالي الصادرات السلعية، في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥، فانه يلاحظ تنامي الصادرات الصناعية، حيث ارتفعت نسبة السلع المصنّعة في هيكل الصادرات من ٦١ بالمئة العام ١٩٦٠، الى حوالى ٨٥ بالمئة العام ١٩٧٥، وذلك مقابل تراجع نسبة السلع الاولية، الزراعية

وغير الزراعية، من ٣٩ بالمئة، العام ١٩٦٠، الى ١٧ بالمئة، العام ١٩٧٥.

وبالنظر الى هيكل الصادرات الصناعية الاسرائيلي، يلاحظ غلبة الصادرات المتقدمة، خاصة في بعض المنتجات المعدنية التي بلغت نسبتها نحو عشرة بالمئة من اجمالي الصادرات الصناعية، بينما مثّلت الصادرات الرئيسة نحو ١٨ بالمئة من اجمالي الصادرات، وهي تتنوّع لتشمل الادوية والآلات الدقيقة ومنتجات الصناعات الالكترونية[٥١].

وقد استمرت صادرات المعادن والمعدات الكهربائية ومعدات النقل والمواصلات في ارتفاع متواصل، حيث تضاعفت قيمتها من ٧٠ مليون دولار، العام ١٩٧٠، الى ١٩٤ مليون دولار، العام ١٩٧٥، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف، والى ١٢٥١,٢ مليون دولار، العام ١٩٨٠، اي ما يقرب من ١٨ ضعفاً، والى ١٥٣٨,٥ مليون دولار، العام ١٩٨١، أي أكثر من ٢٠ ضعفاً[٥٢].

وعلى الرغم من تباطؤ معدل نمو الصادرات عامة، في النصف الاول من الثمانينات، حيث شهدت البلاد مرحلة تدهور اقتصادي خطير، بسبب ارتفاع نسبة التضخم من ٣٠ بالمئة، العام ١٩٧٧، الى ٤٠٠ بالمئة، العام ١٩٨٤، وتعاظمت الديون وتضاعف العجز في الميزانية الذي مثل ٢٥ بالمئة من قيمة الانتاج العام، الّا ان معدل الصادرات تزايد العام ١٩٨٤، فبلغ ٥٨٠٤ ملايين دولار، مقارنة بالعام ١٩٨٣ الذي بلغ ٥١١٢ مليون دولار، أي بزيادة ٧٠٠ مليون دولار. امّا الواردات، فقد شهدت، في المقابل، انخفاضاً بمقدار ٢١١ مليون دولار؛ اذ سجلت ٨٢٨٩ مليون دولار العام ١٩٨٤، بينما سجّلت ٨٥٠٠ مليون دولار العام ١٩٨٣. وعلى الرغم من ان معدل نمو الصادرات، في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣، كان ١٢,١ بالمئة، فقد انخفض الى ٧,٩ بالمئة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤؛ الّا ان هذا الوضع لم يكن ذا تأثير كبير، وذلك نظراً الى ما صحبه في الفترتين من انخفاض حجم الواردات بصورة ملحوظة، حيث كان ١٣ بالمئة؛ ثم انخفض الى ١,٤ بالمئة، في الفترتين على التوالي.

اما بالنسبة الى الصادرات الصناعية، وهي التي تهمّنا، فيلاحظ ان النسبة المئوية قد انخفضت في قطاع الصادرات للمنسوجات والملابس من تسعة بالمئة من اجمالي الصادرات، في العام ١٩٦٥، الى ستة بالمئة، العام ١٩٨٦. الّا ان هذا الوضع لم يتشابه مع القطاعات الاخرى، وخاصة قطاع صادرات الآلات ومعدات النقل الذي شهد تطوراً ملحوظاً. فبينما بلغ، العام ١٩٦٥، اثنين بالمئة من اجمالي الصادرات، الّا انه ارتفع، العام ١٩٨٦، الى ٢٠ بالمئة[٥٣].

الصادرات العسكرية

تعتبر اسرائيل من اهم الدول غير المتقدمة المصدرة للسلاح في العالم. وقد وضعها تقرير معهد استكهولم الدولي لابحاث السلام، العام ١٩٨٦، على قمة الدول المصدّرة للسلاح. وطبقاً للمعلومات الواردة، يلاحظ ان قيمة صادراتها من الاسلحة، في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، بلغت ٦٨٠ مليون دولار طبقاً لاسعار العام ١٩٧٥، محققة بذلك رقماً فاق قيمة صادرات كل من البرازيل ومصر وكوريا الجنوبية وسنغافوره وجنوب افريقيا واندونيسيا والارجنتين. وهذه الدول من اكبر دول العالم الثالث المصدرة للاسلحة. ويشير هذا الرقم، أيضاً، الى انها حققت اكثر ممّا حققته كل من مصر وكوريا الجنوبية وسنغافوره وجنوب افريقيا واندونيسيا والارجنتين مجتمعة (٦٧٨ مليون دولار).

واذا استبعدنا امكانية قيام هذه الدول باعادة تصدير بعض الاسلحة التي استوردتها، لسجّلت اسرائيل اكبر معدل من قيمة الصادرات (٦١٧ مليون دولار)، متفوقة بذلك على الدول آنفة

الذكر مجتمعة، باستثناء البرازيل، بفارق كبير. واذا نظرنا الى نسبة المنتج محلياً الى اجمالي الصادرات للوحظ ان اسرائيل تصدر ٩١ بالمئة من المنتج محلياً من الاسلحة، بينما دولة كمصر تصدّر حوالى خمسة بالمئة فقط[٥٤].

كل هذا يدل على ان اسرائيل قد وصلت الى مرحلة استحالة المقارنة بينها وبين الدول النامية الاخرى ـ باستثناء البرازيل ـ ولذلك، فانه يمكن مقارنتها ببعض الدول الاوروبية والبرازيل، حيث يلاحظ ان اسرائيل قامت بتصدير ما قيمته بليون دولار العام ١٩٨٤ (طبقاً للاسعار الجارية)، متفوقة بذلك على البرازيل (٨٠٠ مليون دولار)، واسبانيا (٦٠٠ مليون دولار)، والسويد (٣٠٠ مليون دولار)، بينما تفوقت عليها دول أخرى كبريطانيا وفرنسا[٥٥]. وقد تفوقت اسرائيل على الدول كافة في نسبة صادرات الاسلحة الى الصادرات الكلية، حيث حققت هذه الصادرات ١٧ بالمئة من الاجمالي، بينما كانت فرنسا الدولة التي تليها في ذلك، حيث كانت الصادرات العسكرية حوالى ٣,٩ بالمئة فقط من اجمالي صادراتها. اضافة الى ذلك، قُدّرت الصادرات الاسرائيلية من الاسلحة بما يعادل واحد بالمئة من صادرات الاسلحة العالمية. امّا عن الصادرات العسكرية الاسرائيلية، فهي متنوّعة، وتشتمل على انواع المعدات وقطع الغيار كافة[٥٦].

صادرات الصناعات الجوية: طائرات، ومعدات تدريب، واجهزة سيطرة، وقطع غيار، واسلاك شائكة بأنواع مختلفة، ومعدات مطارات، واسلحة، وأعمال صيانة.

صادرات السلاح البحري: سفن، وزوارق، واسلحة، ومعدات بحرية، وجسور، ومعدات عبور، وصواريخ غبريئيل.

صادرات القذائف والبنادق: أسلحة صغيرة، وذخيرة بأنواعها، وقنابل يدوية، والغام، ومتفجرات، وغازات مسيلة للدموع.

صادرات المدرّعات: الدبابات وقطع غيارها، وعربات حربية، واجهزة سيطرة.

صادرات اجهزة اتصال: رادارات، وهوائيات، وأسلاك، ومعدات، ومهمات اتصال.

صادرات اجهزة بصرية: نظارات، وعدسات، الخ.

صادرات المهمات: خوذات، وكمّامات، وملابس داخلية، وخيام.

صادرات معدات الامن، اضافة الى الماء الثقيل والنظائر المشعة.

ويوضح الجدول الرقم ٢ الدول التي تشكّل سوقاً رائجاً للسلاح الاسرائيلي، وكذلك نوعية السلاح الذي قامت بتصديره، في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣[٥٧].

ويعتبر تصدير السلاح الاسرائيلي، وبشكل خاص الى افريقيا، اداة للتوسّع السياسي؛ اذ يتيح لاسرائيل التوسّع في علاقاتها السياسية الخارجية. وهي تستخدم في ذلك وسيلتي المساعدات الفنية العسكرية وتجارة الاسلحة. وقبل العام ١٩٧٣، قدمت اسرائيل معونات عسكرية الى حوالى ٢٠ دولة افريقية؛ كما ربطتها اتفاقيات تعاون عسكري مع ١٢ دولة. وعقب الصلح المصري ـ الاسرائيلي، استعادت اسرائيل أسلوبها السابق بصورة رسمية، وذلك بعد ان كان هذا الاسلوب يمارس في الخفاء، من العام ١٩٧٣ الى العام ١٩٧٩.

الجدول الرقم ٢

الدولة	نوع السلاح
اثيوبيا	اسلحة كاشفة ومورتر
غانا	زي عسكري ومعدات وتجهيزات قتال
كينيا	صواريخ زوارق ـ وصواريخ غبريئيل ومطابخ ميدان
ليبيريا	طائرات عرافا
نيجيريا	عربات قتال ومستشفيات ومطابخ ميدان
سوازيلاند	طائرات عرافا
تنزانيا	مطابخ ومستشفيات ميدان
اوغندا	دبابات شيرمان
زائير	بنادق غاليلي ورشاشات عوزي ودبابات
زيمبابوي	طائرات مروحية
كوستاريكا	اسلحة خفيفة وتدريبات
الدومينيكان	رشاشات عوزي
السلفادور	طائرات عرافا وطائرات تدريب ورشاشات عوزي
غواتيمالا	طائرات عرافا وكفير وعربات مصفّحة وبنادق غاليلي وتدريبات
هندوراس	طائرات عرافا وكفير واستطلاع وسوبر مستير ورشاش عوزي وبنادق غاليلي وقوارب
المكسيك	طائرات عرافا وحاملات جنود
نيكاراغوا	طائرات عرافا واستطلاع ورادار ودبابات وسفن حراسة
الارجنتين	صواريخ غبريئيل وشفرير وطائرات سكاي هوك وميراج وسفن حراسة وبرجوتات
بوليفيا	طائرات عرافا وكفير
البرازيل	طائرات مروحية وصواريخ غبريئيل
شيلي	سفن حراسة وصواريخ شفرير ورادار ومستشفيات ميدان
كولومبيا	طائرات عرافا وكفير وصواريخ غبريئيل ودبابات وقطع غيار طائرات
اكوادور	صواريخ باراك وطائرات عرافا وكفير
باراغواي	طائرات عرافا
بيرو	اجهزة لاسلكي وأسلحة خفيفة
فنزويلا	طائرات كفير وعرافا وزوارق مطاطية وأجهزة اتصال وصواريخ
استراليا	قطع غيار طائرات وكمبيوتر وأنظمة اتصال
اندونيسيا	طائرات سكاي هوك
ماليزيا	صواريخ غبريئيل وطائرات سكاي هوك وميراج
تايوان	صواريخ غبريئيل وشفرير
تايلاند	صواريخ غبريئيل وطائرات عرافا وعربات مصفحة
سنغافوره	دبابات وصواريخ غبريئيل ومدافع هاوتزر وحاملات جنود
الفيلبين	اجهزة لاسلكي وزي عسكري
نيوزيلانده	زوارق مطاطية ومعدات اتصال وبرجوتات

وعلى أية حال، تبقى جنوب افريقيا الحليف الهام لاسرائيل في افريقيا؛ اذ تبلغ مشترياتها السنوية من الاسلحة الاسرائيلية ما يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، تستطيع ان توفر خمسة آلاف فرصة عمل للاسرائيليين في الصناعات الحربية[٥٨].

وتقوم اسرائيل، أيضاً، بتصدير السلاح الى دول حلف شمال الاطلسي. ومن ابرز الشواهد على ذلك، استخدام دول الحلف لطائرات الاستطلاع دون طيار الاسرائيلية الصنع، وصواريخ جو ـ جو بيثون ـ ٣، وقواعد اطلاق صواريخ متعددة الرأس من نوع لار ١٦٠ ولار ٢٩٠، ومدافع مضادة للدبابات من نوع م ـ ١١١، والتي سلّحت بها جيوش كل من الدنمارك والمانيا الاتحادية وكندا، اضافة الى سويسرا من خارج الحلف[٥٩].

ملاحظات

نخلص، في ختام هذه الدراسة، بابداء الملاحظات التالية:

١ ـ تتحمّل اسرائيل نسبة كبيرة من النفقات في سبيل التوصل الى صناعات عسكرية عالية الجودة، تستطيع، بموجبها، ان تحقق اهدافاً عدة، لعل اهمّها شنّ الحروب وحماية الوجود واجتياز ازمة البطالة.

٢ ـ انخفاض تكلفة انتاج الاسلحة في اسرائيل بالمقارنة بالبلاد الاخرى. وفي هذا الصدد، يلاحظ انخفاض اجور العلماء والمهندسين والفنيين الى نصف ما هي عليه في الولايات المتحدة، وثلثي ما هي عليه في اوروبا الغربية.

٣ ـ هناك مشروعات فاشلة لم تحقق أي نجاح، مثل انتاج صاروخ شفيت ـ ٢ وصواريخ ارض ـ أرض من نوع لوزا؛ كما ان هناك انواعاً مقتبسة من تكنولوجيات اخرى، مثل البندقية غاليلي التي اعتمد في صناعتها على البندقية الروسية كلاشنكوف.

٤ ـ تعتبر اسرائيل سابع دولة في العالم مصدّرة للسلاح؛ اذ تأتي، في هذا المجال، بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والبرازيل؛ بل اتضح، ممّا سبق، انها تتفوّق على البرازيل في بعض المجالات.

٥ ـ تواجه صادرات الاسلحة الاسرائيلية صعوبات عدة في الوقت الراهن، نتيجة تغيّر وضع الدول المستوردة للسلاح؛ اذ اصبح بعضها دولاً مصدّرة، مثل الارجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان؛ وازدياد هذه الدول يزيد المنافسة ويغلق اسواقاً تقليدية امام الصادرات الاسرائيلية.

٦ ـ العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية علاقات استراتيجية؛ وربما لا تسمح الولايات المتحدة، على الرغم من ذلك، ان تجعل اسرائيل مستقلة في انتاجها العسكري، الامر الذي اتضح، مؤخراً، في الغاء مشروع الطائرة «لافي».

---

(١) حمد سليمان المشوخي، **هيكل الصناعة الاسرائيلية: النظرية والتطبيق**، الزرقاء (الاردن): مكتبة المنار، ١٩٧٩، ص ٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٢) جيروزاليم بوست، ١٩٧١/٨/١٦.

(٣) *Israel and Her Wilderness*, Jerusalem: The Hebrew University of Jeursalem, 1980, pp. 5 - 7.

(٤) *Facing the Challenge,* The Israeli Ministry of Agriculture, 1984, p. 6.

(٥) د. زهدي الشامي، «المجمّع العسكري في اسرائيل»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٨١ ـ ٩٥.

(٦) امين هويدي، **صناعة الاسلحة في اسرائيل**، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ٩ ـ ١٩.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر معين احمد محمود، **صناعة الاسلحة في اسرائيل**، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٨٣ ـ ٩٧؛ وهويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٧.

(١٠) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ ـ ٥٨.

(١١) **القبس** (الكويت)، ١٣/١٠/١٩٨٤.

(١٢) هويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٢.

(١٣) *SIPRI Yearbook, 1986,* p. 231

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٦.

(١٥) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨ ـ ٦١.

(١٦) **السياسة** (الكويت)، ١٧/٧/١٩٨٧.

(١٧) **الاهرام** (القاهرة)، ٢/٧/١٩٨٣.

(١٨) **القبس**، ١٣/١٠/١٩٨٤.

(١٩) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٢٠) محمد عبدالمنعم، «باراك الاسرائيلي واسلوب الاسقاط النفسي»، **الدفاع** (بيروت)، العدد ١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

(٢١) **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٧١.

(٢٢) **الاهرام**، ٣١/١/١٩٧٢.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٨٥.

(٢٤) **الرياض** (السعودية)، ٢٣/٢/١٩٨٧.

(٢٥) سلامة أحمد سلامة، «من الطائرة ' لافي ' الى الصاروخ ' اريحا ' »، **الدفاع**، العدد ١٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ٦ ـ ٨.

(٢٦) **الاهرام**، ١٦/٧/١٩٨٦.

(٢٧) "SIPRI Yearbook...", *op. cit.,* p. 416

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٤١٤ ـ ٤١٥.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٤١٨.

(٣٠) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢ ـ ١١٠.

(٣١) هويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣٢) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨ ـ ١٢١.

(٣٣) هويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠ و٢١٢.

(٣٤) د. الشامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١ ـ ٩٥.

(٣٥) "SIPRI Yearbook...", *op. cit.,* p. 416

(٣٦) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ ـ ١٩٨.

(٣٧) طلعت احمد مسلّم، «السياسة النووية الاسرائيلية»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٠، نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٠.

(٣٨) د. سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨ ـ ١٧٠.

(٣٩) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٤٠) د. الشامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١ ـ ٩٥.

(٤١) **الاهرام**، ٣١/١/١٩٧٢.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ٢٧/٧/١٩٨٣.

(٤٣) السيّد ياسين، «الاتفاق الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي في ضوء نظرية الامن القومي»، **المنار** (القاهرة)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، ص ٣٢ ـ ٤١.

(٤٤) **الاهرام**، ٨/١/١٩٨٦.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ٢٠/٢/١٩٨٨.

(٤٦) **الاخبار** (القاهرة)، ٣/٦/١٩٨٨.

(٤٧) **الاهرام**، ٤/١/١٩٨٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٤/٢٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٦/٣٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ١٩٨٧/٢/١٨.

(٥١) ابـراهيم متـولي نوار، مشكلة الاقتصـاد الاسرائيـلي، القـاهـرة: مركـز الدراسـات السياسية والاستـراتيجيـة ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٩، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

(٥٢) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٥٣) World Bank, *World Development Report, 1988*, Washington, D.C.: Published for the World Bank, Oxford University Press 1988, p. 245.

(٥٤) "SIPRI Yearbook...", *op. cit.*, p. 338.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٥٦) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٥٧) Klieman, Aron S.; *Israel's Global Reach; Arms Sales as Diplomacy:* International Defense Publishers, 1985, p. 135 - 142.

(٥٨) د. الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ ـ ٩٥.

(٥٩) القبس، ١٩٨٤/١٠/١٣.

اسرائيل وسياسة الانفراج الدولي

(قراءة تاريخية)

عمر سعادة

ما كادت نار الحرب العالمية الثانية تنطفىء بهزيمة دول المحور، حتى بدأت بوادر حرب مدمّرة، تنشر ظلالها السوداء فوق العالم كله، وخاصة فوق تلك الدول التي خرجت، بالأمس القريب، من الحرب، مثخنة بالجراح. لقد غادر حلفاء الأمس خندقهم المشترك، في مواجهة المانيا النازية وحلفائها، ليصطفوا في خندقين متقابلين ومتناحرين، حيث أدّى تناقض المصالح والايديولوجيات الى تبلور المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي، والى زيادة حدّة الصراع فيما بينهما، والى انتظام كل معسكر منهما ضمن حلف عسكري ـ اقتصادي ـ فكري مناقض للآخر.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية دون ان تصاب بأضرار تذكر؛ وكانت، فوق ذلك، الدولة الوحيدة في العالم التي تحتكر السلاح الذري. وقد شجّعها ذلك على محاولة استغلال مستجدات ما بعد الحرب، لتوطيد مكانتها وسيطرتها على الصعيد العالمي، وخاصة في مواجهة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. وكانت نقطة البدء، في هذه السياسة، هي اعلان «مبدأ ترومان»، الذي أباح للولايات المتحدة التدخّل في شؤون الدول الأخرى، بدعوى حمايتها من التهديد السوفياتي. تلا ذلك اعلان «مشروع مارشال» لدعم دول غرب أوروبا الرأسمالية، واستخدامها كجزء من المخطط الأميركي ضد البلدان الاشتراكية. ثمّ الاعلان عن قيام حلف الأطلسي العام ١٩٤٩. وأنشىء بعد ذلك حلف «السنتو» في جنوب شرق آسيا، و«حلف بغداد» في الشرق الاوسط، للغرض ذاته. لقد أدخلت الولايات المتحدة، في تلك الفترة، مصطلحات جديدة الى قاموس السياسة الدولية، مثل «الدبلوماسية الذرية» و«سياسة شفير الهاوية» و«العقاب المكثّف»، وغيرها من المصطلحات التي كان يردّدها، بزهو، وزير الخارجية الاميركية آنذاك، جون فوستر دالاس، مثيراً حالة من الرعب، ليس لدى الشعوب الاشتراكية فحسب، بل لدى شعوب الأرض قاطبة.

وفي المقابل، سرعان ما كسر الاتحاد السوفياتي احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذري، عندما أجرى أول تفجير ذري له في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، ثمّ خطا، بعد ذلك، باتجاه تشكيل حلف عسكري مع الدول الاوروبية الاشتراكية في مواجهة حلف الأطلسي، حيث أعلن في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عن ولادة حلف وارسو.

وبالنتيجة، فقد انقسم العالم الى معسكرين رئيسين، وبدأ الفتور والتوتّر في علاقاتهما يتخذ أشكالاً ومضامين خطرة، ليس على دول المعسكرين فحسب، بل على البشرية جمعاء. فامتلاك

الاتحاد السوفياتي للسلاح الذري لم يمنع الولايات المتحدة من تطوير ترسانتها الذرية، ومن دخول المعسكرين في سباق رهيب لتطوير وتكديس السلاح الذري وابتكار الوسائط الحديثة لنقله وايصاله الى مختلف بقاع الأرض، ونشره خارج حدود الدولتين العظميين. ومع نهاية عقد الستينات، أصبحت الترسانة الذرية لكلا المعسكرين تزيد على الكمية الكافية لابادة سكان الأرض (over kill). وأصبح كل من المعسكرين يدرك ان ليس ثمة منتصر في الحرب الذرية، حتى لو بدأ بالضربة الاستباقية؛ فالضربة الذرية الانتقامية من الخصم كافية لالحاق الدمار الشامل والابادة التامّة له.

وهكذا دخل العالم مرحلة «توازن الرعب»، حيث باتت أية محاولة «للعب» بالسلاح الذري تنطوي على مخاطر تتهدّد الحياة فوق هذا الكوكب. وقد دفع الأمر هذا كلًّا من المعسكرين الى محاولة تجاوز حالة الحرب الباردة، وتخفيف حدّة التوتّر التي ميّزت، بصورة عامة، علاقات المعسكرين ببعضهما، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ خاصة وان سباق التسلّح أصبح يثقل كاهل الشعوب في كلا المعسكرين، ويؤثّر، سلباً، في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل منها. ومن جانبها، حاولت دول العالم، خارج المعسكرين المتصارعين، ان تنأى بنفسها عن هذا الخطر الداهم. وكان من بين الأهداف الرئيسة لتشكيل كتلة عدم الانحياز الابتعاد من مجال الاستقطاب السياسي، والعسكري، لكلا المعسكرين، وتجنّب نتائج صراعهما المدمّرة، والسعي الى تخفيف حدّة التوتر بينهما.

لقد أصبح الانفراج بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي، أحد الهموم الرئيسة لدول وشعوب الارض كافة، خاصة بعد ان أصبحت المظلة النووية تغطّي مختلف بقاع اليابسة والمحيطات، وبات انفلات المارد الذري من قمقمه يعني فناء البشرية. ولعل بعض الاحزاب والقوى داخل المعسكر الامبريالي لم يَرُقه سياسة الانفراج الدولي، لأنها تضرّ بمصالحه الضيّقة، المرتبطة بتأجيج النزاعات الاقليمية، وتصدير الأسلحة، وتخويف الشعوب لتسهيل السيطرة عليها ونهب ثرواتها. غير ان هذه القوى لم تجرؤ، في يوم من الأيام، على اعلان انها تقف ضد مبدأ التعايش السلمي والانفراج في علاقات المعسكرين.

ثمّة جهة وحيدة في العالم لم تكتف بالوقوف، علناً، ضد سياسة الانفراج الدولي، ومعارضتها من حيث المبدأ، بل عملت، لسنوات طويلة ـ ولا تزال تعمل ـ ، ضد مساعي الانفراج بين المعسكرين، ومارست عمليات تخريب عديدة للمحاولات التي بذلت لتحقيق التقارب بين المعسكرين، وتخفيف حدّة الحرب الباردة، ونجحت، غير مرة، في عرقلة مساعي الانفراج الدولي. تلك هي اسرائيل.

اسرائيل و«خطر» الانفراج الدولي

كانت كلفة انشاء وصيانة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية باهظة للغاية، من النواحي المادية والسياسية والعسكرية. وكان لا بدّ من ان يصبح المشروع الصهيوني «مصلحة عليا» للغرب الاستعماري، لكي يتحمّل كلفة انشائه وصيانته. من هنا كانت التعهدات التي قطعها ثيودور هرتسل على نفسه بأن الدولة اليهودية ستكون «حصن الحضارة في مواجهة الهمجية»، ووعود حاييم وايزمان بأن تظل هذه الدولة «حامية لمصالح الغرب الحيوية، وخاصة قناة السويس، ونفط جزيرة العرب».

غير انه لم يكن يدور في خلد المؤسسين الأوائل للمشروع الصهيوني ان أهمية هذا المشروع، بالنسبة الى الغرب الاستعماري، ستتضاعف بنهاية الحرب العالمية الثانية، وسترتبط، الى حد كبير، باستمرار التوتر بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي. فقد أصبح للغرب عدو استراتيجي قوي

هو المعسكر الاشتراكي. وأخذ اهتمام الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بمنطقة الشرق الاوسط يتزايد بصورة متسارعة، ليس فقط بسبب موقعها الاستراتيجي وثرواتها الباطنية، بل وبسبب قربها من التخوم الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

وسرعان ما حاول قادة اسرائيل اقتناص ظاهرة التوتر بين المعسكرين العالميين، فبادروا، بعد أيام قليلة من اعلان اقامة اسرائيل، بالاتصال بالخارجية الاميركية، وعرض خدمات الاسرائيليين وتعهداتهم بأن الدولة العتيدة «ستكون سنداً للقيَم الغربية، ولنمط الحياة والنظام الاقتصادي في الغرب، وحصناً ضد التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط»[1].

غير ان الاميركيين، على الرغم من حماسهم لطروحات اسرائيل، لم يكونوا واثقين من قدرة هذه الدولة الصغيرة على الوفاء بالوعود والتعهدات التي قطعتها على نفسها للولايات المتحدة. فكانت استجابتهم للعروض الاسرائيلية تميل نحو الفتور، خاصة وان اعلان علاقة تحالفية مع اسرائيل، في ذلك الوقت، كان سيضر بعلاقاتهم بالعديد من الأنظمة العربية الموالية للغرب. وكان لا بد من ان تمضي سنوات عديدة، لتمرّ اسرائيل باختبارات قوة وتؤكد للاميركيين قدرتها على النهوض بدور أكبر من حجمها البادي للعيان.

كان فشل عدوان العام ١٩٥٦ درساً قاسياً للاسرائيليين، حيث انتصروا عسكرياً، ولكنهم هزموا سياسياً. وكان جوهر تلك الهزيمة يتمثّل في تلاقي الموقفين، السوفياتي والاميركي، ضد العدوان الثلاثي، ممّا أجبر اطراف العدوان على التخلّي عن مكتسبات الحرب، والخروج من الاراضي المصرية تحت تهديد القوتين العظميين. ووعت اسرائيل، حينها، الخطر الذي يمثّله تفاهم المعسكرين على مصالحها، ومشاريعها التوسّعية. لقد وصل القادة الصهيونيون الى استنتاج مفاده انهم غير قادرين على احراز أي نجاح لمخططاتهم في أجواء التقارب بين المعسكرين، ودون أن يكون الاسرائيليون جزءاً من احدهما، وبالتحديد من المعسكر الغربي.

ان الأرضية الاستعمارية الجديدة، التي حملت اسم «مبدأ آيزنهاور»، والذي أعلنته الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٥٧، وضع الصراع ضد «الخطر الشيوعي» في الشرق الاوسط في مقدّم اهتمامات الولايات المتحدة. واندفع الاسرائيليون، بقوة، نحو الولايات المتحدة، لتضعهم ضمن سياق مخططها العالمي في مواجهة الاتحاد السوفياتي. ذكر الكاتب الاسرائيلي بار ـ زوهر في «سيرة حياة بن ـ غوريون»: «لقد اقنعته حملة سيناء بأنه لا يستطيع العمل، بحزم، بدون دعم الاميركيين، او على الأقل بدون ارادتهم الخيّرة. ولحسن الحظ، توفّرت احدى الوسائل لجرّ الولايات المتحدة الى جانبه؛ هذه الوسيلة كانت استخدام الخطر الشيوعي. ولذلك، حاول بن ـ غوريون، وبذل كل جهده، لكي يعتبره الاميركيون عدوّاً للشيوعية في الشرق الاوسط. وقد جاء في احدى الرسائل التي وجّهها بن ـ غوريون الى الرئيس الاميركي آيزنهاور: ' أود ان ألفت نظركم الى النتائج المرعبة التي ستصبح حتمية، اذا ما ثبّتت الشيوعية الدولية مواقعها في قلب الشرق الاوسط. انني اعتقد بأن على العالم الحرّ ان لا يتهاون مع هذا الوضع ' »[2].

غير ان «مبدأ آيزنهاور» لم يصمد طويلاً؛ اذ سرعان ما انهارت أحلاف الغرب في المنطقة، وشهد العديد من أقطارها تحوّلات سريعة، تمثّلت في سقوط عدد من الأنظمة الموالية للغرب، واحتدم الصراع في جنوب شرق آسيا ضد الولايات المتحدة، التي وجدت نفسها في وضع صعب، لا مخرج لها منه، الاّ بالاستجابة لدعوات التعايش السلمي، التي دأب الاتحاد السوفياتي على توجيهها الى الغرب

الرأسمـالي. وبـدا كأن المعسكرين وصلا الى مرحلة من التفاوض، والتفاهم، لتخفيف حدّة الحرب الباردة فيما بينهما.

وبينما استقبلت دول وشعوب العالم بادرة التقارب بين المعسكرين بالارتياح والأمل، فان قادة اسرائيـل، وقادة الحركة الصهيونية، أُسقط في ايديهم. وقبيل بدء المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، طار دافيد بن ـ غوريون الى الولايات المتحدة، لاقناع الرئيس آيزنهاور «بابداء التشدّد في المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي». أمّا رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك، ناحوم غولدمان، فلم يخف مخاوفه من نتائج التقارب بين المعسكرين، فأعلن، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، «ان روح التصالح المحلّقة فوق الكتلتين مفعمة بالخطر على الدولة الاسرائيلية...»[٣].

لقد كان طموح اسرائيل الدائم هو ان تصبح جزءاً عضوياً من التشكيل الاستراتيجي الغربي في العالم، ووكيلاً معتمداً له في منطقة الشرق الاوسط. لكن أهمية هذا الدور تكمن في ما يمكن ان تؤديه اسرائيل من خدمات استراتيجية للغرب. ومثل هذه الخدمات لا تكون مطلوبة، الّا في أجواء التصارع بين المعسكـرين. وكان على اسرائيل ان تضمن لنفسها، أولاً، موقعاً ضمن التحالف الاستراتيجي الغربي. ولهذا، لم يتوقف زعماء اسرائيل عن دعوة الغرب الى ضمّهم الى حلف شمال الأطلسي. قال بن ـ غوريون: «على الاوروبيين ان يقتنعوا، شاءوا أم أبوا، بأن اسرائيل، بسبب وضعها في الشرق الاوسـط، هي موقع متقدّم للغرب في المنطقة. انها الحدود الطبيعية للعالم الحرّ. من يضمن حدود اسرائيل ؟ أليست فرنسا ؟ أليست بريطانيا ؟ أليست الولايات المتحدة ؟ يجب تجاوز الجغرافيا... يجب ان تمتد المنظمات العسكرية الغربية الى الشرق الاوسط لتشمل اسرائيل. ان ما تريده اسرائيل هو تحالف عام مع حلف الأطلسي»[٤].

ومـع ان دول الغـرب الرأسمـاليـة، وخـاصة الولايات المتحدة، قد زادت من دعمها المادي، والسياسي، لاسرائيل طوال فترة الخمسينات ومطلع الستينات، الّا انها لم تستجب لدعوات اسرائيل بالحاقها، رسمياً، ضمن التحالف الغربي الاستراتيجي، خشية المقامرة بمصالح الغرب الحيوية في العالم العربي. وجاء اندلاع وتصاعد الحرب الفيتنامية ليشكّل نقطة تحوّل رئيسة في وظيفة، وعلاقة، اسرائيل بالحلف الاستراتيجي الغربي.

لقد شهد العام ١٩٦٦ تحوّلاً جذرياً في اسلوب الاستراتيجية الاميركية، فرضته «أمثولة فيتنام» وعبّر عنه وزير الدفاع الاميركي آنذاك، روبرت مكنمارا، في دعوته الى «تعاون عام ومثمر» مع الدول التي تستطيع، ويتوجب عليها، ان تساهم في «المسؤولية الدولية» للمحافظة على السلام، عوضاً عن اعتماد الولايات المتحدة أسلوب التدخّل المباشر، على غرار حرب فيتنام»[٥].

لقـد استـوعبت اسرائيل، بسرعة، هذا التحوّل الاستراتيجي الاميركي. وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٧، برهنت، عملياً، عن استعدادها، وقدرتها على الاسهام في «المسؤولية الدولية» للمحافظة على «السلام» في الشرق الاوسط؛ وربما كان هذا الهدف هو احد الدوافع الأساسية للعدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧.

وفي ضوء هذه الاعتبـارات، نجحت اسرائيل في ادخال وجودها في الشرق الاوسط ضمن اطار التخـطيـط الشـامل للاستراتيجية الاميركية، بعد ان كان الاميركيون يفضّلون الارتباط باسرائيل بواسطة الضمانات غير المعلنة، او دعمها بواسطة الطرف الثالث.

وانـطلاقاً من مركز القوة الذي أمّنه لها عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سعت اسرائيل الى

ادخال أبعاد ثابتة في الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط، بدت خطوطها العريضة على النحو التالي: ١ ـ اقناع مقرري السياسة الاميركية بأن اسرائيل لم تعد عبئاً، بل أصبحت سنداً للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط . ٢ ـ نقل الدعم الاميركي للوجود الاسرائيلي من مبدأ «توازن القوى» الى مبدأ المحافظة على «اسرائيل قوية» كشرط ضروري للاستقرار، وللتصدي للنفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة. ٣ ـ اضفاء طابع المجابهة الاميركية ـ السوفياتية على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كمحصل، ومبرّر، للاحتلال الاسرائيلي، والدعم الاميركي لهذا الاحتلال. ٤ ـ التصدي لأية محاولة تقارب سوفياتية ـ أميركية، تجنّباً لتكرار ظروف العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧، حين أدّى التقاء أميركا والاتحاد السوفياتي في معارضة العدوان الثلاثي الى انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء وغزة[٦].

لقد استغلت اسرائيل قطع الاتحاد السوفياتي لعلاقاته بها، ودعمه للحق العربي، لتأكيد انتمائها الى المعسكر الاستراتيجي الغربي، وتضخيم «الخطر الشيوعي على الشرق الاوسط»، وتصوير انتصارها في حرب العام ١٩٦٧ باعتباره انتصاراً للمعسكر الرأسمالي على المعسكر الاشتراكي.

وفي مطلع العام ١٩٦٨، ذهب رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليفي اشكول، الى الولايات المتحدة لقبض استحقاقات اسرائيل عن عدوان حزيران (يونيو)، حيث أعلن، في «لقاء تكساس» مع الرئيس الاميركي، ليندون جونسون، «ان القوة السوفياتية المتزايدة في الشرق الاوسط تشكّل تحدّياً للولايات المتحدة بقدر ما تشكّل تحدياً لاسرائيل»[٧]؛ وان مواجهة هذا التحدي تتطلب وجود «اسرائيل قوية»، ممّا يعني رفع عملية تسليح اسرائيل من مستوى التوازن العسكري مع الدول العربية، الى مستوى المواجهة المفترضة مع النفوذ السوفياتي. وكان تزويد الاتحاد السوفياتي لكل من مصر وسوريا بالسلاح، لردّ العدوان الاسرائيلي، ذريعة اسرائيلية لتصوير مصر وكأنها أصبحت «قاعدة سوفياتية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً»[٨].

بدأت اسرائيل عملية استثمار مكثّفة لنتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولمأزق الادارة الاميركية في فيتنام. وقد أشار مراسل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية شؤي الولايات المتحدة الى تقارب المفهوم الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، عقب زيارة اشكول، فكتب: «ان تجربة الاميركيين في فيتنام قد أقنعت أرباب السياسة الاميركية بأن من الممكن النجاح في مقاومة التغلغل السوفياتي، اذا ما وجدت الولايات المتحدة شركاء يكونون أهلاً لمثل هذه السياسة. والآن، اتضح لواشنطن، متأخراً بعض الشيء، ان ليس ثمّة شريك في منطقة الشرق الاوسط أكثر اخلاصاً من اسرائيل، لايقاف التغلغل السوفياتي»[٩].

وانطلاقاً من المعطيات السابقة، أصبح وجود «اسرائيل قوية» يعني تمسّكها بمكتسبات عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، فان وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، موشي دايان، أعلن، في آذار (مارس) ١٩٦٨، ان اسرائيل ترفض العودة الى حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لسبب وجيه هو: «ان السياسة المطلوبة لنا هي العمل على تثبيت مواقع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط... وعلينا ان نبذل كل ما في استطاعتنا لكي تبقى الولايات المتحدة صاحبة النفوذ في الشرق الاوسط»[١٠]. فانسحاب اسرائيل يعني اضعافها، والمصلحة الاميركية تتطلب وجود اسرائيل قوية؛ وهكذا، يصبح الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ ضربة للمصالح الاميركية في المنطقة.

كان الاسرائيليون يأملون في استمرار حالة التوتر بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي،

لتثبيت اقدامهم في المنطقة كحلفاء للغرب، مع ما يعنيه ذلك من استمرار تدفق الدعم العسكري والاقتصادي الغربي الى اسرائيل. غير ان حرب فيتنام، والصعوبات الداخلية التي بدأت تضغط على ادارة جونسون، واقتراب موعد الانتخابات الاميركية، كلّها أمور دفعت ريتشارد نيكسون الى الاستجابة للدعوات السوفياتية، من اجل التقارب بين المعسكرين. وخلال الربع الاول من العام ١٩٦٨، لم تعد ادارة نيكسون تركّز على مخاطر الوجود السوفياتي في الشرق الاوسط؛ وتسارعت الخطوات باتجاه الانفراج في علاقات المعسكرين، الى ان بلغت ذروتها في ١٩٦٨/٧/١، عندما وقّع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على اتفاقية للحدّ من انتشار الاسلحة الذرية.

ولقد أصيب الاسرائيليون، جراء ذلك، بصدمة مزدوجة؛ فمن جهة، قلّل التقارب بين المعسكرين من أهمية القواعد المتقدمة، والحلفاء الصغار لكل من المعسكرين؛ ومن جهة أخرى، استغل الاتحاد السوفياتي أجواء التقارب بين المعسكرين، ليتقدم بمشروع لنزع السلاح من مناطق عدّة، بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط، شريطة تصفيته من آثار العدوان الاسرائيلي، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧. وعندما لم يرفض الاميركيون المقترحات السوفياتية، بادرت الدوائر الدبلوماسية ووسائل الاعلام الاسرائيلية الى شنّ حملة سياسية مكثّفة ضد الادارة الاميركية، لحملها على التراجع عن توجهاتها الانفراجية الجديدة. وكان محتوى هذه الحملة الاسرائيلية هو انه «اذا كان الشعب الاميركي غير مستعد للتضحية بسلامته على مذبح أغراض الآخرين، فان شعب اسرائيل غير مستعد لأن يقوم بذلك على مذبح الرغبة في التقارب الاميركي ـ السوفياتي»[١١].

وقد اعتبرت احدى الصحف الاسرائيلية ان الكرملين «يستغل اولئك الموظفين في وزارة الخارجية الاميركية، المسؤولين عن الشرق الاوسط؛ وعلى اسرائيل ان تستعد لنزاع ثابت مع وزارة الخارجية الاميركية، دفاعاً عن مصالح اسرائيل، التي هي مصالح الولايات المتحدة في منطقتنا»[١٢].

وعبّرت صحيفة اسرائيلية أخرى عن القلق العميق الذي يعتري المسؤولين الاسرائيليين ازاء نجاح مساعي التقارب بين المعسكرين، فكتبت: «يوجد لدينا تخوّف دائم من توصّل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق فيما بينهما على حسابنا. ان كل حلفاء الولايات المتحدة خائفون من ان تتخلى عنهم هذه الدولة الجبّارة، لكي تحصل على اتفاق شامل مع الاتحاد السوفياتي»[١٣].

ولم يُكتَب لمرحلة الانفراج الدولي ان تعمّر طويلاً. فسرعان ما أدى تسارع الاحداث في الشرق الاوسط الى اعادة تعكير الأجواء بين المعسكرين. فالمقترحات السوفياتية للتسوية رفضت من جانب اسرائيل، وتجاهلتها واشنطن. كما ان مبادرة روجرز ومساعي مبعوث الامم المتحدة، غونار يارنغ، لاقتا المصير عينه، بسبب الرفض الاسرائيلي لمبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. ولم يكن أمام مصر وسوريا سوى الشروع في حرب الاستنزاف، لمنع اسرائيل من تكريس احتلالها للاراضي العربية؛ وبدأ الاتحاد السوفياتي يكثّف دعمه العسكري لمصر وسوريا لمساعدتهما على ازالة آثار العدوان. وهنا بدأ فصل جديد من محاولات اسرائيل لضرب سياسة الانفراج الدولي، تحت ذريعة «تحوّل مصر الى قاعدة عسكرية سوفياتية».

كان وجود عدد من الخبراء العسكريين السوفيات في مصر أرضية للحملة التحريضية السياسية التي شنّتها اسرائيل، والتي كانت أهدافها الحقيقية تتجاوز حجم الوجود السوفياتي في مصر، الى غاية أكبر، هي توتير العلاقة بين موسكو وواشنطن، سعياً الى العودة الى الظرف الموضوعي الملائم لاسرائيل، وهو ظرف الحرب الباردة بين المعسكرين.

ففي أيار (مايو) ١٩٧٠، وفي سياق حملة التحريض ضد موسكو، بحجة ان الطيّارين السوفيات يقودون الطائرات فوق الاراضي المصرية، أعرب وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، دايان، «عن أمله في ان تساهم الولايات المتحدة، مساهمة أكثر فعالية، في افشال التدخّل السوفياتي في النقاط الحيوية من الكرة الأرضية»، وفي «ان لا تصبح الولايات المتحدة نمراً من ورق في الشؤون الدولية»[١٤].

وفي الشهر عينه، وفي اثناء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، أبا ايبن، لواشنطن، أبلغ الى الحكومة الاميركية «ان لديه تقارير من المخابرات الاسرائيلية تؤكد ان الاتحاد السوفياتي يسعى الى بسط سيطرته على جوّ قناة السويس، وربما محاولة فتح القناة تحت اشرافه»[١٥].

وتدخلت المنظمات اليهودية الاميركية، بقوة، لدعم الموقف الاسرائيلي، والتحريض ضد الاتحاد السوفياتي. فنشرت «اللجنة الاميركية اليهودية» بياناً، في حزيران (يونيو) ١٩٧٠، حول الوجود السوفياتي في مصر، جاء فيه: «ان توازن القوى في هذه المنطقة قد اختل بالفعل، وان تحدّياً خطيراً وجّه الى الارادة القومية للولايات المتحدة، ويتعين على الولايات المتحدة ان تعلن، بكل وضوح، للاتحاد السوفياتي انها تنوي الدفاع عن مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط»[١٦].

وقد نجحت حملة التحريض الاسرائيلية في جرّ الولايات المتحدة الى مجابهة دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن الدولي. ففي أيار (مايو) ١٩٧٠، وفي اثناء اجتماع مجلس الأمن الدولي، اتهم المندوب الاميركي، تشارلز يوست، الاتحاد السوفياتي «بالتسبّب في مجازفات ومغامرات خطرة، وذلك بارساله قوات تعزّز دفاع الجمهورية العربية المتحدة»[١٧].

وفي نهاية أيار (مايو) ١٩٧٠، أعلن وزير الخارجية الاميركية، وليم روجرز، في اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي، في روما، ان الولايات المتحدة «تعيد تقويم سياستها في الشرق الاوسط، في ضوء ازدياد المساعدة السوفياتية لمصر». وعلى الرغم من جوّ الاجتماع الذي سادته روح «الانفتاح» على حلف وارسو، فقد شدّد روجرز على خطورة ازدياد المساعدة السوفياتية لمصر[١٨].

وسرعان ما بلور الرئيس الاميركي، نيكسون، فهم ادارته لأبعاد الصراع في الشرق الاوسط، عندما قال، في مطلع تموز (يوليو) ١٩٧٠: «انك حين تنظر الى الشرق الاوسط، ترى ان القضية ليست مجرد اسرائيل ضد الدول العربية، بل قضية تغلغل الاتحاد السوفياتي في شرق المتوسط»[١٩].

ان تزايد الانتقادات والاستفزازات الاميركية للاتحاد السوفياتي كان لا بد ان يترك آثاره في علاقة الدولتين الكبريين، خاصة وان الولايات المتحدة درجت على توجيه الاتهام بخرق وقف اطلاق النار في قناة السويس الى السوفيات مباشرة، وليس الى المصريين، انطلاقاً من الزعم بأن السوفيات يحكمون مصر ويقودون جيشها. ولذلك، وردّاً على حملة الاستفزاز الاميركية، اصدرت الخارجية السوفياتية، في ٨/١٠/١٩٧٠، بياناً ذكرت فيه «ان الولايات المتحدة شنّت حملة من الأكاذيب تستهدف الطعن بالاتحاد السوفياتي... وخلق حجة مفتعلة لكي تنسف تل ـ أبيب اتصالات [غونار] يارينغ التي كادت تبدأ مع الأطراف المعنية»[٢٠].

وجاء الرد الاميركي سريعاً على بيان الخارجية السوفياتية، عندما أعلن وزير الخارجية الاميركية، روجرز، في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن، في اليوم عينه، عن مسؤولية السوفيات عن الخروقات المزعومة لاتفاقية وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل؛ واتهم روجرز موسكو بأنها تستعمل تعابير «تعيد الى الأذهان ذكرى الحرب الباردة»[٢١]. وفي واقع الأمر، ان الحرب الباردة لم تكن قد

تحوّلت، بعد، الى مجرد ذكرى، بل انها سرعان ما عادت لتخيّم على علاقات المعسكرين مجدداً.

ولم تكن اسرائيل لتفوّت الفرصة لتوسيع الشرخ الذي حدث في علاقات موسكو ـ واشنطن، فاشترطت، من أجل العودة الى محادثات يارينغ، أن توجّه واشنطن تحذيراً الى الاتحاد السوفياتي من زيادة تدخله في الشرق الاوسط(٢٢).

وقبيل زيارة دايان لواشنطن، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠، لاجراء مباحثات على أعلى المستويات مع الحكومة الاميركية والبنتاغون، ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ان مطالب اسرائيل، التي حملها دايان، تتضمّن أربع نقاط، من بينها «توجيه انذار واضح الى الاتحاد السوفياتي، كي لا يوسّع تدخله في المنطقة»(٢٣).

وهكذا، وبفعل الجهود الدؤوبة من جانب اسرائيل والمنظمات الصهيونية الاميركية، وبسبب نظرة الادارة الاميركية الى الانفراج الدولي، باعتباره مخرجاً مؤقتاً من المآزق الداخلية والخارجية للادارة الاميركية، وليس هدفاً بحد ذاته، فقد تمّ تقويض محاولة جديدة من محاولات التقارب بين المعسكرين، وعادت أجواء التوتر الدولي، ونزعة العسكرة والتهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل، تلقي بظلالها القاتمة على العالم من جديد.

وشهد العامان ١٩٧١ و١٩٧٢ محاولات، ومساعي، دولية عديدة لتخفيف حدّة التوتر بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي. وبدأت دول أوروبا تضغط باتجاه دفع الولايات المتحدة الى التخفيف من تعنّتها ازاء الاتحاد السوفياتي، ذلك ان شعوب اوروبا الغربية باتت تدرك انها ستكون الضحية الاولى لأي حرب مقبلة بين المعسكرين. قال وزير الخارجية الاميركية الأسبق، هنري كيسنجر، في مذكراته حول الاوضاع في المعسكر الغربي العام ١٩٧٢: «ان القسم الأكبر من الرأي العام الاوروبي لم يكن يكتفي بالمناداة بانفراج سياسي، بل كان يريد ان يكون له ضلع فيه... وخلال السنوات الماضية، أصبح العناد الاميركي هدف انتقادات اليسار في كل اوروبا... واتخذ الزعماء الاوروبيون موقفاً مؤيداً للانفراج... واذا أظهرت أميركا عناداً، فقد يبدو جلياً اننا سنكون في خطر عزلة ضمن الحلف، وندفع بأوروبا نحو الحياد. ولذلك، انتهينا الى الاستنتاج: ان أحسن طريقة للمحافظة على وحدة الحلف، هي قبول مبدأ الانفراج»(٢٤).

الانفراج وهجرة اليهود السوفيات

على الرغم من ان حماس الادارة الاميركية لسياسة الانفراج الدولي لم يكن كبيراً، الّا ان ضغوط الحلفاء الاوروبيين، والرأي العام الأميركي، ورغبة الرئيس نيكسون الشخصية في تحقيق انجاز سياسي كبير لدعم مركزه الداخلي، دفعت الادارة الاميركية الى تخفيف حدّة التوتر في العلاقة مع موسكو، والى السعي نحو مرحلة جديدة من الانفراج الدولي.

وفي أيار (مايو) ١٩٧٢، قام نيكسون بزيارة الاتحاد السوفياتي، صدر في ختامها «اعلان مبادىء»، وقّعه الطرفان، جاء فيه: «انه ليس هناك خيار، في العصر الذري، الّا بضبط العلاقات المتبادلة وفق مبادىء التعايش السلمي، وان الطرفين يعلّقان أهمية على منع تطوّر أوضاع تؤدي الى الاضرار بعلاقاتهما. وعلى ذلك، سيتجنّبان المجابهة العسكرية؛ وسيعملان على منع نشوب حرب ذرية؛ كما سيمارسان ضبط النفس في علاقاتهما. ويقرّ الطرفان بأن حصول احدهما على فوائد، على حساب الآخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا يتفق وهذه الأهداف. وان للطرفين مسؤولية خاصة لعمل

كل شيء للحؤول دون نشوب نزاعات، او خلافات، تزيد في التوتر الدولي. وعلى ذلك، سيعملان لخلق الشروط لكل الدول لتعيش بسلام وأمن»[٢٥].

والى جانب اعلان المبادىء، أُصدر بيان مشترك، أكد الطرفان فيه دعمهما لتسوية سلمية في الشرق الاوسط، وفق القرار الرقم ٢٤٢، ودعمهما لمهمة يارينغ، واستعدادهما للعب دور لانجاز تسوية سلمية. وأكدا ان انجاز هذه التسوية سيفسح في المجال لاعادة الأمور الى طبيعتها، خصوصاً بالنسبة الى تخفيف التوتر العسكري[٢٦].

وتضمّن الجانب الاقتصادي من الاتفاقية الاميركية ـ السوفياتية منح الاتحاد السوفياتي مكانة «الدولة الأكثر رعاية» في العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة. ولم يبق غير عرض مشروع الاتفاق على الكونغرس الاميركي، ليصبح ساري المفعول.

وبدا كأن حقبة من السلام والطمأنينة بدأت تباشيرها تطل على شعوب الارض. غير ان أجواء التفاؤل والأمل، التي أشاعتها الاتفاقية الاميركية ـ السوفياتية، سرعان ما تبدّدت، وتكدرت الأجواء الدولية بعد شهور قليلة من توقيع المعاهدة التي لم يكتب لها ان ترى النور عملياً. ومرة أخرى، كانت اسرائيل واللوبي الصهيوني الاميركي يسجلان انتصاراً جديداً في حربهما المستمرة ضد الانفراج الدولي والتعايش السلمي بين المعسكرين.

لقد بدأت اسرائيل حربها الجديدة ضد مساعي الانفراج في فترة مبكّرة من العام ١٩٧٢، عندما اتضحت نوايا ادارة نيكسون تجاه موضوع الانفراج الدولي. ففي نيسان (ابريل) ١٩٧٢، وعقب اعلان البيت الأبيض عن موعد زيارة نيكسون لموسكو في أيار (مايو) ١٩٧٢، بدأت اسرائيل بحملة سياسية تطالب الولايات المتحدة بتأكيد التزاماتها السابقة، بعدم محاولة فرض تسوية من قبل الدولتين العظميين في الشرق الاوسط[٢٧]. وأدت هذه الحملة الى اعلان وزير الخارجية الاميركية، روجرز، ان التسوية السلمية العربية ـ الاسرائيلية لا يمكن فرضها من قبل دول خارج المنطقة، ولا بدّ من ان تنتج عن الفرقاء المعنيّين[٢٨]. وكان روجرز يعتقد بأن تصريحه الرسمي كاف لتهدئة الحملة الاسرائيلية ضد سياسة الرئيس نيكسون تجاه الاتحاد السوفياتي. غير ان الحملة الاسرائيلية استمرت وتصاعدت طوال الشهور التالية؛ ثمّ بدأت تخبو، لأن ما اتفقت عليه الدولتان بشأن التسوية في الشرق الاوسط لا يكفي ليكون ذريعة لتلك الحملة السياسية الشعواء.

وفجأة، وجدت اسرائيل واللوبي الصهيوني الاميركي ذريعة أقوى لتخريب مساعي الانفراج بين المعسكرين. ففي آب (اغسطس) ١٩٧٢، أعلن مسؤول في وزارة الداخلية السوفياتية ان الراغبين في الهجرة من الاتحاد السوفياتي ينبغي عليهم تسديد رسم تعليم تعادل قيمته ما انفقته الدولة على تعليمهم، حيث ان الدولة تعلم ابناءها مجّاناً ليخدموا دولتهم؛ وما داموا قد اختاروا ان يخدموا دولاً أخرى، فينبغي ان يردّوا للاتحاد السوفياتي نفقات تعليمهم.

كان هذا القرار السوفياتي كافياً لتشنّ اسرائيل واللوبي الصهيوني الاميركي حرباً ضد سياسة الانفراج، استمرت حتى نهاية العام ١٩٧٤، ولم تنته الّا باعلان القطيعة الرسمية بين المعسكرين. وقد اتخذت الحملة طابع الصراع بين الكتل داخل الكونغرس الاميركي، وشارك فيها العديد من النواب والشيوخ الاميركيين، وأصبحت موضوع دعاية انتخابية لكسب الأصوات اليهودية في الانتخابات الاميركية المقبلة.

وبدأ في الكونغرس تحرّك لتعطيل الاتفاقات المزمع عقدها مع الاتحاد السوفياتي. وتزعّم

هذا التحـرّك الشيخان اليهوديان، جاكوب جافيتس وابراهام ريبكوف رئيس لجنة التجارة الدولية المتفرعة من الكونغرس الاميركي[٢٩]. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، أعلن الشيخ الديموقراطي جورج ماكغفرن، مرشح الرئاسة، في حضور خمسة وعشرين زعيماً يهودياً، انه سيعارض الاتفاق مع الاتحاد السـوفيـاتي لمنحـه مبدأ الرعاية الأفضل، ما لم يلغ السوفيات رسم التعليم المفروض على اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي[٣٠].

وبعد أيام، انضم الى الحملة الشيخ هنري جاكسون، فأعلن انه سيعرض على مجلس الشيوخ قانوناً لرفض منح أية دولة تمنع حرية الهجرة مبدأ «الرعاية الأفضل»، بحيث يكون الارتباط قانونياً بين أي اتفاق تجاري يتضمّن هذا المبدأ وحرية الهجرة، بدون دفع رسوم عالية. وقد حصل جاكسون على تأييد ٧٦ شيخاً من الحزبين لهذا المشروع؛ كما أيّد المشروع ٧٠ عضواً في مجلس النواب. وقال جاكسون: «ان هذا الاجراء اشعار للحكومة السوفياتية بأنها لا تتعامل مع الحكومة فقط، وانما مع الكونغرس أيضاً»[٣١].

وفي تشرين الأول (اكتـوبر) ١٩٧٢، قدّم مندوب ولاية أوهايو، تشارلز فانيل، تعديلاً مماثلاً لتعديل جاكسون في مجلس النواب.

لم تكن قضية هجرة اليهود السوفيات اكثر من غطاء يخفي الاهداف الحقيقية للحملة المسعورة ضد ازالة التوتر في العلاقات مع موسكو. وقد فاجأت هذه الحملة الادارة الاميركية، التي أصبحت في وضع حرج، حيث لم يعد بأمكانها تأمين مصادقة الكونغرس على الاتفاقية، عقب الحملة التي انضم اليها العديد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب.

كانت الادارة الاميركية تميل الى استخدام الدبلوماسية الهادئة لحمل السوفيات على الغاء رسم التعليم؛ حيث كانت تدرك ان أي محاولة لاستخدام الضغوط الاقتصادية، أو السياسية، لن تنجح في تغيير الموقف السوفياتي، بل قد تدفعه الى موقف معاكس، ممّا يهدّد بتخريب المنجزات التي تحقّقت على صعيـد علاقات المعسكرين. وبالفعل، فقد استجاب السوفيات للطلب الاميركي، وسلّم السفير السـوفياتي في واشنطن مذكرة رسمية لهنري كيسنجر تتضمّن الغاء السوفيات لرسم التعليم على الراغبـين بالهجرة من اليهود. وسرعان ما عرض نيكسون المذكرة السوفياتية على عدد من أعضاء الكونغرس الذين كانوا يشنّون الحملة ضد الاتحاد السوفياتي تحت شعار «حرية هجرة اليهود». وكان نيكسون يتوقّع ان تنتهي معارضتهم للاتفاقية مع السوفيات بمجرد اطلاعهم على الموقف السوفياتي من موضوع رسم التعليم.

وصوّر هنري كيسنجر، في مذكراته، ذلك الموقف بالآتي: «لقد نزع نيكسون العائق الرئيس الذي يحول دون قبول نص ' الدول الأكثر رعاية ' ... كان النواب يصغون بانتباه شديد لمفاجأة نيكسون، عندما صرخ فيهم جاكسون الرهيب، قائلاً بفتور: ان ما عمله السوفيات لا يكفي؛ يجب ان يقدّموا تأكيدات حول رسم الخروج، وضمانات للحدّ الأدنى من سمات الخروج؛ كما يجب عليهم، أيضاً، ليس فقط تسهيل هجرة اليهود، بل هجرة جميع الجنسيات...»[٣٢].

وعلّق كيسنجـر على موقف جاكسـون: «كانت هذه مطالبة غريبة. ومن هو مطلع، ولو بصورة سطحية على النظام السوفياتي، يعرف ان مثل هذه الشروط لا تُقبَل»[٣٣]. وفي موضع آخر من مذكراته، ذكر كيسنجر: «ان التعديل الذي يطالب به جاكسون هو أبعد الامور من انعاش الهجرة، لكنه ينتهي، فعلاً، الى تقليصها كثيراً»[٣٤].

وهكذا، فقد توقف العمل برسم الخروج. ولكن الحملة الصهيونية على الانفراج الدولي لم تتوقف. فقد استمرت جهود اللوبي الصهيوني داخل الكونغرس، والحملة الدعائية الواسعة ضد الاتحاد السوفياتي، تحت شعار «حرية هجرة اليهود السوفيات»، الى ان تمكّن اللوبي الصهيوني، أخيراً، من فرض تعديل جاكسون على مجلس الشيوخ الاميركي. ففي ١٣/١٢/١٩٧٤، أقرّ مجلس الشيوخ «قانون التجارة» مع الاتحاد السوفياتي، بعد ادخال تعديل جاكسون في صلب الاتفاق، الأمر الذي كانت نتائجه معروفة سلفاً. فقبل عرض المشروع على الكونغرس الاميركي (مجلسا الشيوخ والنواب)، بثّت وكالة «تاس» بياناً، في ١٨/١٢/١٩٧٤، جاء فيه انها مخوّلة بأن تعلن «ان الاوساط القيادية السوفياتية ترفض، رفضاً قاطعاً، المحادثات، أيّاً كان مصدرها، الهادفة الى التدخل في الشؤون الداخلية، التي هي من صلاحيات الدولة السوفياتية، ولا تعني أي شخص آخر». وأشار البيان الى ان الشرط الموضوع من قبل الكونغرس يتناقض، مباشرة، مع التعهدات التي تمّت بين الجانبين، الاميركي والسوفياتي، العام ١٩٧٢، حول التجارة، والمتعلقة برفع القيود المفروضة على العلاقات التجارية بين الدولتين[٣٥].

لقد كان الصهيونيون يدركون ان تبنّي تعديل جاكسون سيؤدي الى نتائج مدمّرة، ليس على صعيد علاقات الدولتين العظميين فحسب، بل على صعيد هجرة اليهود السوفيات أنفسهم. فتوقيت الحملة على الاتحاد السوفياتي لم يرتبط بتدنّي الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، بل جاء في فترة كانت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي تشهد تصاعداً كبيراً. فخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، كان عدد اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفياتي على النحو المدرج في الجدول التالي[٣٦].

السنة	المهاجرون اليهود
١٩٧٠	١٠٠٠
١٩٧١	١٤٥٠٠
١٩٧٢	٣٠٠٠٠
١٩٧٣	٢٣٠٠٠

فاليهود السوفيات لم يكونوا بحاجة الى جهود اسرائيل واللوبي الصهيوني لزيادة أعداد المهاجرين؛ بل ان تلك الجهود هي التي أدّت الى تدنّي عدد المهاجرين من اليهود السوفيات في السنوات التالية، حيث انخفض عددهم الى ٢٧ ألف مهاجر في العام ١٩٧٤، والى ١٣ ألفاً في العام ١٩٧٥[٣٧].

لقد كان جوهر الحملة التي شنّتها الصهيونية هو ضرب الوفاق الدولي، لا مساعدة يهود الاتحاد السوفياتي على الهجرة. فالشيخ جاكسون، الذي قاد، طوال عامين، هذه الحملة، هو نفسه الذي أكّد، في نهاية العام ١٩٧٢، «ان هناك، دوماً، خطراً على اسرائيل من التقارب الاميركي ـ السوفياتي»[٣٨].

ولم يكن الرئيس نيكسون غافلاً عن المرامي الحقيقية للحملة الصهيونية ضد سياسة الانفراج الدولي. وقد عبّر عن احساسه بالمرارة ازاء موقف يهود الولايات المتحدة، في رسالة الى كيسنجر، جاء فيها: «ان تصرّف المجتمع اليهودي الاميركي حول مسألة التأشيرات السوفياتية يدل، بوضوح، على انه يضع المصالح اليهودية قبل المصالح الاميركية، وهذا شيء لا نقرّه»[٣٩].

ولعل اصرار نيكسون على انجاز عملية التقارب مع السوفيات جعلته، شخصياً، هدف انتقادات التجمّع الصهيوني. فكان من أهداف الحملة زعزعة مكانة نيكسون، كمقدمة لفضيحة «ووترغيت» التي تفجّرت في الفترة عينها التي كان يجرى التحضير فيها لعرض الاتفاقات مع السوفيات على الكونغرس الاميركي. وأشار كيسنجر، في مذكراته، وبأسلوب ملتوٍ، الى هذه الحقيقة، بـ «ان

هذه الضغوط كانت تخفي وراءها أهدافاً أكثر عمقاً: تعميم النقد التقليدي، فتعزو الى نيكسون عدم تلاؤمه الأخلاقي مع أصعدة سياسية جديدة، بما فيها الشؤون الخارجية، من حيث ان توافق نيكسون معها لم يكن، بعد، مجال بحث»(٤٠).

انتهى هذا الفصل من الصراع الصهيوني ضد الانفراج الدولي بفتور العلاقة بين المعسكرين، وخاصة بعد نجاح الصهيونيين في الغاء اتفاقية التبادل التجاري بين واشنطن وموسكو. لقد جمّد الاميركيون مساعيهم الانفراجية، عقب انسحاب نيكسون بفعل فضيحة ووترغيت، وتولّي نائبه جيرالد فورد مقاليد السلطة حتى الانتخابات الاميركية في العام ١٩٧٦، حيث وصل جيمي كارتر الى رئاسة الولايات المتحدة.

وفي أيار (مايو) ١٩٧٧، وصل تكتل الليكود الى السلطة في اسرائيل. وكان عداؤه للانفراج الدولي أشد من عداء حزب العمل، وأكثر منه وضوحاً.

وفي المقابل، كانت ادارة كارتر تدرك أهمية التقارب مع السوفيات؛ وان احدى العقبات التي تعترض هذا التقارب تتمثّل في صراع الشرق الاوسط. لذا، سرعان ما تمّت سلسلة من اللقاءات والاتصالات بين موسكو وواشنطن، توّجت، في ١/ ١٠/ ١٩٧٧، باصدار البيان السوفياتي ـ الاميركي حول الشرق الاوسط، والذي نصّ على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وتأمين الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وعقد مؤتمر دولي، بحضور الدولتين العظميين، لتحقيق هذه الغاية.

ولم يطل انتظار الطرفين للرد الاسرائيلي. ففي اليوم التالي لاصدار البيان، أعلن وزير المالية الاسرائيلية، سمحا ايرليخ (كان مناحيم بيغن في المستشفى)، «ان البيان هو حصيلة محادثات سالت؛ والجهود الاميركية تستهدف تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على حساب اسرائيل»(٤١). وكان هذا التصريح اشارة البدء لمعركة سياسية واسعة، امتدت الى داخل الولايات المتحدة، حيث أعلن الحاخام رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الاميركية الرئيسة، الكسندر شندلر، في اليوم عينه، وفي رسالة مفتوحة الى وزير الخارجية الاميركية، سايروس فانس: «ان البيان المشترك يعني تخلّي أميركا عن التزامها التاريخي بأمن وبقاء اسرائيل، ويهدد مصالح اسرائيل باعطاء دور رئيس للاتحاد السوفياتي، ليس فقط في جنيف، ولكن، أيضاً، في الشرق الاوسط»(٤٢). أمّا الشيخ جاكسون، فقد أعلن «ان موافقة أميركا على التعاون مع الاتحاد السوفياتي كانت بمثابة السماح للثعلب بالعودة الى قنّ الدجاج»(٤٣).

لقد كانت الحملة الاسرائيلية والصهيونية الاميركية تتصاعد ضد ادارة كارتر، وربما كان مقدّراً لها ان تبلغ المدى الذي بلغته الحملة السابقة في عهد نيكسون، وأيضاً، النتائج ذاتها. غير ان مفاجأة الرئيس المصري، أنور السادات، وزيارته القدس المحتلة وضعت حدّاً لهذه المعركة، وأدّت، الى جانب الجهود الاسرائيلية والصهيونية، الى تجاوز فكرة مؤتمر جنيف. وتحدث زلمان شوفال، بعد سنوات، عن تلك المرحلة، قائلاً: «لقد تمّ، في حينه، احباط محاولة عقد مؤتمر جنيف. أمّا البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك، فقد تمّ القضاء عليه في شرخ شبابه، بواسطة مجهود سياسي واعلامي اسرائيلي قوّي، من جهة، ومبادرة السادات، من جهة أخرى»(٤٤).

وكانت التطورات العالمية، في السنوات التالية، تخدم أهداف اسرائيل، بالنسبة الى تباعد المعسكرين من بعضهما، وفتور العلاقة فيما بينهما. فعقب اندلاع الثورة الاسلامية في ايران، وتفاقم الأزمة الافغانية، توصّل الاسرائيليون الى استنتاج مفاده ان تلك الاحداث «زادت من

القيمة الاستراتيجية لاسرائيل في نظر البنتاغون، وان ثمار الثورة الاسلامية سوف تقع في أحضان اسرائيل»[٤٥].

وبالفعل، فقد استغل الاميركيون احداث افغانستان لتصعيد الحملة ضد الأنظمة التقدمية في العالم، تحت شعار «مقاومة التغلغل السوفياتي». وسرعان ما أعلن الرئيس الاميركي، كارتر، عن «مبدأ كارتر» للثمانينات، بقوله: «ستساعد الولايات المتحدة أقطار الشرق الاوسط وجنوب غرب آسيا، لمنع محاولات السوفيات السيطرة على أقطار الخليج الغنية بالنفط، وستقوّي هذه الأقطار التي قد تتعرّض للخطر، حتى تتمكن من ردّ غزو محتمل»[٤٦].

وأوضحت صحيفة «نيويورك تايمز» محتوى المساعدة الاميركية لاقطار الشرق الاوسط بـ «انه، نظراً لحساسية دول العالم الثالث من فكرة اقامة قواعد عسكرية أميركية ثابتة على أراضيها، فان الاتجاه، لدى ادارة كارتر، هو الاعتماد على التسهيلات والخدمات التي يمكن ان تحصل عليها القوات الاميركية من هذه القواعد»[٤٧].

كانت اسرائيل، بزعامة مناحيم بيغن، مغتبطة لهذه التطورات، وبالاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الاوسط، والتي تعني اسرائيل قبل سواها من دول المنطقة، حيث ترجمت الادارة الاميركية «مبدأ كارتر» على شكل سيل من المساعدات العسكرية والاقتصادية الى اسرائيل لتنهض بالدور الجديد في محاربة «النفوذ الشيوعي» في الشرق الاوسط. وقد أوضح وليام كوانت، الذي ترأس قسم الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومي في ادارة كارتر، ان الولايات المتحدة «لم تنفق مليارات الدولارات على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل، هكذا، من منطلق الشعور بالالتزام الأخلاقي، أو بسبب الضغوط التي يمارسها اثنان بالمئة من مجموع سكانها على الولايات المتحدة. لقد وضع على الخارطة شيء ما أكثر وضوحاً وبروزاً: على اسرائيل ان تقدم الى الولايات المتحدة الاميركية منافع استراتيجية؛ وعلى قدرتها العسكرية ان توقف النفوذ السوفياتي»[٤٨].

شكّلت هذه الحقيقة نقلة نوعية في مكانة اسرائيل على الصعيد الدولي، حيث دخلت في صميم الاستراتيجية الاميركية ضد المعسكر الاشتراكي. لقد أصبحت جزءاً داخلياً من آلية تخريب الانفراج الدولي. ولم تعد مجرّد طرف خارجي ينهض بدور ثانوي في عرقلة مساعي التقارب بين المعسكرين. ولم تكن حكومة الليكود، بزعامة بيغن، ينقصها الحماس للقيام بالمهمة الجديدة. فقد كانت، منذ تسلّم الليكود للسلطة في العام ١٩٧٧، تسعى الى التأكيد، للاميركيين، انها أشد، في معاداتها للسوفيات، من الحكومات العمّالية السابقة، وانها أقدر على النهوض بمهام أكبر في مواجهة المعسكر الاشتراكي. قال د. افرايم عنفر: «ثمّة سببان أدّيا الى التشدّد في الموقف المعادي للسوفيات في السياسة الخارجية والأمنية الاسرائيلية الحالية: الأول، ان مناحيم بيغن والعديد من المقرّبين منه كانوا، دائماً، معادين غير مهادنين للشيوعية؛ والثاني، ان التوسّع السوفياتي في الشرق الاوسط، خاصة بعد سقوط شاه ايران وبعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، أصبح تهديداً لكل الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة. لقد اعتبرت اسرائيل نفسها، تحت حكم بيغن، وكيلاً معادياً للسوفيات، ونتيجة لذلك حليفاً طبيعياً للولايات المتحدة. والواقع، ان اسرائيل أقنعت الولايات المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم للتنسيق الاستراتيجي [في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١] موجّهة ضد الاتحاد السوفياتي، وحلفائه في المنطقة»[٤٩].

كان الوضع الجديد يقدم خدمة اضافية كبرى الى اسرائيل. فهو يهمّش الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويخفّف الضغوط الدولية على اسرائيل من أجل الانسحاب من المناطق المحتلة.

فالشعار الذي رفعته اسرائيل، منذ مطلع الثمانينات، هو: «يجب، أولاً، محاربة الخطر الشيوعي الذي يهدّد مصالح الغرب في المنطقة». وهنا تأخذ اسرائيل أهمية كبرى، كجهة مستعدة للتضحية بكل شيء في سبيل «العالم الحرّ».

وفي المقابل، فان الموقف الاميركي، خاصة منذ بداية عهد رونالد ريغان، أصبح يعتبر أمن اسرائيل جزءاً عضوياً من أمن الغرب الرأسمالي، بسبب ارتباطه بالوظيفة الاستراتيجية الجديدة لاسرائيل في المنطقة. وقد عبّر السفير الاميركي في اسرائيل عن هذا الموقف الاميركي، في العام ١٩٨١، بالقول: «ان الادارة الاميركية ليست معنيّة بضمان أمن اسرائيل فقط، بل هي، أيضاً، معنيّة باستغلال طاقة اسرائيل العسكرية قدر الامكان، في حساباتها للدفاع عن العالم الحر»[٥٠].

وقد استغلت اسرائيل الظروف الجديدة لتوسيع هامش مناورتها على مستوى المنطقة، فقامت، في العام ١٩٨١، بضرب المفاعل الذري العراقي، ثم شنّت حربها العدوانية على لبنان في صيف العام ١٩٨٢، وذلك بتغطية كاملة من الادارة الاميركية. وكان يتمّ تبرير كل اعتداء اسرائيلي باعتباره ضرورياً لأمن اسرائيل والغرب معاً، وتقليصاً لنفوذ السوفيات والأنظمة الموالية لهم في المنطقة.

كانت اجواء التوتر بين المعسكرين، واستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، والأحداث في افغانستان، توفر لاسرائيل الأجواء الملائمة لفرض مطالبها على الادارة الاميركية، كونها الحليف الأقوى للولايات المتحدة في المنطقة، في مواجهة النفوذ السوفياتي، وباعتبار ان المعسكر الغربي يحتاج الى خدماتها، بالقدر عينه الذي تحتاج اسرائيل الى دعم الغرب. بل ان اسرائيل ربما كانت تدرك ان حاجة الولايات المتحدة اليها تفوق حاجتها الى المساعدات الاميركية. قال عضو الكنيست الاسرائيلي اسحق زايغر: «من المعروف اننا نملك أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط. ونحن لا ننمّي قوتنا هذه، وتطورها، من أجل مقتضيات أمننا فحسب، وانما نؤدي خدمة جيدة لمصلحة الولايات المتحدة. وهكذا تتشابك المصالح الاسرائيلية مع المصالح الاميركية. ومن يستطيع ان يحصي عشرات مليارات الدولارات، التي تبلغ أضعاف المساعدات لاسرائيل، والتي كانت الولايات المتحدة مستعدة لانفاقها، لو كان بامكانها ان تخلق ' اسرائيل ' واحدة في الخليج الفارسي ؟ أي انشاء عمود فقري آخر للغرب، وثروة استراتيجية تكبح التوسّع الخميني الراديكالي، أو السوفياتي»[٥١].

كان النصف الأول من عقد الثمانينات ظرفاً نموذجياً بالنسبة الى اسرائيل. فقد استفادت، الى حد كبير، من ظروف التوتر الدولي الذي لم تصنعه هذه المرة، وان كانت قد غذّته بأساليب متعددة. غير ان الحرب العراقية ـ الايرانية، وأحداث أفغانستان، اللتين كانتا أهم مسبّبات توتّر العلاقات بين المعسكرين، تفاقمتا الى الحد الذي أرغم واشنطن وموسكو على البحث عن حلول للمشكلتين، تحاشياً لاحتمالات توسّع الصراع وتهديد السلام الدولي. ودارت بين الطرفين سلسلة مفاوضات لتخفيف حدة بؤر التوتر في الشرق الاوسط، بما فيها قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. الاّ ان تلك الجهود لم يُقيَّض لها النجاح حتى العام ١٩٨٨، عندما توصّل الطرفان الى اتفاق حول المشكلة الأفغانية.

وفي ١٩٨٨/٥/٢٩، عقدت «قمّة موسكو» بين الزعيمين، السوفياتي والاميركي، التي جاءت محصلة اتصالات ومفاوضات طويلة ومعقّدة. وقد نجح الزعيمان في التوصّل الى اتفاق للحدّ من التسلّح الذري، ونزع قسم من الترسانة الذرية لكلا المعسكرين في اوروبا. كما بدأ ببلورة رؤية مشتركة الى المشكلات الدولية العالقة، بما فيها قضية الحرب العراقية ـ الايرانية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لقد استقبل العالم نتائج «قمّة موسكو» بالارتياح والأمل في عصر يسوده الانفراج والتعايش السلمي بين النظم الاجتماعية المختلفة.

أما في اسرائيل، فكان أول تعليق لمسؤول اسرائيلي حول نتائج «قمّة موسكو»، هو قول رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير: «ان هناك سعياً الى التفاهم الاميركي ـ السوفياتي على حساب اسرائيل»(٥٢). وقد اتهم شامير خصومه في حزب العمل بأنهم اسهموا، بنشاطهم، في اقتراب الاميركيين من الاتحاد السوفياتي.

ان ردود الفعل الاسرائيلية على «قمة موسكو» تعكس مخاوف عميقة من ان تكون تلك القمّة مقدمة لمزيد من التقارب بين المعسكرين. ولم يكن منبع المخاوف الاسرائيلية هو احتمال فرض الدولتين الأعظم حلاً للصراع العربي ـ الاسرائيلي فحسب، بل ان اللقاء ذاته يشكّل تهديداً مباشراً لمكانة ومصالح اسرائيل. قال ناحوم يارينغ: «منذ سنوات واسرائيل تستمد القوة من المشاعر المعادية للسوفيات في الولايات المتحدة. وسواء أكان الى الأسواء أم الى الأحسن، فان هذا الحصان آخذ في التلاشي»(٥٣). وتدرك اسرائيل انه، في ظل انفراج دولي بين المعسكرين، لن تعود قادرة على الاستثمار المكثّف لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، باعتبارها الحليف المعادي للسوفيات في المنطقة. وقد عبّرت احدى الصحف الاسرائيلية عن هذا التخوّف بأنه «يبرز في الأفق تقلّص مجال المناورة الذي كانت تتمتع به اسرائيل حتى الآن ازاء الولايات المتحدة»(٥٤).

لقد حفل العام ١٩٨٨ بمتغيرات عديدة، كانت، في مجملها، تشكّل دعماً لمساعي الانفراج الدولي. فقد كانت «هجمة السلام» التي شنّها الاتحاد السوفياتي، عبر مبادراته المتتالية لنزع السلاح النووي التدريجي من كلا المعسكرين، واخراج اوروبا الغربية، والشرقية، من تحت المظلة النووية، وأخيراً مبادرته التي أقدم عليها من طرف واحد بسحب ٥٠ ألف جندي سوفياتي من أوروبا الشرقية؛ كانت هذه الهجمة السلمية قد قلّصت خيارات الولايات المتحدة، وأسقطت دعاوى الخطر الشيوعي العالمي، وأرغمت ادارة ريغان على اتخاذ خطوات مقابلة.

أما على صعيد منطقة الشرق الاوسط، فان انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، قد زادت في عزلة اسرائيل على الصعيد الدولي، وحدّت من قدرتها على الحركة والمناورة. وأخيراً، كان توقف الحرب العراقية ـ الايرانية بمثابة انتزاع فتيل مشتعل من الشرق الاوسط، كان، على الدوام، يهدّد الأمن الدولي.

ان العوامل السابقة، مجتمعة، قد قلّصت قدرة اسرائيل على المناورة على الصعيد الدولي؛ كما حدّت من امكانياتها لتخريب الوفاق الدولي، ووضعتها، مجدداً، ازاء الاستحقاقات الفلسطينية والعربية، التي استطاعت تغييبها لسنوات طويلة، تحت شعار «مقاومة الخطر الشيوعي اولاً».

وحقيقة، ان الدور الاسرائيلي، كذراع ضاربة للمعسكر الغربي، لم ينته، وربما لن ينتهي في المدى المنظور. غير ان اسرائيل لم تعتد السباحة في مياه الانفراج الدولي؛ وهي تدرك، بلا شك، انه في غياب التوتر بين المعسكرين، لن يكون لديها الكثير لتفعله في منطقة الشرق الاوسط، ولن يكون لدى الغرب «مهمات خاصة» كثيرة ليسندها الى شرطيّه المعتمد في المنطقة. غير ان الوفاق الدولي، الذي انتصر على اسرائيل هذه المرة، سيظل عدوّها الدائم؛ ولن تتوقف المحاولات الاسرائيلية والصهيونية لعرقلته أو تخريبه.

(١)روغوف، **الاتحاد الرجعي**، دمشق: دراسات التعبئة ـ «فتح»، حزيران (يونيو) ١٩٨٠.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) **الجوهر الرجعي للصهيونية** (مجموعة مقالات)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٨٨.

(٤) Jansen, G. H.; *Zionism, Israel and Asian Nationalism*, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971, p. 246.

(٥) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام** ١٩٦٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٧٠٣ ـ ٧٠٤؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، ١٩٦٨/١٠/٣١.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٠٩.

(٨) *Jewish Observer*, 21/1/1968

(٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٤؛ نقلاً عن **النجم الأحمر**، ١٩٦٨/٤/٢٥.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٧١٨؛ نقلاً عن **ازفستيا**، ١٩٦٨/٥/٣٠.

(١١) **وكالة اسوشيتد برس**، ١٩٦٨/١٠/٢.

(١٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٦؛ نقلاً عن **هايوم**، ١٩٨٨/٧/٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٤١؛ نقلاً عن **النجم الأحمر**، ١٩٦٨/٨/١٧.

(١٤) *Jerusalem Post*, 10/5/1970

(١٥) *New York Times*, 26/5/1970

(١٦) «الجوهر الرجعي للصهيونية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩.

(١٧) *New York Times*, 15/5/1970

(١٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام** ١٩٧٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٥٧٢؛ نقلاً عن **لوموند**، ١٩٧٠/٥/٣٠.

(١٩) *New York Times*, 3/7/1970

(٢٠) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠٧؛ نقلاً عن **تاس**، ١٩٧٠/١٠/٨.

(٢١) *New York Times*, 10/10/1970

(٢٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٧٠/١١/٢٦.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٦١١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٧٠/١١/١١.

(٢٤) **مذكرات هنري كيسنجر في البيت الابيض**، الجزء الثاني (ترجمة خليل فريحات)، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥، الطبعة الثانية، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢٥) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام** ١٩٧٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٣٣٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) *Jerusalem Post*, 20/4/1972

(٢٨) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٩؛ نقلاً عن *U.S. Foreign Policy for the 1970's; A Report to the Congress, by Richard Nixon, Presedent of the United States, February 9, 1972*

(٢٩) *Jerusalem Post*, 13/8/1972

(٣٠) *The Times*, 23/9/1972

(٣١) *New York Times*, 28/9/1972

(٣٢) **مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض**، الجزء الثالث، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥، ص ٤٣٣.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٣٥) **النهار** (بيروت)، ١٩٨٨/١٢/١٩.

(٣٦) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٥٢٢.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) *The Times*, 15/11/1972

(٣٩) «مذكرات هنري كيسنجر...»، الجزء

الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٤١) شؤون فلسطينية، العدد ٨٠، تموز (يوليو) ١٩٧٨، ص ٧.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) زلمان شوفال، «هل تسلك واشنطن وموسكو الطريق نفسه»، الملف (نيقوسيا)، العدد ١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٣؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/١/٣٠.

(٤٥) الارض (دمشق)، العدد التاسع، ١٩٨٠/١/٢١، ص ٣؛ نقلاً عن معاريف، ١٩٨٠/١/٧.

(٤٦) المصدر نفسه؛ نقلاً عن جيروزاليم بوست، ١٩٨٠/١/١٤.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) روغوف، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) افرايم عنفر، «الاستراتيجية الاسرائيلية منذ حرب يوم الغفران فصاعداً»، الملف، العدد ١، نيسان (ابريل) ١٩٨٤، ص ١١؛ نقلاً عن معراخوت، العددان ٢٨٩ ـ ٢٩٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣.

(٥٠) الأرض، العدد الاول، ١٩٨١/٩/٢١، ص ١٦؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٤/٣.

(٥١) اسحق زايغر، «المساعدات لاسرائيل والمصالح الاميركية»، الملف، العدد ٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٠١؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٤/٨/١٥.

(٥٢) الملف، العدد ٤/٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٣٠؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٤.

(٥٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا)، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤١٨؛ نقلاً عن كوتيرت راشيت، العدد ٢٨٧، ١٩٨٨/٦/١، ص ٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢.

اسرائيل تستعد للحرب المقبلة

انسجاماً مع الخطة الاقتصادية التي اعلنها وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مطلع السنة الحالية* ، قدّم بيرس مشروع الميزانية للسنة ١٩٨٩/١٩٩٠ الى الكنيست، بتاريخ ١٩٨٩/١/٣١. وتبيّن، على الفور، ان هذه الميزانية، التي تبلغ قيمتها ٥٥,٢ مليار شيكل (**هآرتس ويديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/١) ـ وهي الاولى لزعيم حزب العمل بصفته وزيراً للمالية ـ تهدف الى الاستغناء عن حوالى ٣٩٠٠ مستخدم من مختلف الوزارات والسلطات المحلية خلال السنتين المقبلتين، وتتضمّن عجزاً بقيمة ١,٦٦ مليار شيكل، على الرغم من توفير مبلغ ١,١ مليار شيكل من الميزانية الحالية، والذي تحقّق، بشكل أساسي، من طريق فرض رسوم جديدة (على الخدمات الصحية والتعليمية ورفع رسوم النقل العام)، وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الاساسية، وبالتالي، رفع الاسعار. وخلافاً لما كانت تطمح اليه الخطة الاقتصادية، فان هذا الاقتطاع لم يعتمد على تقليص النفقات العامة للوزارات، وخاصة وزارة الدفاع، الامر الذي أثار عدداً من الانتقادات من جانب بعض المسؤولين الاقتصاديين، وخاصة حاكم بنك اسرائيل، ميخائيل برونو (**هآرتس**، ١٩٨٩/١/٣٠). وكان الاعلان عن خطة بيرس الاقتصادية، في مطلع السنة الحالية، ترافق مع المطالبة بضرورة تقليص الانفاق العام الى حد ملحوظ، من أجل ازالة «الترهّل» عن الادارات الرسمية، والتوصل الى شيء من التوازن بين النفقات العامة والنفقات الصناعية والانتاجية، خاصة وان عدد العاملين في الادارات الحكومية (حوالى ٤٠٠ ألف مستخدم) يكاد يعادل عدد العاملين في القطاع الصناعي بأكمله (بيرتس كيدرون، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٤٢، ١٩٨٩/١/٢٠، ص ١٧). والمفترض ان يناقش الكنيست الاسرائيلي، ولجنته المالية، هذه الميزانية المقترحة، ويدخل عليها ما يقرّره من تعديلات، قبل الموافقة عليها، نهائياً، مع انتهاء السنة المالية الحالية، في ١٩٨٩/٣/٣١.

الملامح الاساسية للموازنة المقبلة تشير الى رصد حوالى ٤٠ بالمئة لتسديد ديون الدولة، و٢٠ بالمئة للنفقات العسكرية، في حين يخصص الباقي (٤٠ بالمئة فقط) للنفقات العامة، منها: ١١,٧ بالمئة للاستهلاك المدني، و٦,٨ بالمئة للاستثمارات والاعتمادات، و٢٠,٩ بالمئة للمواد المدعومة والسلطات المحلية.

الموازنة الامنية: اجماع قومي

بلغت قيمة الموازنة العسكرية المقترحة ١٠,٥٠٤ مليارات شيكل (مقابل حوالى تسعة مليارات شيكل لسنة ١٩٨٨/١٩٨٩)، أي ما يعادل خُمْس الميزانية العامة، وهي من أعلى النسب في العالم، قياساً بعدد السكان (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/١). ولتوضيح ذلك، نشير الى احصاءات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن للعام ١٩٨٧، التي أظهرت ان نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل للفرد الواحد بلغت ١١٥٤ دولاراً في السنة، مقابل، مثلاً، ٣٤٢ دولاراً في كندا، و٦٢٠ دولاراً في فرنسا، و٥٠٦ دولارات في سويسرا، و٨٩ دولاراً في مصر، و٨٨٠ دولاراً في العراق، و١١٨٥ دولاراً في الولايات المتحدة الاميركية (*The Military Balance, 1988/1989*, London: IISS, 1988, pp. 224 - 225). على ان القيمة الحقيقية للمخصصات الامنية تسجل نسباً أعلى من ذلك بكثير، اذا أخذنا بعين الاعتبار ان جانباً كبيراً من ديون الدولة هو، عملياً، لتغطية نفقات ومشتريات عسكرية من الخارج وتمويل مشروعات ونشاطات عسكرية في الداخل. وتتوزع الموازنة الامنية على ثلاثة بنود رئيسة، هي: نفقات

* انظر «الخطة الاقتصادية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٧.

محليـة بقيمـة سبعة مليارات شيكل، وما قيمته ثلاثة مليارات شيكل بالعملات الاجنبية (من قيمة المساعدة الاميركية) مخصّصة لشراء معدات عسكرية من الخارج، وما قيمته ٥٠٠ مليون شيكل من النقد الاجنبي من أصل ديون سابقة تحولت الى هبة؛ واعتمدت الموازنة، أيضاً، على تحديد أيام خدمة الاحتياط للجنود بـ ٤٤ يوماً في السنة، وللضباط ٥٠ يوماً، والاستمرار في مشروع تعزيز قوة سلاح البحرية (**معاريف**، ١/٢/١٩٨٩).

الملاحظ، اذاً، ان الموازنة الامنية التي كان بيرس يعتزم اقتطاع ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون شيكل منها توفيراً في الانفاق العام، سجلت، في الواقع، زيادة على ميزانية السنة الماضية، حتى بعد الاخذ في الاعتبار التخفيض في قيمة الشيكل، الذي طبّق في بداية العام ١٩٨٩ بنسبة ١٣,٥ بالمئة. وربما يبدو هذا مستغرباً، للوهلة الاولى، ازاء التصريحات العديدة التي أطلقها بيرس في بداية عهده في وزارة المالية عن ضرورة تنفيذ اقتطاعات هامة في الانفاق العام، كضمان أساسي لانجاح خطته الاقتصادية وانعاش الوضع الاقتصادي المتأزم. الّا ان محاولاته جوبهت، منذ البداية، بهجوم مضاد من مصادر وزارة الدفاع، التي رفضت، بصورة قاطعة، أي تخفيض في الميزانية الامنية. واعتبرت هذه المصادر ان تخفيضاً بهذا الحجم سيؤدي الى الاستغناء عن ثلاثة آلاف الى أربعة آلاف عامل من الصناعات العسكرية، وسيلحق ضرراً كبيراً في مؤسسات البحوث والتطوير الامني، وسيؤدي الى تقادم معدات الجيش الاسرائيلي وأسلحته (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٩). وجاء تصريح وزير الدفاع، اسحق رابين، حاسماً في هذا المجال، حين قال: «اذا نشبت حرب خلال سنتين، أو ثلاثة، دون ان نتمكن من تنفيذ أي من مشاريع التطوير الخاصة بالجيش الاسرائيلي، بسبب التقليص المقترح في الميزانية، فسيكون الجيش مضطراً، من اجل تحقيق اهدافه، الى ان يدفع الثمن بالارواح البشرية. يجب ألّا نخفض المخصصات للبنود التي من شأنها ان تقلّل الثمن بالدماء» (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٨٩). وعزز رابين موقفه بالارقام، حين قال ان الاصرار على تخفيض الموازنة الامنية سيؤدي الى مواجهة عجز بقيمة مليار شيكل، موزعة على النحو التالي: ٣٠٠ مليون شيكل (من أصل ٤٠٠ مليون شيكل هي اجمالي النفقات العسكرية لقمع الانتفاضة) ترفض وزارة المالية تغطيتها؛ ٣٥٠ مليون شيكل تعتزم المالية اقتطاعها من الميزانية العسكرية المقبلة؛ ٣٥٠ ـ ٤٠٠ مليون شيكل اضافية يطالب بها الجيش الاسرائيلي من اجل تنفيذ خطة التطوير التي يفترض ان تتم خلال السنوات المقبلة لتحديث أسلحة الجيش المختلفة. وأضاف رابين، ان تخفيضات في حجم القوات المقاتلة وفي عدد الطائرات والدبابات قد نفّذت بالفعل (على الارجح ضمن اطار خطة التحديث)؛ كما تمّ الاستغناء عن حوالى سبعة آلاف من أفراد الخدمة النظامية. وأوضح ان أكثر من ٥٠ بالمئة من أفراد الخدمة النظامية الآن هم من فئة صغار الضباط، ومعظمهم من المهنيين الفنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في مجال استخدام المعدات المتطوّرة الدقيقة (**المصدر نفسه**).

كلمات رابين هذه تلفت الانتباه الى أمور هامة عدّة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وعلاقتها بالجهاز المدني، بالاضافة الى الخطط المستقبلية للجيش الاسرائيلي وتوقعات الحرب المقبلة خلال سنوات معدودة.

مسألة هامّة تتبادر الى الذهن وتتعلق بمدى جدية بيرس، اصلاً، في محاولته تخفيض الموازنة الامنية. فالى جانب ان رابين ينتمي الى حزب العمل الذي يرأسه وزير المالية، فان الاثنين قد تخرجا من صفوف المؤسسة العسكرية ذاتها التي يحاول بيرس، الآن، تخفيض ميزانيتها. والواقع ان هذا هو حال العديد من كبار المسؤولين الاسرائيليين في مختلف المواقع، والذين خدموا، جميعاً، في وقت من الاوقات، في مراكز عسكرية حسّاسة. وبالتالي، فان التقاطع الكثيف بين الجهازين، العسكري والمدني، والذي يتجاوز الفوارق الحزبية، يجعل وزارة الدفاع والجيش الاسرائيلي من «البقرات المقدسة» التي لا يستطيع احد مسّها.

ان نظرة سريعة الى الحكومات الاسرائيلية والمؤسسات الصناعية المرتبطة بها تظهر، بوضوح، أهمية الخلفية العسكرية للاشخاص الذين تولّوا المراكز الحسّاسة فيها. فقد عمل بيرس، خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥، مديراً عاماً لوزارة الدفاع؛ فيما كان دافيد بن ـ غوريون يتولّى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وكان المسؤول الاول عن القفزة الواسعة التي شهدتها صناعات الاسلحة والذخيرة في اسرائيل، وعن التشجيع والدعم الكبيرين

اللذين حظيت بهما البحوث العلمية الموجّهة الى المجهود الحربي، وأدّى هذا التطور الى تحوّل اسرائيل الى دولة مصدرة في أواسط الستينات. وتمكّن بيرس من متابعة هذه المشاريع، أيضاً، عندما تولّى وزارة الدفاع، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧؛ فيما كان اسحق رابين (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي خلال حرب العام ١٩٦٧) رئيساً للوزراء، ويغئال آلون ـ قائد البالماخ، الذي لعب دوراً بارزاً في حرب العام ١٩٤٨ ـ في وزارة الخارجية.

ولم يؤد تسلّم الليكود زمام الحكم، في العام ١٩٧٧، الى تغيّر هذا النمط من العلاقة المدنية ـ العسكرية الوثيقة. فالى جانب مناحم بيغن في رئاسة الحكومة، تولى موشي دايان وزارة الخارجية، وعيزر وايزمان وزارة الدفاع ـ الاول كان رئيساً للاركان في حرب العام ١٩٥٦ ووزيراً للدفاع العام ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤، والثاني كان قائداً لسلاح الطيران ـ وعلى اثر استقالتهما من حكومة الليكود، في العام ١٩٧٩، جاء اسحق شامير (رفيق بيغن في النشاط الارهابي خلال فترة الانتداب) وزيراً للخارجية، واريئيل شارون (قائد المنطقة الجنوبية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) وزيراً للدفاع. وبنتيجة ابعاد شارون عن وزارة الدفاع، في أوائل العام ١٩٨٣، بعد صدور تقرير لجنة كهانا، الذي ألقى مسؤولية مذابح صبرا وشاتيلا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، عليه صراحة، حل مكانه موشي ارنس. والاخير متخصص في علوم الهندسة الجوية، وشغل منصباً رفيعاً في الصناعات الجوية الاسرائيلية، ثم لعب دوراً هاماً في تطوير طائرة «كفير»، وهو من ابرز مؤيدي مشروع الطائرة «لافي». ويتولى آرنس، حالياً، وزارة الخارجية، في حين يتولى رابين وزارة الدفاع.

وبالاضافة الى هذا، فان المؤسسة العسكرية هي أحد أهم مواقع العمالة والتشغيل في الاقتصاد الاسرائيلي. فالى جانب افراد الجيش النظامي، الذين تمتص رواتبهم حوالى نصف الميزانية العسكرية بالشيكل، يعمل في الصناعات العسكرية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٦٠ ألف عامل، يشكلون حوالى خمس القوة العاملة الصناعية بأكملها (باستثناء قوة العمل العربية). ويضاعف من أهمية هذا الامر، ان نسبة مرتفعة من العمّال هؤلاء هم من الفنيين المهرة الذين يصعب استيعابهم في أية فروع صناعية أخرى. فقد لوحظ، مثلاً، ان غالبية العاملين في مشروع الطائرة «لافي» قد غادروا اسرائيل وتوجه معظمهم الى الولايات المتحدة، وذلك في أعقاب الغاء المشروع بضغط من الولايات المتحدة، في آب (اغسطس) ١٩٨٧. ويحتل العديد من كبار ضباط الاحتياط والمتقاعدين مراكز ادارية عالية في الصناعات العسكرية، على اختلاف مجالات تخصصها (Klieman, Aharon; *Israel Arms Sales; Perspectives and Prospects,* Tel - Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies - Tel - Aviv University, 1984, pp. 21 - 22 ؛ وأيضاً بيرتس كيدرون، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٢٦، ٢٨/٥/١٩٨٨، ص ٥ ـ ٧).

ومن المؤكد ان هذا الموضوع كان من بين العوامل الحاسمة خلال المناقشات التي اجراها بيرس مع مسؤولي وزارة الدفاع بهدف التوصل الى اتفاق على تخفيض الموازنة الامنية، خاصة وان خطته الاقتصادية تتطلع الى تخفيض معدلات البطالة.

ومن جهة أخرى، فان الصادرات من الصناعات العسكرية تحقق لاسرائيل فوائد عدة، أهمها:

١ ـ خفض كلفة الانتاج للوحدة الواحدة، حيث ان أية زيادة في كمية الانتاج العسكري المعدّ للتصدير يعني خفضاً في كلفة الانتاج العسكري للاستخدام المحلي. وبالتالي، فان جانباً كبيراً من الصناعة العسكرية يلحظ احتياجات سوق السلاح العالمي، بهدف تأمين متطلبات هذا السوق، الذي تغطي المبيعات الاسرائيلية فيه قسماً هاماً من النفقات العسكرية المحلية.

٢ ـ تشجيع البحوث ودراسات التنمية الصناعية للانتاج العسكري، وتطبيق العديد من نتائج هذه الدراسات في مجال الصناعات المدنية أيضاً.

٣ ـ تغطية كلفة الانفاق العسكري المحلي، وتأمين نسبة عالية من احتياجات البلد من العملات الاجنبية. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت قيمة مبيعات اسرائيل من السلاح في السوق العالمي، سنة ١٩٨٧، نحو

١٢٩٦ مليون دولار بأسعار العام ١٩٨٥، منها ١١٦٨ مليون دولار لدول العالم الثالث (*SIPRI Yearbook, 1988*, pp. 176 - 177). وتحرص اسرائيل على اخفاء الحجم الحقيقي لصادراتها العسكرية والدول التي تستورد منها هذه المنتجات؛ ويشار اليها عادة في الاحصاءات التجارية تحت البنود: معادن، معدّات الكترونية، أجهزة اتصال وآليات (Klieman, *op. cit.*, p. 24).

على ان هذه الارقام لا تعني، بالتأكيد، ان الصناعات العسكرية في اسرائيل لا تواجه أية عقبات. فالعكس هو الصحيح تماماً ازاء التراجع في سوق السلاح العالمي، من جهة، والمنافسة الحادة التي تشهدها اسرائيل من جانب عدد من الدول المصدّرة للسلاح، وخاصة بعض الدول الآسيوية والاميركية اللاتينية، حيث كلفة الانتاج منخفضة نظراً الى توفر اليد العاملة زهيدة الاجر، من جهة أخرى. والى جانب ذلك، فان الاعتماد الاسرائيلي المتزايد على الولايات المتحدة، في مجال التمويل والتسويق والمبيعات، يضع قيوداً، صارمة في بعض الاحيان، على حرية الانتاج والتصنيع العسكري، كما حدث مؤخراً مع مشروع الطائرة «لافي». فقد اعتبرت الولايات المتحدة ان المخصصات الهائلة التي تطالب بها اسرائيل لصنع وتطوير الطائرة ستعني، في النهاية، انتاج منافس قوي للطائرات الاميركية. كما يبدو ان الموافقة الاسرائيلية على الغاء مشروع الطائرة «لافي»، مع كل ما رافق ذلك من نقاشات حادة، على الصعيدين، الداخلي والعسكري، في اسرائيل، انما جاءت تجاوباً مع اتجاه وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس اركانه، الجنرال دان شومرون. فقد اعتبر الاثنان ان متطلبات الحرب المقبلة تفرض على اسرائيل تركيز جهودها على مجال تطوير أسلحة متخصصة، على مستوى عالٍ من الدقّة والتقدّم التقني، بما يخدم الاساليب والقواعد المتغيرة لحرب المستقبل (*Strategic Survey, 1987 - 1988*, London: IISS, 1988, p. 122).

تنشيط العقيدة القتالية

ثمّة مؤشرات متزايدة في الفترة الاخيرة، ودعوات متلاحقة من جانب عدد من المراقبين العسكريين الى اعادة النظر في العقيدة القتالية للجيش الاسرائيلي، بما يتلاءم والواقع المتغيّر في المنطقة، وخاصّة ما تعتبره اسرائيل تراكماً في مخزون الاسلحة لدى الجيوش العربية. فاسرائيل قلقة من حيازة عدد من الدول العربية انواعاً معيّنة من الاسلحة المتطورة، وخاصة الصواريخ بعيدة المدى، كما هو الحال في سوريا والعراق والسعودية. واسرائيل، أيضاً، قلقة من انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في الخليج، وما يعنيه ذلك من تحرر طاقات قتالية عراقية ضخمة من أعباء هذه الحرب وامكان توجيهها، في المستقبل، مستفيدة من الخبرات المتراكمة طوال تسع سنوات من القتال الضاري، باتجاه الجبهة الشرقية مع اسرائيل. وشكّلت هذه المخاوف محور تصريحات رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، لدى مغادرته في زيارة عمل الى الولايات المتحدة، التقى، خلالها، بنظيره الاميركي وكبار المسؤولين في البنتاغون، للبحث في مجالات التعاون الاستراتيجي الوثيق بين البلدين (**هآرتس**، ١٠/٢/١٩٨٩). فقد اعتبر شومرون ان القوة العسكرية للعراق قادرة على الحسم في السلم والحرب في الشرق الاوسط، مضيفاً ان سوريا، أيضاً، تتابع بناء قوتها بدعم من الاتحاد السوفياتي. وحدّد رئيس الاركان الاسرائيلية أنواع الاسلحة لدى الجيش السوري التي تثير قلق اسرائيل، موضحاً ان تعزيز القدرات القتالية لدى سوريا يتواصل بحصولها على طائرات ميغ ـ ٢٩ وسوخوي ـ ٢٤ سوفياتية الصنع (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٨٩). وجاء ذلك لدى عودته من الولايات المتحدة التي اعتبر زيارته لها ناجحة تماماً، مؤكداً ان تقويم الوضع ازاء احتمالات الحرب في المنطقة كان متشابهاً تماماً بين الجيشين، الاسرائيلي والاميركي (**معاريف**، ٢١/٢/١٩٨٩).

أما وزير الدفاع، رابين، فكان أكثر تحديداً في تقويمه للخطر الذي يتهدد اسرائيل من تعاظم الجيوش العربية، خاصة سوريا، التي رأى انها معزولة حالياً عن بقية العالم العربي، ممّا يقيّد قدرتها على المبادرة بهجوم ضد اسرائيل، في حين ان العراق لم يتخلّص، بعد، من أهوال الحرب مع ايران (**هآرتس**، ١٦/٢/١٩٨٩). والى جانب عزلة سوريا السياسية في العالم العربي، يتحدث المراقبون الاسرائيليون عن الاوضاع

الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها سوريا، خاصة انخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة الى مئة مليون دولار فقط. ويعتبرون ان ذلك يعود، أساساً، الى انتهاء الفترة المقررة حسب «اتفاق بغداد» العام ١٩٧٨، الذي قرّر دفع مبلغ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً الى سوريا (الى جانب مبالغ أخرى للاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية). هذه الاسباب ـ حسب رأي المراقبين هؤلاء ـ تدفع سوريا الى مهادنة معسكر الاعتدال العربي المطالب بتسوية سياسية سلمية لأزمة المنطقة؛ وبالتالي، يتوجب على الجيش الاسرائيلي استغلال هذه الفرصة المتاحة حالياً، والتي يعززها، أيضاً، الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من اجل اعادة النظر في أساليبه القتالية وتطويرها، خاصة في ما يتعلق بهضبة الجولان، اعتماداً على دروس القتال الجبلي في حرب لبنان العام ١٩٨٢ (رؤوفين فدهتسور، **المصدر نفسه**).

هذه التغيرات والتحولات في البيئة السياسية، والعسكرية، المحيطة باسرائيل، دفعت بعض المراقبين الى اعتبار ان الوقت قد حان لكي تعيد اسرائيل النظر في عقيدتها القتالية، التي ظلت سائدة في أوساط الجيش الاسرائيلي منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، والتي تعتمد، أساساً، على مبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع. والابرز، في هذا المجال، دراسة قام بها د. اريئيل لافيتا من معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، بعنوان «عقيدة اسرائيل العسكرية؛ دفاع وهجوم» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩). وتدعو هذه الدراسة، في الاساس، الى تطوير عقيدة قتالية تعتمد على الدفاع المتحرّك المرن، بدلاً من العقيدة الهجومية التي سادت في الجيش الاسرائيلي طوال السنوات الاربعين الماضية.

ويلعب العامل الاقتصادي، هنا، دوراً أساسياً في ترجيح الخيارات العسكرية المتاحة لاسرائيل. فالى جانب الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تشهده اسرائيل بعناوينه التقليدية (ديون متراكمة ونفقات أمنية تبتلع، مجتمعة، حوالى ثلثي الميزانية العامة، وبطالة واسعة، وتضخّم متسارع، وعجز في ميزان المدفوعات) تتزايد، حالياً، الاصوات المرتفعة داخل اسرائيل محذّرة من مغبّة الاستمرار في الاعتماد على المساعدات الاميركية (النقدية والعينية) لدعم الاقتصاد وتأمين السيولة بالعملات الأجنبية وضمان التفوّق العسكري المطلق في المنطقة. وعلى الرغم من ان هذه التحذيرات لها طابع تقليدي بعض الشيء (تتردّد سنوياً مع البحث في تفاصيل الميزانية العامة والانفاق العسكري)، الاّ انها اتخذت، هذه المرة، لوناً مميزاً، بسبب المخاوف داخل اسرائيل من تقلّص الدعم التاريخي الذي تتمتع به اسرائيل في أوساط يهود الولايات المتحدة، وبالتالي لدى الادارات الاميركية المتلاحقة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨٩). والسبب المباشر لهذه المخاوف هو الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة، والممارسات القمعية الشرسة التي تنفذها اسرائيل، يومياً، ضد السكان العرب، ممّا أصاب اسرائيل بعزلة دولية خانقة، وأحرج مؤيديها في العاصمة الاميركية، لما ترتكبه من تجاوزات لحقوق الانسان في الوطن المحتل. وعلى الرغم من ان مسلسل التجاوزات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني تعود جذوره الى ما قبل قيام الدولة، الاّ ان الوعي الاميركي لهذه الحقيقة، على ما يبدو، لم يتحقق الاّ مؤخراً، مع صدور تقرير وزارة الخارجية الاميركية السنوي بشأن حقوق الانسان، في ٨/٢/١٩٨٩. وربما ساهم في ذلك، أيضاً، الازمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة ذاتها والدعوات المرتفعة هناك، أيضاً، الى ضرورة تقليص النفقات العسكرية وتوجيه موارد الدولة نحو الخدمات العامة والرفاه الاجتماعي. والجدير بالاهتمام، هنا، ان المساعدات الاميركية لإسرائيل، وعلى الرغم من اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، حافظت على حجمها المعلن بقيمة ثلاثة مليارات دولار سنوياً. وهذا يؤكد ان الدعم الاميركي لاسرائيل لا يرتبط بأي «تهديد» مباشر لوجود اسرائيل، بل بالدور الاستراتيجي الاساسي الذي تلعبه اسرائيل، كقوة اقليمية عظمى حليف للمعسكر الغربي (داغ بلومفيلد، **دافار**، ٣/٢/١٩٨٩).

على ان المقصود، على ما يبدو، لا يعني تخفيض الدعم الاميركي لاسرائيل، بل اعادة توزيعه بما يتفق ومقتضيات الوضع العسكري الاستراتيجي الجديد والاعباء الاقتصادية المتراكمة. تشير الارقام المعلنة الى ان مجموع المساعدات الاميركية لاسرائيل يبلغ ثلاثة مليارات دولار، منها ١,٢ مليار دولار مساعدة اقتصادية (هي، عملياً، قيمة الدين الاساسي المستحق على اسرائيل للولايات المتحدة، اضافة الى الفوائد المتراكمة عن

قروض عسكرية سابقة). الّا ان الولايات المتحدة قررت، في السنة الماضية (كعادتها من حين الى آخر)، اعتبار ٥٠٠ مليون دولار من الديون السابقة، بمثابة هبة لاسرائيل، ممّا أدى الى خفض قيمة الدين الاجمالي الى ٧٠٠ مليون دولار. وبالتالي، فان بعض المخاوف الاسرائيلية يستند الى احتمال استخدام هذا الخفض في قيمة الدين الاسرائيـلي ذريعـة لتخفيض اجمالي المساعدة الاميركية. ولمواجهة هذا الاحتمال، حرّكت اسرائيل اصدقاءها العـديدين في مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين، مستغلة صفقات الاسلحة والصواريخ التي حصل عليها، مؤخـراً، بعض الدول العـربيـة، لقطع الطريق أمام أي احتمال كهذا، بل والمطالبة، في المقابل، بزيادة الدعم العسكري من ١,٨ مليار دولار الى ملياري دولار، مقابل تخصيص المليار الباقي للقطاع الاقتصادي (**المصدر نفسه**).

الاستعداد للحرب المقبلة

هذه التحركات والمناورات في موضوع المعونة الاميركية السنوية لاسرائيل يجب النظر اليها، ايضاً، من خلال التـطورات التي تشهدها مجالات التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الاميركي، وانعكاس ذلك على الاساليب القتـاليـة للجيش الاسرائيلي. فقد سارعت الولايات المتحدة الى «تعويض» اسرائيل عن الغاء مشروع الطائرة «لافي»، وذلك بالتعهّد بتغطية نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع تكاليف تطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية، والبالغة ٧٠٠ ألف مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٦/٢٩). ويأتي هذا التعهد ضمن اتفاق أبعد أثراً بين الجانبين يمنح اسرائيل دوراً هاماً في البحوث والتجارب المتعلقة بما يسمى «حرب النجوم»، ويستجيب، ايضاً، لقرار اميركي آخر، اتُخذ في نهاية العام ١٩٨٧، يمنح اسرائيل وضع الدولة المشاركة (بدون عضوية) في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، الامر الذي يفتح لها المزيد من فرص التسويق والمشاركة في البحوث والتجارب العسكرية للاسلحة الدقيقة المتطورة.

هذا التوجه الاسرائيلي نحو الاندماج بصورة متزايدة في مشاريع تطوير أسلحة متخصصة عالية التقنية وبالغة الدقّة يأتي انعكاساً لاهتمامات وزير الدفاع ورئيس أركانه، ويستجيب لاحتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية الراهنة. فهو يضمن استمرار الاعمال في الصناعات العسكرية الاسرائيلية، من جهة، ويخدم ما يتردد في الاوساط الامنية من ضرورة ادخال تعديلات على العقيدة القتالية الاسرائيلية، من جهة أخرى. والمقصود، هنا، هو ان تمسّك المؤسسة العسكرية بالعقيدة الهجومية التقليدية، التي تسعى الى نقل المعركة، خلال الساعات الاولى من الحرب، الى أرض العدو مباشرة، بات يُلقي اعباء اقتصادية باهظة يصعب على الاقتصاد الاسرائيلي، المصاب بالازمات المتلاحقة، ان يستمر في تحمّلها. ويتمثّل ذلك في عدد جنود الجيش النظامي، وأيام التدريب للاحتيـاطيين، ونوعية الاسلحة والمعدات المطلوبة لهذا النمط من القتال، الى جانب الخسائر البشرية العالية المتوقعة، والعقبات الطبيعية وحواجز التحصينات الهائلة التي ينتظر مواجهتها على جبهة مثل هضبة الجولان. وبالتالي، فان التوجه الجديد داخل الجيش الاسرائيلي يقضي بضرورة استخدام اسلحة متطورة وعالية الدقة، بحيث تقضي على القوة الاساسية للجيوش العربية، قبل تحرّكها، ودون الحاجة الى استخدام قوات اسرائيلية كبيرة العدد. ويتضح من هذا الاتجاه، ان التركيز سيكون على استخدام الصواريخ بمختلف انواعها (نموذج الصاروخ «حيتس» ابرزها)، واحتمال تزويد هذه الصواريخ بقذائف كيميائية، وجرثومية، وأيضاً نووية. وهذا التوجه يتيح امكانية خفض الحجم الكلي للجيش الاسرائيلي (ربّما توجيه الفائض لمحاولة السيطرة التامة على المناطق المحتلة وقمع الانتفاضة الشعبية فيها)، والتركيز على الوحدات التقنية عالية التدريب والمهارة لتشغيل هذه الانـظمـة من الاسلحـة. ويعتمـد هذا التـوجه، أيضاً، داخل الجيش الاسرائيلي على الاوضاع الجيو ـ استراتيجية الملائمة نسبياً على الصعيد الدولي، والاقليمي، ممّا يتيح لاسرائيل فترة من الهدوء، كافية من أجل المباشرة بتنفيذ الاساليب القتالية الجديدة (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ١٩٨٩/١/١٩).

وضمن هذا الاطار، أيضـاً، يلعب سلاح الجـو الاسرائيـلي دوراً حاسمـاً، وبالتالي كانت المطالبة بزيادة مخصصـات القـطاع العسكـري طوال فتـرة التـأهّب الجديد حتى سنة ١٩٩٣ بحوالى ٤٥٠ مليون دولار

سنوياً. ويشار، في هذا المجال، الى التعاون الكامل بين اسرائيل والولايات المتحدة (على الرغم من، ونتيجة لـ ، الغاء مشروع الطائرة «لافي») في مجال تجديد المخزون الاسرائيلي من الطائرات المقاتلة من احدث النماذج، والتي ما زال بعضها في طور الاختبار، مثل طائرة أ.ت.ف. (**المصدر نفسه**). هذا اضافة الى التعاون في مجالات التدريبات المشتركة، براً وبحراً وجواً، وتطوير أنظمة الاسلحة المختلفة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والحرص على الاحتفاظ بالتفوّق التقني للجيش الاسرائيلي في المنطقة، على حد تعبير الجنرال شومرون، بعد عودته، مؤخراً، من الولايات المتحدة (**دافار**، ٢١/٢/١٩٨٩).

مجال آخر يشهد تطورات حثيثة تترافق مع التحديث المنتظر في العقيدة القتالية، هو سلاح البحرية. ويلاحظ، هنا، التعاون المتزايد بين الاسطول الاميركي وسلاح البحرية الاسرائيلي، خلال المناورات المشتركة في منطقة البحر المتوسط، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، بالاضافة الى أعمال الصيانة والتصليح التي يقدمها ميناء حيفا لقطع الاسطول الاميركي.

ويشهد سلاح البحرية الاسرائيلي، حالياً، المراحل الاولى من تنفيذ خطة شاملة لتعزيز قدراته القتالية، وذلك على اثر التوقيع، خلال زيارة شومرون لواشنطن في شباط (فبراير) ١٩٨٩، على اتفاق يقضي ببناء ثلاث سفن صواريخ جديدة من طراز ساعر ـ ٥ (**هآرتس**، ١٠/٢/١٩٨٩). وتقضي هذه الخطة، أيضاً، التي جاءت نتيجة دراسة اجرتها لجنة عسكرية، برئاسة اللواء يسرائيل طل، وقدمت توصياتها الى وزير الدفاع ورئيس الاركان في آذار (مارس) ١٩٨٨ بشأن احتياجات سلاح البحرية، ببناء غواصتين من طراز «دولفين» في ألمانيا الاتحادية. وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه الخطة بحوالى ١,٢١ مليار دولار، تغطي أموال المساعدة الاميركية القسم الاكبر منها خلال السنوات الست المقبلة (دان سغير، **هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٩).

اذن، فاسرائيل تعزّز قدراتها القتالية وترفع ميزانيتها الامنية، على الرغم من جميع القيود الاقتصادية المعروفة، وتجد اجماعاً اسرائيلياً لسياساتها العسكرية، وتخطط لتحديث تأهبها وأسلوبها القتالي بما يتفق وقواعد الحرب في العقد الاخير من القرن العشرين؛ والتعاون الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة يزداد وثوقاً وشمولاً مع كل «مذكرة تفاهم» جديدة بين الطرفين؛ وداخلياً، ترتفع شعبية شامير وخطه اليميني المتصلب، والمتطرف، معززاً بالاحزاب اليهودية الاصولية، كما تبين من النتائج الاولية لانتخابات السلطات المحلية، في ١/٣/١٩٨٩، فيما تتواصل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، لتزيد من عزلة اسرائيل السياسية على الصعيد الدولي. فهل تلجأ حكومة شامير الى الخيار الاسرائيلي المفضّل، هرباً الى أمام، باشعال حرب جديدة في المنطقة خلال السنوات القليلة المقبلة، تنفّذ خلالها شيئاً من مخططات ترحيل الفلسطينيين الى الخارج ؟

مها بسطامي

السياسة الصهيونية لاقتلاع الفلسطينيين

Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949*, London: Cambridge University Press, 1988, 300 Pages + Index.

برز، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، جيل جديد من المؤلفين والباحثين الاسرائيليين «المراجعين»، أي الذين يجرون مراجعة لتاريخ نشأة اسرائيل وتطوّر الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي. ويتميّز هؤلاء ليس بالتخلي عن العديد من المقولات والاوهام فحسب، بل وبمناقضة الخرافات والاكاذيب التي ارتكزت عليها الدعاية الصهيونية لسنين طويلة. وهم اذ يفعلون ذلك، فان دوافعهم تتوزع بين الامانة التاريخية والقدرة على التعاطف مع الضحايا الفلسطينيين (واحياناً الاسرائيليين) الحقيقيين. وقد شملت هذه المجموعة، حتى الآن، ضمن من شملت، توم سيغيف الذي كشف الاضطهاد الاشكنازي (اليهودي الغربي) لزملائهم الشرقيين عند تأسيس الدولة، وسيمحا فلابان الذي فضح خرافات رئيسه حول حرب العام ١٩٤٨ بخصوص النوايا والقوة العربية المزعومة والاعتدال الاسرائيلي الزائف، وآفي شلايم الذي بحث في العلاقة الخاصة بين القيادة الصهيونية والملك عبدالله وبريطانيا.

ينتمي مؤلف كتاب «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين...»، بني موريس، الى تيار «المراجعين». وهو المراسل الدبلوماسي لصحيفة «جيروزاليم بوست» وحائز على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبريدج. كما انه اختار التعرّض للمحاكمة العسكرية وتمضية عقوبة بالسجن، في خريف العام ١٩٨٨، بسبب رفضه تأدية خدمة الاحتياط في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

يمثّل هذا الكتاب ثمرة جهد بحثي طويل، ارتكز على الدراسة المطوّلة للملفّات الارشيفية الاسرائيلية والغربية، الخاصة والعامة، المنشورة وغير المنشورة. ويسير ذلك في الاتجاه ذاته الذي سلكه المؤرخون المذكورون آنفاً، أي الاستفادة من رفع الحظر الرسمي على قراءة الملفات السرية والحكومية التي امتدت بين ثلاثين وخمس وثلاثين سنة، منذ احداث النكبة. فقد تميز جميع الباحثين المراجعين بهذه السمة الهامة، أي بالقدرة على دراسة مواد رسمية لم تكن متوفرة لدى المؤلفين السابقين، ممّا يضفي مصداقية عالية، بالاضافة الى القيمة المعلوماتية، على كتاباتهم. وأشار موريس الى استخدامه لحوالى ١٢ أرشيفاً او مجموعة ارشيفات، ابرزها ملفات دافيد بن ـ غوريون، والملفات الخاصة بالحركات الصهيونية المختلفة، من حزب العمل ومبام وحركة الكيبوتسات وعصابات شتيرن وليحي وارغون؛ وذلك الى جانب ارشيف الدولة، والارشيف الوطني البريطاني، والاميركي، وملفات بلديات عدة في فلسطين.

لخّص موريس هدف كتابه بايجاز شديد، هو «دراسة كيف ولماذا غدا حوالى ٦٠٠ ألف الى ٧٦٠ ألف عربي فلسطيني لاجئين بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ وأيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ؟ ولماذا بقوا لاجئين في فترة ما بعد الحرب مباشرة ؟» (ص ١). ولعل القارىء يختلف مع بعض استنتاجات المؤلف حول النوايا الفعلية الصهيونية ـ الاسرائيلية، الاّ انه لا بد من ان يتوصل الى اقتناع بأن هذا الكتاب يشرح، بقوة، وبأدق التفاصيل، كيفية اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم ودوافع رحيلهم. وبالفعل، تقدمت الكتاب خرائط وقوائم عدّة توجز ظروف تشريد سكان حوالى ٤٠٠ قرية وبلدة فلسطينية تمّ تدمير معظمها. وتبين من الاشارات التي أضافها موريس ان خمس قرى فقط، من اصل ٤٠٠، تمّ اخلاؤها بأوامر عربية، وان حوالى ٢٠ بالمئة من الحالات الاجمالية

تمّت تخـوّفاً من التعرّض للهجوم الصـهيوني، أو بعد مشاهدة سقوط ونزوح القرى المجاورة. أي ان الغالبية الساحقة من التجمّعات السكانية الفلسطينية (٨٠ بالمئة) تمّ اخلاؤها بفعل الهجوم والطرد والتهديد الصـهيوني المباشر. وتكمن أهمية هذه الحقائق ليس في حداثتها بالنسبة الى القارىء الفلسطيني، بل في تأكيدها من قبل باحث اسرائيلي يستند الى الوثائق السرية للجيش والاستخبارات الصـهيونية ـ الاسرائيلية، فتنتفي، الى الابد، الاكـذوبـة الدعائية الصـهيونية القائلة ان الفلسطينيين نزحوا بسبب الاوامر العربية الاذاعية، وهي خرافة دحضها موريس، تفصيلياً، في جزء لاحق.

ينقسم الكتاب الى تسعة فصول، تسير بالتسلسل الزمني، من موجة النزوح الاولى حتى نشوء المحاولات الدولية لحل مشكلة اللاجئين في أعقاب الحرب، مروراً بموجات النزوح، الثانية والثالثة والرابعة، وعمليات الطرد الجماعي التي تلت الهدنة الاخيرة.

انـطلق المـؤلف بتقـديم خلفية النزاع على فلسطين، في الفصل الاول. وبعد استعراض طبيعة المجتمع الفلسـطيني ونشـأة الجالية الاستيطانية اليهودية (اليشوف)، انتقل الى الآراء المتباينة لدى كل طرف حول أهداف، ونتائج، البرنامج الصـهيوني في فلسطين. فلم يكن هناك اجماع عربي على طبيعة تلك الاهداف، ولا على طرق مواجهتها. كما انه لم يكن ظاهراً تماماً هل ارادت الطائفة اليهودية ازاحة الفلسطينيين ام لا، ضمن عملية اقامة دولة منفصلة. وهنا دخلت مناقشة موريس لعقيدة «النقل»، أي الترحيل او الطرد، التي عادت الى الظهور، مجدداً، في الفكر الاسرائيلي، في نهاية عقد الثمانينات. وعلى هذا الصعيد، أكد، أولاً، تمسّك بن ـ غوريون بهدف مستقبـلي، هو بسـط «السيادة اليهودية على انحاء فلسطين كافة، كغاية نهائية للصـهيونية... على الرغم من استعداده لقبول التقسيم» (ص ٥). ثم لاحظ، ثانياً، أن التخوّف العربي من الترحيل الجماعي ومن التوسّع الجغرافي ثبتت صحته، بل والتقى، فعلاً، بوجهة الفكر الصـهيوني، حيث اوضـح بن ـ غوريون، منذ العام ١٩٣٨، ضرورة «التمهيد لنقل العرب من الدولة اليهودية الى البلدان العربية» (ص ٢٤). وصادف ذلك وجود مقترحات اخرى، اهمها مشروع «لجنة بيل» البريطانية الذي اقتضى نقل العرب بمساعدة بريطانية، ولو بالقوة؛ فأيّد رئيس الصندوق القومي اليهودي تلك الفكرة، معتبراً اياها «الاكثر اخلاقية»، ولكنه فضّل الّا تتدخّل الطائفة اليهودية في التنفيذ.

انفجرت الحرب غير النظامية بين الفلسطينيين والمستوطنين في أعقاب اصدار قرار التقسيم، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتصاعدت الى حين اطلاق الهجوم العام الصـهيوني، في نيسان (ابريل) ١٩٤٨، بعد ان بلغت الهجرة من المدن العربية ٧٥ الف شخص خلال الشهور الفاصلة. وقد استند القادة الصـهيونيون الى خطة خنق المراكز المدنية اقتصادياً، حسبما أوضح المؤلف في الفصل الثاني. ان الكثير من التفاصيل معروفة لدى الضحايا، لكن تجدر ملاحظة بضعة خطوط عريضة لهذه المرحلة. فمن جهة، ظهرت عناصر الاسلوب والتفكير الصـهيونيين بوضوح عبر الممارسات والاقوال، حيث كشفت القيادة الصـهيونية عن نواياها وطريقة مواجهتها للامور بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذته في آذار (مارس) ١٩٤٨ لطرد جميع سكان منطقة الخضيرة، على الرغم من التزامهم بعلاقات حسن جوار مع اليهود. وقام افراد الهاغاناه بمهاجمة، وارهاب، المزارعين العرب في بيارات يافا، لحملهم على النزوح. اما النفاق الاكبر، فتمثّل ـ حسبما أكدته الوثائق في الكتاب ـ في لجوء منظمة الهاغاناه الى زرع العبوات في المناطق السكانية العربية، فيما أنكر قادتها علاقتها بتلك الحوادث، وأعربوا عن جهلهم بها، واستنكارهم لها. ومن طرائف الامور المأساوية ان يكتشف القارىء العربي ان عصابة الارغون كانت تتنصّت على المكالمات الهاتفية الفلسطينية، من أجل جمع المعلومات وقياس المعنويات.

امّا من جهة الطرف الفلسطيني، فقدم المؤلف تعليقين أساسيين: الأول، ملاحظة الدور السلبي الذي لعبته «الطبقات العليا» الفلسطينية في هذه المرحلة في المدن الرئيسة، خصوصاً حيفا ويافا، عبر النزوح الباكر. فقد أحبطت بذلك معنويات بقية السكان، وافقدتهم العديد من القادة والمسؤولين المحليين الذين يفترض بهم ان يسـاهمـوا بالصمـود، عبر تقديم الخدمات والادارة والمهارات. بل ان أفراد تلك الطبقات هم الذين سيطروا

على اللجان الوطنية في المدن المولجة بتنظيم المقاومة وبرسم السياسة، فأدّى غيابهم، حكماً، الى ضعضعة الموقف. والثاني، حقيقة الفوضى التي سادت في الجانب العربي الذي كانت ردات فعله «مرتبكة وغير منسّقة، ممّا عكس الارتباك وفقدان التعاون فيما بين الدول العربية، وفيما بين الدول والهيئة العربية العليا، وفيما بين الدول والهيئة العربية العليا واللجان الوطنية، والهيئة العربية العليا ووحدات المتطوعين العرب، وفيما بين اللجان الوطنية والقادة المحليين وجماعات الغوار والمليشيا في كل جهة، خلال الشهور الاولى للحرب» (ص ٥٧).

استعرض الفصل الثالث احداث موجة النزوح الرئيسة الثانية، التي وقعت بين نيسان (ابريل) وحزيران (يونيو) ١٩٤٨ وشهدت هجرة ٢٠٠ الى ٣٠٠ ألف فلسطيني. وجدير بالتذكّر ان هذه المرحلة الهامة شهدت، أيضاً، تفريغ حيفا ويافا ومحاصرة القدس، الى جانب حملات عسكرية صهيونية وفلسطينية كادت ان تحمل الولايات المتحدة الى التراجع عن تأييد فكرة التقسيم واقامة اسرائيل. وممّا لا بد من تسجيله، مجدداً، وبموجب دراسة موريس التفصيلية، هو ان حركة الطرد والنزوح الرئيسة للفلسطينيين حصلت قبل اشتراك الدول العربية وجيوشها النظامية في القتال، على عكس الدعاية الصهيونية التي تبرّر المأساة الفلسطينية بوقوع الحرب الشاملة. وأضاف المؤلف الى ذلك، ان مختلف القيادات العربية قد عارض النزوح، وأصدر الاوامر لمنعه، باستثناء اجلاء المسنّين والاطفال من بيسان، في أيار (مايو)، من قبل الجيش الاردني.

لقد انطلقت القوات الصهيونية، خلال هذه المرحلة، الى تنفيذ الخطة «د» التي أوصت بـ «تطهير» المناطق اليهودية (حسب قرار التقسيم) من القوى «المعادية»، ممّا انعكس في طرد السكان الفلسطينيين وتدمير قراهم. وابتدأت الحملة بمجازر عدة، أبرزها مذبحة دير ياسين تحت اشراف مناحيم بيغن، وقتل ٧٠ أسيراً فلسطينياً في قرية عين الزيتون بأوامر قائد كتيبة تابعة للهاغاناه. وقد أسهمت تلك الافعال بخلق اجواء الذعر في القرى والمدن المجاورة، تمهيداً لاقتحامها من قبل الصهيونيين. هكذا سقطت طبريا، ثم حيفا. وقدم موريس التفاصيل الوافية عن ظروف سقوط حيفا. فبعد ضعضعة موقفها الداخلي، بسبب هجرة قادة عديدين وتنافس بعض الآخرين، تعرّضت المدينة لحملة عسكرية وارهابية محكمة. وقد أُصدرت الاوامر الى الكتيبة ٢٢ من لواء كرمئيلي الصهيوني لـ «قتل كل رجل بالغ عربي يتمّ العثور عليه» (ص ٧٦)؛ وتمّ قصف الجموع العربية ورشقها بالرشاشات في الشوارع، في ٢٢ أيار (مايو). واثر احتشاد المدنيين على الميناء، فتحت القوات الصهيونية النار عليهم مجدداً؛ ثم اتبعت ذلك بحملة نهب وضرب، اشتركت فيها جماعة الهاغاناه اضافة الى الارغون.

تثير احداث هذه المرحلة مجموعة ملاحظات جوهرية حول موقف الاطراف المختلفة. اولاً، لقد نفذّت القوات الصهيونية الخطة «د» في ظل وجود القوات البريطانية الانتدابية، مما قيّد وضع الثوار الفلسطينيين ومنع الجيوش العربية من التدخل. ثانياً، ساد وضع الدفاع الفلسطيني وازداد تعقيداً، بسبب الخلافات العربية الداخلية؛ مثلاً حين أمر الممثل الاردني وحدة المتطوعين الاردنيين باخلاء صفد، من اجل تفويت الفرصة على مفتي فلسطين الذي اراد مهاجمة الحي اليهودي، فسقطت البلدة كلها. ثالثاً، سجّل المؤلف حالات عدة قامت فيها القوات الصهيونية باحتجاز سكان القرى كرهائن، من اجل ارغامهم على تسليم الاسلحة والمقاومين، وهو اسلوب لا تزال اسرائيل تلجأ اليه. اخيراً، أكد موريس، بناء على دراسته التفصيلية، ان السكان الفلسطينيين لم يخلوا أية قرية، أو مدينة، الاّ بعد تعرضها للهجوم الصهيوني المباشر، أو تعرض القرى المجاورة الى السقوط والترحيل.

مهما كانت أهمية الحالة المأساوية التي عاشها الفلسطينيون، عبر المجازر والترحيل، والتي وصفها المؤلف في فصول عدة من كتابه، فربما كان الفصل الرابع هو الأهم والاكثر اشارة الى الألم والقلق، بتناوله السياسة الصهيونية ـ الاسرائيلية التي قررت منع عودة اللاجئين. ولا ينبع القلق من أعمال القتل التي نفّذتها القوات الصهيونية، بل من ارساء معالم المشروع الصهيوني بوضوح على أسس الطرد الجماعي ونفي العلاقة الفلسطينية بالارض، والتي ما زالت تشكّل قوة الدفع الجوهرية في الذهنية الاسرائيلية، ممّا يحمل دلالات خطيرة على المستقبل العربي.

بدأ اللاجئون الفلسطينيون بالضغط للعودة الى منازلهم خلال ربيع العام ١٩٤٨، على الرغم من استمرار العمليات العسكرية، ممّا وضع القيادة الصهيونية في مأزق، فقررت، رسمياً، منع العودة في حزيران (يونيو)، بمشاركة ممثلي الهيئات المحلية ومستعمرات الكيبوتس ودائرتي الاراضي والاستيطان وقادة الهاغاناه وقادة البشوف. وتجسّد ذلك في تشكيل «لجنة نقل» (ترحيل) رسمية، التي رأت استحالة تعايش مئات ألوف العرب مع اليهود، واقترحت «اقتلاع العرب كحل للمشكلة العربية في اسرائيل» (ص ١٣٦). وتابعت اللجنة تقديم الاقتراحات، التي تضمنت «تدمير القرى قدر الامكان في اثناء العمليات العسكرية... ومنع زراعة الارض في اثناء الهدنات... وتوطين اليهود في عدد من القرى والبلدات لمنع نشوب ' فراغ ' ... واصدار القوانين [المواجهة لمنع العودة]». وعلى أساس ذلك، باشر الصهيونيون تدمير القرى، في اليوم التالي، في أقضية يافا وعكا وحيفا ومناطق الجليل وبيسان والخضيرة. وقد اعترض البعض داخل المؤسسة الصهيونية على هذه القرارات، أو على شدّتها، مقترحاً الاتاحة لعدد محدّد من المواطنين ان يعودوا الى قراهم، أو، على الاقل، الامتناع عن توطين اليهود مكانهم. الّا ان الغلبة كانت للاكثرية الساحقة والنافذة التي قرّرت المزيد من التدمير والاستيطان. وتعزّز موقف الاكثرية هذه كلما ازداد عدد المستوطنين المحتاجين الى الارض والمنازل الخالية، فنشأت السياسة الرسمية الدائمة بمنع عودة الفلسطينيين ابداً.

جاء التعبير المادي لهذه السياسة سريعاً. فقد وصف الفصل الخامس، خطوة خطوة، الهجوم المنظّم على تركة اللاجئين الفلسطينيين؛ اذ تعرّضت ٣٥٠ قرية للتخريب الكامل، او الجزئي، وغالباً بفعل النهب والتدمير المتعمّد وليس في اثناء القتال. وقد اشتركت القوات الصهيونية النظامية وسكان المستوطنات المجاورة في هذه العملية واسعة النطاق، والتي مثّلت، أيضاً، تتويجاً لسياسة الانتقام الجارية منذ سنة، حيث كان الصهيونيون يهاجمون القرى والمدن وينسفون المنازل المدنية كلّما قتل يهودي خلال المعارك الدائرة، ممّا خلق جواً من الارهاب مهّد للنزوح الواسع في المراحل اللاحقة. وحمل الاتجاه الخطير لسياسة النسف والتهجير جناح مبام الى التحذير من وشوك حدوث عملية ترحيل جماعي للفلسطينيين، في أيار (مايو) ١٩٤٨. وكان بن ـ غوريون يمثّل ويرأس ذلك الاتجاه، علماً بأنه تجنّب تسجيل أي شيء كتابياً. وفي هذا، رأى موريس ان الزعيم الصهيوني ربما «سعى عمداً الى تضليل المؤرخين» في تسجيله لمذكراته واعداد مفكرته (ص ١٦٥). واذا كانت ثمّة حاجة الى اثبات وجود سياسة مقصودة بعيدة المدى لتهجير المجتمع الفلسطيني ومنع عودته، فقد أشار المؤلف الى استمرار نسف المنازل طيلة العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩، بل وحتى اوائل عقد الخمسينات.

بلغت عملية استبدال المجتمع الفلسطيني بكيان المستوطنين حدوداً تثير السخرية. لقد روى موريس ان نزاعات نشبت بين المستعمرات المجاورة حول اغتنام المحاصيل العربية واقتسام الحقول. وكان الصهيونيون (الذين اكتسبوا تسمية «الاسرائيليين» بعد قيام اسرائيل) يقومون بحرق الحقول لمنع المزارعين من غرسها، أو جمع حصادها، بهدف حملهم على النزوح، الى ان ادركوا انهم هم بحاجة الى المنازل الجاهزة والمساحات والاراضي الزراعية الصالحة، فتحولوا سريعاً الى تهجير السكان دون المساس بالممتلكات، في صيف العام ١٩٤٨. وفي حادثة معيّنة، اشتكت احدى المستوطنات من جارتها التي استولت على أراضٍ عربية مخصصة لها من قبل دائرة الاراضي الصهيونية، فتأسفت «لهذا الطَمَع المحزن... وللاستيلاء على الارض بفعل القوة»! (ص ١٧٧). وهكذا، فان جميع المستوطنات التي اقيمت بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وآب (اغسطس) ١٩٤٩ وقعت على المواقع السابقة للقرى العربية المدمّرة، بما فيها عشرات القرى داخل المناطق المخصصة للدولة العربية، حسب قرار التقسيم. واستقبلت تلك المستوطنات ١١٠ آلاف من اصل ١٩٠ ألف مهاجر جديد وصلوا حتى نيسان (ابريل) ١٩٤٩، ممّا يدل على مدى أهمية التهجير والاستيلاء على المنازل العربية للمشروع الصهيوني. وعبّر الصهيونيون عن حركتهم بطريقة لافتة حين افتتحوا، رسمياً، مستوطنة جديدة فوق مسرح مجزرة دير ياسين، بعد سنة واحدة، في حضور وزراء عدّة من حزب العمل وحاخامين ورؤساء بلديات.

يعود السرد الى مجريات الحرب وموجة التهجير الثالثة، التي امتدت بين جولة القتال القصيرة مع

الجيوش العربية لمدة عشرة أيام بين ٩ و١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨ وحتى انهيار الهدنة الثانية (قبل الاخيرة) في ١٥ تشرين الاول (اكتـوبـر). وقد انتقلت القوات الاسرائيلية النظامية الى الهجوم الاستراتيجي على ثلاث جبهات: الجليل، والنقب، ومنطقة تل ـ أبيب ـ القدس. وروى موريس تفاصيل العمليات على كل جبهة، موضحاً الفروقات بين قرية وأخرى؛ اذ تعرّض البعض للتهجير الكامل، بينما نجا البعض الآخر. وفسّر ذلك، جزئياً، بطبيعة السكان وميولهم السياسية السابقة وانتماءاتهم الطائفية والمهنية، وجزئياً، أيضاً، بشخصية القادة الاسرائيليين في كل محور. الّا انه أضاف بعداً آخر، هو العامل الاستراتيجي، الذي انعكس في السعي المتعمّد الى تفريغ وسط البلاد بين تل ـ ابيب والقدس كلياً من السكان العرب، حتى لو كانوا مسالمين.

شهدت بلدتا الرملة واللد نموذج الاسلوب الاسرائيلي في تلك المرحلة، أو على الاقل في مناطق معيّنة. وقد تولّى يغئال آلون قيادة الجبهة الوسطى، وأوكلت اليه مهمة الاستيلاء على البلدتين اللتين دافعت عنهما سرية اردنية. هذا، وسبق الهجوم انسحاب القوة الاردنية الصغيرة بأوامر قائدها البريطاني غلوب باشا، وغارات برية وجوية اسرائيليـة عدة، وذلك بهدف اثارة الرعب وحمل المدنيين على الهرب قبل المعركة؛ فأوصت الاوامر الاسرائيلية بـ «تسهيل هروب النساء والمسنّين والاطفال من الرملة، ويجب اعتقال الذكور [الذين في سنّ الخدمة العسكرية]» (ص ٢٠٤). وكان تعداد السكان ٥٠ الى ٧٠ ألفاً. ولم يستغرق احتلال اللد، في ١٢ تموز (يوليو)، وقتاً طويلاً، حيث سيطر ٣٠٠ ـ ٤٠٠ جندي عليها وباشروا مطاردة حفنة من المقاومين. وازاء ذلك الوضع، فزع المدنيون، ظناً منهم ان العدو ينفّذ مجزرة، واحتشدوا على الشوارع، فأطلق عليهم الاسرائيليون النار لمدة ساعتين تقريباً، ممّا أدى الى استشهاد حوالى ٢٥٠ مدنياً وجرح المئات. وسارعت القيادة الاسرائيلية الى اصدار امر طرد الناجين فوراً، وهو الامر الذي طبّقته، أيضاً، على الرملة، فزحف آلاف المدنيين شرقاً، تاركين خلفهم الممتلكات وعشرات الاطفال والمسنّين الذين قضوا جوعاً وعطشاً ومرضاً.

تقدّم هذه الحادثة المفجعة عبرة اضافية. فقد توجّه بعض الوزراء الاسرائيليين الى بن ـ غوريون في اثناء عملية اللد والرملة، معترضين على الطرد الجماعي، فناقشهم وتوصل معهم الى «حل وسط»، دون ان يكشف لهم عن انه هو نفسه الذي اصدر امر الترحيل اصلاً! ومهما كان الامر، فقد تكرّس هذا الاسلوب كسياسة عامة طبقتها القوات الاسرائيلية خلال غالبية عملياتها اللاحقة، مثلاً خلال الهدنة الثانية، اذ لم يأبه الاسرائيليون لوقف اطلاق النار، بل نفذوا هجمات واسعة نظامية على مناطق عدة، شهدت، مجدداً، الطرد الجماعي القسري. وقام سلاح الجو، في الوقت عينه، بقصف النازحين خلال سيرهم على الطرقات. وبلغ عدد الفلسطينيين المهجّرين في تلك المرحلة المؤلمة مئة ألف شخص.

تواصل الجهد الاسرائيلي لتفريغ أرض فلسطين من سكانها بوحشية متزايدة، خلال المرحلة الاخيرة من الحرب وحتى الهدنة النهائية في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر). واستمر توسيع رقعة السيطرة الاسرائيلية، عبر الاستيلاء على الشريط الساحلي الجنوبي، وتلال الخليل، وجوار القدس، والجليل الاعلى، ممّا أسفر عن تهجير مئة ألف الى ١٥٠ ألف فلسطيني اضافي. مرة أخرى، شرح موريس سير العمليات، موضحاً دور كل وحدة وقائد، ومصير قرى عديدة بالاسم. وتكفي الاشارة الى مجزرة الدوايمة في منطقة الخليل: استولت عليها الكتيبة ٨٩ في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر). وحسب قول احد أعضاء حزب مبام قامت «بقتل ٨٠ ـ ١١٠ عرب، نساء وأطفالاً. الاطفـال قتلوا باسلوب كسر رؤوسهم بالعصي... وامـر احد القادة مهندساً ان يضع امرأتين في داخل منزل معيّن... ثم ينسفه على رأسيهما... قام أحد الجنود باغتصاب امرأة، ثم بقتلها» (ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣). ولحقت ذلك جرائم اخرى: مثلاً تكبيل ٥٢ رجلاً في صفصاف واسقاطهم في بئر قبل قتلهم رمياً بالرصاص؛ واغتصاب ثلاثة نسـاء وقتل أربع؛ حشر ٩٤ شخصاً داخل منزل في سعسع ونسفه. ودفعت الاجراءات الاسرائيلية، من قتل وتهجير ونسف، بعض الاسرائيليين الى تشبيهها بالجرائم النازية؛ الّا ان بن ـ غوريون نجح في احتوائهم، عبر اصدار أوامر بفرض القيود على الوحدات العسكرية لمنعها من التصرّف بدون أوامر منه.

ادى انتهـاء القتـال الرسمي بين الجيـوش العربية والقوات الاسرائيلية الى افتتاح مرحلة جديدة، هي

«تنظيف الحدود: الطرد ونقل السكان». وهو عنوان الفصل الثامن. فقد اتبعت السلطات الاسرائيلية، في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، سياسة ازالة القرى والمخيمات الفلسطينية الواقعة بمحاذاة الحدود الجديدة. وحسب موريس، فان الجيش كان المبادر بتطبيق هذه السياسة، لاعتبارات عسكرية وأمنية، ثم سارت القيادة السياسية في ركبه. وعلى الرغم من ان هذه المرحلة لم تشهد عمليات تهجير بضخامة المراحل السابقة، غير انه تخللها ترحيل ما بين ٢٠ و٣٠ ألف شخص. لم تكن الارقام كبيرة جداً، كالسابق، لكنها لا تقلّل من مغزى الافعال الاسرائيلية، المتمثّلة في احتلال وتدمير القرى وترحيل سكانها نقضاً لحالة وقف اطلاق النار، وذلك، ضمن شريط حدودي بلغ عرضه خمسة الى ١٥ كيلومتراً. وكان أهل إقرت وكفربرعم من ضحايا هذه المرحلة، علماً بأن ابناء ترشيحا رفضوا التحرّك مطلقاً، ونجحوا في البقاء، فيما قام الجيش الاسرائيلي بحملات دهم مستمرة لقرى عديدة، بحثاً عن اللاجئين «العائدين» لأجل طردهم الى خارج البلاد. اما الجنوب، فقد شهد الطرد الجماعي لسكان الفالوجة وعراق المنشية، على الرغم من اتفاق خطي اسرائيلي مع الجيش المصري يضمن «تأمين المدنيين جميعاً، باشخاصهم ومساكنهم وأملاكهم وممتلكاتهم الشخصية» (ص ٢٣٤). بل وذهب الممثلون الاسرائيليون، بعد هذا الانتهاك للهدنة، الى حد الزعم ان الفلسطينيين قد نزحوا «على الرغم من التطمينات والنداءات المتكررة». ورافق ذلك طرد مستمر للبدو، الذين كانوا يتعرضون للتجميع، ثمّ اعادة الترحيل مرة تلو الاخرى. وبلغت سخرية الواقع الفلسطيني ذروته في قيام السلطات الاسرائيلية بتشكيل هيئة رسمية تتولّى شأن عمليات الترحيل، أطلقت عليها لقب «لجنة نقل العرب من مكان الى مكان».

انتقل المؤلف، في الفصل التاسع، الى البحث في السياسة الاسرائيلية تجاه مسألة عودة اللاجئين، او تعويضهم، في أعقاب الحرب. وركّز على محادثات لوزان التي نظمتها بعثة المصالحة لفلسطين، والتي اعتقد بأنها قدمت الفرصة الوحيدة، والفضلى، لاحلال السلام في الشرق الاوسط. وتألف جوهر مواقف الاطراف من القناعة الغربية بأن اعادة جميع اللاجئين الى ديارهم أمر مستحيل، ومن القرار الاسرائيلي الصارم بعدم استقبال العائدين، ومن الاصرار العربي الرسمي على عدم استيعاب الفلسطينيين وضرورة اعادتهم الى وطنهم. فدارت المفاوضات المباشرة، وغير المباشرة، خلال الشهور التالية، حول ايجاد حل وسط مقبول. وقد انطلق المسؤولون الغربيون من القناعة بأنه يترتب على اسرائيل ان تعيد ٢٥٠ ألف لاجىء على الأقل، وهو الامر الذي ظلت ترفضه.

الّا ان الضغوط الدولية خلقت تمايزاً في الافكار داخل القيادة الاسرائيلية، تجسّد، نهاية، بعرض قبول مئة ألف عائد فلسطيني. وتضمّن ذلك الشيء الكثير من المرونة الدبلوماسية السطحية الزائفة، القصد منها فقط تحويل الانظار وتخفيف الضغط على اسرائيل، لكن اعتبرته الادارة الاميركية بمثابة اقرار رسمي بمبدأ اعادة اللاجئين. غير ان اتصالات ثنائية أجريت فيما بين اسرائيل، من جهة، وكل من الاردن ومصر والامم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، من جهة أخرى. وتمخّضت هذه الاتصالات عن مقترحات متنوعة، منها مشروع الممثل الفلسطيني في لوزان، محمد نمر الهواري، الذي اقترح عودة ٤٠٠ ألف لاجىء، والاقتراح الاسرائيلي بانتقال قطاع غزة وسكانه الى السيادة الاسرائيلية. وأكد موريس ان هذه الخطوة كانت ثمرة حساب سياسي دقيق؛ اذ اعتقدت اسرائيل بأن مصر سترفض الاقتراح، ممّا يحمّلها اللائمة الدولية ويريح اسرائيل من الضغط. وقد أصاب الحساب، وعادت الحكومة الاسرائيلية وعارضت الفكرة، لأنها اكتشفت ان عدد سكان القطاع أكبر بكثير من تقديراتها الأولية. وهكذا تأرجحت القضية باستمرار دون حل، فيما أوحت اسرائيل الى الولايات المتحدة بأنها تدرس، جدّياً، امكانية استقبال مئة ألف فلسطيني. انما أدّى انكشاف العروض المتبادلة، في الصحافة المحلية، الى اثارة جدال حامٍ اسرائيلي، فانتهى الامر الى لا شيء. وفي مقابل ذلك، انطلقت الدول العربية من حقيقة عجزها الاقتصادي عن استيعاب المهجرين ومن رفضها للهزيمة، لتصرّ على ضرورة اعادة مضاعفة الرقم المعروض. ونجحت اسرائيل، نهاية، بفضل مراوغتها وضعف الضغط الاميركي، في ارجاء وتبديد الموضوع، الى ان خلقت امراً واقعاً جديداً، فضاعت الفرصة الاخيرة لتحقيق السلام، على حد تعبير موريس.

ختم المؤلف كتابه بمراجعة اتجاهات الاحداث والسياسات خلال مراحل النزاع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، من أجل التوصّل الى استنتاجات نهائية حول أسباب الهجرة الفلسطينية

وحقيقة النوايا والدوافع الاسرائيلية، فاستنتج، اولاً، ان «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كانت وليدة الحرب، وليس التخطيط، سواء أكان التخطيط يهودياً أم عربياً» (ص ٢٨٦)؛ اذ اعتبر موريس ان الاعتبارات العسكرية هي التي دفعت الاسرائيليين، بداية، الى تهجير السكان، وان انهيار المعنويات الفلسطينية بسبب الخلل الذاتي و«ذهنية الهرب» التي خلقتها المجازر الصهيونية قد ساهم، بقوة، في تشجيع الرحيل الجماعي. وأكد المؤلف عدم وجود خطة مركزية لتهجير جميع الفلسطينيين حتى نيسان (ابريل) ١٩٤٨، علماً بأنه نشأت قناعة صهيونية عامة بأهمية ذلك، وبضرورة عدم السماح بعودتهم؛ وتجسّدت بعد تموز (يوليو) بعمليات عسكرية، قصدها الصريح طرد الآهلين. وخلص الى ان مزيجاً من العوامل قد حكم الذهنية الاسرائيلية، من جهة، وساهم في تشجيع الهجرة لدى الفلسطينيين، من جهة أخرى، وليس عامل وحيد أوحد بأية حالة.

أثار هذا الكتاب مجموعتين رئيستين من الملاحظات، السلبية والايجابية. ويصعب الاتفاق مع استنتاجات المؤلف حول حدود النوايا العدائية والتهجيرية المتعمدة الصهيونية ـ الاسرائيلية، بذريعة استناده الى حقيقة عدم العثور على تصريح رسمي صريح، في الوثائق الداخلية، يطالب بالطرد الجماعي كسياسة رئيسة مركزية. ولكن هذا الاستنتاج يصطدم بثلاث مسائل؛ اولاها ان غالبية القرارات الخطيرة التي تضمّنت ارتكاب الجرائم السياسية في التاريخ لم تكن مدوّنة في وثائق رسمية، بل جاءت تدريجياً وضمنياً. وثانيتها، ألا وهي امتناع المؤلف عن استخدام المصادر الشفوية، والتي كان بامكانها ان تؤكد ما هو غائب عن الوثائق المكتوبة، وفي هذا روى الكاتب الاسرائيلي بيرتس كيدرون مثالاً، مشيراً الى أسلوب بن ـ غوريون الدائم بعدم تسجيل رغباته خطيّاً من أجل تفادي اللوم لاحقاً: «ففي احدى المناسبات، سأله اسحق رابين ماذا يفعل بسكان قرى عديدة تمّ احتلالها مؤخراً ؟ فأشار بن ـ غوريون بيده الى ضرورة طردهم الى الشرق»؛ وفعل الجيش ذلك دون ان يبقى دليل تاريخي على دور رئيس الوزراء. وهذه الحادثة نقلها رابين في مذكراته بداية، ثم حذفها، الى ان أعلن عنها كيدرون الذي حرّر المخطوطة. والثالثة، وقوع موريس في فخ من صنعه؛ اذ استعرض الاحداث التي اصابت المجتمع الفلسطيني بشكل مجزّأ، حيث قسّمها حسب المراحل الزمنية، وأيضاً حسب المنطقة الجغرافية، بحيث تضيع قدرة القارىء (والكاتب) على فهم اثر كل حدث على الاحداث الاخرى، لأنه تمّ فصلها اصطناعياً. ونتج عن ذلك تشديد مبالغ به على عوامل معيّنة أدّت الى الهجرة الفلسطينية، كدور النخبة المحلية، وتقليل حقيقة الوقع المعنوي السلبي الهائل للمجازر الاسرائيلية. ويتضح ما سبق، مثلاً، عند وصف احداث حيفا؛ اذ درس المؤلف النزوح الكبير والهلع الجماعي دون اعتبار كافٍ لاثر مجزرة دير ياسين قبل أيام.

يستنتج القارىء الفلسطيني ان هناك عوامل وأبعاداً عديدة اضافية لم يأخذها في الحسبان سابقاً، ويحق له الاستنتاج، أيضاً، ان القيادة الصهيونية أدركت، في وقت أبكر وبشمولية أكبر ممّا أدركها موريس، ان ما تقوم به هو أكثر بكثير من مجرد عمليات عسكرية متفرقة بنتائج تهجيرية «صدفة»؛ اذ كانت تلك القيادة تنظر الى الوضع العام والى مجمل الاعمال المتفرقة لترى وجهتها الاجمالية، فكان لا بد لها من ان تدرك، تماماً، ماذا تصنعه يداها. ولكن، في المقابل، جسّد هذا الكتاب مساهمة هامة في تصحيح السجل التاريخي المشوّه. وهي محاولة جريئة من قبل كاتب اسرائيلي. وقد قدّم موريس مادة ثمينة من الارشيف الصهيوني ـ الاسرائيلي، تبدّد خرافات وأكاذيب عتيدة. وبذلك، يلقي المؤلف قفاز التحدي أمام الفلسطينيين كي يقوموا هم بدراسة وتسجيل تاريخهم الخاص. فما زالت هناك اسئلة عديدة حول دور الفئات الفلسطينية المختلفة، وحول استجابة كل فئة ومنطقة وقرية للخطر الصهيوني الدائم. ولم يقم الفلسطينيون حقيقة، حتى الآن، بدرس مكامن القوة والضعف التي ظهرت خلال تلك الحقبة المأساوية؛ ولم يسجلوا الحقائق ووجهة النظر كما رآها الجانب الفلسطيني. ولن تتم الاجابة عن الثغرات او الاخطاء في رواية موريس في غياب جهد تأريخي فلسطيني مماثل.

د. يزيد صايغ

المقاومة في قطاع غزة

(محاولة تأريخ التجربة)

محمد خالد الازعر، **المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، ٢١٤ صفحة.

يعتبر هذا الكتاب محاولة من محاولات متعددة لتأريخ المقاومة في قطاع غزة؛ وميزته انه احدث هذه المحاولات، ان يكن ليس أفضلها. هذا هو الانطباع الاولي الذي يخلص اليه القارىء وهو يكمل قراءة الكتاب الذي يتضمّن خمسة فصول، اضافة الى تمهيد، ومقدمة كتبها د. احمد صدقي الدجاني.

وقبل عرض الملاحظات العامة على الكتاب، سوف نتناول، بالعرض المكثّف، والسريع، أهمّ ما تضمنته فصول الكتاب.

الفصل الاول خصصه المؤلف لمعالجة جوانب نظرية ـ مفاهيمية، ابرزها تحديد «مفهوم المقاومة في قطاع غزة»، ومفهوم «قطاع غزة» بتحديده من الناحيتين، الجغرافية والبشرية؛ ثم انتقل بعد ذلك نحو تحديد اهداف المقاومة، مركّزاً ومشدداً على هدف هام هو تحويل المقاومة الى حركة جماهيرية واضعاف العدو المحتل والعمل على اشاعة عدم الاستقرار في الارض المحتلة (ص ١١ ـ ٢٤).

الفصل الثاني تناول فيه المؤلف «قطاع غزة في تاريخ النضال الفلسطيني». وكما هو واضح من عنوان الفصل، فان المؤلف قدّم عرضاً تاريخياً للمقاومة في هذه المنطقة من فلسطين، منذ بداية القرن وحتى العام ١٩٦٧، وميّز الكاتب في هذا العرض بين مراحل خمس، مبرزاً تجربة القطاع في حرب ١٩٤٧/١٩٤٨، ثم «المقاومة في قطاع غزة» في سنوات الخمسينات، وكلا المرحلتين تستحقان التوقف عندهما.

لقد فصّل المؤلف في القوى المتواجدة على أرض القطاع عشية، وخلال، حرب العام ١٩٤٨، والدور الذي لعبته في الحرب قوات المتطوعين المؤلفة من «قوات الجهاد المقدس» و«جيش الانقاذ» ثم المتطوعون من ابناء الاقطار العربية والاسلامية، بمن في ذلك الاخوان المسلمون الذين كان يقودهم الشيخ محمد فرغلي منتدباً عن المرشد العام للاخوان حسن البنّا (ص ٣٧). واضافة الى هؤلاء المتطوعين، فقد سجّل الجيش المصري حضوره بين القوى المتواجدة في غزة، من خلال ٥٠٠ جندي، دخلوا عند انسحاب القوات البريطانية في منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨. وبذلك وصل العدد الاجمالي للقوى المتصدية للعدو الصهيوني في المنطقة نحو ألف عنصر مسلّح، كان عليهم خوض المعركة في غزة بامكانات تسليحية وتدريبية متواضعة للغاية، ممّا مهّد للهزيمة العسكرية على جبهة غزة، وتالياً لفرض الحصار على القوات المصرية، ثم فرض الهدنة بين مصر والكيان الصهيوني العام ١٩٤٨، وهي أول هدنة يوقّعها نظام عربي مع الصهيونيين (ص ٣٩ ـ ٤٣).

وانتقالاً من هذه المرحلة الى مرحلة أخرى، عرض الفصل الثاني «المقاومة في قطاع غزة» والتي أعقبت الهزيمة، وهي مقاومة اتخذت طابعاً «فردياً» في المرحلة الاولى حتى العام ١٩٥٤؛ وخلالها قام فلسطينيون بالتسلل الى المناطق المحتلة للقيام بعمليات محدودة، وقتل ١٦٤ صهيونياً بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٤، وذلك قبل ان تظهر عمليات المقاومة «الجماعية» و«المنظّمة» في المرحلة الثانية، والتي تدخل في اطارها فترة العدوان

الثلاثي، واحتلال القطاع من قبل القوات الصهيونية العام ١٩٥٦ (ص ٤٥).

والوجه البارز للمقاومة «الغزّية» خلال هذه المرحلة بدا في قيام أول تنظيم مسلّح العام ١٩٥٥ باسم «الكتيبة ١٤١ ـ فدائيون» التي تولّى اعدادها وقيادتها الشهيد مصطفى حافظ، وتسبّبت عملياتها بقتل ٢٤١ صهيونياً خلال العام ١٩٥٥ وحده، وكانت عناصرها بين القوى التي تصدّت لقوات الغزو الصهيوني عند الهجوم على القطاع واحتلاله العام ١٩٥٦ (ص ٤٩ ـ ٥٠).

الفصل الثالث من الكتاب حمل عنوان «قطاع غزة بين الاحتلال والمقاومة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥»، وتمّ خلاله تناول الوضع في القطاع من أربع نقاط أساسية، هي:

الاولى: «التنظيم والتسليح»، وتمّ خلالها استعراض أشغال التنظيم في القطاع على ما جسّدته تجارب «الجبهة الوطنية المتحدة»، و«اللجان الوطنية» ثم «الجبهة الوطنية الفلسطينية»؛ والتجارب الثلاث امتدت ما بين الاحتلال العام ١٩٦٧ وأواسط السبعينات؛ وهي الفترة التي شهدت مقاومة عنيفة مسلّحة وسياسية للاحتلال، عمادها الرفض الشعبي له، اضافة الى وجود عدد من مخازن الاسلحة والذخائر الى جانب ما كان يصل القطاع من خارجه (ص ٧٤ ـ ٩١).

الثانية: «المقاومة في الشارع الغزّي». فقد التفّت جماهير القطاع حول المقاومة، حيث قدمت مختلف المساعدات، وخاصة المتطوعين، ومواجهة النشاطات التي يقوم بها عملاء الاحتلال وجواسيسه. وتوازى الموقف الجماهيري، في عدائه للاحتلال ومناهضته، مع مواقف مماثلة اتخذتها القيادات الوطنية في القطاع لرفضها الاحتلال والتعامل معه؛ والقلّة التي حاولت التفاهم مع الاحتلال اتخذت بحقها اجراءات رادعة، فتمّ حصارها وعزلها، أو تمّت عمليات تصفية جسدية لرموزها (ص ٩٢ ـ ١٠٦).

الثالثة: «السياسة الصهيونية تجاه المقاومة بقطاع غزة» والملخّصة في أربعة مفاصل، هي: الاجهزة الامنية الصهيونية؛ والسياسة العسكرية؛ والتهجير والاستيطان؛ ومشروعات التسوية ومحاولات الاحتواء السياسي.

وكما هو واضح من المفاصل الاربعة، فان الاحتلال اتبع مختلف الطرق من الترغيب والترهيب لاحتواء مقاومة القطاع، ولكنه فشل؛ فلا ممارسات اجهزة المخابرات والامن الصهيونية استطاعت تصفية المقاومة، ولا سياسة الحكم العسكري فعلت ذلك؛ كما ان سياسة الاستيطان وعمليات تهجير اهالي القطاع الى خارج فلسطين لم تنجح، هي الاخرى، في تحقيق الاهداف الصهيونية.

وبطبيعة الحال، فان فشل سياسة الترهيب هذه، كان يعني، في أساسه، فشل سياسة الترغيب هي الاخرى، والتي حاولت سلطات الاحتلال من خلالها مساومة بعض الشخصيات لخلق قيادات محلية بديلة، او لدفع آخرين الى قبول مشروعات من طراز الحكم الذاتي أو الحكم الاداري (ص ١٠٦ ـ ١١٧)..

الرابعة: «العلاقات النضالية والمقاومة بين الضفة والقطاع». وفي هذه النقطة، تناول الباحث بالعرض والمقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين المنطقتين، ملاحظاً انه في السنوات الاولى من الاحتلال وحتى حرب تشرين الاول (اكتوبر) تغلّبت عوامل التباين على واقع المقاومة في المنطقتين. ثم عادت وحدة الشعب ووحدة المصير لكي تنسجمان مع المتغيرات الجديدة وتفرضان الوحدة النضالية، وبالتالي التشابه والتماثل بين صورة المنطقتين. وتبدو مفهومة الاسباب المؤدية الى ظهور تباينات في واقع المقاومة في كل من الضفة والقطاع في السنوات الاولى؛ ذلك ان ظروفاً مختلفة مرّت بكل منهما، اضافة الى ان المحتلين الصهيونيين كانوا يحاولون القيام بخطوات من شأنها اقامة تمايز على الرغم من واقع الوحدة في ظل الاحتلال، الامر الذي اخذ يظهر اكثر فأكثر سبباً في تعميق العلاقات الكفاحية ومدّ روح المقاومة الموحّدة بين الضفة والقطاع، منذ بداية السبعينات (ص ١١٧ ـ ١٢٤).

ويخرج الفصل الرابع من الكتاب قليلاً عن السياق العام الذي اختطته الفصول السابقة، حيث قدّم المؤلف فيه «المقاومة المسلّحة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ (نحو اقتراب احصائي)». ويشتمل الفصل على جداول تفصيلية واجمالية لعمليات المقاومة في القطاع وبقية الاراضي الفلسطينية لمعظم السنوات من ١٩٧٠ ـ

١٩٨٥. ومن خلال الجداول، حاول المؤلف قراءة بعض المؤشرات التي منها ان عمليات المقاومة في القطاع وفي بقية فلسطين المحتلة تتأثر بالاوضاع في الاقطار العربية المحيطة، وان العمليات في القطاع تتساوى مع ذات المستوى والمحتوى العام للعمليات في المناطق الفلسطينية الاخرى.

الفصل الخامس والاخير خصّصه المؤلف لـ «مستقبل المقاومة في قطاع غزة»، متناولاً ذلك من جانبين: «الجانب الفلسطيني» الذي يعتبر «المقاومة خياراً جماهيرياً» ينبغي ان يقوّى ويُعزّز. وينطلق المؤلف من رؤيته نحو ضرورة القيام بجملة من الخطوات التنظيمية والسياسية التي تجعل خيار المقاومة خياراً مستقبلياً حاسماً في قطاع غزة. وتابع المؤلف رؤيته الى «مستقبل المقاومة...» من «الناحية الصهيونية، مشيراً الى ان الهدف الدائم كان، ولا يزال، احباط المقاومة المسلحة، وافشال أي نوع من انواع المقاومة السياسية ايضاً». وفي كل الاحوال، فان المحتلين الصهيونيين ركزوا على ضرورة «تطبيع الحياة في القطاع تحت الاحتلال، وجعل التعايش مع الاحتلال حقيقة واقعة»، الامر الذي يتفق مع أهداف الصهيونية وعدم التخلي عن القطاع، أي تهويده وضمّه الى الكيان الصهيوني (ص ١٣٥ ـ ١٤٢).

وانطلاقاً من هذا الاستقراء، وصل المؤلف الى نتيجة ربط فيها «مستقبل قطاع غزة بمستقبل الارض المحتلة، ومستقبل هذه الاراضي بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومسار القضية الفلسطينية» (ص ٢٠٣ ـ ٢١٣).

وفي خلاصة قراءة الكتاب يمكن تسجيل جملة من الملاحظات منهجية ومعلوماتية. المنهجية تتعلق بطبيعة تناول الموضوع من جانب المؤلف. وفي هذا الصدد، يمكن الاشارة الى ملاحظتين:

الاولى، هي عدم تقديم المؤلف لخلفية اقتصادية ـ اجتماعية للاوضاع في قطاع غزة قبل الاحتلال الصهيوني العام ١٩٦٧. وقد استتبع هذا الوضع ان المؤلف لامس الاوضاع السياسية للقطاع ملامسة دون الدخول في اعماقها، ليوضح الاسس العميقة لـ «المقاومة في قطاع غزة»، والتي تستمد جذورها من بنى سياسية اقتصادية ـ اجتماعية صلبة. وبطبيعة الحال، فقد أضعف ذلك الموضوع، وجعله عصيّاً، الى حد ما، على فهم القارىء الذي لا يمتلك أرضية اقتصادية ـ اجتماعية عن ظروف القطاع وطبيعة التطوّرات الجارية فيه، وحوله.

الثانية، هي قيام المؤلف بافراد فصلين كاملين، اضافة الى تمهيد، ممهّداً بذلك للدخول في موضوع الكتاب. وهذا الحجم الذي يساوي ثلث الكتاب لا يبدو، في رأينا، ضرورياً. وأكثر من ذلك، فان ذلك أغرق الكتاب في قضايا ليست في صلب موضوعه، من ناحية، وفرض على القارىء مفاهيم ومواضيع على هامش بعيد لموضوع البحث، محمّلاً اياه اعباء هو في غنى عنها. وكان ذلك عموماً على حساب الفصلين الآخرين من الكتاب، حجماً ومعلومات.

أما الملاحظات المعلوماتية، فتتعلق بما يمكن ان نسميه بالنقص الواضح في معلومات الكتاب، أو في كثافة معلومات لا يحتاجها الكتاب الى هذا الحدّ ربما. وفي ذلك يمكن ان نستعرض مثالين:

المثال الاول، ان هناك نقصاً واضحاً في ما يتعلق بعمليات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٠؛ وهي فترة ازدهار المقاومة المسلّحة في القطاع؛ وهذا ما أكّده المؤلف في أكثر من مكان في الكتاب، وما تتضمّنه الوقائع ايضاً. وكان بامكان المؤلف تجاوز هذا النقص بقليل من البحث والجهد. ولا تقتصر ملاحظتنا على السنوات السابقة للعام ١٩٧٠، بل تتعداها الى ما بعده، حيث ان هناك نقصاً في بيانات العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية في القطاع لسنوات بعد العام ١٩٧٠، وبخاصة سنوات الثمانينات. وهذه البيانات والاحصائيات متوفّرة لدى الكثير من المصادر التي لا تبعد كثيراً من يد المؤلف، في تقديرنا.

المثال الثاني جاء في مواجهة المثال الاول، حيث أفرد المؤلف مساحات كبيرة لتقديم جداول عمليات (من الصفحة ١٤٢ الى الصفحة ١٩٩) دون نواظم محدّدة، ودون تقديم المبررات التي تفسر ورود هذه الجداول. وأكثر من ذلك، فان القراءة التحليلية لعمليات المقاومة المسلّحة في القطاع، طبقاً لما احتوته الجداول، جاءت قراءة مختصرة وغير كافية في دلالاتها ومعانيها، مقارنة بالعمليات العسكرية في انحاء فلسطين.

وتطرح هذه الملاحظات موضوع مراجع البحث، التي لم يضع الكاتب قائمة بها، كما هو مفترض، في

نهاية البحث، مع الاشارة الى ان المراجع المستخدمة تعاني من ضعف واضح. ويكفي القاء نظرة على هوامش الفصول الخمسة للتأكد من ذلك.

وهناك ملاحظة أخيرة نختتم بها ملاحظاتنا، وهي ان الكتاب، وهو يتحدث عن المقاومة في قطاع غزة، فانه لم يتناول، بعمق، المقاومة في جانبها السياسي. ففي الحالات التي تناولها كان التناول مجرّد ملامسة بعيداً من الدخول في اعماقها ومكوّناتها، في حين ركّز المؤلف على الجانب المسلّح في أعمال المقاومة، والذي، على الرغم من أهميته الشديدة والحاسمة، فانه لا يمكن عزله عن الجانب السياسي للمقاومة.

وبالاجمال، فان ملاحظاتنا لا تضعف الكتاب في تقديرنا، ذلك انه قوي في موضوعه وقوّي في تصديه لهذا الموضوع الحيوي الهام، الذي ينبغي ان يدرس لأهمية تجربة المقاومة في القطاع، والتي ما زال فيها الكثير من الدروس الهامة. وهذا ما أكدته انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية من قطاع غزة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧.

فايز ساره

تصعيد جبهة السلام، اقليمياً ودولياً

لا تزال خُطى م.ت.ف. تتتابع باتجاه احلال السلام في الشرق الاوسط، عبر المؤتمر الدولي، وتحقق المزيد من التأييد والاعتراف. ويمكن القول، انه، من خلال ما خطته المنظمة حتى الآن في هذا الاتجاه، بات من الواضح لدى الأوساط السياسية العالمية، خاصة الاوروبية منها، ان توجه المنظمة نحو السلام هو توجّه استراتيجي، وان ما تقوم به المنظمة من خطوات، وما يُدلي به قادتها من تصريحات، يهدف الى «كشف الكذب والخداع في قضية السلام، ومن يضع العراقيل أمامها» (رياض خريش، **الحياة**، لندن، ٢٠/٢/١٩٨٩). وأسهمت جهود المنظمة السلمية في تنشيط التحرّك الدولي، الرامي الى حل مشكلة الشرق الاوسط، حتى باتت النشاطات الدبلوماسية تتقاطع بفكرتين: الاولى، ضرورة نشوء حوار بين اسرائيل والمنظمة، باعتبار ان الاخيرة أدخلت معطيات جديدة الى ملف الصراع؛ والثانية، ضرورة المواكبة الدولية لهذا الحوار، من خلال العمل لتسهيل عقد المؤتمر الدولي (عبدالوهاب بدرخان، **المصدر نفسه**).

ولعل ابرز النشاطات الدولية، على هذا الصعيد، تركزت في النشاط الفلسطيني داخل أوروبا الغربية، وما تمخّض عنه من مستجدات دولية، وكذلك استمرار الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، اضافة الى مواصلة م.ت.ف. لفضح مكنونات السياسة العدوانية الاسرائيلية.

كل هذه المستجدات كان نقاطاً أساسية على جدول أعمال اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. من ٨ ـ ٩/٢/١٩٨٩، حيث تركز البحث فيها على تطورات الاوضاع في المناطق المحتلة، في ضوء التعليمات الجديدة التي أُعطيت لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي، وعلى دراسة سبل تطوير عمل اللجنة الدبلوماسي، من أجل الحصول على المزيد من الاعترافات بالدولة الفلسطينية، وكذلك دراسة العلاقات بين المنظمة وأوروبا الغربية، وما طرأ عليها من مستجدات ايجابية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩/٢/١٩٨٩).

النشاط الفلسطيني في اوروبا

غداة انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، كان لدى الأوساط السياسية الفلسطينية تقديرات محددة حول دور المجموعة الاقتصادية الاوروبية، مفاده ان دول المجموعة ليست في وارد اتخاذ موقف عملي، او نهائي، محدّد المعالم ازاء عملية السلام في الشرق الاوسط، والدولة الفلسطينية، والوضع في المناطق المحتلة؛ وانها سوف تنتظر حتى تتجمع لديها المعلومات والمعطيات من كل الأطراف المعنيّة، قبل ان تنسّق بين أعضائها الاثني عشر، من جهة، ومع واشنطن وموسكو، من جهة أخرى، لتحدد الخطوط الرئيسة والعريضة لتحركها الشرق أوسطي (شوقي الريّس، **المستقبل**، باريس، ٤/٢/١٩٨٩).

وعلى هذا الاساس، رسمت م.ت.ف. خطوط تحركها الدبلوماسي في اوروبا الغربية، فحقق أبعاده الاولى بنجاح ملموس، وعلى أكثر من صعيد. ولعل ما ساعد التحرك الفلسطيني في ذلك، اضافة الى توجهات المنظمة السلمية، هو ما برز من معطيات دولية أملتها سياسة الوفاق الدولي، وانهاء حالات، وبؤر، التوتر العالمي، ممّا جعل دول المجموعة الاوروبية، مضطرة الى «ان يكون لها، على تمايز مواقف دولها، موقف مشترك موحّد حتى تدخل المعترك الذي تتصارع فيه قوى عظمى، ككتلة لها هذه الصفة؛ وان تمسك العصا من مكان يقع بين طرفيها» (فيصل حوراني، **الحرية**، نيقوسيا، ٥/٢/١٩٨٩). ذلك ان مجموعة الدول تلك ومصالحها الاقتصادية مرهونة بالقدرة «على التأثير في الموقف الاسرائيلي، بعد ان اتضحت لها، بجلاء، جدّية توجه م.ت.ف. في طريق السلام القائم

على توازن المصالح والفرص لكل أطراف الصراع»؛ واتضح لها «ان الجانب الفلسطيني متمسك بالدور الاوروبي، بل ويطلب من دول المجموعة الاقتصادية تحمّل مسؤولياتها التاريخية» (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ٥/٢/١٩٨٩).

وفي السياق عينه، ثمّة من رأى ان الحركة الفلسطينية الدبلوماسية ازاء القارة الاوروبية «تسعى الى توسيع الهامش الاميركي الذي يتحرك فيه زعماء الدول الاوروبية، في حال انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال، واغراء اوروبا بقسمة جديدة للمصالح في الشرق الاوسط، لعلها تقوم بدور سياسي مستقل» (صالح هواش، **الأفق**، نيقوسيا، ٩/٢/١٩٨٩).

من جهتها، لا تزال م.ت.ف. ترى في الموقف الاوروبي، عامة، انه «ما زال دون مستوى القرارات التي اتخذتها المنظمة، سواء بالنسبة الى المجلس الوطني الفلسطيني، او بالنسبة الى خطاب عرفات الذي ألقاه [في] الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف» (من مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد)، **الحوادث**، لندن، ١٧/٢/١٩٨٩). ذلك ان م.ت.ف. تتطلع الى دور ابرز، وأوضح، من اوروبا الغربية، يساعد في «الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل، بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي والصين، والأغلبية العظمى من دول العالم، من اجل ازالة العقبة الاميركية ـ الاسرائيلية بوجه انعقاد المؤتمر الدولي». واعتبرت أوساط قيادية فلسطينية ذلك «جوهر الدور الذي تستطيع اوروبا الغربية ان تلعبه في اطار المساعي الهادئة الى تسوية أزمة المنطقة» (من مقابلة مع نايف حواتمة، **الحرية**، نيقوسيا، ١٩/٢/١٩٨٩). وطالبت الأوساط تلك الاسرة الاوروبية بأن تنتهج سياسة واقعية ازاء قضايا الشرق الاوسط، وان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي تولد بعد الانتفاضة، معتبرة ذلك «المدخل الذي سوف يمكّن الدور الاوروبي، في التحركات الهادفة الى ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط، من ان يكتسب درجة أعلى من الفعالية والاستقلالية، وبالتالي القدرة على تحقيق نتائج ثابتة» (**المصدر نفسه**).

التعنّت الاسرائيلي

لا تزال مبادرات م.ت.ف. ازاء عملية السلام في الشرق الاوسط تلقى رفضاً اسرائيلياً قاطعاً. ولا يزال القادة الاسرائيليون يزعمون ان م.ت.ف. ليست هي «الجهة الصالحة»، او المقبولة، في أية مفاوضات مقبلة، سواء ثنائية كانت أو موسّعة. وفي مقابل التعنّت الاسرائيلي هذا، تتخذ م.ت.ف. الاجراءات الكفيلة بكشف زيف الدعاوى الاسرائيلية ازاء عملية السلام؛ حتى انه يمكن القول، ان قيادة المنظمة بدأت هجوماً سلمياً معاكساً، من شأنه احراج الطرف الاسرائيلي وعزله دولياً. وفي هذا السياق، دعا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى ضرورة «انهاء حمام الدم في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقال: «ان على اسرائيل ان تعطي اشارة ايجابية لدعوتنا من اجل السلام» (**النهار**، بيروت، ١٨/٢/١٩٨٩). ودعا، أيضاً، الى ضرورة قيام سلام من شأنه اقامة اتحاد اقتصادي بين الاردن واسرائيل وفلسطين ولبنان، «لاقرار سلام دائم في المنطقة» (**السفير**، بيروت، ٢٠/٢/١٩٨٩؛ **والاهرام**، القاهرة، ٢٤/٢/١٩٨٩). ووجه عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، عبر شريط فيديو، أُذيع في القدس، بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩، بمناسبة اجتماع لـ «المركز الدولي للسلام»، «نداء حاراً من اجل السلام، مصحوباً بنقد ذاتي للسياسة السابقة لـ م.ت.ف.». وقال خلف، في الشريط: «ان السلام الحقيقي سيكون نتيجة اتصالات مباشرة، ولا يوجد طريق آخر للسلام». وأضاف: «لا أنكر اننا في الماضي اعتبرنا هذه الارض أرضنا، ولم نعتقد في امكان التعايش بين دولتينا» (**الحياة**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

وقد أثارت رسالة خلف، آنفة الذكر، ردود فعل عديدة، وتفسيرات متباينة، في الوسطين، الفلسطيني والاسرائيلي، ممّا حمل خلف الى ايضاح مضمون رسالته، مؤكداً انه حاول، من خلال رسالته، تقديم الأفكار التالية:

«○ اننا، كفلسطينيين، نملك، الآن، استراتيجية للسلام؛ الّا ان تعنّت اسرائيل، ورفضها، لكل حل سياسي مع م.ت.ف. يعرقل مساعي السلام.

«○ اننا في م.ت.ف. نرى ان المؤتمر الدولي

لا بد من ان يعقد؛ وبدونه لا يكون هناك أي سلام.

«○ اننا نؤيد أية لقاءات مع بعض الاسرائيليين من شأنها ان تهيىء لنجاح المؤتمر الدولي» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٥/٢/١٩٨٩).

وبعدما تناول بعض وسائل الاعلام العالمية، اخباراً ذكرت ان م.ت.ف. تجري مباحثات سرية مع اسرائيل، من شأنها التوصل الى قيام هدنة ما بين الانتفاضة وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع، سارعت المنظمة الى نفي هذه الاخبار، موضحة انها ترفض أي اقتراح لقيام هدنة ما بين الانتفاضة وقوات الاحتلال. وحسب اوساط فلسطينية، فان الحركة الدبلوماسية الفلسطينية وهجوم السلام الفلسطيني يطمحان، ضمن ما يطمحان اليه، الى تصعيد جبهة السلام في اسرائيل وتعزيزها، بحيث تلعب دوراً أكبر في تغيير المناخ السياسي داخل اسرائيل، والقبول بالمؤتمر الدولي، وباقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأكدت الاوساط تلك «ان المنظمة تتحاور مع شخصيات هامّة، منهم من يتولون مسؤولية قيادة احزاب. وكلهم يعترفون بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وباقامة الدولة الفلسطينية، ويعترفون بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني» (من مقابلة مع نبيل شعث، **فلسطين الثورة**، ٥/٢/١٩٨٩).

الى ذلك، رأت أوساط دولية ان اسرائيل تتجه نحو اجراء محادثات مباشرة مع م.ت.ف. او ربما انها قد تفعل ذلك، سراً. وعلى الرغم من اصرار وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على انه لن يتعامل مع المنظمة، «الاّ ان ثمّة أدلّة، على انه يمكن ان يكون مستعداً لأن يفعل ذلك على وجه التحديد» (**الدستور**، عمّان، ١٣/٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الايكونومست**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وفي السياق ذاته، أعلن عرفات، في مؤتمر صحافي في القاهرة، حضره زهاء ٢٠ صحافياً اسرائيلياً، «ان نتائج المحادثات السوفياتية ـ الاسرائيلية، والسوفياتية ـ الفلسطينية في القاهرة، والتي تعدّ مفاوضات غير مباشرة بين الاسرائيليين وم.ت.ف. قد حرّكت الموقف الاسرائيلي خطوة صغيرة الى أمام» (**الاهرام**، ٢٤/٢/١٩٨٩).

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

شهدت مسيرة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني توتراً ملحوظاً، اثر قيام جبهة التحرير الفلسطينية بـ «عملية المنارة»، والتي استشهد افرادها عند الشريط الحدودي، وقيام عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعملية عسكرية، استشهد عناصرها في بلدة حاصبيا اللبنانية؛ الامر الذي حاولت اسرائيل الاستفادة منه، في محاولة حثّ الولايات المتحدة الاميركية على ايقاف حوارها مع قيادة م.ت.ف. وعلى الرغم من عدم نجاح المحاولات الاسرائيلية، الاّ ان الولايات المتحدة اعتبرت العمليتين العسكريتين «عملاً لا يخدم السلام في الشرق الاوسط، وان استمرار المنظمة في عملياتها العسكرية ضد اسرائيل من شأنه ان يؤدي الى وقف الحوار». وقد لقي الموقف الاميركي هذا «استنكاراً فلسطينياً واسعاً»، واعتبر تهديداً موجهاً من قبل الادارة الاميركية الجديدة «ليس ضد م.ت.ف. فحسب، وانما، أيضاً، ضد القوانين الدولية والقرارات والاعراف التي تبنّتها الامم المتحدة، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية، والتي تعترف للشعوب بحق النضال في مواجهة الاحتلال، بكل الطرق والأساليب» (**القبس**، الكويت، ١٤/٢/١٩٨٩). وفي السياق ذاته، أدلى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبو احمد فؤاد، بتصريح أكد فيه ان المنظمة لم تتعهد للولايات المتحدة، أو لسواها، بايقاف الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني داخل فلسطين المحتلة، أو عبر الحدود معها، مشدداً على ان الكفاح يمثل، في استراتيجية المنظمة، خطاً اساسياً في نضالها من اجل تحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني؛ وبالتالي، فان عملية حاصبيا هي «ترجمة ملموسة في خط الكفاح المسلح الذي تعتمده م.ت.ف. بجميع فصائلها في سبيل دحر الاحتلال الصهيوني وتحقيق اهداف شعبنا الوطنية» (**الهدف**، نيقوسيا، ١٢/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، شدّد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليمان النجّاب، على «انه لا يمكن المساومة على استئناف الحوار الفلسطيني ـ الاميركي بالالتزام بوقف الكفاح المسلّح، حيث

ان مقاومة الاحتلال حق معترف به في المواثيق الدولية» (**القبس**، ٩/٢/١٩٨٩).

واعتبر الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، ان الاميركيين يريدون اعادة تركيب م.ت.ف. سياسياً وعسكرياً، ويطلبون من قيادتها ان تعيد بناءها بمقاييس السيناريو الاميركي، ويسعون، جاهدين، «لاقناعنا بأن م.ت.ف. بشكلها الحالي، لا يمكنها الاشتراك في التسوية الشرق أوسطية، كشريك متكافىء» (**الحرية**، ١٢/٢/١٩٨٩).

وخلاصة الموقف الفلسطيني ازاء الطروحات الاميركية، بشأن العمليات العسكرية الفلسطينية، هو ان م.ت.ف. تعتبر العمليات الفدائية الفلسطينية ضد مواقع وأهداف عسكرية اسرائيلية، ليست «عمليات ارهابية، بل هي جزء من المقاومة المشروعة ضد سلطات الاحتلال. وهي، بالتالي، تميّز بين الارهاب الذي يستهدف مدنيين ابرياء وبين النضال المشروع للشعوب من اجل استقلالها وتحقيق اهدافها الوطنية، وذلك استناداً الى قرارات الامم المتحدة نفسها». كما انها «تعتبر الارهاب ليس صفة ملازمة لـ م.ت.ف. كما تحاول الولايات المتحدة واسرائيل الادعاء به، وان اسرائيل ليست بريئة من العمليات الارهابية، بل انها تمارس ارهاباً حقيقياً وفعلياً ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وفي لبنان، وضد قيادات م.ت.ف. من خلال عمليات الاغتيال» (عبدالكريم ابو النصر، **المستقبل**، باريس، ١٨/٢/١٩٨٩).

وايّاً تكن التفسيرات المتعلقة بالموقف الاميركي، فان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وبعد مرور شهرين على بدئه، يبدو هشّاً، معرضاً للخطر وللتوقف بسبب عمليات فدائية تنفذ من لبنان ضد اسرائيل، او بسبب تصريحات يدلي بها ياسر عرفات، أو بسبب امور أخرى مماثلة يعتبرها بعض المسؤولين الاميركيين في الادارة الاميركية متناقضة مع التوجهات والالتزامات السلمية لـ م.ت.ف. فهؤلاء المسؤولون لا يختلفون عن غيرهم في الادارات السابقة التي عاندت «التيار العالمي بصمتها على الاحتلال الاسرائيلي، والتأييد المطلق لاسرائيل الذي أوصل «الوضع في فلسطين المحتلة الى نقطة الانفجار الشامل، والذي تجسّده الانتفاضة» (أحمد عبدالرحمن، **فلسطين الثورة**، ٥/٢/١٩٨٩). ولكي يأخذ الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سويّته ويتحقق السلام العادل ينبغي على الولايات المتحدة ان تعترف، بصراحة، «بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في انشاء دولته الخاصة». وهذا، في الوقت عينه، من شأنه «ان يوفر على الناطقين الرسميين الاميركيين مهمّة التعقّب شبه اليومي لسلوك م.ت.ف. التي أعلنت، ألف مرة، أمرين متلازمين، في غاية الوضوح، [هما] ان المقاومة حق مشروع؛ [و] ان الكفاح المسلّح وسيلة، وليس هدفاً» (حسن البطل، **المصدر نفسه**، ١٩/٢/١٩٨٩).

في أي حال، يمكننا القول ان قيادة م.ت.ف. نجحت في تفويت الفرصة على اسرائيل، والقوى الحليفة لها، لدق أسفين، سواء في العلاقات الاوروبية ـ الفلسطينية، أو في العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية التي لا تزال في مرحلتها الجنينية، ونجحت، أيضاً، في تجاوز جميع محاولات الابتزاز السياسي التي مورست تجاهها من قبل الادارة الاميركية الجديدة، المدفوعة في مواقفها، بوعي او بدون وعي، من قبل الاوساط الاميركية والصهيونية المتحالفة مع اليهودية والصهيونية ومع اسرائيل» (أسعد عبدالرحمن، **القبس**، ١٨ ـ ١٩/٢/١٩٨٩).

سميح شبيب

بانتظار القمة؛ نشاط في الوقت الضائع

ما زالت المساعي الى انجاز المصالحة بين سوريا وكل من مصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية مستمرة، حيث يرتهن عقد القمة العربية المرتقبة بانجاز هذه المصالحات، فـ «القمة العربية العادية مقررة... في العاصمة السعودية، الرياض؛ لكن الرياض رفضت القمة، اذا لم يسبقها تضامن عربي» (محمد عبدالمولى، **الصيّاد**، بيروت، العدد ٢٣١٠، ١٠ ـ ١٦/٢/١٩٨٩، ص ٣٨)؛ أما الاردن، فهو مستمر في مساعيه «من أجل تحقيق مصالحة بين سوريا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من أهمية تأمين التفاهم والتنسيق بين دول المواجهة التي تشكل العمق والسند للانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة؛ لذلك، فان المصالحة السورية ـ المصرية، وفتح أبواب دمشق أمام منظمة التحرير الفلسطينية، يحققان وحدة الموقف بين الاردن ودمشق والقاهرة والمنظمة، خصوصاً ان الجميع متفق على أسس التسوية من خلال مؤتمر دولي، ومن خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية، لتقوم بدورها كاملاً في تمثيل الشعب الفلسطيني» (**المحرر**، باريس، العدد ٥٨، ١١/٢/١٩٨٩، ص ٣). وفي هذا المجال، يعتبر النشاط السعودي، والاردني، الأبرز لانجاز مثل هذه المصالحات.

وقد زار وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، المملكة العربية السعودية بعد يومين من زيارة نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، لها. «وعلى الرغم من ان زيارة خدام ركّزت على الملف اللبناني، الّا ان المحادثات تناولت، أيضاً، التحركات العربية الاخيرة، والجهود المبذولة لتنقية الاجواء العربية، خصوصاً على صعيد تطبيع العلاقات بين دمشق والقاهرة... [وقد] أشاد الدكتور عبدالمجيد بكل الوساطات العربية لتحقيق المصالحات العربية» (**الحياة**، لندن، ١٤/٢/١٩٨٩)؛ وكشف «عن مساع خيّرة تُبذل، وتستهدف اقامة حوار بين دمشق والقاهرة... وأوضح... ان مصر سوف تشترك في أي قمة عربية جديدة، سواء كانت عادية، أم غير عادية». وأضاف: «هناك توافق في الآراء حول هذا الموضوع، وان المسألة أصبحت، الآن، متى ستعقد هذه القمة ؟ وقال: ان هذه الامور متروكة للقيادات العربية حتى تحددها» (**الصياد**، العدد ٢٣١٠، ١٠ ـ ١٦/٢/١٩٨٩، ص ٢٧). وأوردت مصادر صحافية، انه، عندما زار مدير مكتب الرئيس المصري، د. أسامة الباز، عمّان، في أوائل شباط (فبراير)، اتصل الملك حسين هاتفياً مع الرئيس الأسد، «وكان من المقرر ان يعقد لقاء بين وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، وبين الدكتور أسامة الباز، في عمان؛ لكن هذا اللقاء تأجل الى حين بلورة موقف مشترك، في الوقت الذي يستمر الاردن في مساعيه لعقد لقاء قمة في عمّان بين الرئيسين، المصري والسوري؛ لكن الأسد يقول ان أفضل مكان لهذا الاجتماع هو مؤتمر القمة العربي في الرياض... وقال مصدر اردني: ان العلاقات المصرية ـ السورية أصبحت شبه طبيعية... وان الاعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وزوال كل التحفظات السورية على مشاركة مصر في القمة العربية أصبحت مسألة وقت، ليس الّا» (**المحرر**، العدد ٥٨، ١١/٢/١٩٨٩، ص ٣).

يؤكد ما سلف بعض التلميحات السورية الرسمية. على سبيل المثال، «نشرت الصحف السورية، في ٣/٢/١٩٨٩، لأول مرة، منذ سنوات طويلة، تصريحات للرئيس حسني مبارك، حول طابا. فقد نشرت صحيفة ' البعث ' الناطقة باسم الحزب الحاكم، وصحيفة ' الثورة ' السورية، تصريحات الرئيس مبارك بكاملها» (**الأهرام**، القاهرة، ٤/٢/١٩٨٩)؛ كما أشاد وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في تصريحات صحافية، «بالمواقف الايجابية في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وأشار الى دعم الرئيس حسني

مبارك لقيام الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني؛ وقال الوزير الشرع: ان سوريا وافقت - عن قصد - على السماح بمشاركة وفد مصري في مؤتمر وزراء الزراعة العرب، الذي انعقد مؤخراً في دمشق، كدليل على تحسين العلاقات السورية - المصرية» (**الصيّاد**، العدد ٢٣١٠، ١٠ - ١٦/٢/١٩٨٩، ص ٢٧)؛ كما ردّ رئيس وزراء سوريا، محمود الزعبي، على سؤال حول مشاركة مصر في قمة عربية مقبلة، والمصالحة السورية - المصرية، قائلاً: «في حدود علمي، هناك مساعٍ تبذل لعقد قمة عربية. ونحن نرى في كل مسعى يؤدي الى التضامن العربي والى تجسيد الوسائل التي تجعل هذا التضامن فعّالاً، ويحقق أماني الأمة العربية، خطوة من الخطوات التي تنعكس بالخير والفائدة على العمل العربي المشترك؛ ومن المعروف ان العلاقة النضالية التي كانت قائمة بين مصر وسوريا أبرزت... المثل الحقيقي في العمل القومي الجاد؛ ومصر وسوريا كانتا، في فترة من الفترات، دولة واحدة... وان الأسباب التي أدت الى القطيعة بين سوريا ومصر معروفة للجميع، وسوريا تتطلع الى اليوم الذي تزول فيه هذه الأسباب، وترحّب بأية خطوة تخطوها مصر في ازالة ما يحول بينها وبين موقعها الطبيعي في ساحة التضامن العربي ضد العدو الصهيوني ومخططاته المعادية للوحدة العربية» (من مقابلة مع محمود الزعبي، **البعث**، دمشق، ٩/٢/١٩٨٩، ص ٢).

وقد أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، لدى وصوله دولة الامارات العربية المتحدة، في ٢١/٢/١٩٨٩، عن استعداده لتطبيع العلاقات مع ليبيا وسوريا، مدافعاً، في الوقت نفسه، عن صوابية الاتصالات المصرية - الاسرائيلية؛ وقال، في هذا السياق: «انا لا أفهم لماذا يريدون - السوريون والليبيون - ان ننقض اتفاقات كامب ديفيد، في حين ان اسرائيل ستكون المستفيد الوحيد من ذلك، ونفقد، نحن، كل مصداقية... [فـ] الاتصالات المباشرة بين مصر واسرائيل تسهل، الى حد كبير، تحريك القضية الفلسطينية، حيث يوجد طرف عربي يتكلم مع الاسرائيليين» (**السفير**، بيروت، ٢٢/٢/١٩٨٩)؛ حيث ان مصر، حسب قول السفير في الخارجية المصرية، عمرو موسى، «تسعى الى تنقية الاجواء العربية، وان يتم الحوار بين مختلف الدول العربية، بغض النظر عن آرائها واتجاهاتها، لمصلحة الحاضر والمستقبل، ودفع التكامل والتعاون العربي الى أقصى مداه؛ وان تكون منطلقاتها الثابتة الاحترام المتبادل وحل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً، والتركيز على عمليات التنمية ونقل التكنولوجيا والتعاون، للوصول بالشعوب العربية الى مستويات حياتية أفضل؛ وفي ضوء هذا كله، نريد عالماً عربياً جديداً، ومفاهيم عربية جديدة، لا مكان فيها للشعارات الجوفاء... [و] الدبلوماسية المصرية... تتحرك انطلاقاً من الثقل المصري، واستناداً الى التعاون العربي المتزايد، آخذة في الاعتبار التزام المصلحة القومية العليا للأمة العربية» (**الحياة**، ٨/٢/١٩٨٩).

حتى الاتحاد السوفياتي سعى الى تحقيق المصالحة بين سوريا ومصر؛ اذ أفادت مصادر صحفية بأن «محادثات وزير الخارجية السوفياتية في القاهرة [تناولت]، من بين ما تناولته، العلاقات المصرية - السورية، وأعرب... عن اعتقاده بأنها تتطوّر نحو الأفضل... وان كل طرف يبدي تفهماً لموقف الآخر... وأشارت مصادر الخارجية المصرية الى ان شيفاردنادزه أبلغ الى الرئيس حسني مبارك، في لقائهما... رغبة القيادة السوفياتية في ان تشهد المرحلة المقبلة عمليات تنسيق مصري - سوري في شأن الاعداد للسلام، مشيراً الى ان دمشق تتفهم تماماً أبعاد العلاقات مع القاهرة، مطالباً بتجاوز الخلافات السياسية بين البلدين، خصوصاً ان المرحلة المقبلة تتطلب تنسيقاً بينهما» (**الحياة**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية، بدورها، الى تشكيل لجنة تنسيق بين الدول المتاخمة لاسرائيل، وذلك للاعداد للمؤتمر الدولي للسلام، الذي سيعقد قريباً، حسب قول عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «اذا أرادت الدول العربية مجتمعة ذلك، فضغط الدول العربية على المجتمع الدولي سيجعل اسرائيل تستسلم للضغوط الدولية وتستجيب لهذا المؤتمر. وقد دعا الاخ ابو عمار، في مؤتمر صحافي عقده في عمّان، الى تكوين لجنة

عربية من سوريا والاردن ولبنان وفلسطين للتنسيق والتحضير للمؤتمر الدولي» (من مقابلة مع صلاح خلف، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦٨٥، ١٧/٢/١٩٨٩، ص ٢٤). وفي لقائه مع اللجنة المصرية للتضامن مع الانتفاضة، قال خلف: «نحن نرى ان العام ١٩٨٩ الحالي ونصف العام القادم هما الوقت المناسب للوصول الى خطوة أساسية على طريق الحل... لذلك، فانني أقول، واطالب، بموقف عربي جاد لتحصين الفلسطينيين ضد الاخطار المتوقعة. وحين أقول موقفاً عربياً، فأنا أعني الدول صاحبة القوة، مصر، السعودية، الجزائر، وسوريا أيضاً، فكيف نتحدث عن مؤتمر دولي ونحن نعطي ظهرنا لسوريا، وهي تفعل الأمر ذاته» (سامح عبدالله، **الأهرام**، ١٤/٢/١٩٨٩، ص ٦).

وكما الحال في شأن مصالحة مصر وسوريا، تلعب المملكة العربية السعودية والاردن دوراً بارزاً لتحقيق مصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ اذ ان «من العُقد، مواضع اهتمام السعودية في هذه الفترة، العلاقة السورية ـ الفلسطينية... ونقل دبلوماسي عربي في عمّان عن الرئيس الاسد ابلاغه المسؤولين السعوديين الاستعداد السوري لاجراء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية تسفر عن قمة بين الأسد وعرفات، اذا سارت هذه المحادثات على ما يرام» (**الحوادث**، العدد ١٦٨٦، ٢٤/٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧). وأفادت مصادر صحفية بأن الاستعداد السوري هذا أُبلغ الى الاردن، أيضاً؛ فـ «العاهل الاردني قد حصل على موافقة من الرئيس الاسد على استقبال ياسر عرفات في دمشق في مطلع الشهر المقبل [آذار ـ مارس]، وان التنسيق على الارض في لبنان بين حركة ' أمل ' و' فتح ' هو دليل آخر على ان التقارب السوري مع منظمة التحرير بات وشيكاً. وتقول مصادر دبلوماسية عربية ان دمشق تسعى الى ان تحصل على تأييد عربي في لبنان، وان تزيل كل معارضة لتوجهاتها، لا سيما من قبل منظمة التحرير والعراق» (**المحرر**، العدد ٥٨، ١١/٢/١٩٨٩، ص ٣). وأُجري تبادل الرسائل بين دمشق والمنظمة، «وتبين ان في هذه الرسائل نقطة لقاء مشترك؛ فقد وافقت المنظمة على ما كانت دمشق تطالب به منذ فترة طويلة، وهو ان المنظمة مستعدة ان تذهب الى مؤتمر السلام الدولي ضمن وفد عربي مشترك. [وهو] تطابق صريح في وجهات النظر لا بد وان يؤدي الى تفاهم آخر حول الدولة الفلسطينية؛ فسوريا ترى ان تأييدها لفلسطين والقضية الفلسطينية أقوى من الاعتراف السياسي والدبلوماسي؛ وقالت المنظمة ان هذا لا يكفي؛ ولم تمانع دمشق التي أوقفت حملتها الاعلامية ضد المنظمة، وأعلنت تأييدها للدولة الفلسطينية المستقلة، ولم تتصدّ لاستراتيجية المنظمة السلمية» (محمد عبدالمولى، **الصيّاد**، العدد ٢٣١٠، ١٠ ـ ١٦/٢/١٩٨٩، ص ٣٨). وقد قال رئيس وزراء سوريا، محمود الزعبي: «اذا استعرضنا النضال الفلسطيني في مختلف مراحله، لوجدنا ان سوريا كانت، دائماً، مركز البندقية الفلسطينية، والموقع الدائم للمقاتلين الفلسطينيين... وبالطبع، فان مواقف سوريا السياسية كانت تتميّز بالتمسّك والحرص على اعتبار القضية الفلسطينية المحور المركزي للنضال العربي؛ وكانت الغاية، دائماً، هي اقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني، وأيّدت سوريا كل خطوة يمكن ان تحقق هذه الغاية... [و] الحل العادل للقضية الفلسطينية لن يتحقق الاّ من طريق مؤتمر دولي، تنفيذاً للاجماع العربي... [و] باشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن والاطراف التي تقوم فيما بينها حالة الحرب، على أساس ان يؤدي هذا المؤتمر الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة، وفي تقرير المصير، وفي اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفقاً لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين» (من مقابلة مع محمود الزعبي، **البعث**، ٩/٢/١٩٨٩، ص ٢). وفي المؤتمر الصحافي، الذي عقده وزراء خارجية دول اسبانيا وفرنسا واليونان، في دمشق، وشارك فيه وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في ١٣/٢/١٩٨٩، قال الشرع: «لقد ناقشنا خلال محادثاتنا، في شكل رئيس، الوضع في الشرق الاوسط، أي قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي... [و] من النقاط التي تمّ الاتفاق عليها... تأييد المجموعة الاوروبية وسوريا عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة، ومشاركة الدول

الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع الأطراف المعنيين، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية» (**الحياة**، ١٤/٢/١٩٨٩)؛ وذكر مصدر دبلوماسي ان وزير الخارجية السورية أبلغ الى الوفد الاوروبي «ان مواقف رئيس منظمة التحرير، ياسر عرفات، لا يمكن ان تدفع اسرائيل الّا الى مزيد من التصلّب؛ وأوضح ان دمشق تؤيد تشكيل وفد عربي مشترك يضم الفلسطينيين في المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**).

ولا تعارض منظمة التحرير الفلسطينية موضوع تشكيل وفد عربي مشترك الى المؤتمر الدولي للسلام، في حال تقرر عقده. فقد قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف: «اننا نقبل بأن نكون جزءاً من الوفد العربي المشترك في أي لقاء دولي؛ ولكن نرفض ان يكون هناك وفد سوري ـ فلسطيني، ووفد اردني ـ فلسطيني، لأن هذا يعني ان المشاركة في التمثيل تنعكس على المشاركة في الحقوق، ولا تأتي بأي نتيجة» (من مقابلة مع صلاح خلف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤). وكان من بين ما تدارسته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال دورة اجتماعاتها، في أوائل شباط (فبراير)، «الجوانب السياسية والفنية لزيارة الوفد الفلسطيني الرفيع المستوى، الذي سيتوجه الى دمشق، وحدّدت سياسة المنظمة الجديدة تجاه سوريا، والنقلة النوعية التي ستشهدها هذه العلاقات» (**الحياة**، ١٤/٢/١٩٨٩). وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، صرّح بأن الوفد الفلسطيني الى دمشق سيبحث في «امكانية زيارة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والتمهيد لها» (**الاهرام**، ٣٠/١/١٩٨٩). وقد زار رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبدربه، دمشق و«التقى خلالها عدداً من المسؤولين السوريين، وبحث معهم [في] ترتيبات هذا اللقاء... [و] توقع... ان يعقد لقاء فلسطيني ـ سوري على أعلى المستويات خلال فترة قصيرة» (أ. ع. **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٣٦، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ٦).

ورأى مراقب فلسطيني ان «تعنّت دمشق في مواقفها السابقة شكل العقدة الأساسية أمام تطوير وضع أكثر انسجاماً بين دول الطوق العربية؛ كما ان تورط سوريا غير المجدي في لبنان، وعداءها المقيت لقيادة م.ت.ف. جعلها متخلفة عدة خطوات عن تطور الاحداث في المنطقة... وتدرك دمشق، تماماً، ان مسألة استعادتها لاراضيها في الجولان يصبح ممكناً من طريق احد خيارين: الحل العسكري، أو ربط استعادة الجولان بالحل الشامل الذي تنادي به منظمة التحرير. وأما امساك دمشق بالورقة الفلسطينية، فقد بات حلماً سورياً أثبتت تجارب السنين الماضية انه غير قابل للتحقيق. وما دامت جهود دمشق لاحتواء الحالة اللبنانية باءت بالفشل، فالمنطقي ان تسعى الى التكيف مع حقائق الصراع الشرق أوسطي؛ غير ان هذا التوجه الجديد لا يزال مرتجاً، فقد طال تلكؤ دمشق ازاء اعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة؛ كما ان اللقاء السوري ـ الفلسطيني متوقع منذ فترة ليست بالقصيرة، في حين ان تسارع الاحداث في المنطقة، سواء فيما يتعلق بحل الازمة اللبنانية، أو بخصوص الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لم يعد يحتمل مثل هذا التلكؤ... [و] انطلاقاً من هذه الرؤية، أبدت م.ت.ف. تجاوباً كبيراً مع جهود الوساطة العربية للمصالحة مع دمشق... واذا ما تحقق ذلك، فانه سيسهم، اسهاماً كبيراً، في تطوير العلاقات السورية ـ المصرية، وربما العراقية ـ السورية. لقد أثبت الصراع العربي ـ الصهيوني ان مصر [و] سوريا [و] العراق وفلسطين هي التي تتخذ قرار الحرب وتنفذه؛ وهي، مجتمعة، قادرة على اقرار وتحقيق السلام. والاردن، الذي كان نقطة ضعف هذه الاطراف في الحرب، يمكن ان يلعب دوراً أساسياً في الحل، بعد انفصاله عن فلسطين منذ ٣١/٧/١٩٨٨» (**المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧).

التكتلات الاقليمية

شهد شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ اقامة تكتلين اقتصاديين عربيين، احدهما في مغرب الوطن العربي، والآخر في مشرقه. ففي ١٧/٢/١٩٨٩، أعلن، في مراكش، «قيام اتحاد المغرب العربي بين المغرب وليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا، ومعاهدة انشاء الاتحاد... وجاء في نص حيثيات المعاهدة: ان اتحاد المغرب العربي يعد خطوة حاسمة على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وهو يأتي لتدعيم الامم الاسلامية والقارة الافريقية ولخدمة

السلام الدولي» (القبس، الكويت، ١٨ - ١٩/٢/١٩٨٩). وكان أعلن، في بغداد، في ١٦/٢/١٩٨٩، عن قيام «مجلس التعاون العربي»، ويضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالي. وممّا جاء في نص اتفاقية تأسيس هذا المجلس انه يُعد «احد تنظيمات الامة العربية؛ يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية، وبمعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي، والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية؛ ويقيم علاقات تعاون مع التجمّعات الاقليمية العربية والدولية» (من نص اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩، ص ٢). اضافة الى التكتلين السابقين، قام، قبل سنوات، تكتل آخر باسم «مجلس التعاون الخليجي»، ويضم ست دول عربية، هي المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عُمان. وما يعنينا في سياق هذا العرض «مجلس التعاون العربي»؛ اذ انه، حسب قول دبلوماسيين عرب، «ليس نادياً مغلقاً، وعضويته مفتوحة لأية دولة عربية ترغب في الانضمام اليه، وقد تنضم سوريا ولبنان وفلسطين في وقت لاحق... [لكن] الخلافات القائمة بين العراق وسوريا، والوضع المتردي في لبنان، بالاضافة الى ان الدولة الفلسطينية لم تقم حتى الآن، هي العوامل التي قد تؤدي الى عدم اتساع نطاق هذا التجمّع في الوقت الراهن» (القبس، ١٠/٢/١٩٨٩).

ويبدو ان الاعلان عن قيام «مجلس التعاون العربي» أثار، دون اعلان، حفيظة بعض الدول العربية، على أساس انه يمثل عودة الى سياسة المحاور بين الدول العربية، ممّا دفع القائمين عليه الى التأكيد، في كل مناسبة، ان المجلس ليس محوراً، وهو - حسب قول الرئيس المصري، حسني مبارك - «عمل اقتصادي قبل ان يكون عملاً سياسياً، لأننا لسنا من أنصار المحاور، ولأن العمل السياسي في الدائرة العربية ينبغي ان يكون تعزيزاً لعلاقات التضامن بين الجميع؛ وبالتالي، فان هذا الكيان هو، بطبيعته، كيان اقتصادي لا يمكن ان يكون له موقف سياسي منفصل عن علاقات التضامن العربي، أو خارج اطار التشاور مع كل الاشقاء» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٥٨، ١٧/٢/١٩٨٩، ص ٩ - ١٠)؛ وهو - والقول أيضاً لمبارك - «ينبثق من الجامعة العربية؛ ومثله مثل مجلس التعاون الخليجي؛ ومن المستحيل ان يتخذ موقفاً عسكرياً معادياً ضد أي دولة عربية؛ ويجب على كل عربي ان يشطب ذلك الاحتمال من ذهنه... [و] اننا، كدول تجمع رباعي، ونحن، كمصر... لن نقدم على أي عمل سياسي موضع اهتمام الأمة العربية، أو يتعلق بالقضايا العربية، دون ان ننسّق مع الدول العربية، وفي اطار الاتفاقيات العربية التي تنظم هذا التنسيق... فالقضية الفلسطينية، مثلاً، لا يمكن ان ننفرد، كمجتمع رباعي، بتحمّل مسؤولية ايجاد حل لها، فهذه قضية قومية ولا تمسّنا وحدنا كدول تجمع فقط، وينطبق ذلك، أيضاً، على قضايا امتنا العربية» (**الاهرام**، ٢١/٢/١٩٨٩). ويبدو ان مثل هذه التصريحات قد طمأنت البعض. فقد رحّبت المملكة العربية السعودية، في وقت لاحق على قيام التجمع، بقيام مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي. وقال وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر: «ان مجلس الوزراء السعودي عبّر عن تمنّيات المملكة بأن يساهم قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي... في تحقيق الخير والرفاه للأمة العربية» (**الحياة**، ٢١/٢/١٩٨٩). لكن سوريا استمرت في تحفظها من قيام مثل هذه التجمّعات. وانتقدت صحيفة «الثورة» السورية الرسمية «توجه الدول العربية الى تشكيل ' جزر سياسية ' ، ودعتها الى العمل، بدلاً من ذلك، على تعزيز الجامعة العربية... [حيث] لا يمكن لسياسات الجزر السياسية المعزولة ان تحل محل التضامن العربي المنشود؛ واعتبرت... ان الدول العربية يجب ان تعيد حساباتها على أساس تفضيل دور الجامعة العربية، وتعميق دور مؤسساتها على كل الصعد، وعلى الاقل، يجب ان تتذكر وجوب عدم وضع العقبات أمام هذا الدور، أو قطع الطريق على ما تملكه من امكانيات للتعبير عن الموقف العربي الموحّد» (**القبس**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

وتتباين آراء المراقبين العرب حول قيام التكتلات الاقتصادية العربية. فقد رأى البعض «ان الشعوب العربية ضاقت، فعلاً، بالفرقة والتشرذم والخلافات السياسية... [و] ان العالم العربي قد توصل الى اقتناع حقيقي بأن دور جامعة

الدول العربية في توجيه ارادته واستثمار طاقاته وحل مشاكلهم قد تعثر بشدة خلال السنوات الاخيرة... [و] ان الاتجاه العام لحل النزاعات والصراعات الاساسية، التي استنزفت قوى الشعوب العربية خلال السنين الثلاثين الاخيرة، كالاتجاه الى حل القضية الفلسطينية، وايقاف حرب الخليج، والمحاولات الجادة الاخيرة لتسوية أزمة لبنان؛ هذا الاتجاه يدفع الشعوب العربية، الآن، للالتفات الى الداخل، واعادة ترتيب البيت، واعادة البناء والتعمير، والتطلع الى ادراك ما فاتها بسبب هذه الصراعات؛ وبالتالي، يصبح التفكير في خلق هذه التجمعات الاقتصادية طبيعياً... [حيث] يمكنها مواجهة الكيانات الدولية القوية التي يتجه اليها العالم المتحضّر الآن» (ابراهيم نافع، **الأهرام**، ١٩٨٩/٢/٢٠، ص ١ ـ ٣).

ورأى آخر، ان هناك «توجهاً جديداً في الوطن العربي... [هو] التوجة الى التكتلات بديلاً من التضامن المتعذر والمتعثر... وربما كان هذا التوجه أقل، من حيث المستوى، من التوجه الذي ساد بين العرب في الخمسينات والستينات... لكنه، بالتأكيد، أكثر تطوراً وفائدة، من التوجه الانفرادي الانقسامي الذي ساد [في] الساحة العربية منذ أواسط السبعينات حتى الآن... لكن مستقبل هذه التكتلات الاقتصادية الجديدة يبقى في موضع الشك، حتى على الصعيد الاقتصادي؛ فاذا كان مجلس التعاون الخليجي، وبرغم التقارب السياسي بين أطرافه، لم يحقق الكثير على المستويين، السياسي والاقتصادي، واقتصرت انجازاته على المستوى الأمني، فكيف يكون الوضع بالنسبة الى كتل تقول دولها ان ما يجمعها هو الاقتصاد فقط من دون السياسة ؟» (غسان مكحّل، **السفير**، ١٩٨٩/٢/١٦، ص ٩).

من جانب آخر، رأى البعض ان «ولادة هذه الصيغة الاتحادية الجديدة تكشف عن تطور في العقل السياسي العربي يأخذ شكل الواقعية الجديدة في الممارسات السياسية؛ وهو تطوّر يؤسس لتحولات لا تقتصر على الراهن العربي، بل لها الشكل الاستراتيجي، لأنها تنقل الحالة العربية من واقع الاختلاف والتناحر والتصادم والتجزئة الى حالة تحالفية ترتقي بالوضع الى مستوى متقدم من التعاون... والقراءة السياسية للاعلان عن قيام ' مجلس التعاون العربي ' لا بد من ان تنطلق من جملة أحداث تفرض نفسها في اللحظة السياسية الراهنة، من بين أهمّها: أولاً، ان اطراف المجلس الرئيسة معنية برسم المرحلة السياسية لما بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية؛ ثانياً، ان الاطراف نفسها تطمح الى المشاركة الفعلية في التأثير على التطورات الجارية في الشرق الاوسط؛ ثالثاً، ان تطور هذا المجلس وتوسيعه بانضمام سوريا اليه يصبح أشبه ' بمرجعية ' سياسية لدول شرق المتوسط العربية» (خالد حرفوش، **الصيّاد**، العدد ٢٣١٢، ١٩٨٩/٢/٢٤، ص ٢٨). وهذه التحولات المتمثلة باقامة تكتلات اقتصادية، حيث «يتقدم الشعار الاقتصادي، ليحل، في مجال المبررات، مكان شعار تحرير فلسطين المستهلك (فكرة دول المواجهة)، أو مكان الشعار السياسي المحبط (الوحدات الاندماجية)... يعكس، على صعيد آخر، سريان الموجة السلمية في المنطقة، بمعزل عن الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها، والانتصار الواضح لاتجاه تولي منظمة التحرير الفلسطينية وحدها للشأن الفلسطيني» (جهاد الزين، **السفير**، ١٩٨٩/٢/١، ص ١).

ورأى مراقب سوري ان الاتجاه الحالي في المنطقة العربية هو تعبير عن «الوضع العربي المتخاذل الذي التهى بقضاياه القطرية على حساب القضية المركزية... [ولذا]، فان الانتفاضة شكلت، وستشكل، الى أمد طويل، على ما يبدو، الخيار العربي الوحيد لمواجهة اسرائيل، من جهة، ولتوفير الشروط التي قد تساعد الامة العربية على الالتفات الى قضيتها المركزية ومواجهة عدوها المصيري [من جهة أخرى]» (الياس خوري، **البعث**، ١٩٨٩/٢/١٧، ص ٢)؛ لكن «الشعب الفلسطيني بدون مساندة الأمة العربية والاسلامية لن يتمكن من التقدم في نضاله المشروع» (من مقابلة مع صلاح خلف، **مصدر سبق ذكره**)؛ اذ ان «استمرار الانتفاضة، من ناحية، وبقاء الموقف السياسي الفلسطيني المتحرك، ووجود حد أدنى من التضامن العربي المؤيد والدافع للتحرك الفلسطيني [من ناحية أخرى، سيفرضان]... على الاميركيين والاسرائيليين شروط انعقاد المؤتمر الدولي»

(من مقابلة مع صلاح خلف، المصور، العدد ٣٣٥٨، ١٩٨٩/٢/١٧، ص ٢٥ ـ ٢٦). وقد أدركت م.ت.ف. حسب مراقب فلسطيني، «ان الصعوبات الراهنة أمام تطبيق شعار ' قومية المعركة ' لا تلغي امكانيات ' قومية الحل ' ، اذا ما توفرت الشروط الموضوعية لذلك؛ وهذا ما هو قائم الآن، مع ادراكها، أيضاً، ان سياسة المحاور وبناء التجمعات الاقليمية العربية تؤثر، بهذا القدر أو ذاك، على تسريع الحل السياسي لأزمة الشرق الاوسط؛ لذا، فان م.ت.ف. تقاتل، الآن، على جبهتين: الاولى، جسر الهوة بين الموقف العربي المتسم بشيء من الخمول وبعض الارتباك في تحديده لسلّم الاولويات، وبين ديناميكيتها العالية جداً الناجمة عن هجومها السلمي العالمي؛ والثانية، استمرار هذا الهجوم بزخم متسارع مدعوماً بموقف عربي موحّد... بهذا المعيار يمكننا القول ان زيارة الأخ ابو عمار [المتوقعة] الى الاردن، واحتمالات قمة فلسطينية ـ سورية سينجزان الشق الأول من معادلة تكامل دول الطوق لفرض الحل العادل، أي اقامة علاقات طبيعية، ثنائية وجماعية، فلسطينية ـ سورية ـ أردنية ـ مصرية؛ وسيكتمل الشق الثاني من المعادلة [بـ] حل الخلافات العراقية ـ السورية؛ وتحقيق هذا الاتجاه العربي الجوهري، قبل قمة الرياض، أو بعدها، سيؤدي الى تراجع سياسة المحاور والتكتلات العربية الى حجمها الثانوي، لأنه لا تكامل اقتصادي حقيقي تحت تهديد الحراب الاسرائيلية» (أ. ع. **فلسطين الثورة**، العدد ٧٣٦، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ٦ ـ ٧).

ولا يزال الموقف العربي «دون المستوى المطلوب لدعم الانتفاضة وتوفير السبل لاستمرارها... والاحرى ان تبادر الدول العربية الى اتخاذ خطوات مناسبة وسريعة لتنفيذ ما اتفق عليه لدعم الانتفاضة، وتكثيف الضغوط على الجانب الاميركي، والاوروبي، وكافة المنظمات الدولية، لدفع سلطات الاحتلال لوقف أعمالها القمعية ضد الشعب الفلسطيني والاقرار بحقوقه المشروعة» (حسن أبو طالب، **الأهرام**، ١٩٨٩/٢/١٥). ولتحريك الركود العربي، وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، نداء الى قادة الدول العربية، في ١٩٨٩/١/٢٢، ممّا جاء فيه: «في الوقت الذي تستمر فيه الانتفاضة البطولية المباركة لشعبنا الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي، ومن اجل تحقيق الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... انني أهيب بكم يا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو... للوقوف مع شعبنا في مواجهة الاخطار المحدقة بأطفالنا ونسائنا... كما انني أهيب بكم لعمل كل ما يلزم، وعلى مختلف الأصعدة، و[على] كل الساحات والمحافل لكبح جماح وحشية جيش الاحتلال الاسرائيلي... وان امتنا العربية، التي يلتف وجدانها اليوم حول أبناء وشعب فلسطين... لتنتظر منكم... الكثير الكثير انتصاراً للشعب الفلسطيني، ودعماً له في جهاده الحق ونضاله البطولي للتخلّص من نير الاحتلال وتحقيق استقلاله الوطني» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٣٤، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٨). ولذا، فان منظمة التحرير الفلسطينية تركّز، كما قال رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، على «أهمية عقد قمة عربية، مشيراً الى ان مثل هذه القمة ستسمح بتعزيز التضامن العربي وتخدم القضية الفلسطينية» (**الحياة**، ١٩٨٩/٢/٢١). ورأى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، انه يجب ان تنبثق من مثل هذه القمة «لجنة تحضير للمؤتمر الدولي... تشارك فيها م.ت.ف. [و] مصر [و] الاردن [و] سوريا ولبنان؛ وتكون مهمة اللجنة تنسيق العمل العربي، وبما يخلق موقفاً عربياً قوياً يفرض على اسرائيل احترامه، ويسهم في تطوير الموقف الاميركي، والاوروبي، من قضية فلسطين» (أحمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٣٧، ١٩٨٩/٢/١٩، ص ١١).

وهكذا، بين استمرار الانتفاضة الفلسطينية ومتابعة م.ت.ف. لحملتها الدبلوماسية العالمية، وبين اقامة التكتلات الاقتصادية العربية، وبانتظار انجاز المصالحات العربية ـ العربية اعداداً للقمة، «يدور العقل السياسي الحاكم في البلاد العربية دورة جديدة، غير تلك التي عرفها خلال عقود بكاملها... فكأن العالم العربي المتصالح مع نفسه ومع الآخرين في عصر الملك فهد والرئيس حسني مبارك، هو غير العالم العربي المتقلّب على الجمر في عصر المرحومين، الملك سعود والرئيس عبدالناصر...

وهكذا، ففي كل تفصيل من تفاصيل السياسة العربية، وعند معظم الحاكمين، تبدو، جلية، الدورة الجديدة للعقل العربي، المتمثلة في الاتجاه نحو هدم الجدران الفاصلة بين العرب بعضهم عن بعض، ثم بين العرب والعالم... أمّا... أحوال... ياسر عرفات [فـ] ليست بالاستقرار عينه، بعد تأرجح القضية الفلسطينية بين الدبلوماسية والانتفاضة؛ فهو، في طلب الدولة، يعاني من القريب والبعيد، ولا يزال... في حاجة الى لهجة دفاعية يستخدمها مع العالم كله، بانتظار نتائج الدورة الجديدة في العقل العربي؛ تلك القائمة في انفتاح العربي على العربي الآخر، والطريقة المنفتحة في تعامل العرب مع سواهم. وليس ياسر عرفات، في الحقيقة، هو المنتظر الوحيد لنتائج هذه الدورة، بل المنتظرون مثله كُثر، ولا سيما في الخليج، حيث زالت الحرب ولم يقم السلام؛ وفي لبنان، حيث لا تزال المأساة مستمرة» (الحوادث، العدد ١٦٨٦، ٢٤/٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧).

أ. ش.

مكاسرة الكبار في الشرق الاوسط

على امتداد الشهر الفائت، بقي الطرف الفلسطيني الجالس الى مائدة المفاوضات ينتظر، وحيداً، جلوس سائر المفاوضين الدوليين. لكن هؤلاء، جميعاً، لا يزالون موزعين على حلقات في الكواليس: موسكو سارعت الى افتتاح مرحلة ما بعد الانسحاب من افغانستان بهجوم دبلوماسي يقوده وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه؛ والادارة الاميركية الجديدة تدرس الملفات وتراقب تحرّكات الاطراف الآخرين؛ واوروبا أرسلت «ترويكا» الوزراء الى المنطقة للاستطلاع وتلمّس الطريق الى مبادرة قد تحمل اسم القارة القديمة من جديد.

كل هذه التحرّكات تتقاطع عند ملتقى سبيلين: الاول، ضرورة قيام حوار بين اسرائيل وم.ت.ف. كمرحلة انتقالية، باعتبار ان الاخيرة أدخلت، خلال الفترة القليلة الماضية، معطيات جديدة الى ملف النزاع في المنطقة؛ والثاني، ضرورة المواكبة الدولية لهذا الحوار، من خلال العمل على تسهيل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام.

واذا كانت المرحلة الانتقالية موضوع البحث الاساس للقوى الدولية ذات العلاقة بانعقاد المؤتمر الدولي، فان السيناريو النهائي للمرحلة الانتقالية سيعكس طبيعة الادوار التي تطمح هذه القوى الى أخذها، سواء في المؤتمر التحضيري الدولي، أو في المؤتمر نفسه.

ضمن هذا الاطار، يمكن حشد مجموعة من التحركات الدولية التي تؤكد احتمالات ذلك، وتترابط بتناقضاتها لتشكّل، في النهاية، واقعاً جديداً يعتمد على أساسه المؤتمر الدولي. ولعل أهم ما يلفت الانتباه، في هذا السياق، هو ما تناقلته وسائل الاعلام الاميركية عن وجود اتفاق اميركي ـ سوفياتي على حل مشكلة الشرق الاوسط؛ وان هذا الاتفاق كان أُبرم خلال كانون الاول (ديسمبر) الماضي، اثر اجتماعات مكثّفة عقدت في كل من جنيف وفيينا بين المساعد السابق لوزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ورئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف. واستناداً الى هذه المصادر، فان الاتفاق نصّ على ان مؤتمراً تحضيرياً للمؤتمر الدولي سوف تعقده الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في الربيع المقبل، يحدد طبيعة ودور المؤتمر الدولي، الذي سيعقد في ربيع العام ١٩٩٠ تحت مظلة هيئة الامم المتحدة، على ان يبدأ العمل بمرحلة انتقالية تتضمّن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل قبل نهاية العام الجاري، واجراء انتخابات حرّة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف المنظمة الدولية في فترة لا تتعدى تشرين الثاني (نوفمبر) أو كانون الاول (ديسمبر) المقبلين، والبدء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. (**الواشنطن بوست**، ٢٧/١/١٩٨٩).

واذا ما قيل ان هذه المعلومات لا تتجاوز السيناريو الصحافي، فان المواقف والاتجاهات التي تتبنّاها الاطراف الدولية المعنية تشير، جميعها، الى ضرورة منح الفلسطينيين مقابلاً عملياً لانتهاجم سياسة الاعتدال، وان يتمّ هذا باقصى سرعة، حالت دونها، حتى الآن، فترة استلام الادارة الاميركية الجديدة لمهامها، والتي ستبدأ قريباً في ما يخص الشرق الاوسط بعودة الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، وزيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لواشنطن، واللقاء المرتقب بين وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في فيينا.

الاختراق السوفياتي

اللعبة السياسية الدولية التي تمرّ بها منطقة الشرق الاوسط على هذه الخلفية، أساسها الفرز الدقيق لمخلّفات الحرب الباردة لدى العملاقين

في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية، وفي الوقت عينه تعزيز مكتسبات الوفاق الجديد، بما يقطع الطريق على التراجع الاميركي.

على هذا الصعيد، كشفت مصادر دبلوماسية مضمون توجهات القيادة السوفياتية في ما يتعلق بتحركاتها السياسية والدبلوماسية في المرحلة المقبلة. فهي، أولاً، باتت تشعر بتفاؤل أكبر منذ تسلّم جورج بوش الرئاسة في الولايات المتحدة؛ وهي، ثانياً، تنوي متابعة الحوار والتنسيق والتعاون معه، من اجل تأمين عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وفي أقرب فرصة ممكنة، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والاطراف المتنازعة، بما فيها م.ت.ف. وهي، اخيراً، تنوي متابعة اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية، لأنها تعتبر أن ذلك أمر مفيد، خاصة وان موسكو تنوي، في اطار هذه الاتصالات، العمل على محاولة تغيير الموقف الاسرائيلي من المؤتمر الدولي، ومن دور م.ت.ف. في عملية السلام (**القبس**، الكويت، ٢٥/١/١٩٨٩).

وحيث ان معظم هذه الاحداث له بُعد مستقبلي، فان انتظامه في سيناريو واحد سيساعد على فهم علاقاته المتداخلة. ولعلّ ما يجدر التذكير به، ان موسكو بنت تحرّكها الدبلوماسي على أساس المتغيرات الفلسطينية، وتتطلع الى متغيرات اسرائيلية موازية لها. ومع ان موسكو وتل ـ أبيب تفضّلان اجراء الاتصالات السياسية فيما بينهما في عواصم اخرى، فان قناة الحوار فيما بينهما باتت مفتوحة على مصراعيها؛ كما بات مفهوماً ان السوفيات مستعدون للاجابة عن كل خطوة اسرائيلية بأكثر من خطوة على طريق تطبيع العلاقات.

لقاء وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في باريس، مطلع العام الجاري، كان مناسبة احتفالية لأن يشدد الجانب السوفياتي على عدد من النقاط الاساسية، منها ان أي محاولة لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي بالقوة ليست في صالح اسرائيل، بل ان السلام الدائم والشامل هو الضمان الوحيد لأمن اسرائيل ولاستمرار وجودها في المنطقة؛ كما انه لا يمكن اجراء أية مفاوضات سلام لحل المشكلة الفلسطينية، اذا لم تشارك فيها مباشرة م.ت.ف. وفي هذا النطاق، أكد الوزير السوفياتي ان هذا الامر لم يعد مطلباً عربياً فحسب، بل بات مطلباً دولياً أيضاً؛ ثم ان المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد المقبول لحل النزاع في المنطقة بصورة شاملة ودائمة. وقد سجّل شيفاردنادزه، من خلال ما ذكره ارنس، ملاحظة أساسية، وهي ان الموقف الاسرائيلي لم يتغير اطلاقاً، سواء لجهة المؤتمر الدولي أم لجهة م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

قد لا تكون هناك أفكار جديدة في جعبة موسكو؛ انما لديها، بالتأكيد، لهجة وأسلوب جديدان ازاء اسرائيل، بشأن تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. في هذا الاطار، اعتبر الاكاديمي السوفياتي، فلاديمير نوسنكو، ان عدم وجود علاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي امر غير طبيعي. واسترجع تأثير اقدام موسكو على قطع علاقاتها مع اسرائيل في العام ١٩٦٧ على الوضع في الشرق الاوسط قائلاً «ان هذه الخطوة لم تؤد الى نتائج تتوافق مع احد أهم الاهداف في سياسة الاتحاد السوفياتي الشرق أوسطية، وهي العمل على اقامة سلام عادل في المنطقة». وانتقل نوسنكو، فوراً، الى القول: «في ذلك الوقت، أظهر الاتحاد السوفياتي تضامنه مع الدول العربية؛ لكنه كان في استطاعته، كما يظهر، تقديم مساعدات أكبر لحل مشاكلها المحلية ـ منها تصفية آثار العدوان ـ ، وذلك لو بقيت هناك قناة للمحادثات السياسية مع اسرائيل من التسوية، على سبيل المثال، في هذه الظروف الدرامية». ثم أسف لاستمرار وقف العلاقات، «فليس هناك أية أسباب موضوعية لمثل هذا الوضع غير الطبيعي» (**السفير**، بيروت، ١/٢/١٩٨٩).

ولم يُبدِ نوسنكو شكاً في «ان مبادىء التفكير السياسي الجديد تقوم على ان العلاقات بين الدول يجب ان تعلو فوق الخلافات الايديولوجية؛ ويجب ان لا تكون معتمدة عليها». ولمّا كانت الصهيونية، كايديولوجية بورجوازية قومية، تكن عداء كبيراً للماركسية، فان «الخلاف [فيما] بينهما هو خلاف مبدئي». ومع ذلك، اضاف نوسنكو: «يجب التأكيد ان نظرتنا العلمية في تقييم الصهيونية لم تكن دقيقة دوماً، خلال السنوات العشر الماضية؛ فعندما كنّا نركّز اهتمامنا على التقييم العام للحركة، كنّا لا

نأخذ بعين الاعتبار وجود مجال واسع من الاتجاهات المختلفة ـ من اليمين الفاشي وحتى الاشتراكية الديمقراطية التي لها مواقف واقعية في السياسة الاسرائيلية الداخلية والدولية». وأشار نوسنكو الى «ان البحث الفعّال لطرق السلام في المنطقة يتطلب وجود اتصالات مباشرة مع جميع اطراف النزاع، وبالاخص ان ثمّة حاجة ماسة الى نشاطات ملموسة وليس الى علاقات برّاقة». وأضاف: «لقد أُجريت عدة اتصالات منفردة، في السابق، بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، في الفترة ما بين العامين ١٩٨٦ و١٩٨٨، حيث أُجريت مجموعة من اللقاءات مع ممثلين في وزارة الخارجية الاسرائيلية، بهدف تبادل الآراء بالقضايا المتعلقة بالتسوية الشرق أوسطية» (**المصدر نفسه**).

وقبل الخوض في خلفيات ما يتوقعه المراقبون من تطورات في ضوء التفكير السوفياتي الجديد، وفي ضوء جولة شيفاردنادزه على المنطقة، لا بد من التنويه الى الاستنتاج الذي خرج به بعض هؤلاء، الذي رأى ان الهجوم السوفياتي الدبلوماسي الجديد يأتي في وقت لم تمتلك فيه الادارة الاميركية الجديدة، بعد، القدرة الفعلية على المبادرة، خصوصاً وانها لم تفرغ من مرحلة التعيينات والاسماء وتسمية الاشخاص الذين سيتولون معالجة الملفات (فيليب غلين، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢/٢/١٩٨٩). وذكر البعض ان الاتحاد السوفياتي كان أبلغ الى الولايات المتحدة انه لا يتمسك بمواقف جامدة في ما يتعلق بصلاحيات المؤتمر الدولي، وبتوزيع الادوار فيه، وانه مستعد لابداء المرونة الضرورية لانجاح هذه الخطوة، خصوصاً وان فكرة عقد المؤتمر الدولي هي، في الاساس، فكرة سوفياتية (جيرمي ستون، **المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٨٩). وأضاف البعض الآخر، ان جولة شيفاردنادزه جاءت بعد ظهور لغة سوفياتية جديدة في التعامل مع الازمات في العالم، وفي التعامل مع أزمة الشرق الاوسط. وان حلفاء الاتحاد السوفياتي واصدقاءه لمسوا، عملياً، مدى التغيير الذي ادخل على اللغة السوفياتية في التعامل مع هذه الازمات (**المصدر نفسه**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

ورأى البعض الثالث، ان الاتحاد السوفياتي يتصرف كأن لا عودة، ابداً، الى الحروب العربية ـ الاسرائيلية، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة الى علاقات التعاون والصداقة والتسليح والمساعدات للبلدان التي كانت تتحمّل عبئاً أساسياً في المواجهات العربية ـ الاسرائيلية. واستطرد، ان جولة شيفاردنادزه عكست، أيضاً، موافقة موسكو على قيام مصر بدور أساسي في تقريب وجهات النظر وفتح قنوات الاتصال بين طرفي النزاع في الشرق الاوسط؛ وهذه، بحد ذاتها، خطوة جديدة (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٨٩). وهكذا، فان لقاء شيفاردنادزه وارنس في القاهرة، ثم لقاء شيفاردنادزه مع ياسر عرفات في القاهرة، أيضاً، جعلا العاصمة المصرية عاصمة المرحلة المقبلة في التسوية. وقد ترشحها التطورات لأن تكون عاصمة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، أي الحوار الذي يفترض ان يسبق المؤتمر الدولي من دون ان يحلّ محله. وهذا يعني، أيضاً، ان السوفيات استوعبوا جيداً دروس المراحل السابقة، واخذوا في اعتبارهم الواقع الذي افرزه الصلح المصري ـ الاسرائيلي. الا انهم، عكس الاميركيين، لا يريدون توظيف هذا الصلح لعزل مصر واضعافها، أو حتى ارهابها، بل يريدونها ركيزة ومنطلقاً للمراحل التالية في تسوية منقّحة. واذا كان الاميركيون حاولوا متأخرين ان يتصرفوا بهذا الوعي لأهمية مصر، فان وزير الخارجية السابق، جورج شولتس، توجّه الى القاهرة، لعلها تساعده في احراز تنازلات عربية، بعدما تيقّن من ان ابواب التغيير الاسرائيلي موصدة (**الحياة**، لندن، ٢١/٢/١٩٨٩).

كيف يمكن تعدي عرض هذا الكلام السوفياتي اللطيف بحق مصر الى محاولة فهم ماذا يجري فعلياً ؟ فلنلاحظ، أولاً، ان الاتحاد السوفياتي، باللغة التي يعتمدها، حالياً، لم يعد يعاني من عقدة الحصار والخوف من العزلة، وهي مخاوف اثارتها اتفاقيتا كامب ديفيد، حين اعتبرت موسكو ان الغرض الاساس منها هو انشاء توازنات سياسية وعسكرية جديدة تكون بمثابة اعادة صياغة جديدة لموازين القوى في المنطقة، وعلى نحو معادٍ للسوفيات، وهو الامر الذي دفع موسكو الى اتخاذ مواقف سياسية متشددة في حينها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٢/١٩٨٩).

بيد ان جولة شيفاردنادزه، وظهور اللغة

السوفياتية الجديدة، اضافة الى القدرة الكبيرة على المرونة ومحاولة نقل الوفاق الدولي الى الشرق الاوسط، لا تعني، اجمالاً، ان كل المشاكل على طريق الحل؛ ذلك ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يعتبر من النزاعات الاكثر تعقّداً في العالم؛ اذ تختلط فيه مسائل الوجود بمشاكل الحدود (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٣/٢/١٩٨٩). على الرغم من ذلك، فان لقاء شيفاردنادزه ـ ارنس هو رسالة سوفياتية جديدة الى اسرائيل، مفادها ان عليها ان تقرأ جيداً في التطورات الدولية، وان تسارع الى القبول بمؤتمر دولي تلعب الامم المتحدة فيه دوراً ناشطاً، ويفسح، في الوقت عينه، في المجال لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع، وتسويات تقوم على أساس ضمان المصالح المتبادلة وحل مشاكل الأمس (**المصدر نفسه**).

خلاصة ما رمى اليه التحرك السوفياتي الذي يقوده شيفاردنادزه، انه أكد جملة ثوابت سوفياتية جديدة ومنقّحة، منها ما كشفته مصادر دبلوماسية عربية، من ان الحكومة السوفياتية كانت اطلعت دولاً وجهات عربية عديدة، مسبقاً، على الاهداف الحقيقية لجولة الوزير السوفياتي، وأكدت لها ان أحد أبرز اهداف الجولة هو مناقشة مجموعة اقتراحات وأفكار تتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية، لمعرفة مواقف الاطراف العربية المعنيّة بالنزاع ازاءها، وذلك قبل بدء جولة جديدة من المحادثات الرسمية بين المسؤولين السوفيات والادارة الاميركية الجديدة، بهدف تحريك عملية السلام في أقرب وقت ممكن (**القبس**، ١٧/٢/١٩٨٩).

وقبل ان تتحدد هذه المقترحات والافكار السوفياتية، أشار تعليق لوكالة «نوفوستي» حول جولة شيفاردنادزه الى «ان الجانب السوفياتي يقترح، لتحقيق السلام في المنطقة، العمل في اتجاهات ثلاثة: الاول، هو الاستخدام الفعّال لامكانات مجلس الامن الدولي كمؤسسة دولية فعّالة في اطار ما يسمى الدول الكبرى الخمس، بعد ان اتّفق، مبدئياً، خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة، على اجراء مشاورات عملية بينهما». اما الاتجاه الثاني، فهو «عقد اجتماع لمجلس الامن الدولي على مستوى وزراء الخارجية، وقد قدم هذا الاقتراح، رسمياً، في جنيف، الى الامين العام للامم المتحدة». اما الاتجاه الثالث، ولعله الاتجاه الأهم ـ حسب الوكالة ـ فهو «اجراء حوار مباشر بين أطراف النزاع أنفسهم». كما لاحظت «نوفوستي»، ان ثمّة اجماعاً واسعاً لصالح عقد مؤتمر دولي للسلام، وهذا يعزز مواقف الاطراف التي ترى فيه الآلية المضمونه الوحيدة لصياغة حلول مقبولة من الجميع. وأضافت: «لكننا نعرف ان لا فائدة من عقد المؤتمر، ما لم تعلن اطراف النزاع كافة، من دون استثناء، عن تأييدها له؛ اذ ليس في استطاعة المجتمع الدولي ان يفرض هذا الحل، أو ذاك؛ ومن هنا، فان احد الاهداف الرئيسة لجولة شيفاردنادزه هو تخفيف ميول ونزعات المجابهة، وتعزيز الثقة، وتوفير مناخ ملائم عموماً، لكي تكون الاطراف مستعدة للبحث عن حلول مقبولة من الجميع، على أساس توازن المصالح» (**السفير**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

يستشف من هذا التعليق ان ثمة ثوابت سوفياتية بدأت بالتبلور والنضج، منها استمرارية التقارب السوفياتي ـ الاسرائيلي، وحرص السوفيات على الموافقة الاسرائيلية على عقد «مؤتمر دولي»، بهدف التوصل الى «تسوية شاملة». في هذا الصدد، أكد شيفاردنادزه «ان التوصل الى تسوية بين العرب واسرائيل ليس سراباً، وهو أمر حيوي للاتحاد السوفياتي، لقرب منطقة الشرق الاوسط منه»؛ وشدّد، مرات عدة في كلمته، في القاهرة، على استعداد الاتحاد السوفياتي «للعمل مع اسرائيل، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية معها». وقال: «ان التوازن الدقيق في مصالح الاطراف المعنية، وهي العرب والفلسطينيون واسرائيل على حد سواء، عامل رئيس في مفاوضات الشرق الاوسط». وكرّر ان الاتحاد السوفياتي مستعد «للعمل، بشكل بنّاء، مع كل الاطراف المستعدة للاسهام في التوصل الى حل». وأضاف: «نستطيع بناء، وتنمية، علاقات ودية مع الجميع في المنطقة، بلا استثناء» (**الحياة**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

ومن الثوابت الاخرى الهامّة عند السوفيات، ذلك الهجس بموقف عربي موحّد حيال التسوية. وقد دافع شيفاردنادزه عن ضرورة توافق قادة مصر وسوريا ولبنان والاردن وم.ت.ف. على هذه

التسوية. وبذلك تظهر موسكو انها تخلّت عن مقاييسها السابقة، ولم تكرر الدعوة التي اطلقتها العام ١٩٨٧ لاحياء «جبهة الصمود والتصدي»، على الرغم من انها لا تزال تعطي بلدان هذه الجبهة الاولوية في صداقاتها العربية. لكن الاشارة الى هذا التوافق تصبّ في مجرى الاتصالات الساعية الى عقد مصالحات عربية، خصوصاً بين مصر وسوريا، وم.ت.ف. وسوريا، وتثبت تمايز المقاربة السوفياتية على أي مقاربة دولية أخرى لقضية المنطقة وأسس حلّها (المصدر نفسه، ٢١/٢/١٩٨٩).

هكذا وضحت معالم الخطة السوفياتية التي حملها شيفاردنادزه الى المنطقة، وتتم على أربعة مراحل: أولاً، تشكيل لجنة تحضيرية خماسية من الدول والاطراف العربية المعنية بحل مشكلة الشرق الاوسط، وهي مصر وسوريا والاردن ولبنان وم.ت.ف. بحيث تعمل هذه اللجنة على صياغة موقف عربي موحّد، او متناغم ومتناسق في أضعف الاحوال، حتى لا تتضارب المواقف العربية في المؤتمر الدولي خلال انعقاده، الامر الذي قد يؤدي الى فشله (الشرق الاوسط، ٢٥/٢/١٩٨٩)؛ ثانياً، عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن؛ ثالثاً، تكثيف التشاور بين الدول الخمس لاقامة لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، بعد التشاور مع جميع اطراف القضية، ومهمة اللجنة التحضيرية هي تحديد شكل ومهام المؤتمر الدولي ومدة انعقاده وصلاحياته وسلطته للتدخل والتحكيم في حال تعثّر أو تجمّد المفاوضات؛ رابعاً، الاستعانة بجهود الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، وتحديد فترة زمنية بين ستة وتسعة شهور للمرحلة التحضيرية (الحوادث، لندن، ٢٤/٢/١٩٨٩، ص ١١).

واشنطن؛ حسابات الربح والخسارة

اذا كان التحرك الدبلوماسي السوفياتي في الشرق الاوسط كشف حدوده وخياراته، فان آلية السياسة الاميركية الراهنة ما زالت تعتمد الكثير من «الحذر» و«الرويّة». وكأن الادارة الاميركية، في هذا المجال، تسير على «حبل مشدود» ما بين الزخم الدولي لتحريك أزمة الشرق الاوسط بسرعة خارج الوضع الراهن، وبين رغبتها في التريّث في تناول ملفّ النزاع العربي ـ الاسرائيلي (غلين، مصدر سبق ذكره).

ان «تريث» واشنطن يبدو، اليوم، مشيراً للدهشة. ولكن باستطاعتنا ان نتبيّن، خلف طابع «التريث» الاميركي، مؤشرات عدة توضح، بشكل مفصّل، حقيقة موقف الادارة الاميركية من تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وحسب مصادر أميركية وثيقة الاطلاع، فان ادارة بوش ترفض، حالياً، تدخّل الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن، ككل، في حل النزاع، وترفض، أيضاً، أي دور لمجلس الامن في هذا النطاق. وتعتبر ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي أكثر تعقيداً وتشابكاً وصعوبة وحساسية من أي نزاع آخر في المنطقة؛ لذلك، ينبغي التعامل مع اسرائيل من خلال الاطراف العربية الاخرى المرتبطة بالنزاع بوسائل أخرى غير وسائل الضغط المباشر، أو فرض حل ما بالقوة على هذا الطرف او ذاك. كما ترفض، أيضاً، فكرة تشكيل لجنة تحضيرية تضمّ الدول الخمس الكبرى للاعداد لعقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع، وتعتبر الادارة ان مثل هذه اللجنة التحضيرية ستعطي الانطباع بأنها تريد ان تفرض حلاً معيّناً على اسرائيل، وعلى دول أخرى معنية بالنزاع، وهو امر لا تقبله الولايات المتحدة، ولا يمكن، في رأيها، ان يحقق السلام في المنطقة. لكن الادارة، في المقابل، لا تمانع في قيام مشاورات غير رسمية بين الدول الخمس الكبرى حول كيفية تسوية النزاع، بيد انها ترى ان الوقت لا يزال مبكراً لبدء هذه المشاورات، وان من الافضل انتظار بضعة أسابيع أخرى قبل الشروع بها، اذا كانت هذه المشاورات مفيدة. ثمّ ان الادارة الاميركية لا تفكر، حالياً على الاقل، في اعداد، أو طرح، مشروع سلام لحل النزاع على غرار مشروع شولتس، وعلى غرار مشاريع السلام الاميركية الاخرى في الاعوام الماضية، ولن تتخذ قراراً، في هذا الشأن، الاّ في نيسان (ابريل) أو أيار (مايو) المقبلين، بعد انتهاء المشاورات التي تنوي هذه الادارة اجراءها مع زعماء الدول المعنيّة مباشرة بالنزاع، وايضاً مع المسؤولين السوفيات وجهات عربية وأوروبية أخرى (القبس، ١٨ ـ ١٩/٢/١٩٨٩).

الّا ان عدداً من المراقبين والمحللين والخبراء في واشنطن، بالاضافة الى عدد من المسؤولين في الحكومة الاميركية، لا يعتقدون بصحة ذلك، ويجمعون على انه يتوجب على الولايات المتحدة الاسراع في التحرك والمبادرة، خصوصاً في ضوء جولة شيفاردنادزه، والتقدم الكبير الذي احرزه السوفيات على طريق استعادة دور موسكو في المنطقة. ورأى هؤلاء، ان «انتظار» الادارة الاميركية و«تريثها» و«ترقّبها الطويل» ستضيّع فرصة نادرة وهامّة متوفرة، الآن، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، لاحلال السلام في المنطقة؛ كما رأوا ان انتظار الادارة حتى «تنضج الظروف» سيفقد الولايات المتحدة «دورها الريادي» في الجهود المبذولة من اجل ايجاد تسوية سلمية في المنطقة (ستيفن روزنفيلد، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٢/١٩٨٩).

الموقف الاميركي يعني، بوضوح، ان ادارة بوش ترفض ان تُزجّ في عملية الدفع الدولي، وهي مصرّة على التأنّي طبقاً للبرنامج الزمني الذي يناسبها. وفي هذا الصدد، أبلغت واشنطن الى كل من اسرائيل ومصر، ان الادارة الاميركية ترغب في اتباع سياسة الحذر بالنسبة الى عملية احياء جهود السلام، اضافة الى انها لن تقوم بأي مبادرة في انتظار الاتصالات التي ستجريها، في واشنطن، مع المسؤولين المعنيين في الشرق الاوسط. وقد أحاط وزير الخارجية، بيكر، السفيرين، المصري والاسرائيلي، في واشنطن، عبدالرؤوف الريدي وموشي اراد، بهذا الموقف. ونسبت مصادر صحافية في واشنطن الى بيكر انه أكد للسفيرين انه والرئيس بوش مترددان في معالجة مشاكل النزاع العربي ـ الاسرائيلي قبل معرفة افكار الدول المعنيّة بها (**الواشنطن بوست**، ١٠/٢/١٩٨٩).

في وقت لاحق، أكد بيكر، في مقابلة له مع محطة التلفزيون الاميركية ان.بي.سي. هذا الامر، عندما قال: «ان ذلك يتطلب تحضيراً واعداداً دقيقين، وتهيئة الارضية لما سنقوم به، والتأكد من اننا عندما نبدأ العمل، او نبادر، ان يكون هناك من الاسباب ما يدعو الى النجاح»، وأضاف: «لقد أبلغنا هذا لحلفائنا الاوروبيين، وقلنا اننا نفهم أهمية دور الولايات المتحدة اذا اردنا التوصل الى السلام في المنطقة؛ واننا لا نعتقد بأن تحقيق هذا الهدف الكبير وعقد المؤتمر الدولي للسلام يتطلبان التسرّع؛ وان الامر يستلزم مشاورات هادئة» (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

«المشاورات الهادئة» التي دعا اليها بيكر، لم تلبث ان كشفت عن نفسها في صيغة مقترحات وأفكار محددة، أبلغت، على لسان وزير الخارجية الاميركي، الى كل من الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، عندما التقى بهما في طوكيو على هامش جنازة الامبراطور الياباني هيروهيتو. وقالت المصادر الاميركية، ان هذه المقترحات تتضمّن ان يلتقي بيكر مع قادة الدول المعنيّة بالنزاع، كما سيجري اتصالات مع م.ت.ف. ثم يفكر، بعد ذلك، باقناع الاسرائيليين ببدء الحوار مع عناصر فلسطينية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تؤيدها المنظمة، وتوافق على ان يتم حوار بينها وبين اسرائيل. واستبعد ان يتم لقاء بين الاسرائيليين وعرفات في مؤتمر دولي للسلام، الّا بعد ان يتفاوض الاسرائيليون مع هذه القيادات الفلسطينية من الضفة والقطاع (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/٢/١٩٨٩).

وفي مرحلة علا فيها الحديث عن نصب «الكمائن الاعلامية والسياسية» يتساءل المرء عمّا اذا كانت الادارة الاميركية تود استخدام العصا ثنائياً مع اسرائيل والجزرة دولياً. ففي الوقت الذي أفاد التقرير السنوي للولايات المتحدة عن حقوق الانسان، الذي تعدّه وزارة الخارجية، ان الجيش الاسرائيلي سجّل «زيادة كبيرة في انتهاك حقوق الانسان» في مواجهة الانتفاضة في الارض المحتلة، خلال العام ١٩٨٨، فضّلت الادارة تدشين موقفها نحو الشرق الاوسط في مجلس الامن باستخدام حق النقض ضد مشروع قرار معتدل؛ واختارت، ايضاً، ان تنطوي كلمة سفيرها هربرت اوكن على «معارضة الحكومة الاميركية لممارسات اسرائيلية معيّنة»، واعتبارها ان على اسرائيل «واجب الالتزام بتنفيذ تطبيق اتفاقية جنيف على الارض المحتلة». وكرّر أوكن ما جاء على لسان نائب الرئيس، دان كوايل، بأن «استمرار الوضع الراهن في الارض المحتلة غير مقبول»، منتقداً الاسلوب الاسرائيلي في معالجة الاوضاع على الساحة (**الحوادث**، ٢٤/٢/١٩٨٩، ص ١٥).

م.ت.ف. من جهتها، تعترف على الاقل بدقة المشكلة التي تواجهها. فهي ترغب في ان تُصدر المنظمة الدولية قراراً شديد اللهجة يندّد باسرائيل لاسلوب قمعها الانتفاضة، لكنها تدرك، في الوقت عينه، ان مثل هذا القرار، يدفع الولايات المتحدة الى استخدام «الفيتو» ضده. وبالفعل، فقد نقلت وسائل الاعلام الاميركية عن مسؤول في وزارة الخارجية، ان واشنطن، وجّهت، في هذا الخصوص، رسالة غير مباشرة الى م.ت.ف. «حتى لا يكون لديها ادنى وهم بوجود تغير دراماتيكي في التوجه الاميركي الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**نيويورك تايمز**، ٣/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، أثارت العملية العسكرية التي نفّذتها الجبهة الشعبية، عبر الحدود اللبنانية، انزعاج الادارة. فقد أوضح وزير الخارجية الاميركية موقف الولايات المتحدة، حين أبلغ الى الصحافيين، في طريقه الى ريكيافيك، ان «أعمالاً كهذه توجّه ضد أهداف مدنية أو عسكرية، داخل اسرائيل أو خارجها، أمر يخلق لنا المتاعب»؛ لكنه أضاف انه لم يُتخذ قرار «في الوقت الراهن» لايقاف المحادثات مع م.ت.ف. (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣/٢/١٩٨٩). لكنه، في مقابلة مع محطة التلفزيون الاميركية ان.بي.سي. أوضح ان ادارته عبّرت، من خلال سفيرها في تونس، «عن وجهة نظرنا في الحادث [العملية الفدائية]، وقلنا ان هذا لا يساعد على استمرار الحوار». وعمّا اذا كان هذا تحذيراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال: «لقد حذّرناهم قبل بدء الحوار، وأوضحنا لهم ان الحوار نفسه لن يبدأ قبل نبذهم للارهاب» (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٢/١٩٨٩).

المراقب لانعكاسات المواقف الاميركية هذه، لا بدّ ان يلحظ احتقاناً بالمكتسبات الآيلة الى البحث في حل لازمة المنطقة. وسبب هذا الاحتقان، لدى البعض، هو التباطؤ الاميركي، وهو، في الوقت عينه، نتيجة طبيعية لتمسك ادارة بوش ببعض مفاهيم الحرب الباردة، والتي عبّرت عن نفسها بتصريحات بوش نفسه، وتصريحات وزير خارجيته بيكر، بالاضافة الى تصريحات مستشاره الامني برينت سكاوكروفت، ثم مناقشات أعضاء حلف شمال الاطلسي مع وزير الخارجية الاميركية، زيادة على أهمية ما يشير اليه المراقبون من هيمنة نسبية لمدرسة هنري كيسنجر على ادارة الخارجية الاميركية، سواء عبر تولي عدد من مساعديه السابقين مسؤوليات جديدة أو فيما يشاع بأنه يشكّل مرجعاً استشارياً غير رسمي للرئيس بوش، ولوزير خارجيته (**الحوادث**، ٢٤/٢/١٩٨٩، ص ٣٠).

في اطار الاستقطاب بين العملاقين في المنطقة، قال الرئيس بوش، ان الدور السوفياتي في الشرق الاوسط يجب ان يكون «محدوداً»، مشيراً الى انه ليس هناك من داعٍ لانزعاج واشنطن من جولة شيفاردنادزه. ومضى قائلاً: «انا لا أريد ان أفرّ مذعوراً أمام واقع ان وزير الخارجية السوفياتي اتخذ خطوة في الشرق الاوسط. انها أمر جيد من وجهة نظري». وقال: «ان السياسة الخارجية قد حدّدت، وأنا اطلق الحملة حول ماهية السياسة، واعتقد بأنها واضحة؛ والسؤال، الآن، هو عن الخطوات التي ينبغي علينا اتخاذها؛ وأود ان تكون الخطوة الاولى حذرة» (**السفير**، ٢٢/٢/١٩٨٩).

لا ريب في ان كلمة «محدود» هنا تحمل تفسيرات عدة، بينها التفسير الذي اشار اليه بوش نفسه، عندما قال ان ادارته الجديدة تحتاج الى وقت للبدء في معالجة موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي. الاّ ان بينها، أيضاً، ان واشنطن لن تسمح بأكثر من دور صغير لموسكو في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة اليها، لوقوعها على حدودها الجنوبية، والتي تقول واشنطن انها حيوية، بالنسبة اليها أيضاً، لهذا السبب بالذات (**الغارديان**، ٢٤/٢/١٩٨٩).

ضبابية الموقف الاوروبي

من اجل تنفيس بعض الاحتقان، يبرز الدور الاوروبي كقوة موازنة للاستقطاب بين العملاقين في المنطقة. فقد اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية على الضغط على الادارة الاميركية كي تساند فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، وعلى ضرورة نقل وجهة نظرها قبل زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية شامير الى واشنطن في الشهر الجاري. كما ناقش الوزراء الذين اجتمعوا في مدريد تقريراً لرئيس المجلس الاوروبي الوزير الاسباني فرانشيسكو فرناندير اوردونيز عن زيارته لاسرائيل وجولته الاخيرة ونظيريه، الفرنسي رولان دوما

واليـونـاني كارلوس بابولياس، على عمّان والقاهرة ودمشق، لكنهم لم يصدروا بياناً، بهذا الشأن، عن الشرق الاوسط (**النهار**، بيروت، ١٥/٢/١٩٨٩).

دبلومـاسي اوروبي لخّص المناقشات بالقول: «ان المفتاح في يد الولايات المتحدة؛ والاخيرة لا تزال في مرحلة صوغ سياستها، وعلى المجموعة ان تحاول التأثير على هذه السياسة». وأفاد بأن التقرير الذي نوقش في مدريد أشار الى انه ربّما حان الوقت للدول الخمس الكبـرى دائمة العضوية في مجلس الامن لاجـراء «محادثات غير رسمية في شأن بدء عملية السلام في الشرق الاوسط». وأضاف: «ان الوزراء أبدوا ارتياحهم الى نتائج زيارة ' الترويكا ' الاوروبية للعـواصم العربية، ورأوا ان على المجموعة متابعة مبادرتها للاتصال بكل أطراف النزاع، واستطلاع آراء الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيـاتي» (**المصدر نفسه**).

في هذا الاطار، يلتقي السوفيات والاوروبيون في مطالبة اسرائيل بمواقف أكثر واقعية حيال م.ت.ف. ويفهم أكثر عمقاً لضرورات المؤتمر الدولي، من دون التوقف عند التفاصيل. وعندما يقول شيفاردنادزه ان هنـاك تطابقـاً في وجهـات النظر بين المجموعة الاوروبيـة والاتحـاد السـوفيـاتي، فانـه يقصد، بالطبـع، المؤتمر الدولي وضرورة التمهيد له، سواء عبر لجنة تحضيرية، او بالتشاور المتواصل في اطار مجلس الامن؛ لكنه يقصد، أيضاً، ان رأياً عاماً دولياً واسعـاً بات مقتنعـاً بوجوب البحث في حلّ حقيقي لقضية المنطقة، حلّ عادل ودائم وشامل؛ اما الصيغ الاخـرى التي تبـدو الادارة الامـيركيـة في صدد طبخهـا، فلا تزال تدور في حلقـة مفرغة بحثاً عن سادات آخر في المنطقة (**الحياة**، ٢١/٢/١٩٨٩).

غير ان الولايـات المتحـدة لا تريـد ان يطرح السوفيات، او الاوروبيون، أي مشروع سلام جديد لحـل النزاع، وتفضّل ان يكون هناك تنسيق وثيق بينها وبين المجموعة الاوروبية ككل، لكي لا يحدث تعارض، او تناقض، بين التحرّكات السلمية للدول الغـربيـة (**الواشنطن بوست**، ٢٣/٢/١٩٨٩). وحسب بعض المصـادر الدبلوماسية في واشنطن، فان الجهـود الامـيركيـة، خلال الشهرين المقبلين، سوف تتركّز على مناقشة كل الاقتراحات والخيارات «المعقولة» و«الممكن تنفيذها» مع أطراف النزاع، أي مع مصر والاردن وسـوريـا واسرائيـل اضـافة الى م.ت.ف. والشخصيات الفلسـطينيـة في الضفـة الفلسـطينية وقطاع غزة، وذلك بهدف درس امكان ايجاد جوامع مشتركة بين كل هذه الاطراف تكون أسـاساً لمفاوضات السلام، او ربّما لمشروع سلام امـيركي، او لصيغـة حل يتمّ التفاهم بشأنها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول كبرى أخـرى، ولا تنـوي واشنـطن ابعـاد اوروبـا عن المشـاركـة في حل النزاع، بل ترغب في قيام تعاون اميركي ـ اوروبي، في هذا المجال، ضمن القناعات والشروط التـي حدّدتـهـا ادارة بوش من خلال اتصالاتها مع المسؤولين الاوروبيين (**القبس**، ١٨ ـ ١٩/٢/١٩٨٩).

هذه الصـورة قد تفسّر كثـيراً ما قاله مصدر مطلع في وزارة الخـارجيـة اليونانية، من ان هناك «تنسيقـاً» عميقـاً بين تحركات الجماعة الاوروبية والدول الكبرى، وان هناك مشاورات تجرى، الآن، خلف الكواليس بين الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن، لتثبيت النتائج الايجابية التي يتمّ التوصل اليها على صعيد الشرق الاوسط، قبل الانتقال الى تحقيق الخطوات اللاحقة. وكشفت، أيضـاً، عن ان اجتمـاع مدريـد الاخير، اقرّ خطة لاجتمـاع الوزراء الاوروبيين الثلاثة أنفسهم، أو توسـيـع لجـنتهم لتضمّ آخـرين من وزراء دول المجموعة، وعقد لقاء بين وزيري الخارجية، الاميركي والسـوفياتي، لتطوير عملية التنسيق بين الطرفين، ودفع محادثات التسوية في المنطقة (**الحياة**، ١٨ ـ ١٩/٢/١٩٨٩).

ولكـن، اذا ما سارت الامـور كمـا تشـتهي واشنطن، فسوف يطول الانتظار قبل تحرّك الامور خارج الوضـع الراهن. أمـا اذا صدقت تنبـؤات مصـدر سوفيـاتي مختص بشـؤون المنطقة، فان تطورات هامّة في طريقها الى اطراف النزاع في الشرق الاوسط ، في الشهور القليلة المقبلة.

د. نبيل حيدري

تشديد التصدي للاحتلال

اشتدت حدّة المجابهة العسكرية في الارض المحتلة بين ١٦ كانون الثاني (يناير) و١٥ شباط (فبراير) ١٩٨٩، على الرغم من الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة، دولياً واقليمياً، أو ربّما بسببها؛ حيث عبّرت الحكومة الاسرائيلية عن عجزها عن مواجهة الانتفاضة الفلسطينية باصدار مجموعة جديدة من الاجراءات والاحكام الخاصة بسياسة القمع. وتجسّد ذلك بالازدياد المستمر لعدد الاصابات وعمليات الدهم وأعمال الهدم واقتلاع الاشجار، فيما نمت حركة الاحتجاج والمقاومة الفلسطينية وازدادت عنفاً وتصدياً، على الرغم من تراكم الضغوط. وقد طغت أحداث الارض المحتلة على التطوّرات في المناطق الاخرى، وخصوصاً جنوب لبنان، علماً بأن مؤشرات عدّة دلّت على احتمال قيام اسرائيل بنشاط عسكري هناك.

اجراءات القمع

أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ١٧ كانون الثاني (يناير)، عن اجراءات شديدة ضد المتظاهرين الفلسطينيين، شملت اعطاء حرية اضافية للجنود، لاستخدام الرصاص وغلق المدارس وهدم، أو غلق، المنازل، ومصادرة السيارات والممتلكات (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٨/١/١٩٨٩). وقد علّق الحاكم العسكري في قطاع غزة، آرييه راموت، على ذلك، بالتأكيد ان الاطفال هم المسؤولون عن غالبية حالات قذف الحجارة، التي تشكّل ٩٠ بالمئة من أعمال المقاومة، وان هدف الاجراءات الجديدة هو تحميل الاهل عواقب الانتفاضة. ويذكر ان الاوساط الاسرائيلية كانت تتوقع الاعلان عن اجراءات متشدّدة في وقت سابق من الشهر، خاصة بعد كثرة الانتقادات لدى الوزراء حول السياسة الراهنة. فقد قام كل من وزير العدل، دان مريدور، ووزير الشؤون العربية، ايهود أولمرت، بانتقاد وزير الدفاع، اسحق رابين، بحجة ان لا خطة لديه كفيلة بانهاء الانتفاضة، فيما اعترض وزير الطاقة، موشي شاحل، على الاستخدام الواسع للاسلحة النارية والعيارات البلاستيكية (**السفير**، بيروت، ١٧/١/١٩٨٩).

بعد جدال ساخن في الكنيست، وافقت الحكومة الاسرائيلية، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، على مجموعة الاجراءات التي اقترحها وزير الدفاع، والتي تسبّبت باستشهاد ١٨ فلسطينياً خلال الايام العشرة الاخيرة. وشملت الاوامر الجديدة السماح للضباط وبعض الجنود باطلاق العيارات البلاستيكية على قاذفي الحجارة وواضعي الحواجز على الطرق عند مشاهدتهم، وليس فقط عند تعرّض الجنود للخطر، كما في السابق (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٣/١/١٩٨٩). كما قامت السلطات الاسرائيلية بحجب المساعدة الطبية عن المصابين الفلسطينيين، بعد تقليص ميزانية المستشفيات المعنيّة وتخفيض عدد الجرحى المسموح نقلهم الى المستشفيات الاسرائيلية بنسبة الثلثين، وهي خطوة أثارت احتجاج عشرين عضو كنيست. وأشار رابين، أيضاً، الى امكانية الحكم بالسجن على قاذفي الحجارة حتى خمس سنوات، وهدّد بمنع المتظاهرين من فرص العمل في اسرائيل (**السفير**، ١٨/١/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٣ و٢٥/١/١٩٨٩). وقد رأى عضو الكنيست، امنون روبنشتاين، في هذه الاوامر، وخصوصاً تلك المتعلقة باطلاق النار على المتظاهرين، تصرّفاً غير شرعي، ودعا الجنود الى عدم اطاعتها، ممّا دفع وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، الى وصف دعوته بأنها غير قانونية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٨٩).

من الواضح ان السياسة الاسرائيلية الجديدة جاءت نتيجة العجز المستمر عن مواجهة الانتفاضة. وانعكس ذلك، من جهة، في تأكيد عضو الكنيست رئيس حزب موليدت الجنرال (احتياط) رحبعام

رئيفي، ان الحل يتمثّل في ترحيل العرب الى خارج الارض المحتلة (**السفير**، ١٩/١/١٩٨٩)؛ اما، من الجهة الاخرى، فقد اعترف رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، بأنه لا يمكن للجيش الاسرائيلي ان يغيّر تطلّع الفلسطينيين الى اقامة دولة، علماً بأنه لاحظ نجاحاً معيّناً في خفض حدّة المقاومة تدريجياً. غير ان اللواء موشي بار ـ كوخبا اشتكى من مواجهة مشكلات في تحقيق اهداف الجيش والحكومة (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨٩). وأطلق وزير التجارة والصناعة، آريئيل شارون، حكمه على الموضوع بالقول، في ١٤ شباط (فبراير)، ان الدولة الفلسطينية تتشكّل، فعلاً، أمام أعين اسرائيل، وذلك في سياق احتجاجه على سياسة الحكومة (**المصدر نفسه**، ١٥/٢/١٩٨٩).

هذا، وقد تجسّدت الاجراءات الاسرائيلية في العديد من التصرّفات والحقائق الفعلية. فقد أصدرت المحكمة العسكرية في غزة، في الاول من شباط (فبراير)، أقسى الاحكام بحق قاذفي الحجارة الفلسطينيين، بعد ان حكمت على ستة شبان بالسجن لمدد من ثلاث الى خمس سنوات مع السجن الفعلي لمدد ١٨ ـ ٢٤ شهراً (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٨٩). وباشرت سلطات الاحتلال، في القطاع، باصدار بطاقات هوية جديدة للمفرج عنهم من المعتقلين، توضح انه غير مسموح لهم بالعمل في اسرائيل، كما حصل، مثلاً، في ١٦ كانون الثاني (يناير) والخامس من شباط (فبراير) (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٩؛ **والحياة**، لندن، ٦/٢/١٩٨٩). كما انعكست السياسة الجديدة باستمرار سقوط الشهداء الفلسطينيين الذين بلغ عددهم ٢١ خلال الفترة المعنيّة، عدا حوالى ٤٠٠ جريح، حسب الاحصاءات اليومية. وبذلك بلغ المجموع العام ٤٦٢ شهيداً منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية المطلعة، منهم ٧٤ قضوا بفعل الغاز و٢٨ ضرباً (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣/٢/١٩٨٩). ويلاحظ ان ٤٧ فلسطينياً على الاقل قد استشهدوا بفعل العيارات البلاستيكية حتى أواخر كانون الثاني (يناير)، علماً بأن المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، ردّ على الاحتجاجات المحلية، والدولية، باعتبار استخدام هذا النوع من الذخيرة شرعياً (**السفير**، ٢/٢/١٩٨٩).

في هذه الاثناء، صدرت تقديرات احصائية لمجمل الخسائر الفلسطينية خلال السنة الاولى من الانتفاضة. فأكدت وكالة ماندي ريبورت (تقرير الاثنين) الصادرة في الارض المحتلة ان عدد الشهداء بلغ ٤٤٧، منهم ٢٨٧ بالرصاص، و٣٧ ضرباً أو حرقاً، و٦٦ بتنشّق الغاز، و٤٣ في اثناء التحقيق، و١٤ على أيدي المستوطنين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣/٢/١٩٨٩). وبلغ عدد الجرحى ٤٦ ألفاً، وعدد المعتقلين ٣٠ ألفاً، والمبعدين ٤٩، والاشجار المقتلعة حوالى مئة ألف شجرة.

الى ذلك، قامت قوات الاحتلال، بين ١٦ كانون الثاني (يناير) و١٥ شباط (فبراير)، بهدم ما مجموعه ٤٤ منزلاً، وغلق تسعة، وهدم غرفة وغلق ثلاث، بتهمة البناء غير المرخّص له، او بتهم أمنية. وطال هذا الاجراء معظم المناطق. كما تابعت القوات الاسرائيلية أسلوب اقتلاع الاشجار، بهدف معاقبة المواطنين أو بحجة ازالة السواتر عند الطرق، التي يتخفّى بها قاذفو الحجارة وقنابل المولوتوف. وقد طال هذا الاجراء ما مجموعه حوالى ٧٠٠ شجرة في انحاء الضفة الفلسطينية، ورافق ذلك اصدار قرار، في ٢٧ كانون الثاني (يناير)، بمصادرة ألف دونم من أراضي قرية دير دبوان، وقرار آخر بمصادرة أربعة آلاف دونم من أراضي المغيّر في قضاء رام الله بعد اسبوع (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٥/٢/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٦/٢/١٩٨٩).

طبّقت السلطات الاسرائيلية مجموعة من الممارسات القمعية الاخرى في هذه الفترة؛ أولها قرار غلق جميع مدارس الارض المحتلة بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير)؛ ثم سعى الاسرائيليون الى فرض الغرامات الجديدة على ذوي المعتقلين، وذلك من خلال مطالبتهم بدفع ألف الى ١٧٠٠ شيكل من اجل اطلاق سراح ابنائهم (**فلسطين الثورة**، ١٢/٢/١٩٨٩). وواصلت السلطات عملية الابتزاز عبر منع زيارات العائلات لذويهم المعتقلين في بعض السجون لمدة اسبوع، بدءاً بتاريخ ١٢ شباط (فبراير)، وعبر محاولة ابعاد مواطنين من مخيم عين بيت الماء، قرب نابلس، الى الاردن، في ١٥ الشهر، علماً بأن الجانب الاردني رفض استقبالهما (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٩؛ **والسفير**،

١٦/٢/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، استمرت عمليات الاعتقال الواسعة، التي طالت مئات الفلسطينيين. فقد أدّت حملة استمرت يومين في طولكرم وحدها، في ٢٩ كانون الثاني (يناير)، مثلاً، الى اعتقال ٧٥ مواطناً، بينما شهدت مدينة الخليل عملية تمشيط في ليلة التاسع من شباط (فبراير)، تمّ خلالها حجز ٢٠٠ مواطن عُصبت عيونهم وكبّلت ايديهم الى ان تمّ التحقيق معهم جميعاً (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٠/٢/١٩٨٩). وجدير بالذكر ان سوء احوال المعتقلين أدى الى تمرّد واشتباك داخل السجون، فكان ان اطلق الجنود النيران على المعتقلين بمناسبات عدة. وقد أدت حادثة سجن مجدّو، قرب العفولة، الى استشهاد فلسطيني وجرح ١٤ في الثامن من شباط (فبراير)، بينما جرح ثمانية آخرون في السجن ذاته وعشرة في سجن انصار ـ ٣ في اليوم التالي، حسب المصادر الفلسطينية (**الحياة**، ٩/٢/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩/٢/١٩٨٩). وقد اعترفت اسرائيل بجرح عشرة سجناء في انصار ـ ٣ (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٢/١٩٨٩). وأخيراً، في هذا السياق، أعلنت السلطات الاسرائيلية عن كشف خلية تابعة لـ «فتح» في ام الفحم، قام اعضاؤها باشعال الحرائق بالحقول والمنشآت الاسرائيلية؛ وكان سبق لمحكمة عسكرية، في ١٨ كانون الثاني (يناير)، باصدار حكم على مواطن فلسطيني بالسجن مدة ١٤ سنة بتهمة تفخيخ سيارة في مدينة تل ـ أبيب (**السفير**، ١٩/١/١٩٨٩ و٢/٢/١٩٨٩).

في مقابل دور الجيش، شارك المستوطنون الصهيونيون بالاعتداء على الفلسطينيين في الارض المحتلة؛ حيث دهموا المدن والقرى والمدارس في مناسبات عدة، منها الخليل ودير ابو مشعل وبديا وارطاس (جرحوا شخصاً) والفريديس وعزّون والظاهرية وبلاطة (حطّموا خمس سيارات) وبيت لحم (حطّموا ست سيارات). وقد وازى ذلك اسلوب اقتحام القرى من قبل الجيش بشكل شبه يومي. أمّا الامر الاخطر في دور المستوطنين، او الاجهزة الامنية الاسرائيلية، فهو خطف المواطنين وزرع الاجسام المتفجّرة في المناطق الفلسطينية؛ اذ سرقت، او صادرت، القوات الاسرائيلية السيارات العربية مرّات عدة، في محاولة لاستخدامها للتنكّر ومفاجأة المتظاهرين، على نحو ما حصل في ٣٠ كانون الثاني (يناير)، حين تعرّض ثلاثة شبان لمحاولة خطف في طوباس من قبل جنود متخفّين داخل سيارة مدنية عربية (**فلسطين الثورة**، ١٢/٢/١٩٨٩). هذا، وقد تعرّض راعيان فلسطينيان للاصابة قرب طمّون، في الرابع من شباط (فبراير)، حين انفجرت قنبلة حارقة، ربّما قذفتها سيارة عسكرية تجاههم، بينما اصيبت راعية بحادث مشابه مع مجموعة من المدنيين الاسرائيليين (**السفير**، ٦/٢/١٩٨٩). وقد أُثير جدل علني حول الموضوع حين تكرر الامر في ١٣ الشهر؛ اذ استشهد مواطن وجرح خمسة آخرون بانفجارين قرب قباطية وتياسير. وقد ادعت سلطات الاحتلال بأن سبب الانفجارات ربما هو القنابل المضيئة الملقاة من الطائرات في اثناء التدريب، او الذخائر المتبقية في ميادين الرماية التابعة للجيش، وليس الهجمات المقصودة. انما أكدت حركة حقوق المواطن الاسرائيلية ان هناك ميليشيا تابعة للمستوطنين تقوم بالاعتداء على الفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٢/١٩٨٩).

مقاومة الاحتلال

تصاعدت وتيرة التصدي الفلسطيني للقمع الاسرائيلي، بأساليب عدة، على الرغم من شدّة الاجراءات المضادة. فقد تنامى عدد الهجمات بقنابل المولوتوف على الدوريات والمنشآت الاسرائيلية، بحيث بلغ ٣٢ هجوماً، على الاقل، بين ١٦ كانون الثاني (يناير) و١٥ شباط (فبراير). وكان منزل الوزير شارون هدفاً للهجوم في التاسع من شباط (فبراير)؛ كما قُتل مستوطن في سيارته، قبل يوم، حرقاً، غير ان الشرطة أكدت ان السبب ليس قنبلة مولوتوف. ولا يشمل الرقم آنف الذكر عدد الهجمات على العملاء وممتلكاتهم بواسطة قنابل المولوتوف؛ كما انه لا يشمل الهجمات العديدة بالوسائل الاخرى. فقد تعرّض مكتب العمل في قلقيلية للحرق في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، وكذلك مكتب العمل في خان يونس، في ١٣ الشهر. ووقعت عشرات الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة والقضبان الحديدية والعصي على السيارات الاسرائيلية، وعلى المخافر، وغيرها، خلال

الفترة ذاتها. وكان الابرز على هذا الصعيد، حادثة مهاجمة دورية قرب يطّا، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، بواسطة الرشاشات (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/١/٢٩). وشهدت الفترة عينها تصاعداً واضحاً في عمليات اسكات وتأديب المتعاونين مع الاحتلال؛ اذ بلغت ١٧ حالة. واذ تعرّض العملاء للضرب في مناسبات عدة، أو تعرّضت سياراتهم ومنازلهم للحرق والهجوم، فقد قتل احدهم بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) في قرية عتّيل، فيما توفي آخر في نابلس، في اليوم ذاته، متأثراً بجراح كان اصيب بها. ثم تعرّض مختار قرية بيت ليد للقتل طعناً، في ٢٩ الشهر، وجرح عميل بواسطة الطعن في الخليل، في السابع من شباط (فبراير). وهذا التصاعد في معاقبة العملاء دفع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي آرنس، الى تأكيد ان م.ت.ف. قد قتلت خمسة متعاونين منذ منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، من أصل ٦٠ قتلوا منذ بدء الانتفاضة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٨).

الى ذلك، لقد عبّرت القوات الضاربة للانتفاضة، التي يُطلق عليها اسم «الجيش الشعبي»، عن حيويتها المستمرة، أيضاً، عبر تنظيم عشرات المسيرات والاستعراضات العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية، شارك فيها عشرات، وأحياناً مئات، الشبان الذين حملوا العصي والفؤوس والمقاليع وارتدوا زيّاً موحّداً في غالب الاحيان.

تأكد تأثير الانتفاضة الفلسطينية ايضاً، عبر الكلفة التي تتحمّلها اسرائيل في محاولة اخمادها، والتراجع الملموس للفلسطينيين عن شراء الصادرات الاسرائيلية الى الضفة والقطاع. فقد استخلص احد المراقبين الاميركيين ان الكلفة الاجمالية لاسرائيل، المباشرة وغير المباشرة، جرّاء الانتفاضة، تبلغ ملياري دولار، وربما ثلاثة مليارات دولار، حتى الآن (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/١٣). ولأول مرة، ثمّة احتمال ان يتفاقم المأزق المالي الاسرائيلي، اذا قلّصت الولايات المتحدة حجم معونتها السنوية، وهو الاحتمال الذي أشار اليه عضوان في الكونغرس الاميركي، في ١٢ شباط (فبراير)، اذا واصلت اسرائيل انتهاك حقوق الفلسطينيين في الارض المحتلة (**السفير**، ١٩٨٩/٢/١٣). وقد ظهر احتمال التقليص المذكور في أعقاب نشر تقرير اميركي رسمي يتهم اسرائيل بخرق تلك الحقوق عبر القتل غير المبرّر وعدم محاسبة الفاعلين وشكاوى أخرى (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٨).

جنوب لبنان

انتهت اسرائيل، في منتصف كانون الثاني (يناير)، من تحسين احتياطاتها الامنية عند الحدود اللبنانية، حيث شيّدت طريقين بمحاذاة الحدود، احداهما للمدنيين والقوات الدولية والاخرى للدوريات الاسرائيلية، تفادياً للهجمات الانتحارية (**السفير**، ١٩٨٩/١/١٧)؛ كما اقامت عدداً من مراكز المراقبة قرب المطلة، وحدّدت مواقف معزولة لسيارات المدنيين الذين يعبرون يومياً للعمل في اسرائيل. وقد تبع ذلك تشديد القبضة الامنية على القرى الواقعة في الشريط الحدودي المحتل، ممّا ادى الى ابعاد ٤٣ من ابنائها في ٢٥ الشهر بسبب رفضهم الخدمة الالزامية في جيش العميل انطوان لحد. ثم عزّزت القوات الاسرائيلية وجودها داخل الاراضي اللبنانية في ٣٠ الشهر، عبر ادخال ٤٠ آلية و١٥٠ عنصراً وعربتي قيادة الى منطقة مرجعيون (**المصدر نفسه**، ٢٦ و١٩٨٩/١/٣١).

وتعزّزت التوقعات ان تشنّ اسرائيل عدواناً جديداً على لبنان، عقب قيام خمسة فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية بمحاولة تسلّل ليلة الخامس من شباط (فبراير)، حيث استشهد أفراد المجموعة بعد اشتباك مع الكمائن الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٧).

ي. ص.

أفكار ومبادرات لفك طوق العزلة

بعد فترة قصيرة نسبياً من الانكفاء الاسرائيلي الى الداخل والانشغال بالهموم والمشاكل الداخلية، السياسية منها وغير السياسية (الانتخابات، ومخاض تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تنذر باسوأ العواقب)، عاد الهمّ السياسي المتعلق بالانتفاضة وانعكاساتها السياسية على مجمل الاوضاع في المنطقة، وعلى مركّبات النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، والقضية الفلسطينية، بجوانبها المختلفة، بخاصة، ليحتل مركز الصدارة في سلّم الاولويات الاسرائيلي، بفعل جملة التطورات والاحداث التي ترتّبت على فشل حكام اسرائيل في وضع حد للانتفاضة. فعلى امتداد بضعة شهور، في أعقاب فشل مبادرة وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، في تحقيق اهدافها، بذل حكام اسرائيل كل ما لديهم من امكانات وجهود، لقمع الانتفاضة واخمادها، مستفيدين من حالة الانكفاء النسبي في النشاط الدبلوماسي الدولي، والاقليمي، التي أعقبت وصول مبادرة الوزير شولتس الى طريق مسدود. لكن حالة الجمود والشلل هذه لم تدم طويلاً، بفعل استمرار الانتفاضة وتواصلها، وما ترتب على ذلك الاستمرار من تطورات واحداث لاحقة. وكان ابرز تلك التطورات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (ما بين ١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨)، والقرارات التي اصدرها، وفي مقدمها اعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطينية مستقلة، والبرنامج السياسي الكفيل بانجاز ذلك الاستقلال. وبينما كانت اسرائيل وزعماؤها غارقين في مماحكات المفاوضات الائتلافية، كانت الدبلوماسية الفلسطينية ناشطة، لترجمة اعلان الاستقلال الى واقع سياسي ملموس، عبر اقناع أكبر عدد ممكن من الدول بالاعتراف بدولة فلسطين، ولمحاصرة السياسة الاسرائيلية، عبر حشد أكبر قدر من التأييد والدعم لمبادرة السلام الفلسطينية التي تقدم بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في سياق خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة، في جنيف. ومنذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، والى حين تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وبخاصة في اعقاب اعلان وزير الخارجية الاميركية السابق، شولتس، عن ان الادارة الاميركية قررت البدء بـ «حوار جوهري» مع منظمة التحرير الفلسطينية، اخذ بعض الاوساط الاسرائيلية يحذّر من مغبّة اخلاء الساحة الدولية، والدبلوماسية، للنشاط الدبلوماسي الفلسطيني، ومن بوادر التآكل والانجراف الحاصل في مكانة اسرائيل الدولية، في معاقلها الأساسية التقليدية في اوروبا الغربية، وربما على الساحة الاميركية ايضاً. وعبّرت صحيفة «هآرتس» عن مخاوفها هذه في مقالة افتتاحية ذكرت فيها «ان من يتفحّص، بعيون يقظة، وضعنا الاقليمي، والدولي، عليه ان يعترف بأن لا مخرج من الورطة الغارقة اسرائيل فيها، الّا اذا اعترفت بضرورة التفاوض مع م.ت.ف.» (**هآرتس**، ١٩/١٢/١٩٨٨). وأضافت الصحيفة: «وسوف يتوجّب علينا ابتلاع الكثير من الجرعات المرّة لكي نتخذ مثل هذا القرار، ولكن لا يجب الامتناع عن اتخاذه. فالولايات المتحدة بدأت الحوار مع ممثلي م.ت.ف. والمنطق السويّ يقول انها لا تبغي حصر الحوار فقط في الحاحها على نبذ م.ت.ف. لاعمال الارهاب كلية. فمن شبه المؤكد ان الادارة الاميركية الجديدة ـ ونظراً الى ان الادارة الحالية ازالت العقبة المجسّدة في مذكرة التفاهم التي وقعتها مع اسرائيل قبل ١٣ سنة ـ سوف تبادر الى اخراج الشوكة من القضية الفلسطينية، اي الى منح الفلسطينيين ' وطناً ' وفق التفسير الذي أعطي لخطاب الرئيس الاسبق، جيمي كارتر، في مدينة كلينتون، في العام ١٩٧٧» (**المصدر نفسه**). وسألت الصحيفة: «واذا كانت الدولة العظمى الصديقة تخطو نحو

هذا الهدف، ولم يعد هناك ما يردعها عن الحوار مع م.ت.ف. فهل من المفيد ابقاء الموضوع في يديها، ام انه ـ ربما ـ من الافضل ان نفعل ذلك بأنفسنا ؟... وذلك لكي نعرف وفق أية شروط يمكننا التوصّل الى تعايش مع الشعب العربي الفلسطيني؛ تلك الشروط التي تضمن لنا أمننا القومي، وتضمن للفلسطينيين نزوعهم الى التعبير عن هويتهم الخاصة والمنفردة» (المصدر نفسه).

ويتضح ان هذا التشخيص للوضع، لناحية التحديات التي يفرضها، لم يكن غائباً عن أذهان زعيمي الليكود وحزب العمل، بل، ربما ـ اذا اخذنا بأقوال زعيم الليكود، اسحق شامير، في خطابه في الكنيست الاسرائيلي في جلسة الثقة، الذي استعرض فيه المبادىء والخطوط السياسية الاساسية لسياسة حكومته ـ كان العامل الرئيس، من جملة عوامل أخرى ساهمت في توصّل زعيمي الليكود وحزب العمل الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة شامير. وهو ـ أي التشخيص ـ مع الفارق بالنسبة الى ما خلصت اليه صحيفة «هآرتس» في مقالتها، آنفة الذكر، يشكل الخلفية والمحفز الاساس للتحرك السياسي والدبلوماسي الذي شرعت به حكومة شامير منذ تشكيلها، بهدف التصدي لهجوم السلام الفلسطيني، وتنفيس الاجواء الضاغطة التي احدثها، وترميم ما احدثه من انجراف في مواقف دول اوروبا الغربية، وبشكل أقل في الموقف الاميركي، وبالتالي الحؤول دون استمرار التآكل في مكانة اسرائيل الدولية، وممارسة ضغوط دولية عليها، لحملها على احداث تغيير جوهري في سياستها المعلنة. وفي هذا السياق، يجب النظر الى مختلف التصريحات التي ادلى بها زعماء اسرائيل، والى مختلف المقترحات والافكار الجديدة التي تعكف القيادة الاسرائيلية على بلورتها وصوغها، استعداداً لزيارة شامير المرتقبة الى واشنطن.

ماذا في جعبة شامير ؟

في خطابه في الكنيست، الذي عرض فيه الخطوط الاساسية لسياسة حكومته، قال شامير ان التطورات على الساحة الدولية، تحتّم ردم الهوة القائمة بين الاحزاب السياسية. وذكّر شامير أعضاء الكنيست بالهجوم الاعلامي الفلسطيني في تلك الايام، القائم ـ حسب زعمه ـ «على الخداع والتضليل»، موضحاً ان هدفه الحصول على تأييد دولي لاقامة دولة فلسطينية تابعة لـ م.ت.ف. داخل «أرض ـ اسرائيل» (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨). واعتبر شامير التطورات التي سبقت تشكيل حكومته، على الساحة الدولية، «مؤامرات دولية» تهدف الى حمل اسرائيل على الانسحاب من الضفة والقطاع؛ ولذا، فالوحدة الوطنية، في مثل تلك الظروف، هي من نواحي عديدة «واجب الساعة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/١٢/١٩٨٨).

وعدّد شامير التحديات التي تواجه حكومته، فأشار الى ان أول تلك التحديات، هو دفع مسار السلام الى أمام. ولهذا الغرض، دعا شامير الدول العربية الى المجيء الى طاولة المفاوضات. أما ثاني تلك التحديات، فهو التسوية السلمية. وهذه التسوية ـ وفقاً لتصوّر شامير ـ يجب ان تعبّر عن التسليم بوجود دولة اسرائيل وضمان أمنها، وكذلك ان تضمن لسكان «أرض ـ اسرائيل» من العرب القدرة على ادارة شؤونهم، من خلال التعايش مع اسرائيل. وتوجّه شامير الى السكان العرب في الضفة والقطاع داعياً اياهم الى ايقاف الانتفاضة: «هناك طريق واحد فقط. انه طريق المفاوضات المباشرة مع الاردن وبمشاركة ممثلين عن العرب الفلسطينيين غير مرتبطين بمنظمات الارهاب، ولا بمنظمة التحرير الفلسطينية وأمثالها» (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، أكد شامير ان هناك توافقاً واسعاً في حكومته بشأن حق اليهود في السكن والاقامة في كل مكان على «أرض ـ اسرائيل»، معتبراً ان ذلك لا يتناقض مع اتفاق السلام. وأكد شامير مركزية القدس بالنسبة الى اليهود والى اسرائيل، وان هذا الامر تتضمنه الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، وانه يهدف الى «ان نستأصل من قلب كل حاكم عربي كل تفكير خبيث»، معلناً ان القدس الكاملة، «عاصمة اسرائيل الابدية، هي مدينة موحّدة تحت السيادة الاسرائيلية وغير قابلة للتقسيم» (**المصدر نفسه**).

ودعا الولايات المتحدة الى اعادة النظر في قرارها بشأن الحوار مع م.ت.ف. وقال انه على الرغم من العلاقات الجيدة بين اسرائيل والولايات

المتحدة، والتعاون الاستراتيجي القائم بينهما، اضطرت اسرائيل الى الاعراب عن معارضتها الحازمة لقرار الادارة الاميركية الاخير بشأن الحوار مع م.ت.ف. ودعا الاتحاد السوفياتي الى استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل، دون ربط ذلك بمواضيع خارجية، أياً كانت (**المصدر نفسه**).

هذه الخطوط العامة التي طرحها شامير في خطابه استناداً الى الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة التي تمّ الاتفاق بشأنها مع حزب العمل، وصفها المعلق الصحفي يشعياهو بن بورات بأنها نموذج واضح لما سمّاه بـ «الاكاذيب المتفق عليها». فعلى حد قول بن بورات، فهذه الاكاذيب المتفق عليها «تعج بها الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة». وأولى هذه الاكاذيب ما جاء في البند التاسع من ان الحكومة «سوف تعمل على استئناف عملية السلام، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد ولاستئناف المفاوضات من اجل اقامة حكم ذاتي كامل لسكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة». وأبدى بن بورات استغرابه لتوقيع حزب العمل على هذا البند، على الرغم من انه سخر، في حملته الانتخابية، «وبحق» من فكرة الحكم الذاتي، وأعلن احتضار اتفاقيتي كامب ديفيد. وسأل بن بورات: «في الوقت الذي يحتضن العالم عرفات وتتماثل المناطق [وسكانها] مع م.ت.ف. من في الليكود، وكم بالحري في حزب العمل، لا يزال يوهم ويخدع نفسه، ويخدعنا ايضاً، بأن ثمة شيئاً جدّياً في هذا البند» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

والامر ذاته ينطبق على البند العاشر الذي «يبشر» بأن «اسرائيل سوف تدعو الاردن الى بدء المفاوضات. فعلى أساس هذا البند، وشرط ان يسمح رئيس الحكومة لوزير ماليته بهذا، فهل يكتب شمعون بيرس، في رسالته المقبلة الى الملك حسين، ان اتفاق لندن الذي رفضه المجلس الوزاري المصغّر السابق، لا يزال ساري المفعول ؟ وهل يعقل ان شامير وبيرس ما زالا يؤمنان بأن الملك حسين لم يتخلّ عن مسؤولياته ازاء مستقبل المناطق ؟». أما البند الحادي عشر في تلك الخطوط الاساسية، فيتضمن تعهداً بأن اسرائيل «سوف تشجّع ممثلين عن عرب يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة... للمساهمة في عملية السلام. أما ما المقصود بـ ' تشجع ' فغير واضح في ذلك البند. هل سوف يتم تعيينهم من قبل السلطات ؟ أو هل سيتم انتخابهم في انتخابات حرّة ؟ واذا انتخبوا، واذا كانت الانتخابات حرّة، فهل يؤمن أي كان ـ شامير، أو بيرس، او رابين ـ بامكان انتخاب أي كان لا يتماثل مع م.ت.ف. واذا كان الامر كذلك، فما هي الدلالة والمعنى للبند الثالث عشر الذي يكرر، بوضوح، النغمة المعروفة بأن اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. اذا لم يكن هنا أكذوبة متفق عليها، فما هي الاكذوبة المتفق عليها» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، لم تمض سوى بضعة أيام على تشكيل الحكومة، حتى بدأ شامير وكذلك وزير خارجيته وبعض المقربين منه يدلون بتصريحات مباشرة تتحدث عن بلورة وصوغ مشروع سلام أو مبادرة اسرائيلية جديدة. ففي حديث خصّ به مجلة «حداشوت»، قال شامير انه عازم على المبادرة، في القريب العاجل، بخطوة سياسية تحسّن مكانة اسرائيل الدولية وتساعد في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة: «لدينا، في هذه الحكومة، طاقم سياسي ممتاز؛ وانا واثق من ان بامكاننا التوصل الى نتائج في أقرب وقت» (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). اما وزير خارجيته، موشي ارنس، فقال، في كلمة في الكنيست الاسرائيلي: «ان حكومة اسرائيل في أوج مسار نقوم فيه بفحص مختلف الامكانات وبلورة مواقف ومبادرات جديدة. ان اسرائيل وسكانها بحاجة الى السلام. وهناك سبب للامل في حصول تقدم جوهري نحو السلام في هذا العام» (**معاريف**، ١٩٨٩/١/٤). الى ذلك، أكد ارنس ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. لأن سياستها قائمة على الميثاق الوطني الفلسطيني. وأضاف، ان اسرائيل ترفض اقامة دولة فلسطينية اخرى منفصلة في الاراضي القائمة بين اسرائيل والاردن. وفي المقابل، قال ارنس ان اسرائيل على استعداد لبدء حوار مع شخصيات وممثلين فلسطينيين يعترفون بها، ويرفضون الارهاب، ويعترفون بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، لاحظ المعلّق الصحفي، ايلان كفير، ان مكتب رئيس الحكومة كان، في الماضي غير البعيد، ينفي أية اشارة، او تلميح، الى تحوّل،

او انحراف، عمّا اصبح اشبه بالتوراة السياسية لشامير، أي اتفاقيتي كامب ديفيد. ولكن «في هذا الاسبوع، طرح مدير مكتبه، يوسي احيمئير، تلميحات الى ان شامير قد يلائم اتفاقيتي كامب ديفيد مع روح العصر، وقد ينتهج مواقف أكثر مرونة» (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٣٠). وأضاف كفير ان شامير ومساعديه المقرّبين يقومون، في هذه الاثناء، ببلورة خطوط أولية لمشروع سياسي جديد. وكما يبدو سوف يكشف عن هذه المبادرة السلامية لأول مرة في اثناء زيارة شامير لواشنطن (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، ذكرت معلومات صحافية ان وزير الخارجية، ارنس، ربما طرح، خلال لقائه مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الخطوط الاساسية لـ «خطة السلام» الجديدة التي تمّت بلورتها في القدس. وأشارت المعلومات ذاتها الى ثلاثة بنود أساسية في تلك الخطوط، هي:

- اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، دون ان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دور فيها. ومع ذلك السماح لبعض الاشخاص المعروفين كمتعاطفين مع المنظمة بخوض المنافسة على رئاسة البلديات.
- التقدم نحو حكم ذاتي جزئي في المناطق المحتلة.
- مفاوضات مباشرة مع الدول العربية ـ ولكن ليس مع م.ت.ف. ـ تقوم على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، مع ابداء استعداد اسرائيلي لانتهاج مرونة معيّنة في هذا الشأن (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٨). لكن الصحفي كفير قال ان البشرى التي يعد بها شامير ليست سوى صيغة معدّلة بعض الشيء لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومن ضمنها مشروع الحكم الذاتي للسكان، أي اجراء انتخابات في الضفة والقطاع لانتخاب ممثلي السكان في مجلس الحكم الذاتي. ويقوم المجلس الاداري بانتخاب قيادة من اعضائه للتفاوض مع اسرائيل. وسوف يقترح شامير تسوية مرحلية لفترة خمس سنوات، مع استعداد للتساهل بشأن المدة، اذا مارس الاميركيون والسوفيات الضغوط من اجل ذلك. كذلك يمكن ان يبدي شامير بعض المرونة بشأن موعد بدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، المحدد بثلاث سنوات منذ بدء تطبيق الحكم الذاتي (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

أما المفاجآت في خطة شامير، فقد تكون موافقته على علاقات كونفدرالية بين الحكم الذاتي والاردن، ولكن في الجانب الاقتصادي فقط. وخطة شامير لا ذكر فيها لتطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد، بل تتحدث عن حكم ذاتي على مراحل، كمسار يستغرق سنوات، ودون اي التزام بأن يقود الامر الى اقامة دولة فلسطينية. أما التنازل الاكبر من جانب شامير، فهو موافقته على عدم احلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة خلال الفترة الانتقالية (**المصدر نفسه**).

أما عضو الكنيست السابق، زلمان شوفال، فقال ان الافكار التي طرحها رئيس الحكومة في مناسبات عدة تصلح لاعتبارها بداية مبادرة سياسية شاملة. وحدّد شوفال المبادىء العامة لمبادرة شامير بما يلي:

- سوف توافق اسرائيل على مشاركة الامم المتحدة في عملية افتتاح المفاوضات المباشرة بينها وبين جاراتها العربيات، ولكن دون ان يكون لها حق التدخل في المفاوضات ذاتها.
- بامكان الاتحاد السوفياتي ان يساهم في الافتتاح، شرط ان يستأنف، أولاً، علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل. اما الاعضاء الآخرون في مجلس الامن، فبامكانهم الانضمام الى عملية الافتتاح، بصفة مراقبين.
- يشارك ممثلون عن الفلسطينيين في المفاوضات، ولكن فقط كجزء من وفد اردني ـ فلسطيني. ومن الممكن الاتفاق على ان يتمّ انتخاب هؤلاء الممثلين مباشرة من جانب سكان المناطق المحتلة.
- يقام حكم ذاتي. وقد توافق اسرائيل على تقصير «الفترة الانتقالية» من خمس سنوات الى ثلاث سنوات.
- يجب ايجاد حل لقضة اللاجئين بواسطة توطينهم في أماكن سكناهم وبناء مساكن دائمة لسكان المخيمات في الضفة والقطاع.
- في مرحلة متأخرة أكثر، قد تقام

علاقات كونفدرالية بين اسرائيل والاردن، بما في ذلك اراضي الضفة والقطاع. وهذا يعني انه لن تكون لاسرائيل، ولا لأي طرف عربي، سيادة مطلقة على الضفة والقطاع. أما مهامّ الحكم، فسوف تتوزع بين الاطراف. فاسرائيل سوف تبقي في يدها صلاحية الحفاظ على الامن، وتضمن مكانة وحقوق السكان اليهود في كل مكان في الضفة والقطاع (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١/١٩٨٩).

في المقابل، أشار المعلّق الصحفي ايلان كفير الى انه من الاسهل الخوض في تفاصيل ما لا تتضمّنه خطة شامير. فعلى هذا الصعيد، فالخطة لا تتضمن اقامة دولة فلسطينية او كيان مستقل من أي نوع كان؛ كذلك لا تتحدث عن حق تقرير المصير، وفقاً لمفاهيم م.ت.ف. لهذا الحق. والخطة لا تقترح على الفلسطينيين هوية وطنية، ولا علماً، ولا نشيداً، ولا عملة. والحكم الذاتي سوف يطبّق على السكان وليس على الارض، ولن تكون له حدود، وسوف يقام على أراضي الضفة والقطاع مع الابقاء على جزر من المستوطنات اليهودية داخله. وبقدر ما يتعلق الامر بشامير، فان عرفات لن يشارك في المفاوضات (**حداشوت**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، أشار الكاتب والسياسي اريه ناؤور (سكرتير الحكومة الاسبق في عهد مناحيم بيغن) الى ان الاسلوب الذي طرح به كل من وزير الخارجية، ارنس، ونائبه، بنيامين نتنياهو، مبادرة السلام الجديدة، قد أقلق رئيس الحكومة شامير، جرّاء الانطباع الذي تمكّنا من خلقه وكأن اسرائيل على استعداد لتقديم بعض التنازلات. ولهذا السبب، سارع شامير الى تبديد الضباب الذي يلفّ مبادرته، خشية ان يؤدي ذلك الى زيادة شهية اعداء اسرائيل الذين يتآمرون لابادتها. ولذا، وجد من المناسب ان يوضح أكثر من مرة انه لم يحصل أي تغيّر في موقفه، وان المطلوب، بالنسبة اليه، هو تغيير مواقف العالم، وليس مواقف اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/١/١٩٨٩).

وكان شامير ألقى خطاباً في المؤتمر القطري لاتحاد اصحاب الفنادق، قال فيه: «اذا نظرنا، فعلاً، الى الواقع، فهو لم يتغير. فالعرب بقوا على ما كانوا عليه، يسيطرون على ٢٢ دولة، واسرائيل [ما زالت] دولة صغيرة مع الكثير من المشاكل، والبحر هو البحر، والهدف لا يزال على حاله ـ تدمير دولة اسرائيل، حتى لو سميت ذلك تقرير المصير (للفلسطينيين)!» (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٩).

هذا التصريح، اضافة الى تصريحات شامير الاخرى، بشأن رفض التفاوض مع م.ت.ف. ورفض اقامة دولة فلسطينية ومواصلة قمع الانتفاضة بهدف اخمادها، دفع الصحفي يشعياهو بن بورات الى القول ان رئيس الحكومة يعيش على كوكب آخر؛ وان البرهان على ذلك تصريحه الذي لن يُنسى بسرعة بأن «العرب بقوا على ما كانوا عليه... لم يتغير أي شيء، والهدف بقي ابادة دولة اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/١/١٩٨٩). وسأل بن بورات: «هل هذا هو أسحق شامير نفسه، الذي ألمح، قبل اسبوع او اسبوعين، الى كل من اراد ان يسمع، ان في جعبته مبادرة سلام سوف تشكل عناصرها مفاجأة لجيراننا وللعالم ؟ أم ان هذا التصريح الفظ، الذي يذكّر باسلوب لم يعد يسمع مثيل له في حركة حيروت، هو الذي يعبّر باخلاص عن نهج رئيس الحكومة ؟

«والاستنتاج، في هذا الحال، يجب ان يكون ان شامير هو الذي لا يزال يعيش على كوكب يتجه نحو الابتلاع والتلاشي في ثقوب التاريخ السوداء. والعالم الكبير المحيط بنا والذي يتفحص اعمالنا وتقصيراتنا، وايضاً على الاقل اجزاء من العالم العربي، بمن في ذلك الفلسطينيون المعتدلون في أوساط م.ت.ف. يعيشون، جميعاً، على كوكب آخر. والويل لرئيس حكومة اسرائيل، الذي يتظاهر بأنه يضع واجب التوصل الى السلام على رأس اهتماماته، بينما قد يضيّع قطار السلام، لأنه لم يكن مؤهلاً لاستبدال كوكب قديم بآخر جديد بدأ يسير في مداره» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

هجوم دبلوماسي اسرائيلي فاشل

بين باريس ولندن والقاهرة تحرّكت الدبلوماسية الاسرائيلية، في محاولة للردّ على النجاحات السياسية التي حققها الفلسطينيون، وللتخفيف من حدة الضغط الدولي المتزايد على اسرائيل للتجاوب مع رغبات المجتمع الدولي في تسوية النزاع في الشرق الاوسط، وايجاد حل لمشكلة الاراضي العربية المحتلة على أسس عادلة.

لقد جاء التحرك الاسرائيلي باهتاً، وهو أشبه ما يكون نوعاً من ادارة العلاقات العامة، أكثر من كونه عملاً دبلوماسياً محكماً، وذلك لافتقاده الى الاسس الرئيسة التي يقوم عليها أي تحرك دبلوماسي، أهمّها امتلاك ردود سياسية واضحة على الاسئلة التي بدأت دول عديدة في العالم، ومن بينها تلك الصديقة لاسرائيل، توجهها الى الحكومة الاسرائيلية عن توجهاتها السياسية ازاء المسارات الهادفة الى دفع عملية السلام في الشرق الاوسط. وفي هذا الاطار، جاءت زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى فرنسا، وزيارة وزير خارجيته، موشي ارنس، الى بريطانيا، ومهمته المزدوجة في القاهرة للقاء مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، والاجتماع مع المسؤولين المصريين.

زيارة شامير الى فرنسا

بدأ شامير زيارته لفرنسا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١، وهي زيارته الثانية خلال سنتين، ورحلته الاولى الى الخارج بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة في كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وقد أجرى شامير، خلال الزيارة، لقاءات مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، وأعضاء من حكومته، اضافة الى لقاءات عامّة، كان أهمها اللقاء الذي أُجري مع ممثلي الطائفة اليهودية في فرنسا. وقبل خمسة أيام من بدء زيارته، أطلق شامير تصريحات استفزازية لدول أوروبا، عبر حديث أدلى به الى احدى المجلات الفرنسية، جاء فيه: «ان أوروبا لا يمكنها الاضطلاع بدور هام في عملية السلام في الشرق الاوسط». ودعا شامير فرنسا الى اظهار «المزيد من التوازن»، وان تقنع العرب بالانخراط في «النهج الصحيح للسلام». والواضح، ان شامير كان يعبّر بذلك عن امتعاضه من جولة وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية على المنطقة، واللقاء الذي عقده، في مدريد، وزراء تلك المجموعة مع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات. وعشية الزيارة، أوضحت مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة الاسرائيلية انه سوف يحاول اقناع فرنسا بضرورة ايجاد بديل من م.ت.ف. «لأنها لا يمكن ان تكون شريكاً في السلام» (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٢٠). وما أراده شامير من باريس هو ايصال رسالة الى الملك الاردني حسين يحثّه فيها على «العودة الى المسار السياسي بصورة فاعلة، وأخذ مكان م.ت.ف. على الساحة» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢١). وأضافت تلك المصادر انه، على الرغم من ادراك شامير المدى الذي وصلت اليه التزامات فرنسا في تأييد م.ت.ف. كممثل للفلسطينيين، الّا انه سوف يحاول اقناعها «بأن مثل هذه السياسات لن تؤدي الى تقدم في مسار السلام» (**المصدر نفسه**). وحمل شامير معه الى فرنسا عرضاً للمساومة مع الفرنسيين، مؤداه انه اذا نجحت فرنسا في اقناع الاردن في دخول المفاوضات مع اسرائيل، فسوف تعود اسرائيل عن معارضتها اشتراك فرنسا في تنظيم المؤتمر الدولي، على قدم وساق، مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/٢٢).

ومع ان باريس كانت تعرف مسبقاً الافكار التي يحملها شامير، الّا ان الفرنسيين أبدوا اهتماماً ملحوظاً بالزيارة، وذلك يعكس رغبة اوروبية وفرنسية لاستيعاب الموقف الاسرائيلي، واخراج اسرائيل من عزلتها، حتى لا تنفرد في اتخاذ مواقف متطرفة من جانب واحد. وقد كرر شامير، في اللقاءات التي أجراها مع المسؤولين الفرنسيين، مواقفه

المعروفة بالنسبة الى أزمة المنطقة، ومعارضته اقامة دولة فلسطينية والحوار مع م.ت.ف. واقترح صيغة للمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية والفلسطينيين في المناطق المحتلة، باشراف الدولتين العظميين، وأضاف: «من جانبنا، لن نتخذ أي خطوة من جانب واحد في المناطق [المحتلة]، وان أي حل لمشكلة هذه المناطق يجب ان يأخذ في الاعتبار متطلبات الأمن الاسرائيلي، وتطلعات السكان الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٨٩).

واعترف رئيس الحكومة الاسرائيلية، في نهاية زيارته لفرنسا، بأنه لم يحقق كل آماله في الوصول الى تقارب في وجهات النظر مع ميتران وأعضاء حكومته. ومع ذلك، أكد له ميتران ـ حسب قوله ـ ان فرنسا «لن تفعل شيئاً يلحق الأذى بأمن اسرائيل... وسوف تقف فرنسا الى جانبنا ضد كل من يريد الحاق الأذى بأمننا» (**معاريف**، ٢٦/٢/١٩٨٩). وكشف شامير عن ان الزعماء الفرنسيين يعتقدون بأن من المشكوك فيه «وجود بديل من م.ت.ف. [كشريك] لحل مشكلة الشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). وأوضح شامير انه سيعرض، في زيارته المقبلة للولايات المتحدة، «افكاراً واقتراحات يمكنها ان تؤدي الى السلام في منطقتنا» (**هآرتس**، ٢٦/٢/١٩٨٩). وعلى الرغم من محاولة رئيس الوزراء الاسرائيلي الظهور على خلاف صورته المعتادة، أقل تصلّباً وعناداً وأكثر انفتاحاً من خلال تصريح متوازن قال فيه ان مشكلة اسرائيل هي «كيف تلائم بين حاجات أمنها، واشباع رغبات الفلسطينيين» (**عل همشمار**، ٢٤/٢/١٩٨٩)، الاّ ان مصادر اسرائيلية أكدت فشل زيارة شامير لفرنسا، وانه لم يحقق أية نتائج عملية من زيارته، وبقيت التعارضات في المواقف على حالها «وسوف يستمر الفرنسيون في مبادرتهم تجاه م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وقد تبدّى الفشل من زيارة شامير عندما طلب ميتران من رئيس الحكومة الاسرائيلية معرفة لماذا لا يريد شامير الاعتراف بالحقيقة التي طرأت على مواقف م.ت.ف. بعد مؤتمر الجزائر؟ وأبلغ ميتران الى شامير: «كل من يفكر في حل مشاكل المناطق [المحتلة] من طريق القوة واهم، ويجب أخذ الوقائع في الاعتبار، كما تبدو في المنطقة» (**معاريف**، ٢٣/٢/١٩٨٩). وحسب مصادر اسرائيلية عليمة، شدّد ميتران على ان مشكلة فرنسا هي كيف يمكنها التوفيق بين أمن اسرائيل، من جهة، وبين قيام كيان فلسطيني الى جانبها، من جهة أخرى. وعندما سأل ميتران شامير كيف يفسّر التغيير في موقف الولايات المتحدة من موضوع م.ت.ف.؟ أجاب الأخير: «ان بدء الحوار [الاميركي] مع م.ت.ف. هو خطوة خاطئة. وسوف أكون سعيداً عندما تكتشف [الادارة الاميركية] خطأها. واعتقد بأن على فرنسا، أيضاً، ان تخفض وتيرة حواراتها مع المنظمة» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

لقاء ارنس ـ شيفاردنادزه

في سياق جولة وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، على المنطقة، وفي محاولة لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط، أُجري لقاء بين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، والوزير السوفياتي في القاهرة. وقد اعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا اللقاء نجاحاً دبلوماسياً سوفياتياً، حيث لم تنجح الادارة الاميركية في ترطيب الاجواء بين الرئيس حسني مبارك ومسؤولين اسرائيليين من تكتل الليكود، ولم تنجح كذلك في عقد لقاء ثلاثي اميركي ـ اسرائيلي ـ مصري. وبغض النظر عن مدى النجاح الذي حققه الوزير السوفياتي خلال جولته، والظروف والاعتبارات الدولية والاقليمية التي رافقتها، الاّ ان الهامّ في الزيارة هو حدوثها «واقرار حقيقة ان للاتحاد السوفياتي علاقة في كل المسارات الاقليمية» (**هآرتس**، ٢٠/٢/١٩٨٩). وحسب الاوساط تلك، فان الاتحاد السوفياتي يريد اثبات وجوده في المنطقة، وان له دوراً في حل قضية النزاع الشرق أوسطي، حيث ان الولايات المتحدة غير مؤهلة لأن «تحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي بمفردها» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٨٩). ومهما يكن أمر النقاشات التي أُجريت في القاهرة، بين ارنس وشيفاردنادزه، فان اللقاء ـ حسب المصادر الاسرائيلية ـ أشار الى الحقائق التالية:

○ بينما لا تسارع الادارة الاميركية الجديدة في طرح مبادرة ازاء الشرق الاوسط، فان الاتحاد السوفياتي، الذي خرج، الآن، من ' فيتنامه ' في أفغانستان، يثبت وجوده في منطقتنا، ويحاول ان يملأ الفراغ الذي خلّفه وزير الخارجية

الاميركية السابق، جورج شولتس.

«○ لقد وصل الاتحاد السوفياتي، وبعد ٢٢ سنة من قطع علاقاته مع اسرائيل، الى الاعتراف بأنه بدون اتصال مباشر معنا، وبدون موافقتنا، فان أي شيء لن يتحرك في الاتجاه المطلوب.

«○ وبناء عليه، فان لقاء شيفاردنادزه ـ ارنس هو خطوة اضافية الى استئناف العلاقات الكاملة.

«○ لقد سلّم الاتحاد السوفياتي، متأخراً ثلاث عشرة سنة، بالحقيقة التي أدانها سابقاً، واعتبرها ' سلاماً منفرداً ' بين اسرائيل ومصر.

«○ ان مركزة المبادرة السوفياتية في القاهرة ودعوة مبارك الى موسكو تقوّيان موقف مصر في العالم العربي، [وتقوّيان]، كذلك، دورها في المسار السياسي.

«○ ان التفاهم السوفياتي ـ المصري ـ الفلسطيني في شأن المؤتمر الدولي بمشاركة م.ت.ف. لن يثني شامير وارنس عن معارضتهما القاطعة له» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٢/١٩٨٩).

الى هذا، فان الزيارة أبرزت بعض النتائج في مجال العلاقات الثنائية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي. فقد تمّ اتفاق بين شيفاردنادزه وارنس على عقد لقاءات بين مجموعات الخبراء من البلدين، لتبادل التقويمات حول الوضع في الشرق الاوسط والمسارات الجارية فيه. وهو «أساس هام على طريق تطبيع متطور للعلاقات بين اسرائيل والسوفيات» (**معاريف**، ٢٣/٢/١٩٨٩). وبالنسبة الى الانجازات السياسية من لقاء ارنس ـ شيفاردنادزه، أشارت المصادر الاسرائيلية الى عدم انجاز أي انعطاف، او تقدم، معيّن، «فالمواقف الاساسية [حول مواضيع م.ت.ف. والمؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة] لاسرائيل والسوفيات والمصريين بقيت على حالها» (**المصدر نفسه**).

وعلى هامش زيارة ارنس للقاهرة للقاء مع شيفاردنادزه، أجرى الوزير الاسرائيلي لقاءات مع المسؤولين المصريين، في مقدمهم الرئيس مبارك. واعتبر لقاء مبارك ـ ارنس الأول من نوعه منذ أكثر من سنتين، حيث امتنع الرئيس المصري، خلالها، عن استقبال المسؤولين الاسرائيليين في مكتبه.

وجاء تطور الموقف المصري على أرضية حلّ مشكلة طابا بشكل ايجابي، «ممّا يؤهل مصر لتحمّل جزء أكثر فاعلية في مسار السلام في المنطقة» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٩). ومن جانبه، اعتبر ارنس لقاءه مع مبارك ايجابياً لمجرد «قبول الرئيس لقاء وزير من الليكود» (**هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٩). وشدّد على أهمية المباحثات مع الجانب المصري والعلاقات الثنائية. وأكد التمسّك باتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، التي تشكّل، ـ حسب رأيه ـ «قاعدة صلبة لتوسيع دائرة التسويات في الشرق الاوسط، على الرغم من ان تحقيق هذا الهدف صعب جداً» (**دافار**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

وأوضح الجانب المصري، على لسان وزير الخارجية عصمت عبدالمجيد، ان مباحثات ارنس مع المسؤولين المصريين تركزت على «عدد من البدائل» للتقدم في مسار السلام. وسوف يستمر وزيرا الخارجية في بحث هذه البدائل. وأضاف عبدالمجيد، ان البحث بين اسرائيل ومصر يهدف الى ايجاد «سبيل ما» للتقدم في مسار السلام، وهذا، في حد ذاته، «ظاهرة ايجابية، على الرغم من احتمال ان يطول هذا الحوار» (**المصدر نفسه**).

ارنس الى بريطانيا

وكان وزير الخارجية الاسرائيلية قام بزيارة الى العاصمة البريطانية في منتصف شباط (فبراير) الماضي، افتتح بها «الهجوم» الدبلوماسي الاسرائيلي، وذلك في مسعى واضح لعرقلة المكاسب السياسية التي حققتها م.ت.ف. على صعيد دول المجموعة الاوروبية، ولاعادة ترميم العلاقات الاسرائيلية ـ البريطانية، بعد جملة من الانتكاسات لحقت بتلك العلاقات، ابتداء من القاء القبض، في بريطانيا، على مجموعة من الموساد تحمل جوازات سفر بريطانية مزورة، مروراً باختطاف الفنّي النووي الاسرائيلي مردخاي فاعنونو من لندن الى اسرائيل، وانتهاء ببدء الحوار بين بريطانيا وم.ت.ف. وتصريحات وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، التي ذكّر فيها بالماضي الارهابي لعدد من القادة الاسرائيليين، وفي المقدم منهم شامير.

وفي لندن، استقبل ارنس بموقف بريطاني واضح ازاء أزمة الشرق الاوسط، تلخص في

موقف للحكومة البريطانية مفاده انه حان الوقت «لشجاعة اسرائيلية» تؤدي الى مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين. وفي معرض ردها على أسئلة في البرلمان البريطاني، أوضحت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، انه برزت «دوافع حقيقية» الى استغلال التحوّلات السياسية الاخيرة في الشرق الاوسط للتقدم باتجاه التسوية. وأشارت تاتشر الى ضرورة بذل الجهود التي تؤدي الى مباحثات بين اسرائيل وم.ت.ف. وادعت، مع ذلك، بأن بريطانيا «لا ترى في م.ت.ف. متحدثاً وحيداً باسم الشعب الفلسطيني» (هآرتس، ١٥/٢/١٩٨٩). وأكدت تاتشر، قبل وصول ارنس بريطانيا بيوم واحد، ان على اسرائيل «ان تجيب عن مبادرة م.ت.ف. للسلام» (دافار، ١٦/٢/١٩٨٩).

ويبدو ان الجانب الاسرائيلي لم يأمل في تحقيق أكثر من «فتح صفحة جديدة» في العلاقات بين اسرائيل وبريطانيا. وبالقدر عينه، فان لندن مهتمة باثبات الدور الاوروبي في حل النزاع في الشرق الاوسط. وتأكيداً لهذه التوجهات، أجرى أرنس حديثاً مع صحيفة «تايمز» اللندنية، عشية زيارته لبريطانيا، وجّه فيه اطراء شديداً الى تاتشر، جاء فيه ان تاتشر تعتبر «بطلة قومية في نظر الجمهور الاسرائيلي». وأضاف: «اننا نعتبرها رمزاً لما يمكننا، ويجب علينا، ان نفعله في اسرائيل» (هآرتس، ١٥/٢/١٩٨٩).

أوساط اسرائيلية قالت عن اجواء مباحثات ارنس في بريطانيا ان التوترات الاخيرة في العلاقات بين بريطانيا واسرائيل ضغطت على جدول الأعمال. وحتى لا يثير ارنس الحساسيات مع البريطانيين تجنّب الاعراب عن خيبة أمل اسرائيل ازاء قرار بريطانيا التحدث مباشرة مع عرفات. وما حقّقه ارنس، بعد لقائه مع كبار المسؤولين البريطانيين، هو ترميم العلاقات المتوترة، في محاولة لخلق أجواء الثقة بين الطرفين. وشكّل هذا «رغبة بريطانية طيّبة للتحدث، بصورة جدية، مع حكومة برئاسة الليكود، ورغبة اسرائيلية ايجابية لغض الطرف، نسبياً، عن التطورات المؤيدة لـ م.ت.ف. في سياسات بريطانيا» (هآرتس، ١٧/٢/١٩٨٩). وكشفت الاوساط نفسها عن ان ارنس طلب من بريطانيا استغلال علاقاتها التقليدية مع الاردن، لاقناع الملك حسين «بالعودة الى صورة المفاوضات، والانخراط، مجدداً، في الحياة السياسية في [الضفة الفلسطينية]» (المصدر نفسه). وشرح ارنس الى تاتشر لماذا ترفض اسرائيل ان تشارك م.ت.ف. في مسار السلام ؟ كما شرح موقفه بالنسبة الى المؤتمر الدولي، وقال: «لا استطيع القول انني أقنعتها»، معبّراً، بشكل غير مباشر، عن فشل زيارته، وأضاف، انه «لا يتوقع ان يتمّ التوصل الى تفاهم، أو خطة عمل، من لقاء واحد، وان الصداقة والتفاهم هما أساس جيد للتقدّم» (دافار، ١٦/٢/١٩٨٩).

من جهة أخرى، وجّه ارنس نداء من بريطانيا الى يهود العالم طالبهم فيه بالتضامن مع اسرائيل في فترة «تمارس فيها ضغوط دولية قوية عليها، تذكّرنا بالضغوط الخطيرة التي مورست علينا في فترة الانتظار عشية حرب الايام الستة» (هآرتس، ١٧/٢/١٩٨٩). واجتمع، لهذا الغرض، في لندن، مع مئة وخمسين شخصية بارزة من الطائفة اليهودية في بريطانيا، فعرض الموقف الاسرائيلي، وأجاب عن الاسئلة الموجهة اليه. وأكد، في حضورهم، انه لا يستطيع ان يرى «خطراً على اسرائيل أكبر من خطر دق اسفين بينها وبين يهود العالم» (المصدر نفسه).

ردود الفعل

باستثناء المقالات والتحليلات الصحفية، فاننا لا نكاد نلحظ ردود فعل اسرائيلية هامّة ازاء التحركات السياسية الجارية في المنطقة والعالم، خاصة من قبل الجناح العمالي في الحكومة الائتلافية. ويبدو ان شامير وارنس قد حصلا على فرصة كاملة لرسم السياسة الاسرائيلية في الفترة الحالية، وساعدهما الوزير العمالي، اسحق رابين، في تنفيذ الشق العملي من تلك السياسة، بينما ينشغل زعيم حزب العمل، بيرس، في ترميم الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني من أزمة بنيوية مستعصية على أكثر من صعيد. فحزب العمل وافق على زعامة شامير للحكومة لفترة أربع سنوات، وتنازل عن حقيبتي الخارجية والدفاع. وبذلك اصبحت الطريق خالية لشامير وارنس لادارة سياسة اسرائيل تحت قناع حكومة الاتحاد الوطني. والواضح، ان حكومات الدول الاجنبية «قد لاءمت نفسها مع

هذا الوضع» (هآرتس، ٢٣/٢/١٩٨٩). وهي قد حلّلت نتائج الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، والمسارات الداخلية في اسرائيل، وخلصت الى نتيجة مفادها ان عليها بذل جهودها «لاصلاح علاقاتها مع شامير وانصاره في الليكود» (عكيفا الدار، **المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٨٩). وكمثال عملي على ذلك، فان رئيسة الحكومة البريطانية، التي ساهمت كثيراً في لقاءات بيرس مع الملك الاردني حسين في لندن، «توقفت عن تصريحاتها العلنية. ولم تقل لارنس شيئاً مثل: ' أين كنت في نيسان (ابريل) العام ١٩٨٧ عندما طُلب منها اعادة الملك الهاشمي الى المسار السياسي ' ؟» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، ترى الدول المعنية بأزمة المنطقة ان الليكود هو القادر على تحقيق السلام، وليس المعراخ. فهو، دائماً، يستطيع الاعتماد على دعم المعراخ في كل شأن، بينما لا يمكن حدوث العكس. ومن خلال الافتراض ان لا تسوية بدون اسرائيل، «فسوف تكون الافكار الدولية، على الاقل في موسكو وواشنطن، متأثرة بما يمكن انجازه، أو يمكن الحصول عليه، من الليكود» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٩).

مفاجأة شامير

وحقيقة الامر، ان الثنائي شامير ـ ارنس يدرك، تماماً، الحقائق الجديدة في المنطقة، وفي العالم. والمراقب للتصريحات الاميركية والاسرائيلية في الفترة الاخيرة يلاحظ تطابقاً حول موقف موحّد مؤداه انه يجب عدم الاسراع في طرح حلول لأزمة الشرق الاوسط، ويجب تفحّص الوضع بدقة قبل التصرّف بسرعة. وقد سمع مثل هذا الكلام من مسؤولي البيت الابيض، تماماً مثلما ردده الثنائي شامير ـ ارنس في غير مناسبة. وترى مصادر اسرائيلية عليمة، ان الثنائي شامير ـ ارنس يتحرك ببطء، طالما انه معتمد على موقف الولايات المتحدة. فواشنطن لا تنظر برضى كامل الى النشاط السوفياتي والاوروبي تجاه الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان الادارة الاميركية لا تنظر بسلبية الى كل مسارات م.ت.ف. لكنها تفضل الانتظار. والهدف القريب جداً للسياسة الاميركية هو ـ حسب قول الرئيس الاميركي جورج بوش ـ تشجيع الحوار بين الملك حسين والاسرائيليين (فولص، **هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨٩). ويتمسّك الثنائي شامير ـ ارنس بالموقف الاميركي السلبي، لاستخدامه «خط دفاع ضد الجبهة العربية ـ السوفياتية ـ الاوروبية الضاغطة للاعتراف الاميركي الكامل بـ م.ت.ف. ومشاركتها في المؤتمر الدولي الموسّع» (**المصدر نفسه**).

وتنفيذاً لسياسة «التباطؤ» الاميركية ـ الاسرائيلية، توجّه شامير الى القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، في طلب عدم بلورة خطة سياسية بديلة. وجاء ذلك في أعقاب التوجّه الذي تبلور في أوساط وزراء المعراخ، لبلورة خطة سياسية بديلة، ونشرها على الجمهور. وقد تمّت تلبية طلب شامير، وقرر وزراء المعراخ التأجيل لشهور عدة، والافساح في المجال لرئيس الحكومة بلورة خطته السياسية (**عل همشمار**، ٢٤/٢/١٩٨٩). ونقلت مصادر اسرائيلية عن اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي، بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٩، ان شامير عارض الاستعجال في تقديم خطة جديدة للسلام.

والسؤال، ماذا يعني كل هذا ؟ هل يخوض شامير معركة طول نَفَس مع الفلسطينيين، خاصة وان اشارات كثيرة صدرت عن شامير وارنس تشير الى احتمال ان تطرح اسرائيل خطتها للسلام لدى زيارة شامير لواشنطن في أواسط آذار (مارس) الحالي ؟ مهما يكن من أمر، فان المصادر الاسرائيلية المطلعة لا تتوقع من شامير الانسحاب من المناطق المحتلة لـ «يشاهد كيف تقام دولة فلسطينية»؛ وفي المقابل، لا يمكن ان يستمر الوضع الراهن دون تقديم تنازلات. والمعادلة ـ حسب ما تقوله تلك المصادر ـ هي انه على كل طرف ان يتنازل، وعلى كل طرف ان يكتفي بأقل ممّا يطلب (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٩). وفي السياق ذاته، من الصعب ان تكون مقترحات وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، مقترحات مقبولة، فأي قيادة محلية «لن تحظى بشرعية وطنية في المناطق [المحتلة]، الاّ بالقدر الذي تحافظ فيه بالاعتراف ان م.ت.ف. هي الممثل السياسي والشرعي للشعب الفلسطيني» (**عل همشمار**، ٢٤/٢/١٩٨٩).

أما على الصعيد الدولي، فان الولايات المتحدة، ومن خلال محافظتها على مصالحها في الشرق

الاوسط، لن تقطع الحوار مع م.ت.ف. وهي لم تبلور سياساتها بعد؛ «فترتيب الاولويات الاميركية لا يرتبط بعامل الوقت»، والاميركيون يحدّدون خريف العام ١٩٨٩ موعداً مناسباً للتحرك السياسي. أي، بمعنى، ان الاميركيين لا يرفضون، نهائياً، طرح خطة اسرائيلية للسلام، بل يريدون «انضاج» مثل هذه الخطة مع الاسرائيليين.

الى هذا، ذكرت الاوساط الاسرائيلية ان قناعة آخذة بالتبلور لدى شامير وارنس بأن الحل السياسي هو الذي سوف «يحرر الجيش الاسرائيلي من مهمة لا يستطيع النجاح فيها. وقد انتهى عهد الكلام واللعب بالالفاظ». وأضافت الاوساط نفسها ان الادارة الاميركية طلبت من شامير تقديم مشروع اسرائيلي للسلام، في اثناء زيارته لواشنطن. وان مشروع شامير هذا سوف يتضمّن: ان يخلي الجيش الاسرائيلي معظم أراضي الضفة الفلسطينية؛ وان تكون السيطرة على الارض ومصادر المياه من صلاحية السلطة الادارية الذاتية؛ وان تكون هذه السلطة ادارة مصغّرة على هيئة حكومة تنبثق من انتخابات حرة (لذلك، لن يكون ممنوعاً ان تشكل كلها من شخصيات محلية تنتمي الى م.ت.ف.) وتشكّل مصدر الصلاحيات، وستكون شبه حكومة لسلطة ذاتية ـ موسّعة تقام في المناطق» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٩/٢/٢٨). وتعزز هذا الاستنتاج أقوال نسبت الى شامير أدلى بها في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧، جاء فيها ان اسرائيل على استعداد للدخول في مفاوضات مع الدول العربية المعنّية بالنزاع، من ضمنها الاردن ومصر والفلسطينيون، وأضاف، ان الدول العربية تستطيع ان تختار ممثلين مؤقتين للفلسطينيين ينضمون في بداية المفاوضات، هذا في حالة اذا لم يكن في الامكان تنظيم انتخابات للادارة الذاتية، من اجل تسوية مرحلية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

وعليه، فان ما يردده شامير وارنس من أقوال عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين، هي جزء من «الفاتورة» التي سوف يسدّدها رئيس الحكومة الاسرائيلية لواشنطن، حيث يتمّ هناك «احكام الصفقة». والصفقة ـ حسب جهات اسرائيلية ـ سوف لا تتضمّن «دولة فلسطينية، لكنها لن تتضمّن، أيضاً، كلاماً عن حق... [اليهود] في ' أرض ـ اسرائيل ' الكاملة... والاستراتيجية التي تتبلور في أوساط شامير هي، اذاً، مبنيّة على معارضة الادارة الاميركية للدولة الفلسطينية، وعلى فكرة ازالة هذا الهدف بواسطة تسوية مرحلية» (ماركوس، **المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

بين أزمتي اسرائيل والاردن

على الرغم من تصاعد الضغط الاقتصادي الاسرائيلي على المناطق المحتلة، تدريجياً وبصورة منتظمة، منذ أكثر من عام، بهدف تجويع سكانها وارغامهم على التراجع عن انتفاضتهم المتواصلة والمستمرة منذ خمسة عشر شهراً، فقد ظلت تأثيرات هذا الضغط كامنة تحت سطح الاحداث المتلاحقة والصدامات الدامية بين الجيش الاسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين في تلك المناطق. وقد ساعد بعض اجراءات المقاطعة لعدد من السلع والمنتجات الاسرائيلية، ومحاولة الاعتماد على الذات في تدبير بعض الشؤون الحياتية الاقتصادية، في اخفاء الحجم الحقيقي للازمة الاقتصادية التي تعيشها المناطق المحتلة. غير ان تطورات كبيرة وقعت خلال الشهرين الماضيين أعادت هذه الأزمة الى واجهة الاحداث. وتمثّلت هذه التطورات في الموازنة الاسرائيلية الجديدة التي تمّ اقرارها مؤخراً؛ والازمة الاقتصادية التي يعيشها الاردن منذ وقت مبكر من العام الماضي ١٩٨٨، وتفجّرت، بصورة خاصة، خلال تشرين الاول (اكتوبر) الماضي؛ وتخريب أول عملية تصدير حمضيات فلسطينية من غزة، عبر ميناء اسدود، الى احدى دول السوق الاوروبية المشتركة. وتركت هذه التطورات تأثيرات متفاوتة في الاوضاع الاقتصادية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. فقد أدت علاقات التبعية لاقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي الى عكس جانب من الازمة الاقتصادية في اسرائيل على اقتصاد هاتين المنطقتين، وتأثرهما السريع بالاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية، بناء على هذه الخطة. كذلك انعكست تأثيرات الازمة الاقتصادية في الاردن، بصورة مباشرة، على حجم وقيمة التحويلات المالية الخارجية الى المناطق المحتلة، وعلى حجم التبادل التجاري بينها وبين الاردن، اضافة الى استغلال سلطات الاحتلال الازمة هذه، وتطوير نتائجها السلبية داخل المناطق المحتلة، التي وجدت نفسها محشورة بين ضغط الازمة الاسرائيلية ونتائجها وبين ضغط الازمة الاقتصادية في الاردن وذيولها.

اعباء جديدة

بتاريخ ١٩٨٩/١/٥، أقرّت الحكومة الاسرائيلية مشروع الخطة الاقتصادية الجديدة الذي تقدّم به وزير المالية، شمعون بيرس، بأغلبية ١٨ صوتاً ومعارضة الوزيرين، اسحق نافون واريئيل شارون، وتغيّب أربعة وزراء عن التصويت. وتضمّنت الخطة المعتمدة تخفيضاً في عجز الموازنة بمقدار ١,١٤ مليار دولار للحدّ من الازمة الاقتصادية الراهنة. وجاء هذا التخفيض اعتماداً على الضرائب والرسوم الجديدة ورفع مستوى الاسعار دون ان يطال الانفاق العام. فتقرّر، بموجب ذلك، خفض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بقيمة ٣٢٠ مليون شيكل، الأمر الذي يعني فرض زيادات جديدة في الاسعار، ورفع كلفة النقل العام بنسبة ٢٠ بالمئة. وبرفع الحكومة أسعار السلع الخاضعة للرقابة (حوالى ٢٠٠ مادة)، شهدت اسرائيل ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية، تراوحت نسبته ما بين ٢ ـ ١١ بالمئة، الأمر الذي جدّد المخاوف من حدوث موجة تضخّم جديدة*. أدت هذه الاجراءات الى ظهور حالة من فوضى الاسعار في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اللذين شهدت اسواقهما تعدّد أسعار البيع للسلعة الواحدة. وقد عزا بعض التجار هذا التفاوت، في جانب منه، الى اختلاف طبيعة البيع ما بين المفرق والجملة، واختلاف تكاليف النقل العام، وتباين سعر الاستيراد من اسرائيل. غير ان السكان أشاروا باصبع الاتهام الى عدد من التجار

* مها بسطامي، «الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الجديدة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٧.

ممّن حاولوا استغلال الظروف الناشئة لتأمين مصالحهم الخاصة. وأشارت مصادر فلسطينية، بوضوح، الى ان فوضى الاسعار هذه، ليست الاّ تعبيراً عن موجة الغلاء التي شهدتها البلاد مؤخراً (**الطليعة**، القدس، ٢/٢/١٩٨٩). ورأى محلّلون اقتصاديون ان الاجراءات الاقتصادية التي طرحتها اسرائيل لمعالجة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها أدت الى زيادة كلفة المعيشة بشكل متساوٍ، من الناحية الرسمية، بين المناطق المحتلة واسرائيل. لكن الوضع، في المناطق المحتلة، يظل أكثر سوءاً من الناحية العملية، اذا اخذنا بالاعتبار الهوّة الواسعة في بنية الاقتصادين، الفلسطيني والاسرائيلي. اذ يبلغ متوسط الاجور، في المناطق المحتلة، على سبيل المثال، خُمْس نظيره لدى الاسرائيليين. وبالمقياس عينه، يمكن النظر الى الاستهلاك، حيث يشكل الانفاق على شراء السلع الاستهلاكية الغذائية ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من دخل العامل الفلسطيني، بينما لا يتجاوز نظيره عند الاسرائيلي ٢,١ بالمئة، بالمتوسط. والنتيجة الفعلية هي ان ارتفاع مستوى اسعار المواد الغذائية الاساسية أدى الى انخفاض في مستوى معيشة الفلسطينيين بلغ اضعاف ما بلغه عند الاسرائيليين، الذين يتمتعون، أيضاً، بامتيازات حرم منها الفلسطينيون، كاتفاقيات العمل، والتعويضات، والتأمين، وغيرها (**المصدر نفسه**).

أزمة «متبادلة»

في حين تسبّبت الانتفاضة الشعبية، في المناطق المحتلة، في أزمة اقتصادية، بدرجة ما، لاسرائيل، فان جانباً من هذه الازمة أعيد تصديره الى المناطق المحتلة، على أرضية التبعية المباشرة والكاملة لاقتصاد المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي، والتي تجعل ازماته تنعكس، بالضرورة، بدرجة أو بأخرى، على الاوضاع في المناطق المحتلة، وتظهر في صور متعددة. وقد أكد محللون اقتصاديون ان الانتفاضة تعتبر أهم الاسباب التي فرضت على اسرائيل الاخذ ببرنامج اقتصادي متقشف، لمواجهة التدهور الاقتصادي فيها. وتؤكد الارقام التي نشرتها الحكومة الاسرائيلية ان نمو الناتج القومي الاجمالي، خلال العام الماضي (١٩٨٨)، لم يتجاوز الواحد بالمئة. ويعتبر هذا أدنى معدل للنمو تشهده اسرائيل، منذ العام ١٩٨٢ (حسن المصري، «الانتفاضة وتدهور الاقتصاد الاسرائيلي»، **الحياة**، لندن، ٩/٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، سجل فائض التجارة من البضائع والخدمات المصدّرة الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في العام ١٩٨٨، مبلغاً اجمالياً، قدِّر بـ ٥٦ مليون دولار، أي بثلثي ما سجله خلال العام ١٩٨٧ الذي بلغ ـ حسب تقديرات بنك اسرائيل ـ ١٧٤ مليوناً. وقدّرت صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة، العام الماضي (١٩٨٨)، بـ ٦٥٠ مليون دولار، مقارنة بـ ٩٢٨ مليوناً العام ١٩٨٧. أما الخدمات، فقد راوحت عند حدود ٢١٥ مليوناً، مقارنة بـ ٢٢٠ مليوناً في الفترة عينها من العام الماضي (شلومو ماعون، «اهالي الضفة يشعرون [بنتائج] تراجع ارتباطاتهم باسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ١٠/٢/١٩٨٩). وذكر بنك اسرائيل ان صادرات اسرائيل، من بضائع ومنتجات الضفة الفلسطينية، انخفض من ٣٠٤ ملايين دولار، العام ١٩٨٧، الى ١٧٠ مليوناً، العام ١٩٨٨. أمّا صادرات الخدمات، التي هي، بالاساس، ايدي عاملة تقدر قيمتها بـ ٦٧٠ مليون دولار، فقد انخفضت الى ٦٣٩ مليوناً في الفترة عينها (**الدستور**، عمّان، ١٣/٢/١٩٨٩). حول هذا الموضوع، قدرت مصادر حكومية اسرائيلية عدد العمال، من المناطق المحتلة، المصرّح لهم بالعمل في اسرائيل، بصورة منتظمة، بين ٧٨ و٧٩ بالمئة ممّن كانوا يعملون قبل اندلاع الانتفاضة. وهذا يعني ان ٩٠ ألف عامل، على الأقل، لا يزالون يعملون في اسرائيل، مقارنة بـ ١١٤ الفاً عملوا حتى الربع الاخير من العام ١٩٨٧ (ماعون، **مصدر سبق ذكره**).

رياح شرقية

جاءت هذه التطوّرات، جميعها، في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاردن، منذ وقت مبكر من العام الماضي (١٩٨٨)، والتي بلغت ذروتها في تشرين الاول (اكتوبر) منه، حيث تمّ «تعويم الدينار [الاردني]، تمّ انخفاضه بنسبة ٣٠ بالمئة تقريباً، واتخاذ البنك المركزي سلسلة من الاجراءات النقدية، والتجارية، والمالية، العاجلة، لمواجهة الازمة» (د. فهد الفانك، «موازنة الاردن للعام ١٩٨٩ تترك اسئلة معلّقة»، **الحياة**، ٧ ـ ٨/١/١٩٨٩). وعلى الرغم من هذا الانخفاض

الكبير، فقد ظلّت ارقام الموازنة العامة على حالها، أي عند مستواها الاسمي الذي كانت عليه في السنة السابقة. وهذا يعني تخفيضاً فعلياً بقيمة القوة الشرائية. أمّا أسباب الازمة، فقد اعادها وزير المالية الاردنية، د. حنا عودة، الى وجود اختلالات بنيوية جوهرية واجهها الاقتصادي الاردني، تتمثّل في عجز القطاع الانتاجي السلعي، وعجز ميزان المدفوعات الاردني، والعجز الكبير في الموازنة العامة، ووجود بطالة في سوق العمل (**المصدر نفسه**). وجاء تأثير هذه الازمة على الاوضاع في المناطق المحتلة، من الناحية العملية، من مدخلين: انخفاض الدينار الاردني، وانخفاض حجم التبادل التجاري بين الاردن والمناطق المحتلة.

ففي الجانب الأول، أدى انخفاض الدينار، اضافة الى تحديد سلطات الاحتلال كميّة الاموال الداخلة الى المناطق المحتلة بـ ٢٠٠ دينار فقط للفرد، الى تخفيض قيمة التحويلات المالية بنسبة ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة. ويمكن ادراك حجم تأثير ذلك من معرفة أهمية هذه التحويلات في تشكيل الدخل القومي للمناطق المحتلة، حيث تشكل التحويلات ٢٥ بالمئة من عناصر هذا الدخل. يضاف الى ذلك تآكل القيمة الشرائية لهذه التحويلات بسبب ارتفاع نسبة التضخّم في اسرائيل، والتي بلغت ٢٥ بالمئة العام الماضي، وارتفاع مستوى الاسعار عموماً. أمّا في الجانب الثاني، المتعلق بالتبادل التجاري بين المناطق المحتلة والاردن، فقد قدّر الانخفاض في صادرات المناطق المحتلة الى الاردن، عبر الجسور، خلال العام الماضي، بحوالى ٦٠ بالمئة. وزاد من ضغط الازمة وتصاعدها الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المنتجين المحليين في الضفة والقطاع، والتي تجرى جبايتها من طريق استخدام القوة؛ وكذلك تخفيض الانفاق السنوي الذي قدّر قبل الانتفاضة بـ ١٤٠ مليون دولار، وكان آخر ما تمّ على هذا الصعيد قطع رواتب المعلّمين الحكوميين، وايقاف عمليات الانفاق على مشاريع البنية التحتية والعناية الصحية (**الطليعة**، ١٩٨٩/٢/٩).

الى ذلك، استغلت سلطات الاحتلال جميع هذه المعطيات لتدفع بالاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة نحو مزيد من التدهور؛ اذ عمدت الى «اغراق السوق المالي في الاراضي المحتلة بالدينار الاردني [المتوفر لديها] من الارصدة الاردنية، التي تجمّعت [لديها] على امتداد سنوات طويلة، ممّا أحدث تدهوراً كبيراً في سعره بالنسبة الى الشيكل الاسرائيلي، [نتج عنه] انخفاض القوة الشرائية لغالبية المواطنين الى أقل من النصف، بموجب الخطة الاقتصادية الجديدة» (بشير البرغوثي، «البلاستيك في الحرب والسياسة والاقتصاد»، **الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٣).

في هذه الاجواء الاقتصادية الخانقة، وبالتوازي معها، جاءت أزمة تصدير المنتجات من الحمضيات الغزّية، الى السوق الاوروبية لتقتل أول محاولة تصدير، على هذا الصعيد، تتمّ بصورة مستقلة. فمنذ مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٩، تدارس مصدّرو الحمضيات، في قطاع غزة، موضوع ايقاف هذه العملية، بعد ان تعرضت محاولتهم الاولى لمؤامرة استهدفت توجيه ضربة قوية الى المصدرين والمزارعين، على حد سواء. فقد أُخضع المصدّرون لألاعيب من جانب الحكومة الاسرائيلية ووسطاء السوق. فوفقاً لاتفاق مبرم بين الجانبين، الفلسطيني والاوروبي، تمّ ارسال ٧٥ ألف صندوق حمضيات من غزة الى اسدود، ليصار الى شحنها الى نوتردام، في هولندا؛ على ان يتم تصريف هذه الشحنة، التي يعادل وزنها ١١٠٠ طن، خلال فترة أعياد الميلاد الاخيرة ورأس السنة. لكن ذلك لم يتمّ. وما صُدِّر لم يتجاوز الألف صندوق، حيث أودع ما تبقّى منها، وعدده ٧٤ ألف صندوق، في مخازن ميناء اسدود بأجر يعادل نصف دولار للصندوق الواحد. تبع ذلك قيام السلطات المحلية بفتح ٢٠ بالمئة من الصناديق، وتخفيض أسعار الحمضيات المخصصة للعصير بنسبة ٣٠ بالمئة. كل هذا بهدف ضرب المنتوج الغزّي من الحمضيات التي تعتبر عماد الاقتصاد المحلي في القطاع. وقُدِّرت الخسائر المادية الفعلية، جراء فشل، وضرب، عملية التصدير هذه، بحوالى ٣٢٠ ألف دولار. وحاولت سلطات الاحتلال استغلال الازمة للضغط على المصدّرين للقبول بربط صادراتهم بمجلس الحمضيات الاسرائيلي، فرفض المصدّرون ذلك (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٢).

بين الاقتصاد والسياسة

في الجانب المتعلق بأسباب الازمة الاقتصادية، من وجه النظر الاسرائيلية، والنتائج السياسية المترتبة عليها، على الصعيد العام في المناطق المحتلة، وتجاه الانتفاضة، توقّع مصدر اسرائيلي ان يؤدي أي انخفاض جديد في المستوى الحالي لاقتصاد المناطق المحتلة الى تصعيد وتيرة الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتوقّع مصدر في الادارة المدنية الاسرائيلية ان تتطور الاوضاع باتجاه «يصبح فيه الفلسطينيون لا يملكون ما يفقدونه». ولاحظ المصدر نفسه ان آلاف السكان في المناطق المحتلة انتقلوا الى دائرة البطالة خلال الشهر الاخير. وحتى الذين يتابعون العمل منهم، حتى الآن، فقد باتوا يحصّلون ٥٠ بالمئة، فقط، ممّا كانوا يحصلونه من دخل قبل شهور عدة مضت. وفيما تعتقد اوساط اسرائيلية بأن من شأن الازمة الاقتصادية، في الضفة والقطاع، دفع المواطنين الى ايقاف انتفاضتهم، فان غالبية العاملين في وزارة الدفاع الاسرائيلية، والادارة المدنية، ممّن تتعامل مباشرة مع الاوضاع، في المناطق المحتلة، تعتقد بعكس ذلك، وترى ان الامور سوف تذهب، بالعنف الحالي، الى ما هو أبعد ممّا هو عليه الآن (يهودا ليطاني، «مخاوف من ان يزوّد التراجع الاقتصادي الانتفاضة بالوقود»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/٢/١٢).

من جهة أخرى، حدّد مراقبون اسرائيليون، تابعوا التطورات الاقتصادية الاخيرة في المناطق المحتلة، أربعة أسباب رئيسة للازمة الراهنة، هي: انخفاض قيمة الدينار الاردني، وتضرر الموظفين الذين لا يزالون يتلقون رواتبهم من الاردن وبعملته، كذلك بعض المستخدمين الذين يدفعون أجور عمالهم بالدينار الاردني؛ زيادة عدد العاطلين عن العمل داخل «الخط الاخضر»، وفي المناطق المحتلة، وفقدان بعض الفلسطينيين أعمالهم بسبب الاضرابات التي تدعو اليها قيادة الانتفاضة بين الحين والآخر؛ التراجع في الوضع الاقتصادي في اسرائيل وأثر ذلك على الفلسطينيين الذين يعملون وكلاء لشركات اسرائيلية؛ التراجع الحادّ في نسبة تدفق العملات الاجنبية، بسبب الموقف المتشدد الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية تجاه حرية ادخال العملات الاجنبية من دول الخليج والاردن الى المناطق المحتلة، وكذلك تأثير الاوضاع الاقتصادية لعدد من البلدان العربية التي تعاني من مشكلات على هذا الصعيد، على حجم هذه التحويلات (**المصدر نفسه**).

على النقيض من ذلك، حمّل مصدر فلسطيني مسؤولية التدهور الاقتصادي الاخير في المناطق المحتلة للحكومة الاسرائيلية، التي عمدت الى اغراق الاسواق المحلية بالدينار الاردني (**المصدر نفسه**). ووصف مصدر آخر ما يجرى، في المناطق المحتلة، بأنه عقوبة جماعية لمواطني الضفة والقطاع، وأبعد من هذا محاولة الى اشغالهم في نزاعات عمل، ودفعهم الى الانصراف نحو البحث عن سبل للتغلب على مصاعبهم الاقتصادية، واظهار الاعتراض على نمو العمل السائد منذ بداية الانتفاضة، وخلق انقسامات داخلية بالمطالبة بتغيير هذا النمط السائد، وهي أمور تمثّل، بمجملها، الجانب غير المرئي من الخطة الاقتصادية الاسرائيلية (البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**).

من جانبه، سارع الاتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة الفلسطينية الى اتخاذ موقف شرح فيه الظروف المحيطة بالازمة الاقتصادية الراهنة، والمخاطر المترتبة عليها، خصوصاً على صعيد الطبقة العاملة الفلسطينية. جاء ذلك في بلاغ صحافي اصدره الاتحاد، لاحظ «ان الاجراءات الاقتصادية الاخيرة التي نفّذتها الحكومة الاسرائيلية توقع اضراراً كبيرة بكافة قطاعات شعبنا في الاراضي المحتلة، وخصوصاً قطاع العاملين بأجر». وأضاف البيان: «لقد لاحظنا، حسب دراستنا لتأثير هذه الضربة الاقتصادية، ان دخل المرتبطين بالدينار الاردني انخفض بواقع ٦٠ بالمئة، وان جماهير العمّال فقدت من قيمة دخلها، في الواقع، ما نسبته ٤٠ بالمئة، علماً بأن متوسط الاجر الحالي للعمّال لا يزيد على ١٥ شيكلاً يومياً، مع ملاحظة ان الاحتياجات الاساسية لعائلة مكوّنة من خمسة أفراد تصل الى ألف شيكل جديد، أي بواقع ٣٤ شيكلاً يومياً، وذلك نتيجة لاجراءات حظر التجول، وحواجز الطرق، والبطالة العالية راهناً، وغيرها». وأشار بيان اتحاد نقابات العمال الى ما أطلق عليه عملية «اعادة التكوين الاقتصادي» الجارية

في المناطق المحتلة، فتطرق الى محاولات للتخلص من تبعية اقتصاد الضفة والقطاع للاقتصاد الاسرائيلي والحاقه به. وأكد أهمية التوجه نحو الصناعات المحلية، ودعا الى تشجيعها وتطويرها والمساهمة في تنشيطها، مؤكداً ان اسرائيل خسرت ١,٥ مليار دولار خلال الاربعة عشر شهراً الماضية بفضل هذا التوجه الذي ينبغي النظر اليه على انه جزء من العملية النضالية الجارية، وفي جوهرها الاستقلال الوطني. ووصف هذا التوجه بأنه السبيل الوحيد للفصل في قضايا الاجور، وحلّ النزاعات التي يمكن ان تتطور الى صراعات جانبية يتقدم فيها الخاص على العام، وتفسح في المجال للاجراءات الاقتصادية التعسفية الاسرائيلية لتحقق اهدافها التي تمثل أحد أشكال الضغط القمعي على المواطنين في الضفة والقطاع (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٩).

على الرغم من هذه الضغوطات، كما انعكست في حجم الازمة الاقتصادية في المناطق المحتلة والاجراءات الاسرائيلية المعمّقة لها، فثمة، بين الاقتصاديين الفلسطينيين، من يعتقدون بعدم قدرة سلطات الاحتلال الاسرائيلي على توجيه ضربة سريعة الى الجبهة الاقتصادية. لكنهم لا يستبعدون ان تعمد اسرائيل، مستغلة البطالة المنتشرة، الى اجراء تقليص جزئي لاعتمادها على العمالة العربية الرخيصة. ويشيرون الى نقاشات واسعة تجرى في اسرائيل للنظر في جدوى الاعتماد على هذه العمالة، والبحث في الاستخدام المكثّف للتكنولوجيا في فروع الاقتصاد الاسرائيلي التقليدية (**الطليعة**، ١٩٨٩/٢/٢٩).

ر.م.

عرفات: اسرائيل تتخبّط، سياسياً

(...)

• حديثنا معك اليوم بعد اعلان الدولة الفلسطينية هو حديث مع رئيس جمهورية... ؟

○ لا!

• رئيس دولة ؟

○ ولا رئيس دولة.

• مع مؤسس دولة ؟

○ مؤسس الدولة هي منظمة التحرير الفلسطينية.

• اذاً، مُسترجع دولة ؟

○ الذي استرجع هذه الدولة هو هذا الطفل الفلسطيني...

• وما هو اللقب الذي تطلقه على نفسك بعد اعلان الدولة الفلسطينية ؟

○ انا مناضل في سبيل الحرية.

• هذا كلام متواضع، ولكن ما هو اللقب الحقيقي الذي تريده لنفسك ؟

○ هذا أروع وابدع لقب.

• ولكن هذا المناضل هو الذي اعلن انشاء الدولة الفلسطينية ؟

○ انا لا احكم على نفسي الآن.

• لكن الماضي هو الذي حكم ؟

○ أهم شيء هو حكم التاريخ.

• والآن، بعد اعلان الدولة الفلسطينية نسالك هل كنت خائفاً ألّا تتمكن من اعلان هذه الدولة ؟

○ لا. اذا كنت تذكر انه في الايام الاولى للانتفاضة، في أواخر شهر كانون الثاني [يناير] الماضي وأوائل شباط [فبراير]، كنا نتناقش نحن ورفاقنا في القيادة الموحدة بهذا الموضوع، وكانت الاوراق بيننا وبينهم «رايحة وجاية». واذا كنت تذكر انه بعد ذلك تسرّبت احدى هذه الاوراق من مكتب فيصل الحسيني. وعلى اثر ذلك، اطلع الاسرائيليون على الحكومة المؤقتة وعلى الدولة ايضاً.

• انجزت الدولة ؟

○ الدولة انجزت سياسياً. الدولة اصبح معترفاً بها من كل العالم، بما في ذلك اميركا، لأن الحوار فتح على أساس خطابي في الامم المتحدة، الذي هو عبارة عن امتداد لقرارات اتخذناها في المؤتمر الاستثنائي للمجلس الوطني في الجزائر. فالاعتراف بالدولة، سواء كان اعترافاً رسمياً أم اعترافاً سياسياً أم اعترافاً واقعياً، اصبح معروفاً ان فلسطين وجدت مرة أخرى، والدولة الفلسطينية موجودة على [الخارطة] السياسية. والذي يوجد على [الخارطة] السياسية سيوجد على [الخارطة] الجغرافية.

• ايهما اصعب: ان توجد على [الخارطة] السياسية او ان توجد على [الخارطة] الجغرافية ؟

○ في لحظة من اللحظات، مثلاً في سنوات ١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨، كنّا موجودين على [الخارطة] الجغرافية. لكن القرار السياسي الدولي كان يرفضنا.

• هذه [الخارطة] ـ [خارطة] تقسيم فلسطين ـ هل تعتبرونها مدخلاً للحل المتعلق بالكيان الجغرافي الفلسطيني ؟

○ لقد وافق المجلس الوطني الفلسطيني على قرار اعلان استقلال الدولة الفلسطينية، على أساس القرار ١٨١، بالرغم من الظلم التاريخي كما ذكرت. وهكذا انطلقنا من [على] هذه الارضية التي هي الشرعية الدولية.

• هل تعرض مشروع اعلان الدولة الفلسطينية عربياً او دولياً لأي معارضة ؟

○ لا، لا، انا مفاجأ بالاجماع الذي واجهه اعلان استقلال دولة فلسطين.

• الاجماع انت قرضته، لكن خلال المسيرة التي

قادت الى الاعلان هل واجهت حرباً ؟

○ طبعاً، طبعاً، وعلى كل المستويات داخل الارض المحتلة وخارجها، كذلك الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة.

• **هل تعتبر ان حرب المخيمات في بيروت كانت جزءاً من هذه الحرب ضد اعلان الدولة ؟**

○ طبعاً، فأحد الاشياء التي كانت تستهدف قتل الانتفاضة هو اسقاط مخيمات بيروت؛ فلا تنس ان بداية الانتفاضة كانت، عملياً، في أواخر [العام] ١٩٨٦، [في] اثناء قصف المخيمات في بيروت، وطلبنا من أهلنا ان يتظاهروا انتصاراً لهذه المخيمات، ويومها شكّلت لجنة عربية من اجل المخيمات.

• **ما الذي غيّر القرار الاميركي بعدم التفاوض معكم ؟**

○ هناك ثلاثة مستويات حصلت فيها ثلاثة معطيات:

المستوى الدولي، وتلخص في الاتفاق بين الجبّارين. واتفقا، ضمن هذا الوفاق الدولي، على حل القضايا الساخنة، وضمنها قضية الشرق الاوسط (القضية الفلسطينية).

ثم، عربياً، حصلت متغيّرات ومعطيات جديدة، اولها هو انتصار العراق، البوّابة الشرقية للامة العربية، وانعكاس هذا الانتصار استراتيجياً على مجمل الوضع الشرق الاوسطي. ثم عودة مرة أخرى للتضامن العربي، وخاصة اعادة العلاقات العربية ـ العربية والمصرية ـ العربية، أي عودة مصر الى العرب وعودة العرب الى مصر. كذلك وجود أسلحة استراتيجية امتلكها العرب لأول مرة.

فلسطينياً: الانتفاضة اولاً، الوحدة الفلسطينية ثانياً، والصمود الفلسطيني في لبنان بعدما كانوا يعتقدون بأن الوجود الفلسطيني سيمسح في لبنان.

هذه هي المعطيات الثلاثة التي حدثت وأعطت هذه المتغيرات، وكانت هي القاعدة الاساسية التي بُني عليها قرار اعلان الدولة الفلسطينية.

القرارات السياسية جاءت كنتيجة لهذه المعطيات على المستويات الثلاثة، الدولية والعربية والفلسطينية.

• **هل الاعتراف الاميركي بالدور الفلسطيني جدّي ونهائي [؟] وهل انت متفائل بالتعاطي الاميركي معك ؟**

○ نعم، انا متفائل.

• **هل تعتبر ان الادارة الاميركية الجديدة جادة في التعاطي معك ؟**

○ أنا اقيّم ايجابياً التصريح الأخير الذي صدر عن الرئيس بوش.

• **هل هذا يعني انك مرتاح الى الادارة الجديدة اكثر من السابقة ؟**

○ لا استطيع ان أقول انني مرتاح الى الادارة الجديدة أكثر من السابقة. أنا مرتاح الى الاستمرارية. ولكن التعامل الفعلي ستكشف عنه الايام.

• **لكن الاجتماعات التي حصلت بينكم وبين ممثلي الحكومة الاميركية هل جعلتك تستنتج ان هناك محاولة اميركية جديدة تجاهكم ؟**

○ نعم، والاجتماعات التي حصلت حتى الآن على مستوى السفراء ومنذ اللقاء الاول كانت الروح الايجابية والبنّاءة فيها سائدة. وكما قلت لك، نحن طرحنا عدداً من المواضيع، من وجهة نظرنا، على طريق الانفتاح الايجابي بيننا وبينهم، ونحن، الآن، ننتظر التحرّك الايجابي للادارة الاميركية، بعد ان تثبت اوضاعها خلال شهر او شهر ونصف.

• **هل هناك تبدل في الموقف الاسرائيلي ؟**

○ ماذا تقصد بالضبط ؟

• **هل تعتبر ان المحاولات الاسرائيلية لطرح مشاريع حلول بديلة هي التفاف على الدولة ومستقبلها ؟**

○ هذه عبارة عن محاولة فاشلة للخروج من المأزق. حتى اصدقاؤهم في الغرب اعتبروا ان هذه محاولات فاشلة. هناك تخبّط في المبادرات الاسرائيلية.

• **هل ستستمر الانتفاضة ؟**

○ ستستمر رغم كل العنف الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية المحتلة والمستوطنون المسلّحون والحكومة الاسرائيلية، بدءاً من الضرائب الفاحشة (مواطنونا يدفعون ٣٨ نوعاً من الضريبة). ان إذن الخروج الى الاردن، عبر الجسر، ستون ديناراً، أي ١٤٠ دولاراً. انها لصوصية.

• **كم تعطي من الوقت لاسرائيل حتى تفاوض منظمة التحرير ؟**

○ نحن وإيّاهم والزمن طويل... وانا نَفَسي طويل... طويل... طويل...

• نَفَسك طويل، ماذا عن نَفَسهم ؟

○ معروف ان ليس لديهم نَفَس.

• يعني ؟

○ يعني انا قلت ان الدولة على مرمى حجر.

• ماذا يعني مرمى حجر بلغة الوقت والسنوات ؟

○ يعني هي في الربع الساعة الاخير.

• يعني بضعة اشهر. ربع سنة ؟

○ تذكر ما قلت لرابين في بداية الموجة الاخيرة للانتفاضة التي بدأت في يوم ١٩٨٧/١٢/٨، وبعدها باسبوعين كان رابين يحاضر في اوروبا فسُئل عمّا يحصل في الاراضي المحتلة، فأجاب قائلاً انها الغوغاء، وعندما أعود بعد يومين أنهي المسألة. بعدها بساعات قليلة وصلني مضمون كلام رابين ورديت عليه، وتحديته، وقلت له: أمامك يومان، واسبوعان، وشهران، وسنتان، ونحن واياك والزمن طويل.

• في رايك، هل يقف شعب اسرائيل الى جانب حكومته في رفضها مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ؟

○ ليس من قبيل الصدف ان تصدر نتائج الاستطلاع الذي أجرته مؤسسات تابعة للحكومة الاسرائيلية وفيها ان ٥٤ بالمئة من الشعب الاسرائيلي يؤيد اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، للوصول الى سلام.

• هكذا يمكنك ان تنادي الى انتفاضة اسرائيلية ؟

○ وليس من قبيل الصدف ان احد أهم ضباط لواء غفعاتي المعروف عنه انه حاول السيطرة على نابلس، عندما زاره شامير، قال خلال الحوار مع جنوده: اننا نخجل من أنفسنا بقتلنا اطفالاً يرموننا بالحجارة.

• مؤشر مهم ؟

○ طبعاً. هذه الحوارات التي يتحدى فيها الاسرائيليون قيادتهم ويأتون الى باريس، ومنهم ابا ايبان وأعضاء كنيست.

• اصبحت لكم دولة. ماذا عن الحكومة ؟

○ لا تنسَ ان المجلس الوطني الفلسطيني قد أعطى قراراً يقضي بأن تقوم اللجنة التنفيذية مقام الحكومة، بصفة مؤقتة، لحين تشكيل هذه الحكومة.

• اذن، الدولة لها حكومتها ؟

○ نعم، فنحن نقوم مقام [الحكومة]. وعلى هذا الاساس جاء الاعتراف بسفارات الدولة التابعة للمنظمة، وعددها اليوم ٩٦ سفارة. وهذا هو احد اسرار الوساطة الاسّوجية التي تحدثت مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها القائمة بدور الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين.

• متى تؤلف الحكومة الجديدة ؟

○ نحن نجري الحوارات والاتصالات بهذا الشأن مع قيادتنا في الداخل وقيادتنا في الخارج، وندرس اذا كانت ستكون حكومة سياسية أم تكنوقراطية.

• من يقف ضد الحكومة، ومن وقف ضد اعلان الدولة الفلسطينية او محاولة انشاء دولة فلسطين ؟

○ الشعب الفلسطيني كله مع الحكومة، كما كان كله مع الدولة.

• حتى القيادات المنشقة ؟

○ انت تتكلم عن قيادات وانا اتكلم عن الشعب الفلسطيني، ولا علاقة لي بدُمى المخابرات!

• هل تعتبر ان اعلان دولة فلسطين هو طعنة موجهة الى هؤلاء ؟

○ هناك بعض الآراء لبعض المجتهدين، مثلاً الجماعات الدينية. ففي المرحلة الاولى كان لهم موقف من الاعلان، لكنهم عندما رأوا التيار الجارف عادوا وقالوا: نحن مع الدولة، ولكنهم يتحفظون [من] القرار ٢٤٢ مثلما كان لـ «الجبهة الشعبية» اعتراض على القرار نفسه، ونحن نحترم هذا الرأي، لأن القرار اخذ بنسبة ٨٣ بالمئة من الاصوات.

• القرار الفلسطيني المستقل انجز اليوم ؟

○ نعم. باعلان الاستقلال الفلسطيني ثبتنا، والى الابد، استقلالية القرار الفلسطيني.

• ماذا سيفعل الذين خاضوا المعارك لاستيعاب القرار الوطني الفلسطيني ؟

○ ما من احد بامكانه ان يخبىء قرص الشمس باصابعه.

• ماذا تعني ؟ وهل اصبح هؤلاء عاطلين عن العمل ؟

○ التاريخ أكبر معلّم.

• هل اتصلوا بك بعدما اعلنت استقلال الدولة، خصوصاً بعض المنشقين وبعض الدول التي لها مونة عليهم ؟

○ في الوضع الفلسطيني ليست هنالك مشكلة بالنسبة للدول العربية. ليس من قبيل الصدف ان جميع وزراء الخارجية العرب ذهبوا معي الى الامم المتحدة لدعم الموقف الفلسطيني، وهذا القرار. وكل وزراء الخارجية العرب كانوا معي، ما عدا سوريا.

• لماذا ؟

○ عندما اجتمعنا هنا في الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث الموضوع اللبناني طرح هذا الموضوع مشكلة اللجنة السباعية لدعم الموقف الفلسطيني ودعم الانتفاضة الفلسطينية. كان من ضمن هذه اللجنة سوريا، بشخص وزير الخارجية، الذي اعترف باللجنة.

• كيف تفسّر هذا الموقف ؟

○ هذا قرار عربي، اجماع عربي.

• هل هنالك من وساطة مع سوريا الآن وقد سمعنا عن حصول اتصالات مع دمشق ؟

○ لا علم لي بها.

• هل من مساع سورية لفتح حوار معكم ؟

○ لا علم لي بها.

• اين أصبح الحوار الذي بدأتم به مع دمشق بعد الزيارة الاخيرة لحضور ماتم ابو جهاد ؟

○ يعني للأسف سقط فور مباشرته وحصل انتصار على غبار شاتيلا!

• اذن، الآن، الورقة الفلسطينية اصبحت مستقلة، وبالتالي يفترض ان تتوقف حرب المخيمات ؟

○ اعتقد بأن الاتفاق الذي جرى بيني وبين حركة «أمل» في الجنوب هو قاعدة أساسية لانهاء أي شيء ضد هذه المخيمات على الصعيد اللبناني.

• الاتفاق نهائي ؟

○ اتمنى ذلك. ونحن لدينا قرار بالالتزام الكامل بهذا الاتفاق.

• كيف نفسر الحرب بين «أمل» و«حزب الله» ؟

○ انها حرب القوى الخارجية على الارض اللبنانية.

• ومن ابطالها ؟

○ انت أدرى مني يا جبران.

• قوى خارجية... ؟

○ التي اجتمعت لتصالح.

• ايران و«أمل» أم ايران وسوريا ؟

○ ايران وسوريا و«أمل» و«حزب الله».

• ما هو سبب المشكلة بين ايران وسوريا المتفاهمتين اساساً: محاربة اسرائيل ام تطمين اسرائيل ؟

○ ستثبت الايام أي هدف.

• رأيك ؟

○ احتفظ به لنفسي، مؤقتاً.

• بالنسبة الى العمليات من الجنوب، هل هي مجمّدة في الوقت الحاضر بانتظار نتائج الحوار الاميركي - الفلسطيني ؟

○ عليك ان تعرف ان اسرائيل تعد لعملية عسكرية ولسيناريو حرب في الجنوب اللبناني. وهذا الكلام أبلغته رسمياً الى اخواني العرب، وهناك مذكرة وقّع عليها سفيرنا في تونس ومقدمة الى الجامعة العربية حول هذا الموضوع. ولدي معلومات عن استعدادات عسكرية اسرائيلية.

• لماذا السيناريو ؟

○ خلط الاوراق.

• من يستفيد ؟

○ تستفيد اسرائيل ومن سيكون معها شريكاً في المصلحة.

• من في رأيك و... ؟

○ ... لكنه خاسر في كل الاحوال.

• اين، وماذا، ستجتاح اسرائيل ؟

○ اساساً لغاية الاولى، وثانياً لغاية بيادر العدس في البقاع.

• هناك يوجد الجيش السوري ؟

○ قبل فترة حصلت معركة لمدة ١٨ ساعة بين خلدة والدامور...

• ألم يتدخل فيها السوريون ؟

○ هم الذين اعلنوا انهم لم يتدخلوا، وليس أنا. أنا أعلنت في بيان عسكري انهم شاركوا... فنزّلوا تكذيباً.

• والاسرائيليون كذلك ؟

○ والاسرائيليون كذلك.

• خلط الاوراق ماذا وراءه ؟

○ ارباك الوضع، فلسطينياً ولبنانياً وعربياً.

• وخلق واقع جديد ؟

○ نعم.

• ماذا يكون عنوانه ؟

○ اوراق جديدة على طاولة الشرق الاوسط.

• بين اية اطراف ؟

○ بين الاسرائيليين والعرب.

• فرض مسار جديد لحوار عربي ـ اسرائيلي ؟

○ جنيف جديدة.

• مثل الكيلو ١٠١ ؟

○ مثل الكيلو ١٠١.

• كيف تحول دون هذه المعركة ؟

○ اولاً كشفها، ولذلك أنا اتحدث عنها. ثانياً ابلاغ الاطراف الدوليين المعنيين والعرب بها، والاهم تكثيف الجهود العربية من اجل حل القضية الفلسطينية.

• هذه الجهود التي تتحدث عنها، وبالاخص الجهود العربية، هل لديك ثقة بها ؟

○ طبعاً، وانا احد الذين صوّتوا وكانوا وراء انشاء لجنة الجامعة العربية من اجل لبنان. وقاتلنا من اجل هذه اللجنة.

• وستنجح اللجنة باعمالها ؟

○ نعم، بلا شك.

• اذن، عملية انقاذ لجامعة الدول العربية ؟

○ لماذا انقاذ ؟

• واذا فشلت اللجنة ؟

○ سندعو الى قمة عربية.

• ولكن باي اجواء ؟

○ لا تهمّ الاجواء؛ فهذا ما اتفق عليه.

• كيف تكون الاجواء عندها ؟

○ صعبة.

• تصادمية ؟

○ داخل الجامعة، لا. أهم شيء في هذه اللجنة ان القضية اللبنانية أُعيدت الى اليد العربية، ولا بد ان تحل المشكلة؛ فاما ان تحل اسرائيلياً، أو عربياً، أو دولياً. وقرارنا ان نحلها عربياً، للحفاظ على وحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات.

• ولكن سوريا كانت تساهم، او تحاول ان تساهم... ؟

○ أنا أتكلم عن العرب. ولذلك قرر العرب التدخل، بسبب ما وصلت اليه الاوضاع اللبنانية، وأخذ الزمام من كل الاطراف الاخرى، سوريا وغيرها.

• هذا يعني ان الآخرين فشلوا ؟

○ بلا شك.

• اذن، في رايك اللجنة ستنجح ؟

○ المحصلة النهائية التي يمكن ان تصل اليها اللجنة ستكون ايجابية.

• اليوم التقيت العماد ميشال عون رئيس الحكومة الانتقالية. هل هذا أول لقاء بينكما ؟

○ نعم، أول لقاء. وأنا كنت اسمع عنه كأحد الضباط اللبنانيين اللامعين.

• هل تعتبره رئيس الحكومة الشرعية في لبنان ؟

○ حسب الدستور اللبناني، لقد تمّ هذا. والجامعة تتعامل معه على هذا الاساس.

• ما هو انطباعك عن الجنرال عون وعن اللقاء معه ؟

○ أنا اعتبر ان اللقاء ايجابي، ونتائجه نرجو ان تكون جيدة بالنسبة الى حل المشكلة اللبنانية.

• تكلّمتم عن البندقية الفلسطينية ؟

○ منذ ان خرجنا من بيروت قلنا أننا أول من يساهم في حل المشكلة اللبنانية. وعلى هذا الاساس، ستكون بندقيتنا في تصرّف هذا الحل، ولن تكون،

اطلاقاً، معوقاً، لا بالنسبة الى حل المشكلة، ولا بالنسبة الى وحدة لبنان، ولا بالنسبة الى مستقبل لبنان. كل ما نطالب به، بعد الآن، وضع اتفاق يتناول المستقبل الفلسطيني في لبنان والتعاون المشترك.

• **البندقية بتصرّف العماد عون كشرعية ؟**

○ بتصرفه ومع كل جهد عربي من اجل انهاء هذا الوضع الشاذ في لبنان، واعادة بسط النظام والشرعية.

• **بعد لقائك مع الجنرال ميشال عون، هل انت متفائل بالنسبة الى مستقبل لبنان، بعدما اطلعت على اعمال اللجنة السداسية العربية ؟**

○ نعم. لن يسمح العرب بتكرار مأساة فلسطين عبر ضياع لبنان. كفى العرب فلسطين واحدة.

• **لا للتقسيم، اذاً ؟**

○ لا للتقسيم، ولا للشرذمة، ولا لضرب لبنان. غير مسموح بذلك، لأن هذا يمس الامن القومي العربي.

• **ماذا تعني ؟**

○ ما يمس لبنان لن يقتصر على لبنان لا قدّر الله، والذي يلعب بالنار في غرفة من غرف المنزل يحرق المنزل بأسره.

• **متفائل ؟**

○ جداً.

• **هل سيجرى انتخاب رئاسي ؟**

○ في نهاية المطاف، سيقرر العرب طريقة لاجراء الانتخابات، امّا في بيروت الكبرى، يعني بيروت الشرقية والغربية، طبعاً تحت اشراف عربي، أو بدعوة النواب الى اجراء الانتخابات تحت قبّة الجامعة العربية.

• **أي المشروعين اسهل ؟**

○ الحقيقة، انا لا استطيع ان ادخل في التفاصيل، لأن القضية ملك اللجنة حالياً، وانا ادلي باجتهاد، والقرار هو للجنة، ومن ثمّ لمجلس الجامعة العربية، ومن ثمّ للقمة العربية.

• **اذا عاد لبنان وتعافى، كيف ترى مستقبل العلاقات بين لبنان واسرائيل، من جهة، وبينه وبين سوريا، من جهة اخرى ؟ فنحن نعرف ان القضية اللبنانية ليست قضية داخلية، ولكن لبنان اسير مشكلة عسكرية امنية مع اسرائيل ومشكلة سياسية مع سوريا. كيف تحل هاتان المشكلتان لكي يتعافى لبنان، من باب اعطاء الضمانات الامنية لاسرائيل، على اساس عدم استعمال الجنوب كنقطة انطلاق لعمليات عسكرية ضدها ؟**

○ سنة ١٩٨١ / ١٩٨٢ لم يستخدم الجنوب للقيام بعملية واحدة، فاضطرت اسرائيل لاستعمال محاولة اغتيال في لندن لتقوم بعملية في لبنان.

• **اذا طلبت منك الدولة اللبنانية تجميد وضعك العسكري ؟**

○ سبق وأعطيت ذلك سنة ١٩٨١ / ١٩٨٢ وسجلات الامم المتحدة تشهد بانضباط وقف اطلاق النار من طرفنا.

• **اعلان القاهرة، هل يشمل الجنوب ؟**

○ اعلان القاهرة لا يشمل الجنوب. ففي الجنوب، الفلسطينيون، مثل اللبنانيين، قاموا بالدفاع عن أنفسهم تجاه الغارات الجوية والاعتداءات.

• **سؤالي هو هل تتوقف العمليات من الجنوب اللبناني على الشمال الاسرائيلي ؟**

○ طالما هناك عدوان علينا، فاننا ندافع عن أنفسنا باستمرار.

• **كعملية دفاعية ؟**

○ نعم. نحن سنستمر في الدفاع عن أنفسنا. هذا حق مشروع كحق اللبنانيين، ما دامت أرضهم محتلة، بالدفاع عن أنفسهم.

• **كانت لوليد جنبلاط مبادرة لاعادة المهجرين الى الجبل، ماذا عن شرق صيدا ؟**

○ أنا قمت بمبادرة في شرق صيدا تجاه المسيحيين وأعطيت التعليمات لتقديم كل التسهيلات لهم في حدود الاماكن التي تستطيع ان توجد فيها او تستطيع ان تقدم فيها عوناً.

• **هل من مبادرة جديدة يمكنك القيام بها لاعادة مهجري شرق صيدا ؟**

○ أنا قلت لهم ان يتفضلوا، وقدمت كل المساعدات الممكنة، وسأستمر في تقديم المساعدات الممكنة لهؤلاء الاخوة المهجرين، سواء كانوا مسيحيين او مسلمين في المناطق التي أوجد فيها. وأنت تعلم انه لمّا حصل القتال بين «أمل» و«حزب الله» تدفق على صيدا آلاف، ولم نقصّر معهم، جرحى ومهجرين.

هذا واجبي.

• هل انت مع المشروع القديم والقاضي بنشر قوات دولية على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية وحول المخيمات ؟

○ هذا الموضوع، طالما هناك لجنة عربية موجودة يكون تنطّحاً منّي التكلم بهذه الاشياء. ولكن أنا سأطلب من الحكومة اللبنانية الجديدة ان تحمي المخيمات، طبقاً للاتفاق. يجب ان احترم سيادة لبنان تماماً كما احترم سيادة الحكومات الاخرى في ما يتعلق بالتعامل مع الموضوع الفلسطيني.

• الاتفاق السعودي ـ السوري الذي قيل انه جاء نتيجة للقاء بين الملك فهد والرئيس الاسد، وقيل انه تناول الموضوع اللبناني، ثم قيل انه دار حول مسألة عودة مصر الى الجامعة العربية، هل لديك معلومات حوله ؟

○ والله لا معلومات عندي.

• هل من المعقول الاّ يملك ابو عمار معلومات ؟

○ في هذا الموضوع، لا معلومات عندي.

• موضوع مصر خصوصاً ؟

○ لا معلومات عندي.

• البعض قال انه يمكن ان يكون السوريون قبلوا عودة مصر الى الجامعة العربية مقابل تنازل العرب... ؟

○ معلوماتك أكثر مني يا جبران. لا معلومات عندي.

• هل هي سهلة عودة مصر الى جامعة الدول العربية ؟

○ اعتقد انها تعود في أول اجتماع يعقد.

• وموقف سوريا ؟

○ مصر لم تخرج باجماع، ويمكن ان تعود من دون اجماع.

• هل انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية ؟

○ نعم.

• بهزيمة ايران ؟

○ وانتصار العراق. نحن لا نهزم جاراً، نحن ننتصر. وهذا الكلام يقوله اخواني العراقيون.

• ما يشكل هذا الانتصار ؟

○ يشكل نقطة استراتيجية وأساسية في معادلة الشرق الاوسط.

• ماذا لو انتصرت ايران ؟

○ لاختلّت المعادلة العربية كلها ودخلنا عهداً جديداً مثل العهد العثماني.

• استعمار ؟

○ انت تسميه استعماراً وغيرك يسميه بصورة مختلفة. ربما الانحطاط.

• المعادلة الدولية اليوم انت تعتبر انها تصبّ في خانة الانفراج، من انهاء الصراع العراقي ـ الايراني الى اعلان الدولة الفلسطينية، الى قبرص، الى لبنان، الى افغانستان، ما هو عنوان المرحلة الحالية ؟

○ الوفاق الدولي.

• بكل معنى الكلمة ؟

○ طبعاً. انت ترى خفض القوات التقليدية والاسلحة الاستراتيجية والانسحابات وما يتبع ذلك من اتفاقات اقتصادية وانفراجات على المستوى الاقتصادي السياسي والتكنولوجي. والباب الآخر هو حل القضايا الساخنة في العالم، ومنها قضية الشرق الاوسط، التي تحتل الاولوية.

• انت مرتاح لهذا الوفاق الدولي ؟

○ طالما سيعطينا حلاً لقضيتنا، نحن مرتاحون لهذا الوفاق الدولي.

• هل اذنت ساعة النهاية ؟

○ نعم، على مرمى حجر يا جبران.

• كان لك قول مأثور تقول فيه ان الزمن العربي رديء. هل ما زلت تعتبر الزمن العربي رديئاً ؟

○ لا، ابداً. لقد أنار هذا الزمن العربي الرديء الانتصار العراقي على البوّابة الشرقية، والانتفاضة في أرضنا المحتلة.

[النهار العربي والدولي، باريس، ١٣/٢/١٩٨٩]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١/١٩٨٩ الى ١٥/٢/١٩٨٩

١٦/١/١٩٨٩

• بدأت في العاصمة الفنلندية، هلسنكي، المحادثات الرسمية بين الجانب الفلسطيني الذي يرأسه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والجانب الفنلندي برئاسة رئيس الجمهورية، ماولو كويفستو. وقد قدم عرفات عرضاً شاملاً للتطورات الجارية على الساحة الفلسطينية والمساعي المبذولة من قبل م.ت.ف. من أجل سلام عادل وشامل ودائم، من خلال المؤتمر الدولي، باشراف الامم المتحدة؛ وكذلك للوضع في الارض المحتلة. ومن جانبه، اكد كويفستو تفهّمه التام للنضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، من اجل نيل استقلاله، وتعهد ان تبذل حكومته كل ما في وسعها من اجل السلام العادل والشامل. ثمّ استكمل عرفات المحادثات مع رئيس الوزراء، فوزير الخارجية، الفنلنديين. وفي المساء أُقيم حفل عشاء، تكريماً للضيف الفلسطيني، دُعي اليه كبار المسؤولين في الحكومة ورؤساء الاحزاب الفنلندية كافة (**وفا**، تونس، ١٧/١/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين واصيب عشرات آخرون بجروح، خلال المواجهات التي تواصلت في مختلف انحاء الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقالت مصادر اسرائيلية ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يعتزم تشديد التدابير القمعية في مواجهة رماة الحجارة الفلسطينيين، بحيث يتعرض هؤلاء لعقوبة الحبس لمدد قد تصل الى خمس سنوات؛ وستسمح تدابير رابين للسلطات العسكرية بفرض غرامات على آباء الفتيان، تحت سن الثامنة عشرة، الذين يتمّ اعتقالهم. ورشقت القوات الفلسطينية الضاربة، بالحجارة، سيارات ودوريات اسرائيلية عدة؛ كما احرقت سيارات أخرى (**الدستور**، عمّان، ١٧/١/١٩٨٩).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، انه طالما يتجوّل عرفات على المنطقة، لا يمكن العثور على زعيم فلسطيني يكون لديه الاستعداد للتحدث بصراحة واجراء أي مفاوضات. وبهذا الخصوص، ذكّر شارون بمحاولة رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، الذي تراجع عن أقواله، لأن أي زعيم فلسطيني يجرؤ على التفاهم مع اسرائيل ينتظره عقاب الموت (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٩).

• عقد، في مقر السفارة السوفياتية، في تونس، اجتماع فلسطيني ـ سوفياتي، تمّ خلاله استعراض الموقف السياسي وتبادل الآراء حول التطورات الراهنة والعمل المشترك على طريق تحقيق السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط. وشارك في المباحثات، عن الجانب الفلسطيني، أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن) وياسر عبدربه وسليمان النجّاب، وعن الجانب السوفياتي رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، فلاديمير بولياكوف، واحد مساعديه، روبرت كورديبف، والسفير السوفياتي في تونس، فلاديمير شينكو (**وفا**، ١٧/١/١٩٨٩).

• وصل سفارة اسرائيل في لندن مظروف يحتوي على عبوة من مواد متفجرة. وقد قامت قوات الشرطة المحلية بتفكيك العبوة دون وقوع أي ضرر. ولم يعثر داخل المظروف على رسالة تشير الى هوية مرسله (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٩).

• أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، مساندة مصر لجهود اللجنة الاوروبية الثلاثية، التي يرأسها وزير خارجية اسبانيا، والتي تتولى، بتكليف من المجلس الاوروبي، الاتصال بأطراف النزاع في الشرق الاوسط، لتقريب وجهات النظر في اتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام. وأبلغ مبارك الى الصحافيين ان الاوروبيين يمكن ان يلعبوا دوراً ويساعدوا القوى العظمى، في هذا المجال (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/١/١٩٨٩).

• عاد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، الى لندن، قادماً من تونس، بعد ان أجرى، في العاصمة التونسية، محادثات مع

رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال الوزير ان بلاده أقامت علاقات عمل جيدة مع قيادة م.ت.ف. وذكر انها ستتابع في لندن، وان اللقاء المقبل سيكون مع المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية، بسام ابو شريف (**الحياة**، لندن، ١٧/١/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في مقابلة الوداع بمناسبة انتهاء عمله في منصبه، معقباً على قرار الولايات المتحدة بشأن بدء الحوار مع م.ت.ف. انه لم يحدث تغيّر في سياسة الولايات المتحدة، بل حدث تغيّر داخل م.ت.ف. مكّن من تجسيد السياسة الاميركية تجاهها. مع هذا، أوضح شولتس انه اذا تغيّرت سياسة م.ت.ف. فان سياسة الولايات المتحدة سوف تتغير، حتماً، وسوف تعيد النظر في موضوع استمرار الاتصالات معها (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٩).

١٧/١/١٩٨٩

• ألقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حفل تكريمي أُقيم على شرفه من قبل مجموعة برلمانية فنلندية، في ختام زيارته لهلسنكي، كلمة أعرب فيها عن تقديره الكبير لحكومة فنلندا وشعبها الصديق، وعن شكره للاستقبال والحفاوة والتكريم التي حظي بها خلال الزيارة. وعقب اجتماعه مع رئيس البرلمان الفنلندي، ماني اهدن، عقد عرفات مؤتمراً صحافياً شرح خلاله اهداف مبادرة السلام الفلسطينية والجهود التي تبذلها م.ت.ف. على الصعد كافة. ووصف عرفات مباحثاته مع الرئيس الفنلندي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية بأنها كانت ناجحة جداً ومثمرة؛ وأعلن انه تمّ الاتفاق على العمل، سوياً، ومواصلة الجهود، من اجل الوصول الى السلام (**وفا**، ١٨/١/١٩٨٩). على صعيد آخر، قبل عرفات الدعوة التي وجهتها اليه اللجنة الاميركية ـ العربية لمناهضة العنصرية، لزيارة الولايات المتحدة والقاء كلمة في مؤتمر عربي ـ اميركي يعقد في واشنطن، في ١٣/٤/١٩٨٩ (**الحياة**، ١٨/١/١٩٨٩). وحول تأشيرة الدخول التي يحتاجها عرفات كي يقوم بالزيارة، امتنعت وزارة الخارجية الاميركية عن الادلاء بشيء حول ما اذا كانت ستعطى للزعيم الفلسطيني، أم لا. امّا البيت الابيض، فذكر ناطق باسمه انه لم يتلق أي طلب للحصول على التأشيرة. وفي حالة وصول طلب كهذا فسوف «ندرسه بكثير من العناية؛ لكننا لن نقول، سلفاً، ما الذي سنفعله» (**السفير**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين وجرح اربعون في المواجهات التي دارت في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. ودمّرت قوات الاحتلال أربعة منازل وأغلقت خامساً. وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه امر بزيادة استخدام الطلقات البلاستيكية، وتدمير ممتلكات راشقي الحجارة، وانزال عقوبات أشد بآبائهم. وقد بدأ الجيش الاسرائيلي باستخدام طلقات من نوع جديد، وصفت بأنها أكثر دقة وخطورة من السابقة. الى ذلك، وقعت اضرابات ونظّمت تظاهرات في أماكن متفرقة، وحطم راشقو الحجارة سيارات اسرائيلية عدة واحرقوا عدداً آخر (**الدستور**، ١٨/١/١٩٨٩).

• أدت الانتفاضة الفلسطينية الى زيادة عدد الايام التي يخدم فيها جنود الاحتياط الاسرائيليون في الجيش. وتتوقع المصادر العسكرية الاسرائيلية ان يخرق الجيش خطة العمل للسنة الحالية التي تنتهي في آذار (مارس) المقبل بحوالى ١٥٠ ألف يوم خدمة (**الاتحاد**، حيفا، ١٨/١/١٩٨٩). وقال جنود مظليون اسرائيليون (احتياط) عاملون في المناطق المحتلة، خلال لقائهم برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «انتم لا تعلمون ما يجري على الارض. اذا كان قائد الكتيبة وقائد السرية لا يعلمان، فانتم، اذاً، وبالتأكيد، لا تعلمون. العمل الذي نقوم به، هنا، يتعارض مع القيم التي تربّينا عليها. كل يوم يقتل ويجرح أطفال. هذا الامر يحطمنا ونشعر بأننا منحطّون» (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٨٩). على صعيد آخر، كشف مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، عن ان الجيش الاسرائيلي سوف يُدخِل في مجال الاستخدام، بعد حوالى شهر، عيارات مطاطية من نوع يمكن تركيبه على بندقية عادية واستخدامها بدون تعقيدات تقنية غير عادية. وأضاف المصدر ان هذه الوسيلة سوف توسّع استخدام العيار المطاطي، وان القصد من هذا النوع من الذخيرة وغيره هو ايقاع مزيد من الأذى، في اطار الحرب التي يشنّها جهاز الامن ضد راشقي الحجارة (**داڤار**، ١٨/١/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في اثناء مثوله امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي: «لا ينبغي علينا التشبّث بكل مواقف الماضي واقامة حائط دون تغيير شيء».

وأضاف: «ان الوضع الذي نمرّ به، اليوم، يستوجب طرح مبادرة اسرائيلية» (**دافار**، ١٨/١/١٩٨٩).

• أعرب الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، نينس هارتر، عن قلق واشنطن العميق من أعمال العنف الجارية في الارض المحتلة؛ كما أعرب عن الاسف ازاء ارتفاع عدد الضحايا. ودعا الناطق الفلسطينيين والاسرائيليين الى «اشاعة جو ملائم للحوار والتفاهم والمفاوضات» (**النهار**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٩).

• تقدمت م.ت.ف. الى الادارة الاميركية بأفكار من اجل وضع ترتيبات المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وجدول اعماله. وهي أفكار تحظى بمساندة عربية، واوروبية، وتتركز على تطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، بما يشمل ترتيبات الانسحاب الاسرائيلي والأمن المتبادل واجراء انتخابات في الارض المحتلة تحت رعاية الامم المتحدة والعلاقة السياسية المستقبلية بين الدولة الفلسطينية ودول الجوار وشكل اتفاقيات السلام وضماناته (**القبس**، الكويت، ١٨/١/١٩٨٩).

• زعم جيمس بيكر، في شهادته الى لجنة الخارجية والامن التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، قبل اقرار تعيينه في منصب وزير الخارجية في ادارة الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش: «ان دولة فلسطينية مستقلة لن تكون مصدراً للاستقرار، ولن تساهم في احلال سلام عادل وثابت في الشرق الاوسط». أما بالنسبة الى فتح الحوار مع م.ت.ف. فقد قال: «لقد أقرّ الرئيس ريغان اجراء حوار مع م.ت.ف. الحوارات تتم في رسائل. لقد سلّمنا م.ت.ف. رسائل بشأن الارهاب وبشأن مزيد من الواقعية التي تمكّن من التقدّم الفعلي على قاعدة الممكن». وأكد بيكر ان اجراء الحوار ينبغي الاّ يقود الى «فهم خاطىء لسياستنا العامة، ولتأييدنا الثابت لدولة اسرائيل، من جانب أي طرف» (**دافار**، ١٨/١/١٩٨٩).

١٨/١/١٩٨٩

• رفض رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اقتراحاً اسرائيلياً باجراء انتخابات في الارض المحتلة، وقال: «ان مثل ذلك يمكن ان يتمّ بعد انسحاب اسرائيل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان تشرف الامم المتحدة، مؤقتاً، على الوضع في المناطق المذكورة». ووصف عرفات، وهو يتحدث في ختام زيارته لفنلندا، السنة الاولى من ولاية الرئيس الاميركي، جورج بوش، بأنها «ستكون حيوية بالنسبة الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط»؛ واعتبر ان «المهمة الرئيسة للادارة الاميركية الجديدة ستكون اقناع اسرائيل بالموافقة على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» (**الحياة**، ١٩/١/١٩٨٩).

• شهدت الارض المحتلة اضراباً شاملاً، احتجاجاً على تصعيد الاحتلال لقمعه الاجرامي، فيما تواصلت الصدامات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في القدس ورام الله ونابلس والخليل وقطاع غزة. وقررت سلطات الاحتلال غلق مزيد من المدارس، في جنين ورام الله والبيرة وقلقيلية، بزعم مشاركة طلابها في المواجهات ضد القوات الاسرائيلية. وقد نفّذ المواطنون الاضراب استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. وواصلت القوات الضاربة التابعة للانتفاضة أنشطتها ضد القوات الاسرائيلية وأماكن تواجدها (**الدستور**، ١٩/١/١٩٨٩).

• رفض الكنيست الاسرائيلي، بأغلبية الاصوات، ثمانية اقتراحات لنزع الثقة عن الحكومة الاسرائيلية، من قبل المعارضة، بسبب سياسة الحكومة في المناطق المحتلة. عضو الكنيست، يوسي ساريد، الذي قدم اقتراح نزع الثقة باسم حركة راتس، عدّد معطيات الانتفاضة، بعد مرور ١٣ شهراً، بـ ٣٥٠ قتيلاً، بينهم حوالى ٩٠ ولداً (٤٠ منهم في عمر ١٢ سنة، و٥٠ في عمر ١٦ سنة)؛ وعشرة آلاف جريح؛ وعشرة آلاف احتاجوا معالجة طبية؛ و٤١ مبعداً؛ و٢٩ الف معتقل؛ وثمانية آلاف ملف اتهام؛ وأربعة آلاف ادانة (حتى الآن)؛ و٣٥٠٠ امر اعتقال اداري؛ ومئتي منزل هدمت؛ واحد عشر شهر اضراب في قطاع التعليم العالي؛ وتسعة شهور اضراب في قطاع التعليم الابتدائي والثانوي؛ و١٣٠ يوم حظر تجول في مخيم جباليا؛ و٨٣ يوماً في الجلزون؛ و١١٨ يوماً في مخيم الشاطىء؛ و٩٩ يوماً في مخيم البريج؛ وانخفاض في المعالجة الطبية في اسرائيل للمصابين والمرضى من المناطق المحتلة من ٣١ الفاً في السنة الى عشرة آلاف. وأضاف ساريد: «ان يد اسحق رابين القوية طويلة أكثر من اللازم؛ وهو ينفّذ، قولاً وفعلاً، سياسة حركة هتحياه. لذلك، فهو لم يعد يعتبر ليكود ب؛ لقد أصبح هتحياه» (**دافار**، ١٩/١/١٩٨٩).

• توجّه عضو الكنيست الاسرائيلي، امنون روبنشتاين، الى مستشار الحكومة القضائي والى

وزير الدفاع الاسرائيلي، قائلاً ان الاوامر الجديدة التي تسمح باطلاق العيارات البلاستيكية كعقاب، وليس فقط من اجل الدفاع عن النفس، هي أوامر غير قانونية تماماً. فـ «الأوامر الجديدة لاستخدام العيارات البلاستيكية، التي ثبت انها سلاح مدمّر، بكل ما في الكلمة، تمسّ كل ما هو متعارف عليه من انه لا يجوز القتل، الاّ في حالة الدفاع عن النفس» (دافار، ١٩/١/١٩٨٩).

• أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان رئيس اللجنة، ياسر عرفات، سيجتمع، في ٢٦ كانون الثاني (يناير) الحالي، في مدريد، بوزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان، باعتبارهم يمثلون المجموعة الاوروبية، وان الجانب الاوروبي ربّما حمل صيغة عملية للتحضير للمؤتمر الدولي. وأوضح عبدربه ان محادثات القيادة الفلسطينية، في تونس، الاحد الماضي، مع الوفد السوفياتي، أسفرت عن الاتفاق على خطوات ومبادرات مقبلة في اطار الحوار الاميركي ـ السوفياتي في شأن حل قضية الشرق الاوسط. وذكر عبدربه ان اللجنة التنفيذية ستعقد اجتماعاً مقبلاً مع الامناء العامين للفصائل الفلسطينية للبحث في صيغة تأليف الحكومة المؤقتة، وان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سيستأنف خلال أسابيع (الحياة، ١٩/١/١٩٨٩).

• أُجريت، خلال الأيام الماضية، اتصالات عربية مكثّفة بهدف انجاح التحرّك الاوروبي الراهن، لاقرار السلام في الشرق الاوسط، ومساهمة اوروبا في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المعنيّة لعقد المؤتمر الدولي، حتى تستطيع المجموعة الاوروبية دفع الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى الضغط على اسرائيل في هذا الاتجاه. وقد أجرت الاتصالات هذه أطراف عربية عدة، خصوصاً م.ت.ف. ومصر والاردن (الشرق الاوسط، ١٩/١/١٩٨٩).

١٩/١/١٩٨٩

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس الفنزويلي المنتخب، كارلوس اندريز بيريز، واستعرض معه الاوضاع والتطورات الاخيرة في المنطقة، في ضوء التحرك السياسي الواسع الذي تقوم به م.ت.ف. وكذلك الوضع في الارض المحتلة. وأكد الرئيس الفنزويلي تأييد بلاده لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، وعبّر عن تضامنه مع نضال هذا الشعب بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٩/١/١٩٨٩). على صعيد آخر، وفي رسالة منه موجهة الى الشعب الفلسطيني، دعا عرفات الجماهير الفلسطينية الصامدة في الارض المحتلة الى مواجهة التصعيد الاسرائيلي الوحشي، بمزيد من الصلابة والصمود والتصدي لجيش الاحتلال وقطعان المستوطنين. وأكد عرفات حتمية الانتصار، وأعرب عن ثقته بقيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس (المصدر نفسه).

• دخلت المواجهات المحتدمة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في الارض المحتلة مرحلة جديدة من التصعيد، اثر قرار السلطات الاسرائيلية زيادة عملياتها القمعية وتوسيعها. وعمّ الاضراب الشامل مناطق الارض المحتلة كافة، وذلك لليوم الثاني على التوالي، حداداً على ارواح شهداء الانتفاضة، واحتجاجاً على ممارسات الاحتلال الوحشية، وخصوصاً قتل الاطفال. وكانت حصيلة مواجهات اليوم شهيدين و٦٠ جريحاً بين المواطنين و١٢٠ معتقلاً، وقد حطّم شبان الانتفاضة، أو احرقوا، عدداً من السيارات الاسرائيلية، الصغيرة والكبيرة، وواصلوا رشق الجنود بالحجارة (الدستور، ٢٠/١/١٩٨٩).

• اصبحت لدى جنود الجيش الاسرائيلي، الآن، توجيهات بالنسبة الى اطلاق عيارات البلاستيك على من يبدو انه ينوي اقامة حواجز من الحجارة أو الاطارات المشتعلة على الشوارع. وقد نُقل التوجيه الجديد الى علم القوات في المنطقة، وبهذا اتسعت صلاحيات استخدام العيارات البلاسيتكية ضد الفلسطينيين (معاريف، ٢٠/١/١٩٨٩).

• تمّ انجاز تقدّم ملموس في موضوع دخول مواطنين اسرائيليين الى منطقة طابا وجنوب سيناء، في نهاية اليوم الاول من المباحثات بين وفود اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، في فندق «افيه سونستا»، في طابا. وقد أبدى الوفد المصري مرونة كبيرة في موضوع رسوم الدخول عبر الحدود، وكذلك في امكانية استخدام العملة الاسرائيلية في منطقة طابا (دافار، ٢٠/١/١٩٨٩). هذا ونظّم سكان ايلات تظاهرتين خلال اجراء المباحثات المذكورة، احتجاجاً على فكرة اعادة طابا الى مصر. التظاهرة الاولى قام بها بعض السفن التجارية التي أبحرت من ايلات واتجهت نحو طابا وهي تحمل شعارات تندد بالانسحاب الاسرائيلي؛ اما الثانية، فقد نظّمتها بضع عشرات من

عناصر حركة هتحياه واليمين من سكان ايلات (المصدر نفسه).

• أعلمت بريطانيا اسرائيل بأنه اصبح في حكم المقرر استمرار الاتصالات بين بريطانيا وم.ت.ف. على الرغم من التوتر النابع من ذلك بين بريطانيا واسرائيل. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية، ان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، الذي اتهمه وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، باساءة سمعة اسرائيل، أجرى حديثاً استغرق أربعين دقيقة مع سفير اسرائيل في لندن، يوآف بيرن. وفي اثناء الحديث، اكد الوزير نبأ لقائه مع ياسر عرفات، في تونس، الاسبوع الماضي» (دافار، ٢٠/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٢٠

• تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الارض المحتلة، في ظل سياسة تشديد القمع وتوسيعه التي بدأت اسرائيل، مؤخراً، باتباعها. وفيما استمر الاضراب العام الشامل، لليوم الثالث، على التوالي، كانت حصيلة المواجهات، التي دارت في معظم الاماكن، ١٥ جريحاً من المواطنين. وقد اغلقت سلطات الاحتلال مدارس الضفة الفلسطينية كافة، وأمرت جنودها بتوسيع عمليات اطلاق النار (الدستور، ٢١/١/١٩٨٩). في غضون ذلك، ناشد الاتحاد العام لنقابات العمال، في الضفة، المؤسسات الاقتصادية الوطنية، كافة، العمل على رفع اجور العمال، نتيجة الاوضاع الاقتصادية السيئة (وفا، ٢٠/١/١٩٨٩).

• استأنفت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة حملاتها ضد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وأثارت ضجّة جديدة هدفها الحؤول دون حصوله على تأشيرة دخول لالقاء خطاب افتتاح المؤتمر السنوي للمنظمة العربية ـ الاميركية لمكافحة التمييز العنصري، الذي سيبدأ أعماله في واشنطن، في ١٣ نيسان (ابريل) المقبل (الشرق الاوسط، ٢١/١/١٩٨٩).

• قال الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش، عشية الاحتفال بتسلّمه السلطة، انه يعتقد بأن السعي وراء اقامة دولة فلسطينية مستقلة سيكون «عائقاً دون تقدم عملية السلام» في الشرق الاوسط. وأضاف بوش: «اعتقد بأن أفضل فكرة لا تزال هي اقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن». وانتقد بوش تصريحاً منسوباً الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، جاء فيه التلويح بقتل أي فلسطيني يحاول ايقاف الانتفاضة، ووصفه بأنه «نكسة للسلام». وقد نفى مصدر في م.ت.ف. ان يكون عرفات قد أدلى بمثل هذا التصريح (القبس، ٢١/١/١٩٨٩). على صعيد آخر، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ردّاً على سؤال صحافي، ان الولايات المتحدة لا تعتبر الانتفاضة ارهاباً (الاهرام، ٢١/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٢١

• في نداء عاجل بمناسبة تطبيق السياسة الاسرائيلية الجديدة في الارض المحتلة وتشديد اجراءات القمع والتوسّع في اطلاق النار على المواطنين، حثّ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ملوك الدول العربية ورؤساءها وامراءها على «عمل كل ما يلزم، وعلى مختلف الاصعدة، وعلى كل الساحات والمحافل، لكبح جماح وحشية جيش الاحتلال الاسرائيلي (وفا، ٢٢/١/١٩٨٩).

• صعّد ثوار الحجارة مواجهاتهم البطولية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في انحاء الارض المحتلة، كافة، متحدّين الحرب القمعية التي أعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين. وقد استشهد مواطنان، وجرح اكثر من أربعين، واعتقل ١٥٠. وتعرّضت دوريات الاحتلال للقذف بالحجارة والقنابل الحارقة. وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول في أكثر من مكان، وعمدت الى غلق بعض المناطق (الدستور، ٢٢/١/١٩٨٩).

• نفى القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، ان يكون استلم رسالة من زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، عبر رئيس حكومة السويد، اينغفرد كرلسون، الذي التقى به. وقد استعرض كرلسون، في حضور بيرس، علاقات بلاده مع م.ت.ف. وأكد ان بلاده ملزمة باحلال السلام في الشرق الاوسط. وقد عبّر عن استعداده، واستعداد بلاده، للقيام بدور فعّال في الموضوع؛ لكن بيرس رفض اقتراح كرلسون اجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. «طالما هي متورطة في أعمال الارهاب والعنف» على حد زعمه. وأكد بيرس، ان الامر الاول الذي ينبغي عمله هو اقناع الفلسطينيين بايقاف الانتفاضة والعنف و«الارهاب»، وهذا يفتح مدخلاً للمفاوضات واحلال السلام في المنطقة (دافار، ٢٢/١/١٩٨٩).

• رفضت م.ت.ف. والاردن ومصر وسوريا مشروع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لحل قضية الفلسطينيين. وفي الوقت عينه، دعت هذه الاطراف رئيس الولايات المتحدة الجديد، جورج بوش، الى استخدام الضغط على اسرائيل، لكي توافق على عقد مؤتمر دولي لشؤون الشرق الاوسط (دافار، ٢٢/١/١٩٨٩).

• قال الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش، في اول مقابلة له مع التلفزة الاميركية، ان ليس باستطاعة الدولة الفلسطينية ان تكون بمثابة نقطة بداية لدى أي تيار في اسرائيل، وان الحل الامثل قائم في فدرالية ما مع الاردن (دافار، ٢٢/١/١٩٨٩).

• وصل وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، اسرائيل. وقد استقبله في المطار نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس. وسوف يجتمع دوما، غداً، مع الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، ومع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ومع القائم بأعماله وزير المالية، شمعون بيرس (دافار، ٢٢/١/١٩٨٩).

٢٢/١/١٩٨٩

• رداً على عرض وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية المحتلة، بوجود قوات الاحتلال، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات ان «رابين يعرف، أكثر من غيره، ان اقتراحاته سيرفضها اصغر الاطفال الفلسطينيين». وقال عرفات ان الاقتراحات «دون قيمة، ولا تستحق ان أردّ عليها». وأعلنت قيادة الانتفاضة في الارض المحتلة موقفها الرافض لهذه الاقتراحات، في بيان اصدرته وحمل الرقم ٣٢، ودعت الى التمسّك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني (الحياة، ٢٣/١/١٩٨٩).

• تواصلت الاشتباكات والمواجهات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة، منذ ساعات الصباح الاولى. واستمر الاضراب العام الشامل الذي بدأ منذ أيام، وعمّ الانحاء كافة. واندلعت في الضفة تظاهرات عنيفة، فتعرّضت دوريات الجيش الاسرائيلي وسياراته للرشق بالحجارة والزجاجات، بينما شنّت قوات الجيش ومجموعات المستوطنين حملات دهم في نابلس وقلقيلية ورام الله. وفي مدينة غزة، تركزت الاشتباكات في احياء الشجاعية والدرج والزيتون، وهاجم شبان الانتفاضة سيارة لدورية عسكرية، فأحرقوها وسط المدينة (الدستور، ٢٣/١/١٩٨٩).

• أثار توسيع سياسة «القبضة الحديدية» التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة نقاشاً داخل الجيش. وقال ضباط كبار في الجيش: «ان الاجراءات الجديدة غير ناجعة. فهي تزرع الاوهام في صفوف الجنود وسكان اسرائيل بأن هذه الاجراءات باستطاعتها حل المشاكل في المناطق [المحتلة]؛ وعملياً، يحتمل ان تؤدي الى تأزم الوضع أكثر». وعلم ان وزير الدفاع سمح لجنود الجيش الاسرائيلي بعدم تنفيذ التوجيهات الجديدة، كافة، وتفسير بعضها كما يرونه مناسباً، كسدّ النوافذ والابواب بالاسمنت مثلاً، او اطلاق النيران باتجاه الاشخاص الهاربين (معاريف، ٢٣/١/١٩٨٩).

• في بودابست، التقى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، مع نائب وزير الخارجية المجرية ومسؤولين مجريين آخرين. وتناول البحث آخر تطورات القضية الفلسطينية، وخصوصاً انتفاضة الارض المحتلة ومبادرة السلام الفلسطينية. وقد نفى المسؤول المجري ان تكون بلاده قد اتخذت قراراً باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل (وفا، ٢٢/١/١٩٨٩).

• قال مسؤولون فلسطينيون لوكالة اليونايتد برس ان الولايات المتحدة طالبت م.ت.ف. بثلاثة أمور، هي اقصاء محمد عباس (ابو العباس) عن عضوية اللجنة التنفيذية، وحل القوة ١٧، واعلان اتحاد كونفدرالي مع الاردن يضم اجزاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفق التفسير الاميركي للقرار الدولي الرقم ٢٤٢ (الدستور، ٢٢/١/١٩٨٩).

• قال مستشار الامن القومي في البيت الابيض الاميركي، برنت سكوكروفت: «ما زال مبكراً تخطيط لقاء بين وزير الخارجية الاميركية وبين عرفات»؛ مع هذا، اكد المستشار ان هناك ضرورة لاستمرار الحوار مع م.ت.ف. وعدم استبعاد امكانية عقد لقاء على مستوى عال مع عرفات، بعد ان يوضح نواياه (معاريف، ٢٢/١/١٩٨٩).

• سلّم وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، الذي يقوم بزيارة اسرائيل، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، دعوة من رئيس الحكومة الفرنسية،

ميشال روكار، لزيارة فرنسا، رسمياً، في ٢٢ شباط (فبراير) المقبل. وقال دوما، في المجلس الاسرائيلي للعلاقات الخارجية، انه يعتقد بأن على م.ت.ف. التنازل عن مطالبتها بحق العودة. ومن جهة أخرى، استقبل دوما وفداً من الشخصيات الفلسطينية في القنصلية الفرنسية في القدس. وقد حضر اللقاء د. سري نسيبة، من جامعة بيرزيت، ورئيس نقابة الصحافيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عيّاش، ورئيس جمعية الهلال الاحمر د. عابدين الريان، والمحامي رجا شحادة، والبروفيسور سعيد عريقات، من جامعة النجاح، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ومصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل المقال. وقد طرح الفلسطينيون موضوع خرق حقوق الانسان في المناطق المحتلة. وفي محادثاته مع شامير وارنس، عبّر دوما، مجدداً، عن موقف بلاده لصالح المؤتمر الدولي. وقال دوما: «توجد مصاعب امام التوصل الى مفاوضات مباشرة. ولهذا، نعتقد بأن منبراً دولياً، أو مؤتمراً دولياً، يساعد مسار السلام». وأكد دوما ان فرنسا لن توافق، أبداً، على ان يتعرض وجود اسرائيل للخطر (**معاريف**، ١٩٨٩/١/٢٣).

١٩٨٩/١/٢٣

• وصل الى مسقط، عاصمة عُمان، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، على رأس وفد يضم عضوي اللجنة، عبدالرزاق اليحيى ومحمد ملحم، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (أبو الهول)، في زيارة لسلطنة عُمان تستغرق أياماً عدّة. وبعد الاستقبال الرسمي، عُقدت جلسة المباحثات الفلسطينية ـ العمانية الاولى، حيث ترأس السلطان قابوس الجانب العماني (وفا، ١٩٨٩/١/٢٣). على صعيد آخر، تلقى عرفات دعوة رسمية من الحكومة المجرية لزيارة المجر، فقبل الدعوة، ووعد بتلبيتها في وقت لاحق (**المصدر نفسه**). وعلى صعيد آخر، أيضاً، أفادت مصادر مطلعة، في نيقوسيا، بأن عرفات يقوم بمبادرة للمساهمة في حل المسألة القبرصية، وذلك في وقت تمرّ المفاوضات بين ممثلي مواطني الجزيرة، اليونانيين والاتراك، دون تقدم يذكر. وقالت المصادر ان مبادرة عرفات لقيت الترحيب من الجانبين، الاّ ان الحكومة التركية لم تقدم رأيها، حتى الآن (**الحياة**، ١٩٨٩/١/٢٤).

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الارض المحتلة. وطاردت القوات الضاربة للانتفاضة دوريات الاحتلال وعصابات المستوطنين، وحطّمت ما لا يقل عن ٣٨ سيارة اسرائيلية. وهاجمت القوات الضاربة، في نابلس، فرع مصرف ليئومي الاسرائيلي بالقنابل الحارقة، ممّا أدى الى نشوب حريق في مبنى المصرف، بالكامل. وقد جرح في اشتباكات اليوم ٥٥ مواطناً واعتقل ٣٥، بينما واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم واقتلاع الاشجار وغلق المدارس (**الدستور**، ١٩٨٩/١/٢٤).

• وفقاً لتقويمات في الجيش الاسرائيلي، سوف تستمر الانتفاضة خلال العام المقبل، بالقوة عينها، مع صعود وهبوط. وقال ضباط كبار في الجيش الاسرائيلي، انه، وفق تقويماتهم، ليس بالامكان استخدام وسائل قتالية اضافية، ولا توجد، بعد، أساليب تستخدمها قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة أكثر ممّا هو عليه اليوم (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٤).

• نفت م.ت.ف. الانباء التي ترددت عن شروط وضعتها الولايات المتحدة الاميركية لاستئناف الحوار مع المنظمة. وقال عضوا اللجنة التنفيذية، ياسر عبدربه وعبدالله حوراني، اللذان التقيا السفير الاميركي في تونس، في جلسة الحوار الاولى، التي عقدت في الشهر الماضي، ان الاتصال الوحيد الذي تمّ، اخيراً، بين المنظمة ورسميين اميركيين كان زيارة السفير الاميركي لمكتب م.ت.ف. في تونس، الاسبوع الماضي، حيث عقد لقاء لم يجر خلاله اي حديث عن شروط (**الحياة**، ١٩٨٩/١/٢٤). وأبلغ حوراني الى «رويتر» ان المنظمة لم تتلق أية شروط؛ ولو حدث ذلك، فانها سترفضها (**الدستور**، ١٩٨٩/١/٢٤).

• وعد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء خروجه من جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، بأنه سوف يذهب الى الولايات المتحدة «مع أفكار وايضاحات لم تُسمع من قبل». ووصف شامير مشروع رابين بأنه «وجهة نظر شخصية لا تلزم الحكومة الاسرائيلية؛ هذا اضافة الى ان كل الاطراف العربية رفضته، جملة وتفصيلاً؛ ولا فائدة من النقاش حول أمر ليس له حظ من النجاح». وأوضح شامير ان في نيّته عرض مشروع يكون مقبولاً من جانب الاطراف، كافة، في اسرائيل، وكذلك من جانب العرب (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٤).

١٩٨٩/١/٢٤

• مع تواصل التصاعد في الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ساد في الارض المحتلة اضراب شامل، وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مناطق جديدة، شملت مخيمات الشاطىء وجباليا ودير البلح والنصيرات ورفح، وبلدة بني سهيلة، وحيّ الشيخ رضوان في مدينة غزة، وقرية ذنّابة ومخيم طولكرم. وأعلنت هذه السلطات مدينة نابلس منطقة عسكرية مغلقة. وقد استشهد مواطنان خلال الاشتباكات وجرح أربعون (الدستور، ١٩٨٩/١/٢٥).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التي عقدت أول اجتماع لها برئاسة عضو الكنيست، الياهو بن ـ اليسار (ليكود): «لم يصدر أي أمر الى الجيش الاسرائيلي للقيام بأنشطة في المناطق [المحتلة] دون ان يتمّ التدقيق فيه من قبل النيابة العامة والتأكد من انه لا يتعارض مع وجهة نظر محكمة العدل العليا الاسرائيلية، لأنه لا توجد رغبة في قيام أي جندي بتنفيذ أي امر غير قانوني، قطعاً» (هآرتس، ١٩٨٩/١/٢٥).

• في تصريح صحافي، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، ان المنظمة ستطلب من الولايات المتحدة استئناف الحوار الذي بدأ فيما بينهما في السادس عشر من الشهر الماضي. ورداً على سؤال حول موقف المنظمة من دعوة الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى اقامة كونفدرالية فلسطينية ـ اردنية كحل أمثل للقضية الفلسطينية، قال حوراني: «ان هذه المسألة تدخل في ارادة الشعب الفلسطيني ولا دخل للادارة الاميركية بها». وأشار الى ان المنظمة، في الوقت عينه الذي أعلنت فيه قيام الدولة، أكدت موقفها من اقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن، لايمانها بالعلاقة المتميزة بين الشعبين؛ ثم أضاف: «من هذا المنطلق، فان المنظمة تتمسّك بهدفها اقامة الدولة المستقلة واقامة الاتحاد الكونفدرالي، وفق الاختيار الطوعي والحرّ» (القبس، ١٩٨٩/١/٢٥).

• رفض الوفد الفلسطيني لدى الامم المتحدة اقتراحاً اميركياً يطلب من مجلس الامن الدولي الدعوة، مجدداً، الى ايقاف الانتفاضة الفلسطينية، ووصف هذا الاقتراح بأنه غير معقول. وقد دعت المجموعة العربية مجلس الامن الدولي الى عقد جلسة موسّعة للبحث في الاوضاع المتدهورة في الارض المحتلة؛ ومن المتوقع ان يجتمع المجلس في نهاية الاسبوع (القبس، ١٩٨٩/١/٢٥).

• أسفرت الاتصالات التي تمّت بين أعضاء في الكنيست الاسرائيلي وم.ت.ف. والتي شاركت فيها شخصيات اميركية، عن اتفاق على عقد لقاء موسّع وندوة سياسية، في نيويورك، في منتصف آذار (مارس) المقبل. ومن المقرر ان يحضر هذا اللقاء، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، والمستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف؛ وعن الجانب الاميركي سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت بلترو (الاهرام، ١٩٨٩/١/٢٥).

• عقد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وليام وولدغريف، اجتماعاً مع مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، وتسلّم منه رسالة من رئيس اللجنة، ياسر عرفات، تتصل بالعلاقات الفلسطينية ـ البريطانية والتنسيق من اجل ايجاد حل للقضية الفلسطينية (النهار، ١٩٨٩/١/٢٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الدول العربية لم تغير هدفها ازاء تدمير اسرائيل، وكل ما فعلته هو تغيير الصيغ، بشكل متقن، لاغراض دولية. وسأل شامير: «هل مشكلتنا هي اسرائيل والفلسطينيون ؟ لا، فباستطاعتنا انهاء الموضوع معهم منذ مدة. من الذي خاض الحروب ؟ من أي جهة يأتي الخطر ؟ من الدول العربية. لقد تحدثوا، مرة، عن رمينا في البحر. وهم، اليوم، لا يقولون هذا. لقد اصبحوا أكثر ذكاء» (هآرتس، ١٩٨٩/١/٢٥).

• في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الباريسية، قال وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع: «نحن ندعم، بقوة، اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ودعمنا يعني الاعتراف بهذه الدولة، لأن الدعم أقوى من الاعتراف». وعن الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، قال الوزير السوري: «ليس هناك أي شيء ملموس... وقبول الاميركيين بالحوار لا يعني التزامهم بالحق في الدولة الفلسطينية» (السفير، ١٩٨٩/١/٢٥).

١٩٨٩/١/٢٥

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

ياسر عرفات، الذي يزور مسقط، مع سلطان عُمان، قابوس بن سعيد، للمرة الثانية، وأُجري بحث مفصل في الاوضاع والتطورات الجارية على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية. وأعرب عرفات، عقب الاجتماع، عن سعادته بزيارة عُمان، وأعلن انه وجد لدى السلطان كل الايجابية، ولمس مشاعر الودّ التي يكنّها لشعب فلسطين (**وفا**، ١٩٨٩/١/٢٦). وكان عرفات استقبل، مساء أمس، السفراء العرب المعتمدين في مسقط (**المصدر نفسه**). ودعا عرفات الى تشكيل لجنة عربية جديدة، من مصر وسوريا والاردن ولبنان والمنظمة، مهمتها التنسيق والتشاور بشأن المؤتمر الدولي للسلام (**الاهرام**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• شهدت حملات السلطات الاسرائيلية القمعية مزيداً من التصعيد، ودهم جنود الاحتلال ١٥ قرية ومخيماً في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وقصفوا منازل للمواطنين، في مخيمي الدهيشة وجنين، بقنابل الغاز السام. وقد تواصلت التظاهرات، واحتدمت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في معظم المناطق، واشتدت، خصوصاً، في رام الله وبيت لحم ونابلس وقلقيلية ومخيمات القطاع. وهاجم الثوار ٢٥ سيارة عسكرية. وقد استشهد مواطن واصيب ٣٥ واعتقل ٤٠ (**الدستور**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• عرض وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الطاقم الوزاري المصغر، مشروعه السياسي لحل مشكلة المناطق المحتلة. من جهة أخرى، دعا الوزير بلا وزارة، عيزر وايزمان، الحكومة الى المبادرة الفورية باجراء اتصالات ومحادثات سياسية مع م.ت.ف. كذلك، دعا وايزمان الحكومة والوزيرين، شامير وارنس، الى بلورة مشروع سياسي، في أقرب وقت ممكن، يكون محوره اجراء محادثات مباشرة مع م.ت.ف. لأنها تسيطر على عرب المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• قرر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عدم اصدار امر اعتقال اضافي لفيصل الحسيني، الذي تمّ اعتقاله اداريا لفترتين، لمدة تزيد على عام. وفي أعقاب قرار وزير الدفاع، الذي اتخذ بالتنسيق مع أوساط مختلفة، سوف يطلق سراح الحسيني في الايام القريبة المقبلة، مع نهاية فترة اعتقاله الحالية (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• في اليوم التالي للقائه مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، وفي مؤتمر صحافي عقده في لندن، دعا مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، الدول الاوروبية الى تشكيل قوة دولية لتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة، تمكّن سكانها من ممارسة حق تقرير المصير. كما دعا الامم المتحدة، وخصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، الى تحمّل مسؤولياتها في حماية السكان من الاعمال الارهابية الاسرائيلية متزايدة البطش (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• وصل الملك الاردني حسين، فجأة، الى القاهرة، وعقد جلسة مباحثات مغلقة مع مضيفه الرئيس المصري، حسني مبارك. وقد تناولت المباحثات الموقف العربي، والفلسطيني، بعد زيارة حسين للمملكة العربية السعودية والمناقشات الدائرة على الساحة العربية لعقد مؤتمر قمة، لانهاء المشكلات العربية الراهنة، والاتفاق على صيغ محددة لايجاد حلول لها. كما تناولت المباحثات التطورات الدولية، في أعقاب تولّي جورج بوش الرئاسة في الولايات المتحدة، الى جانب تطورات الموقف الاوروبي (**الاهرام**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• افادت شبكة التلفزة البريطانية المستقلة، استناداً الى مصادر معلومات من وزارتي الخارجية، في الولايات المتحدة واسرائيل، بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توصّلا الى اتفاق بشأن مشروع سلام يجلب اسرائيل والفلسطينيين الى طاولة المفاوضات في ربيع العام ١٩٨٩ (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٦).

• أمر وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس عوز، وحدات مكتبه العاملة في اطار العلاقات مع أوساط زراعية في اليونان، بتجميد الانشطة كافة حتى اتمام المناقشات في مجمل العلاقات مع اليونان، وهي المناقشات التي سوف تجرى داخل الوزارة. وقد جاء امر الوزير، هذا، في أعقاب المواقف السياسية السلبية من جانب اليونان تجاه اسرائيل، كما عبّرت عنها وسائط الاعلام في الايام الاخيرة. الحديث يدور حول مبادرة سياسية يونانية في موضوع م.ت.ف. والمناطق المحتلة لا تتلاءم مع التعاون الزراعي القائم بين اليونان واسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٦).

١٩٨٩/١/٢٦

• في خطوة أخرى جديدة، في سياق الحوار

الفلسطيني ـ الاوروبي الغربي، وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى مدريد، في زيارة رسمية لاسبانيا، وبدأ محادثاته مع رئيس وزرائها فيليب غونزاليس، حول تطورات المساعي المبذولة لحل القضية الفلسطينية والعلاقات الثنائية بين مدريد والمنظمة. وقد أقام غونزاليس مأدبة عشاء، تكريماً لعرفات. وسيلتقي عرفات، في مدريد، مع الملك خوان كارلوس؛ كما سيلتقي مع اللجنة الاوروبية الثلاثية، التي يرأسها وزير الخارجية الاسبانية، وهي اللجنة المكلفة باجراء الاتصالات مع أطراف النزاع في الشرق الاوسط (الحياة، ٢٧/١/١٩٨٩).

• بحث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في الوضع الخطير الناشىء من تصعيد الارهاب الاسرائيلي الجماعي ضد الشعب الفلسطيني في القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية. واستعرض عرفات مع القليبي، عندما استقبله في مكتب م.ت.ف. في تونس، الخطوات والتحركات العربية الضرورية لمواجهة هذا الارهاب؛ كما استعرض التطورات السياسية، العربية والدولية، المتعلقة بالقضايا العربية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية (وفا، ٢٦/١/١٩٨٩).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة، فيما واصل العدو تطبيق سياسة التوسّع في القمع واطلاق النار وفرض العقوبات على اسر راشقي الحجارة. وقد استشهد مواطن في اثناء صدام بين موكب تشييع احد الشهداء وكمين نصبته القوات الاسرائيلية للموكب، وعثر على جثمان مواطن آخر تعرّض للضرب حتى الموت، واصيب ٣٠ بجراح، في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من دوريات الجيش وعرباته. وفي غضون ذلك، تمّت حملات دهم واعتقالات، كما تمّ تدمير منازل عدة (الدستور، ٢٧/١/١٩٨٩).

• نشرت قيادة الانتفاضة الموحّدة بياناً خاصاً موجهاً الى عرب اسرائيل دعتهم، من خلاله، الى الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية لصالح المدافعين عن الوطن والمحافظين على الوطنية الفلسطينية وكل وطني متشدد (هآرتس، ٢٧/١/١٩٨٩).

• أفاد مدير عام عصبة منع تلويث السمعة، ابراهام بوسمان، في مؤتمر صحافي عقد في مدينة مانهاتن الاميركية، بأن قمع الانتفاضة الفلسطينية المستمر في المناطق المحتلة من جانب اسرائيل هو احد العوامل الاساسية للارتفاع الحاد في ظاهرة اللاسامية والتخريب في الممتلكات ضد مؤسسات يهودية في الولايات المتحدة، التي سجلت خلال العام ١٩٨٨ (هآرتس، ٢٧/١/١٩٨٩).

• تضاربت ردود الفعل حول الانباء التي ذكرت ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتفقا على برنامج زمني لحل أزمة الشرق الاوسط. وكانت مصادر اميركية واسرائيلية ذكرت ان اتفاقاً بهذا الشأن أُبرم في الشهر الماضي، وانه ينص على أربع نقاط: اعادة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، قبل نهاية العام الجاري؛ واجراء انتخابات حرة في الاراضي العربية المحتلة، تحت اشراف الامم المتحدة، قبل كانون الاول (ديسمبر) المقبل؛ والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الربيع المقبل؛ والبدء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. المصادر البريطانية الرسمية نفت علمها بوجود هذا الاتفاق؛ وكذلك فعل ناطق باسم السفارة الاميركية في لندن (القبس، ٢٧/١/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لا ينظر، بجدية، الى المعلومات التي نشرت ومفادها «ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يخططان مشروع سلام لمنطقتنا. فالدولتان تدركان انه لا يمكن التوصل الى أي حل سياسي دون موافقة اسرائيل؛ وهذه المعلومات تبقى مجرد تأملات». وقال شامير، انه لا ينبغي على اسرائيل ان تغيّر نظرتها الى م.ت.ف. لأنها لم تغيّر طريقها. وعبّر عن أمله في ان يتوصل سكان المناطق المحتلة الى استنتاج بأن «العنف لن ينجز شيئاً» (هآرتس، ٢٧/١/١٩٨٩).

٢٧/١/١٩٨٩

• طرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في لقائه مع وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان، في مدريد، ان تتولى المجموعة الاوروبية، التي يمثلونها، الامن في الاراضي الفلسطينية المحتلة، خلال فترة انتقالية تمهّد للتسوية النهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقد التقى عرفات، بعد ذلك، الملك الاسباني، خوان كارلوس، بحضور الملكة صوفيا. وتناول عرفات الغداء على مائدة وزير الخارجية

الاسبانية، بحضور رئيس الوزراء، فيليب غونزاليس؛ ثم استقبل عرفات، بعد الظهر، زعماء الاحزاب الاسبانية؛ وعقد، بعد ذلك، مؤتمراً صحافياً، قدم فيه نتائج زيارته لاسبانيا (الحياة، ١٩٨٩/١/٢٨).

• واصل المواطنون الفلسطينيون في الاراضي المحتلة خوض المجابهات العنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وعصابات المستوطنين، فيما كثّفت هذه القوات حملات الاقتحام والدهم الاعتقالات. وقد جرح ١٥ مواطناً واصيب عشرات بجروح. وتعرّضت الدوريات العسكرية الاسرائيلية للرشق بالحجارة والقنابل الحارقة. وأعلنت سلطات الاحتلال رام الله ونابلس وبيرزيت مناطق عسكرية مغلقة (الدستور، ١٩٨٩/١/٢٨).

• وجّهت م.ت.ف. مذكرتين عاجلتين الى رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي ومركز حقوق الانسان، في جنيف، تتعلقان بسياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلية القائمة على تشديد القمع في الارض المحتلة. وتدعو المذكّرتان الهيئتين الدوليتين الى تحمّل مسؤولياتهما، ليس في اطار تقديم المساعدة الى ضحايا الجرائم الاسرائيلية، فحسب، بل من أجل ارغام اسرائيل على الالتزام باحكام القانون والاتفاقيات الدولية، وتعريف الرأي العام بانتهاكاتها لها (وفا، ١٩٨٩/١/٢٧).

• في أول مؤتمر صحافي له في البيت الابيض، أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان علاقة الولايات المتحدة مع م.ت.ف. لا تزال في بدايتها، وانه من السابق لأوانه تحديد موعد للقاء بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومسؤل اميركي كبير. وأكد بوش ان ادارته تترقب التقدم الذي سيحرزه الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، من اجل دفعه الى خطوات متقدمة اخرى، في سبيل تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (الاهرام، ١٩٨٩/١/٢٨).

١٩٨٩/١/٢٨

• في ختام زيارته لاسبانيا، استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، المستشار النمساوي السابق، برونو كرايسكي، وبحث معه في التطورات المستجدة في منطقة الشرق الاوسط، وسبل دفع عملية السلام الى أمام (وفا، ١٩٨٩/١/٢٩).

• نظمت تظاهرات واعتصامات في مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها، كافة، وذلك تعبيراً عن التضامن مع معتقلي الانتفاضة. ووجّه المعتصمون برقيات ومذكرات الى الهيئات الدولية ونداءات الى الرأي العام العالمي يناشدون فيها الضمائر الحيّة التدخل من اجل اطلاق سراح المعتقلين والتخفيف من معاناتهم. في غضون ذلك، تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، واستشهد مواطن واصيب آخرون بجروح، بينما اختطفت عصابة من المستوطنين طفلاً (الدستور، ١٩٨٩/١/٢٩).

• واصل مجلس الامن الدولي مشاوراته المكثفة حول الوضع المتدهور في الارض المحتلة واجراءات اسرائيل القمعية ضد السكان الفلسطينيين. ويبحث المجلس في اصدار بيان حول الوضع وسط خلافات بشأن هذا البيان، بين الولايات المتحدة ودول عدم الانحياز (الاهرام، ١٩٨٩/١/٢٩).

• قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان الوقت ما زال مبكراً لرفع مستوى اللقاءات الاميركية مع م.ت.ف. وأضاف بوش ان الولايات المتحدة غيرت سياستها تجاه م.ت.ف. لأن م.ت.ف. وافقت على المبادىء الثلاثة التي اشترطتها الولايات المتحدة (عل همشمار، ١٩٨٩/١/٢٩).

• كشف وزير الخارجية الاسبانية، فرانشيسكو فرنانديز اوردونيز، ان وفد دول السوق الاوروبية المشتركة اطلع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، على انه ينوي العمل على عقد مؤتمر دولي لاحلال السلام بين اسرائيل والعرب، في أقرب وقت ممكن (عل همشمار، ١٩٨٩/١/٢٩).

• أفاد رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، في لقاء مع المعلمين عقد في برودتسكي في تل ـ أبيب، انه، خلال العشرين السنة الماضية، نزح من اسرائيل ٢٠٠ ألف شخص. وأشار غوردون الى انه يتضح من المعطيات التي جُمعت، انه لم يحدث تغيّر فعلي في احجام الهجرة منذ العام ١٩٨٧ حتى العام ١٩٨٨، غير ان النزوح من البلاد ازداد، وان الزيادة العظمى في احجام النزوح سجلت بين صفوف المسرّحين من الخدمة الالزامية في الجيش الاسرائيلي (عل همشمار، ١٩٨٩/١/٢٩).

• أجرت الادارة الاميركية اتصالات مكثّفة مع كل من مصر واسرائيل لمنع نشوب ازمة بينهما، بعد الفشل في التوصل الى اتفاق نهائي بشأن المسائل

المختلف عليها في منطقة طابا واتمام الانسحاب الاسرائيلي منها. وتدرس الادارة الاميركية امكان ارسال مبعوث من قبلها لانقاذ المفاوضات بين الجانبين (الشرق الاوسط، ٢٩/١/١٩٨٩).

• تقوم وزارة الخارجية الاسرائيلية بمتابعة التطورات، خطوة خطوة، التي تكمن وراء نوايا مصر اعلان امر يقرّ بأن لمصر حق السيادة على طابا. وينوون في وزارة الخارجية الاسرائيلية الرد، بحزم، على هذا الامر الذي لا يروق لاسرائيل. وطوال الاسبوع الماضي، استخدمت اسرائيل ضغوطاً على مصر، عبر الولايات المتحدة والسفارة الاسرائيلية في القاهرة، بهدف الحؤول دون نشر الامر المصري. وقد رفض المصريون الرضوخ لذلك (عل همشمار، ٢٩/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٢٩

• اختتم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارته لاسبانيا التي استغرقت يومين، وعاد الى تونس. وفي تونس، استقبل عرفات رئيس الحزب الاشتراكي الدنماركي ووفد الحزب (وفا، ٢٩/١/١٩٨٩)؛ كما استقبل وفداً برلمانياً سويدياً، برئاسة ممثل السويد في البرلمان الاوروبي، ايفرت شينتسون؛ واستقبل وفداً عمّالياً سويدياً، والسفير الهولندي في تونس (المصدر نفسه).

• دارت مجابهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في معظم انحاء الارض المحتلة، فيما واصلت هذه القوات حملات الدهم وغلق المنازل والاعتقالات، ووقعت أعنف المواجهات في مخيمات بلاطة وخان يونس والنصيرات. وقد جرح ٣٠ مواطناً، واعتقل ١٥٠، بينما تعرضت دوريات الاحتلال للرشق بالحجارة والقنابل الحارقة. واحرق شبان ملثمون، في القدس، حافلة اسرائيلية وحطموا زجاج سيارة عسكرية. وشارك ٢٠٠ شاب فلسطيني في عرض عسكري علني أُقيم في قرية يَعْبَد (الدستور، ٣٠/١/١٩٨٩).

• افرجت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن فيصل الحسيني، الذي اعتقل قبل ستة شهور، اعتقالاً ادارياً. ورداً على سؤال صحافي حول الانتخابات التي أظهرت اسرائيل استعدادها لاجرائها في الارض المحتلة، قال الحسيني: «ان م.ت.ف. قد تقبل مبدأ الانتخابات، شريطة ان تكون حرّة، وان تجرى تحت اشراف جهة أجنبية، مثل الامم المتحدة». وأعلن الحسيني وجوب موافقة الزعامة الفلسطينية على أي انتخابات مطروحة، مؤكداً ان الانتخابات لن تجرى، اذا لم توافق عليها م.ت.ف. (الحياة، ٣٠/١/١٩٨٩). على صعيد آخر، وصف الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، اهود اولمرت، في جلسة الحكومة، الحسيني بأنه «الرجل الرقم واحد لـ م.ت.ف. في المناطق [المحتلة]». ثم سأل: «كيف سمح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لمنسق الانشطة في المناطق [المحتلة]، شموئيل غورن، باللقاء معه داخل السجن ؟». كذلك ندد باللقاء نائب رئيس الحكومة، دافيد ليفي. وفي رده، نفى رابين ان تكون هناك محاولة لاجراء مفاوضات سياسية، او فحص رد الفعل على مشروعه (عل همشمار، ٣٠/١/١٩٨٩).

• أوضح ممثل م.ت.ف. في روما، نمر حمّاد، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وجّه رسالة الى البابا يوحنا بولس الثاني يطالبه فيها بالتدخل لعقد اجتماع طارىء لمجلس الامن الدولي، لادانة القمع الذي تمارسه اسرائيل في الارض الفلسطينية المحتلة. وقال حمّاد ان عرفات طالب بأن يدعو البابا الى وجود مراقبين من الامم المتحدة في الارض المحتلة (الاهرام، ٣٠/١/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لنائبة رئيس البرلمان في المانيا الاتحادية، لان ميري رينغر: «اذا وافقت اسرائيل عل اقامة دولة فلسطينية فسيكون هذا بمثابة اعطاء ضوء أخضر لتدمير اسرائيل». وادعى شامير بأن مثل هذه الموافقة لا تحل مشاكل الفلسطينيين؛ وأضاف، انه لا يعلم لماذا توافق دول اوروبية كثيرة على مواقف م.ت.ف. وتثمّنها عالياً؛ ثم قال: «ان من هو معني بوجود وقوة اسرائيل لن يؤيد، أبداً، م.ت.ف. نحن مستعدون للتفاوض مع الفلسطينيين، الذين يعترفون بحقوقنا الشرعية» (عل همشمار، ٣٠/١/١٩٨٩).

• وصل وزير الاديان الالماني الديمقراطي، كورت لوفلر، في اول زيارة من نوعها، الى اسرائيل. وستستمر الزيارة حتى يوم الجمعة (النهار، ٣٠/١/١٩٨٩).

• حظي قرار التعويض الذي صدر عن محكمة الحقوق العامة المصرية على عائلات القتلى في رأس برقه، بردود فعل ايجابية بين الاوساط السياسية في القدس. التعويض يبلغ نصف مليون دولار (هآرتس، ٣٠/١/١٩٨٩).

١٩٨٩/١/٣٠

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وزير العلاقات الخارجية النرويجي، تورنالد ستولتنبرغ، وبحث معه في آخر التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً الوضع في الوطن المحتل، وجهود السلام الشرق أوسطية، والمبادرة التي طرحتها م.ت.ف. وقد أكد الوزير النرويجي تأييد بلاده لهذه المبادرة، ولكل الجهود التي من شأنها ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية (وفا، ١٩٨٩/١/٣٠).

• في يوم آخر من أيام المواجهات العنيفة المتصلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، استشهد مواطن واصيب ٣٤ بجراح. وقد دارت المواجهات في معظم المدن والقرى والمخيمات، حيث تعرضت القوات الاسرائيلية للرشق بالحجارة والقنابل الحارقة. وفي نابلس، انفجرت عبوة ناسفة. وحذّر بيان أصدرته «حماس» من أية دعوة الى الهدنة، ودعت الى اضراب عام في التاسع من شباط (فبراير) المقبل (الدستور، ١٩٨٩/١/٣١).

• أفادت مصادر في المناطق المحتلة بأن تصريحات فيصل الحسيني، التي فهم منها تأييده لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة، أوجدت شقاً في صفوف شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة. وتقول شخصيات ذات مكانة رفيعة، في المعسكر المؤيد لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة، ان التذمّر الذي ثار في صفوف الكثيرين منهم، في أعقاب تصريحاته، أضرّ كثيراً بمكانته في الضفة، لأنه خلق انطباعاً عن اعطاء الشرعية ـ ولو جزئياً ـ لمشروع وزير الدفاع، اسحق رابين، بعد ان رفض هذا المشروع بشكل قاطع من جانب م.ت.ف. وشخصيات رفيعة المستوى في المناطق المحتلة (هآرتس، ١٩٨٩/١/٣١). على صعيد آخر، يقوم جهاز الامن الاسرائيلي باعادة النظر باستعداد الحسيني وقدرته على تشكيل مجموعة شخصيات تكون مستعدة للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، في أعقاب اعلان وزير الدفاع، رابين، عن انه مستعد للبدء بالتفاهم، ايضاً، قبل حصول هدوء في المناطق المحتلة، ممّا يعني قبول مطلب الحسيني بشأن التفاهم دون شروط مسبقة. وقالت مصادر في جهاز الامن الاسرائيلي انه اصبح، الآن، بالامكان التحقق من مصداقية الحسيني؛ وهذه، عملياً، فرصة حاسمة لفحص تصريحاته وترجمتها بالفعل (عل همشمار، ١٩٨٩/١/٣١). من جهة أخرى، أفادت مصادر في مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي، في بيان خاص، انه لم يحصل أي تغيّر في مشروع رابين السياسي. وجاء في البيان: «لا يزال وزير الدفاع يشترط البدء بالمسار السياسي كله بالهدوء في المناطق [المحتلة]». وقد حظي مشروع رابين بتأييد شامل، تقريباً، في كتلة المعراخ البرلمانية؛ ومع هذا، ثمّة تحفظ ازاء الشرط الذي وضعه رابين، والذي ينبغي، بناء عليه، ايقاف الانتفاضة، لمدة تتراوح بين ثلاثة الى ستة شهور، قبل اجراء الانتخابات (هآرتس، ١٩٨٩/١/٣١).

١٩٨٩/١/٣١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وقد حضر الاجتماع، عن الجانب التونسي، رئيس الحكومة، الهادي بكوش، وعن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، وممثل دولة فلسطين في تونس، حكم بلعاوي. وعبّر عرفات عن سعادته بهذا اللقاء، وأبلغ الى الصحافيين انه أطلع الرئيس التونسي على تطورات الموقف داخل الارض المحتلة، والاتصالات الفلسطينية التي تمّت، مؤخراً، مع عدد من الدول الصديقة. وقال عرفات انه استمع الى نصائح الرئيس التونسي وآرائه في هذا الخصوص (وفا، ١٩٨٩/٢/١).

• ساد الاضراب الشامل في الارض المحتلة، احتجاجاً على سياسة جباية الضرائب التي تنفذها سلطات الاحتلال، وتضامناً مع التجار الذين يقاومون هذه السياسة. وتحدى المواطنون الوجود العسكري الاسرائيلي المكثف، فخرجوا الى الشوارع واشتبكوا مع الدوريات الاسرائيلية ورشقوها بالحجارة والزجاجات الحارقة. وقد دمّرت مجموعات الجيش الشعبي الفلسطيني، أو أعطبت، ٢٦ سيارة اسرائيلية، فيما اصيب ٥١ مواطناً بجراح، ودمّرت أربعة منازل (الدستور، ١٩٨٩/٢/١).

• في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الباريسية، تحدث رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، عن المشروع الاسرائيلي، ثنائي المراحل، لتسوية مشكلة المناطق المحتلة: في المرحلة الاولى، يمنح الفلسطينيون حكم ذاتي واسع لفترة زمنية محددة؛ وبعد ذلك، تجرى المفاوضات «دون شروط مسبقة» حول

الوضع النهائي للمناطق المحتلة. وأكد شامير أمرين، قال انه لا يمكن المساومة معه بشأنهما: رفضه لقيام دولة فلسطينية، وكذلك رفضه مفاوضات مع م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لرئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، الياهو بن ـ اليسار، الذي سبق ان قال ان «الانتفاضة تنجح ونحن نفشل... الانتفاضة تسير باتجاه اقامة دولة فلسطينية»، ان الهدف ليس القضاء على الانتفاضة؛ كما أن هدف الشرطة ليس القضاء على الاجرام؛ بل «ردع الاضطرابات وضمان سلام السكان» (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٩).

• توصّل جهاز الامن الاسرائيلي الى استنتاج مفاده انه ليس بالامكان تحريك مسار سياسي لحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الانتفاضة في الارض المحتلة، دون التنسيق والتفاهم مع م.ت.ف. في ضوء ذلك، بدأ جهاز الامن محاولاته لايجاد أقنية اتصال غير مباشرة مع قيادة المنظمة في الخارج؛ وهدف هذه المحاولة تهيئة وسطاء يمكن الاتصال عبرهم بالمنظمة، عندما تنضج الظروف (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٩).

• كشف دبلوماسيون ومصادر فلسطينية في عمّان عن ان السعودية، التي تقوم بوساطة غير معلنة بين سوريا وم.ت.ف. حصلت على موافقة على قيام وفد من المنظمة بزيارة دمشق، قريباً. وقد أبلغ الرئيس السوري، حافظ الاسد، الى الوسطاء السعوديين انه مستعد لاجراء محادثات مع المنظمة، وللقاء رئيس لجنتها التنفيذية، ياسر عرفات، اذا سارت المحادثات على ما يرام (**النهار**، ١/٢/١٩٨٩).

• اكدت مصادر بريطانية رسمية ان التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط ستكون على رأس المحادثات التي ستجريها رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، مع الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، عندما يزور لندن في الخامس من نيسان (ابريل) المقبل. وأشارت هذه المصادر الى وجود اتفاق بين الجانبين حول كيفية معالجة الازمة، وانهما على اتفاق تامّ حول وجوب عقد المؤتمر الدولي للسلام، في أقرب وقت ممكن (**القبس**، ١/٢/١٩٨٩).

• أفادت مصادر اسرائيلية بأن من المحتمل عقد أول لقاء رسمي بين اسرائيل وم.ت.ف. على أراضي اوروبا. لقد بدأ الاعداد للقاء السري بين ممثل اسرائيلي رسمي وممثل رسمي من م.ت.ف. قبل فترة قصيرة. وأفادت مصادر فلسطينية، رفيعة المستوى، بأن اللقاء المنتظر سوف يجرى بين ممثل فلسطيني رفيع المستوى مبعوث شخصي لزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، وبين ممثل اسرائيلي، هو، على ما يبدو، ذو منصب في احدى السفارات الاسرائيلية في اوروبا. وأشار مراسل الصحيفة الى ان اللقاءات السرية ـ المتعارضة مع الموقف الاسرائيلي الرسمي وموقف م.ت.ف. ـ جزء من مفهوم وزير الدفاع الاسرائيلي الجديد، الذي يعتقد بوجوب التفاوض مع م.ت.ف. على الاقل بشكل غير مباشر، من اجل السير قدماً في حل سياسي لمشكلة المناطق المحتلة والانتفاضة (**يديعوت احرونوت**، ١/٢/١٩٨٩).

• نددت وزارة الخارجية الاميركية باستمرار السلطات الاسرائيلية في اعتقال الفلسطينيين الناشطين الذين يعتقد بأن عددهم قد وصل ألفين، ورحّبت باطلاق سراح فيصل الحسيني، وأكدت انه ومئات الاشخاص غيره ما كان يجب ان يعتقلوا، أصلاً (**الحياة**، ١/٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/٢/١

• تواصلت المواجهات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في الارض المحتلة، واصيب، خلالها، عدد كبير من المواطنين بجراح، فيما لوحظ تصاعد هجمات القوات الفلسطينية الضاربة ضد الدوريات الاسرائيلية، في معظم المناطق. وقد اقتحمت قوات الاحتلال ١٢ بلدة ومخيماً في الضفة الفلسطينية، وفرضت حظر التجول على بلدة عنبتا. وشنّت القوات الضاربة هجمات على منازل أربعة من المتعاونين مع القوات الاسرائيلية. وأُجريت محاكمة علنية لمتعاون خامس (**الدستور**، ٢/٢/١٩٨٩).

• وصف متحدث باسم م.ت.ف. في تونس، الاقتراحات التي عرضها رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، مؤخراً، بأنها «خطة عفا عليها الزمن، وذريعة لمواصلة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة»، وقال ان احداً من الفلسطينيين، أو العرب، لن يتحدث مع شامير على هذا الاساس. ورأى ان خطة شامير مطابقة لمقترحات الحكم الذاتي التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد المرفوضة (**الحياة**، ٢/٢/١٩٨٩).

• أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ

عبدالحميد السائح، ان «الفرصة لم تتهيأ، بعد، لارسال وفد فلسطيني الى دمشق». لكنه أشار الى استمرار المساعي السعودية في هذا الاتجاه (**الدستور**، ٢/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل، في جلسة الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغر، ان الولايات المتحدة سوف تضع عرفات، في الايام القريبة المقبلة، في سلسلة من الامتحانات والالتزامات، بما فيها مطالبته بالتعهد، خطياً، بما قاله في جنيف، واعطاء تعليمات واضحة لرجال م.ت.ف. في اوروبا، وفي جنوب لبنان، لنبذ «الارهاب». كذلك سوف تمتحن الولايات المتحدة مدى سيطرة عرفات على م.ت.ف. وقد قام شاحل بعرض مشروع له لحل مشكلة المناطق المحتلة، وقال: «الوقت يعمل لغير صالحنا. اذا تجاوزت م.ت.ف. الامتحانات التي وضعتها الولايات المتحدة، فسوف تقع اسرائيل في مأزق كبير للغاية». وأضاف شاحل: «يجب استغلال معارضة بوش لاقامة دولة فلسطينية للقيام بمسار اسرائيلي سريع، من اجل عقد حلف استراتيجي جديد مع الولايات المتحدة، بدلاً من الحلف الذي تمّ التوصل اليه في العام ١٩٧٥، وفي مركز هذا الحلف، تكون معارضة الطرفين لاقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة» (**دافار**، ٢/٢/١٩٨٩).

• توجّه اعضاء الكنيست امنون روبنشتاين (شينوي) ودادي تسوكر (راتس) وحاييم اورون (مبام) بنداء الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للتطرق الى التقرير الخطير الذي نشرته منظمة العفو الدولية تجاه الوضع في المناطق المحتلة. وقال أعضاء الكنيست، في توجههم، ان على الحكومة التطرق، بجدية، الى التقرير الذي يقر، بين ما يقر به، بأن حوالى ٦٠ شخصاً من سكان المناطق المحتلة توفّوا في أعقاب تعرّضهم لغاز مسيل للدموع بشكل غير صحيح في أماكن مغلقة، وخلافاً لتوجيهات المنتج (**دافار**، ٢/٢/١٩٨٩).

٢/٢/١٩٨٩

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وزير الخارجية الاردنية، مروان القاسم، وبحث معه في الاوضاع في الارض المحتلة. وحمّل عرفات الوزير رسالة شفوية الى الملك حسين تتعلق بمختلف التطورات الجارية في الشرق الاوسط (**وفا**، ٢/٢/١٩٨٩).

• واصل المواطنون في الارض المحتلة خوض المواجهات العنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، في مختلف الانحاء. وقد اصيب ٣٥ مواطناً، على الاقل، بجراح، فيما دمّرت القوات الضاربة عدداً من السيارات الاسرائيلية. وفي غضون ذلك، واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم والتفتيش والاعتقال. وفي الخليل، هاجم ثوار الحجارة موكب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي أرنس، في اثناء مروره في المدينة لعقد مؤتمر صحافي في مدرسة اسامة بن منقذ، التي استولى عليها المستوطنون اليهود قبل عامين (**الدستور**، ٣/٢/١٩٨٩).

• أعلنت شخصيات فلسطينية في الارض المحتلة انها لن تقبل بأقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة، ورفضت عرضاً من رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بسحب القوات الاسرائيلية من المدن، مقابل موافقتهم على حكم ذاتي (**القبس**، ٣/٢/١٩٨٩).

• علم ان العامل الاساسي الذي يقف وراء الاحاديث المتزايدة، في الآونة الاخيرة، في القدس، عن مشروع سلام اسرائيلي جديد، هو الاشارات المكثفة التي وصلت من اروقة الادارة الاميركية الجديدة في واشنطن الى القدس، والتي تظهر ان الاميركيين يتوقعون ان يسمعوا من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال زيارته الرسمية المقبلة لواشنطن، مشروع سلام اسرائيلياً مفصلاً. وقد أوضح الاميركيون، بود واصرار، انه، بدون مشروع سلام اسرائيلي يعرض في واشنطن، سوف تكون زيارة شامير عديمة القيمة (**معاريف**، ٣/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، ان فرنسا لم تعترف بالقرارات المتخذة من جانب واحد، من هذا الطرف او ذاك، بشأن القدس؛ ودعا الى البحث في صيغة وفاق، على أساس ان القدس، كما وصفها رئيس الجمهورية الفرنسية، فرانسوا ميتران، مقدر لها، في كل الاحوال، ان تكون المكان الذي يلتقي فيه الاخوة المنفصلون. وأشار دوما الى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٤٧، الذي أوصى بوضع خاص للقدس وضواحيها (**الحياة**، ٣/٢/١٩٨٩).

٣/٢/١٩٨٩

• عزّزت سلطات الاحتلال الاسرائيلية وجود

قواتها في الارض المحتلة، وكثفت الدوريات في مختلف المدن والقرى والمخيمات، وبخاصة حول المساجد. وواصل المواطنون خوض المجابهات العنيفة مع القوات الاسرائيلية. وعمّ اضراب عام الارض المحتلة، فيما قامت التظاهرات، ورشق شبان الانتفاضة دوريات الاحتلال وآلياته بالحجارة والزجاجات. ودهمت القوات الاسرائيلية ١٤ قرية، واصيب ٢٥ مواطناً بجراح (**الدستور**، ٤/٢/١٩٨٩).

• انتقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، استمرار الانحياز الاميركي الى اسرائيل. وذكر ان باب الحوار الذي تجريه الولايات المتحدة مع م.ت.ف. «ما زال ضيقاً، ولا يتسع لـ م.ت.ف.» (**الحياة**، ٤/٢/١٩٨٩).

• حذّر مسؤول في المفوّضية الاوروبية المنتجين الفلسطينيين، في الارض المحتلة، من الوقوع في مناورة، تقف وراءها اسرائيل ودولة اوروبية، تستهدف غلق الاسواق الاوروبية امام الصادرات الفلسطينية (**القبس**، ٤/٢/١٩٨٩).

• كشف وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، عن ان هناك اتصالات تجرى، الآن، لترتيب زيارة يقوم بها الى دمشق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال ان موقف بلاده من التحرك الدبلوماسي الذي تقوم به م.ت.ف. هو التريث والترقب (**الدستور**، ٢/٢/١٩٨٩).

• خلال اجتماع عقد بين عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، حمّل الاخير عباس رسالة شفوية موجهة من الرئيس حسني مبارك الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. ويدور مضمون الرسالة حول التطورات المستجدة للقضية الفلسطينية وضرورة تكثيف الجهود العربية، خلال المرحلة المقبلة، للعمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام، خلال العام الحالي. وفي رأي مبارك، كما نقله مصدر فلسطيني، ان على م.ت.ف. التي رفضت خطة شامير، ان تطرح، الى المجتمع الدولي، تعديلات جذريّة على الخطة (**الاهرام**، ٤/٢/١٩٨٩).

٤/٢/١٩٨٩

• أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الشعب الفلسطيني أفشل، بمقاومته الباسلة، وانتفاضته العارمة، سياسة القبضة الحديدية والارهاب الصهيوني، واظهر للعالم اصراره على تحقيق السلام القائم على العدل وتحقيق سيادته وحريته على أرض وطنه باستعادة جميع حقوقه المشروعة. جاء ذلك في كلمة لعرفات القاها خلال لقاء عقده، في تونس، مع ممثلي التنظيمات الشعبية الفلسطينية وعدد من كوادر الثورة. وقد أطلع عرفات المجتمعين على آخر تطورات القضية الفلسطينية، عربياً ودولياً (**الدستور**، ٥/٢/١٩٨٩).

• نفّذت قوة اسرائيلية، في مخيم خان يونس، مجزرة بدم بارد، فقتلت طالبين وجرحت ٢٤. وقد جرح ٢٤ آخرون في أماكن متفرقة واعتقل ٥٢، وذلك خلال الاشتباكات التي تجددت بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف انحاء الارض المحتلة. وجرح جنديان اسرائيليان في اشتباكين وقعا في الخليل ورام الله، وحطمت القوات الضاربة أكثر من ٢٠ سيارة اسرائيلية للجيش وللمستوطنين اليهود، في نابلس وجنين وبيت لحم ورام الله وقلقيلية وغزة (**الدستور**، ٥/٢/١٩٨٩).

• ردّت اسرائيل على النقد الذي وجه اليها ازاء معالجتها للانتفاضة في المناطق المحتلة، بالزعم ان «الفلسطينيين، أنفسهم، يخرقون حقوق الانسان»؛ وفسّرت «الخرق» بأن الفلسطينيين يدفعون نساءهم وأولادهم الى خط الجبهة. وكانت لجنة حقوق الانسان، التي تعقد، في هذه الايام، مؤتمرها في جنيف، بمشاركة ممثلي كل من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي ومنظمة العفو الدولية، قد اتهمت اسرائيل بشأن وسائل معالجتها للانتفاضة في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٨٩).

• قال نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ان توجيه وزارة الخارجية الاسرائيلية بشأن عدم عقد اللقاء مع رجال م.ت.ف. في هولندا، الذي تجاهله الرئيس السابق للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ابا ايبن، كان تطبيقاً للسياسة الاسرائيلية، وليس حدثاً عابراً (**يديعوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٨٩).

• وصل وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، الى مدريد، واطلق تصريحاً سياسياً حول طابا، قال فيه: «يجب على الرئيس المصري، حسني مبارك، ان يذكر، اذا كانت طابا بالنسبة

اليـه ارضاً مقدسة، فهي كذلك بالنسبة الينا». ومن الجدير بالذكر انه قبل عام أُلغيت زيارة مخططة للوزير شارون الى اسبـانيـا من قبـل السلطات الاسبانية، بسبب ماضيـه وسمعتـه العسكـريـة (**يـديعـوت احرونوت**، ٥/٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/٢/٥

• مجـزرة أخرى، لليوم الثاني على التوالي، في قطاع غزة، ارتكبتهـا قوات الاحتـلال، هذه المرة، في مخيم الشاطىء، حيث استشهد شابان، ثم اصيب ٢٤ بجروح في التظاهرات التي شملت القطاع، احتجاجاً على المجزرة. وفي غضون ذلك، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، في الضفة الفلسطينية، أيضـاً، وتـركزت، خصوصاً، في مدن نابلس وطولكرم والخليل (**الدستور**، ٦/٢/١٩٨٩).

• اشتبكت قوات الجيش الاسرائيلي مع مجموعة فدائيـين فلسـطينيـين وقتلت خمسـة منهم. وكـان الفـدائيـون، على ما يبدو، على طريقهم لتنفيذ عملية مسلّحـة داخـل اسرائيـل. وقع الاشتباك في القطاع الشرقي من «حزام الامن» في جنوب لبنان، وخلاله تمّ القـضـاء على الفـدائـيـين الخـمـسـة (**دافـار**، ٦/٢/١٩٨٩). ونشرت الجبهـة الشعبيـة لتحـريـر فلسـطين وجبهـة التحرير الفلسطينية (جناح طلعت يعقوب) بياناً في دمشق، تحمّلتا فيه مسؤولية محاولة التسلل الى اسرائيل؛ وذكر البيان ان المجموعة تألفت من عناصر الجبهتين (**المصدر نفسه**).

• عقد الرئيسان، المصري حسني مبارك وضيفه الايـطالي فرنشيسكـو كوسيغـا، جلسة مناقشات، في أسـوان، تنـاولت الاوضـاع في منطقة الشرق الاوسط ودور ايطاليا والمجموعة الاوروبية في دفع عملية السلام الى امـام. وقـد أكـد الجـانب الايطالي تقدير اوروبا لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني. ووصف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني بأنه تطور جديد لعملية السلام (**الاهرام**، ٦/٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/٢/٦

• وجّه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، تحية الى رئيس اللجنة الدولية الشعبية لدعم الانتفـاضـة الفلسطينية، بمناسبة انعقاد الاجتماع الدولي حول حقوق الانسان وقضايا المرأة والطفل في الارض المحتلة، الذي بدأ أعمـالـه، أمس، في اثينـا. وفي رسالته هذه، أعرب عرفات عن شكره وشكر القيادة والشعب الفلسطيني لهذه المبادرة التضامنية (**وفا**، ٦/٢/١٩٨٩).

• شهدت مدينة القدس المحتلة مواجهات عنيفة بين طلاب المدارس وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تواصلت الصـدامـات والتظاهرات في مختلف أنحاء الارض المحتلة الأخرى. وقد اصيب ما لا يقل عن ٥٠ مواطنـاً بجراح، جرّاء العيارات النارية وقنابل الغاز. وهاجمت المجموعات الضاربة، التابعة للانتفاضة، ١٥ سيارة اسرائيلية، للجيش والمستوطنين اليهود، واحرقت مبنى دائرة الضرائب في قلقيلية. ونفّذ تجار خان يونس اضراباً لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على المجزرة التي تعرّض لها مخيم خان يونس يوم السبت الماضي (**الدستور**، ٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ندوة نقابة المعلمين في تل ـ أبيب، انه لا مانع من تكرار عقـد لقـاءات بين المعلمين الاسرائيليين والمعلمين من الضفـة الفلسـطينية وقطاع غزة. واعترف رابين بأن قرار جهـاز الامن الاسرائيـلي، في حينـه، بشأن غلق رياض الاطفال في المناطق المحتلة كان خطأ. مع هذا، أكد ان فتح المدارس في المناطق المحتلة يشكل مشكلة. وأوضـح رابـين انه اذا اضطر جهاز الامن الى غلق المـدارس، مجدداً، فان الادارة المدنية سوف تقلّص رواتب المعلمين هناك (**عل همشمار**، ٧/٢/١٩٨٩).

• نفى رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، فيصـل الحسيني، الذي غادر المعتقـل الاسرائيـلي مؤخراً، ان يكون قد صرّح لأي جهة بما نشرته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عن قبول فلسطيني بعدم عودة اللاجئـين الفلسـطينيـين الى اراضي ١٩٤٨. وأكـد الحسيني انـه ليس طرفاً ثالثاً في الحوار بين المنظمة واسرائيل (**الحياة**، ٧/٢/١٩٨٩).

• أفادت مصادر مطلعة، في الرباط، بأن م.ت.ف. تجـري اتصالات لعقد اجتماع للجنة القدس، التي يرأسهـا الملك المغـربي، الحسن الثـاني (**الشرق الاوسط**، ٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزيـر المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال تلخيصـه للنقـاش حول الميـزانيـة العـامة في الكنيست، ان ميزانية السنة المالية المقبلة لا تشمل أي رصـد للاستيـطان: «هذا ليس بالتحديد ما تحتاجه اسرائيـل اليـوم». وأضـاف بيرس، انـه كانت هنـاك

ضرورة لاضافة ٢٥٠ مليون شيكل الى ميزانية الدفاع، من اجل تغطية نفقات الانتفاضة؛ غير ان هذا المبلغ لم يرصد (عل همشمار، ٧/٢/١٩٨٩).

• أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة سوف تدرس، بامعان، الاتهامات التي رفعتها اسرائيل، من ان م.ت.ف. قد خرقت الشروط التي عرضتها الولايات المتحدة عليها من اجل بدء الحوار معها، عبر محاولة التسلل الى الحدود الشمالية التي قام بها فدائيون تابعون للمنظمة. وكانت اسرائيل طالبت الولايات المتحدة بايقاف الاتصالات مع م.ت.ف. في أعقاب هذه المحاولة (عل همشمار، ٧/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في مقابلة مع مجلة «تايم» الاميركية، انه لا يعارض مشاركة السوفيات في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ولكن، من اجل ذلك، ينبغي على الاتحاد السوفياتي - حسب رأيه - اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل، والاستمرار بالسماح لليهود بالهجرة من أراضيه، والتوقف عن تأييد الدول التي تؤيد الارهاب. وأضاف بيكر، انه لا يرى سبباً لكي تقوم الادارة الاميركية الجديدة بالتخلي عن سياسة ادارة الرئيس السابق، رونالد ريغان، في موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (عل همشمار، ٧/٢/١٩٨٩).

٧/٢/١٩٨٩

• صرّح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأن الولايات المتحدة وافقت، «بناء على الاتفاق بين القوتين العظميين، الذي تمّ في موسكو وفي واشنطن»، على مبدأ عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وأوضح عرفات، في حديث اذاعي، ان الاتفاق الذي رعته الحكومة الأسّوجية «كان من ضمنه التزام اميركي بعقد المؤتمر الدولي»، مشيراً بهذا الى الوساطة التي اضطلعت بها استوكهولم بين المنظمة والولايات المتحدة (النهار، ٨/٢/١٩٨٩).

• عشيّة دخول الانتفاضة الوطنية الفلسطينية شهرها الخامس عشر، واصل المواطنون خوض المواجهات العنيفة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وساد في قطاع غزة اضراب تجاري، احتجاجاً على ممارسات رجال الضريبة الاسرائيلية، بعد ان احرق شبان نابلس مبنى الخدمات المالية للادارة العسكرية الاسرائيلية في المدينة. واندلعت مواجهات في غزة وخان يونس ودير البلح ومخيماتها، وجرح، فيها، ستة مواطنين، وتعرض مواطن، مشتبه بأنه يتعاون مع سلطات الاحتلال، للطعن بسكين. واندلعت مواجهات مماثلة في الضفة الفلسطينية، وخصوصاً في بيت لحم وبيت جالا والظاهرية والقدس (الدستور، ٨/٢/١٩٨٩).

• تبيّن من المعطيات العامّة الواردة في تقرير للشرطة حول عملها في القدس في مجال الانتفاضة، انه تمّ اعتقال ٢٦٩٨ متهماً، في القدس، في العام الاول من عمر الانتفاضة الشعبية، بتهمة مقاومة الاحتلال؛ وانه تمّ القيام باجراءات قضائية ضد حوالى نصف هذا العدد، وحكم على ٢٤٠. كذلك سجل، خلال العام ١٩٨٨، في منطقة القدس، ١٧٦٠ حادث رشق حجارة و١٢٢٩ حادث رفع علم فلسطين ورسم شعارات، و٧٠٨ عمليات غلق شوارع، و٢٨٣ عملية اشعال اطارات سيارات؛ كذلك أُلقيت ١١٤ زجاجة حارقة، ووقع ٩٢ حريقاً (دافار، ٨/٢/١٩٨٩).

• التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، مع معتقلين فلسطينيين في سجن كتسيعوت (انصار - ٣) في النقب. وخلال اللقاء، قال له المعتقلون انهم ليسوا الطرف المحاور، فمن يريد الحوار، فليذهب الى ياسر عرفات. فردّ عليهم رابين، بقوله: «انتم تفوّتون فرصة. واذا لم تستجيبوا لاقتراحنا، فسوف نزيد في اضاعة الفرص» (دافار، ٨/٢/١٩٨٩).

• أفادت مصادر اسرائيلية في واشنطن، وكذلك اصدقاء اسرائيل في الكونغرس الاميركي، بأن معطيات التقرير السنوي الصادر عن دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية الاميركية، تحتوي على نقد، لم يسبق له مثيل، لأنشطة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة (دافار، ٨/٢/١٩٨٩).

• رفضت الولايات المتحدة مطالبة اسرائيل لها بايقاف الحوار مع م.ت.ف. وأبلغت وزارة الخارجية الاميركية دبلوماسياً اسرائيلياً في واشنطن بأن الحوار مع المنظمة سيستمر، على الرغم من المحاولات التي قام بها، مؤخراً، مقاتلون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لعبور الحدود من لبنان. وصرح ناطق باسم الخارجية الاميركية بأن السفير الاميركي، في تونس، روبرت بلترو، تلقى تعليمات باثارة موضوع هذه المحاولات مع م.ت.ف. (الحياة، ٨/٢/١٩٨٩).

على صعيد آخر، اعتبرت م.ت.ف. العملية الفدائية، المشار اليها، رداً مشروعاً على الاعتداءات الاسرائيلية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٩/٢/٨).

• ذكرت مصادر بريطانية رسمية ان وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، سيركز، في محادثاته مع نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، على سبل تعزيز المساعي السلمية في المنطقة، في ضوء التغيّرات الايجابية التي طرأت مؤخراً. وأشارت هذه المصادر الى أن بريطانيا راغبة في ان تكون الجسر الذي يقود الاسرائيليين والفلسطينيين الى مائدة المفاوضات (**القبس**، ١٩٨٩/٢/٨).

١٩٨٩/٢/٨

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية جريمة جديدة امام سجن مجدّو، حيث اطلقت النار على تجمّع لذوي المعتقلين، فقتلت شاباً وجرحت ١٢. وسقط شهيد ثان في قباطية، وثالث في رفح، ورابع في سيلة الحارثيه. في غضون ذلك، عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة، بمناسبة دخول الانتفاضة الشهر الخامس عشر. وقد تواصلت الاشتباكات العنيفة في مختلف الانحاء وقتل اسرائيلي قرب بلدة قلقيلية (**الدستور**، ١٩٨٩/٢/٩).

• نقلت مصادر صحافية لبنانية عن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان اسرائيل قد انهت استعداداتها العسكرية اللازمة للقيام باجتياح جديد للبنان. وقد اعتبر عرفات ما سوف يحدث تتمة لما حدث في العامين ١٩٧٨ و١٩٨٢ (**الدستور**، ١٩٨٩/٢/٩).

• طلبت م.ت.ف. عقد جلسة لمجلس الامن الدولي، للبحث في الاوضاع المتدهورة في الارض الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد تصعيد اجراءات القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. واجتمع مندوبو الدول العربية في المنظمة الدولية، وقرروا تبنّي طلب المنظمة، هذا (**الاهرام**، ١٩٨٩/٢/٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رده على تقرير لجنة حقوق الانسان التابعة لوزارة الخارجية الاميركية: «يقوم جنود الجيش الاسرائيلي في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة بتنفيذ مهامهم بشكل نموذجي وانساني. ومن المحتمل ان يكون هناك بعض التجاوزات المعيّنة، التي تقوم وسائط الاعلام الاجنبية بالمبالغة في أهميتها. انني مقتنع بأن تصرّفات جيشنا تفوق، في مستواها، تصرّفات جيوش كثيرة في العالم الغربي» (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٩).

• جاء في القرار الذي اتخذه الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، ان الحكومة الاسرائيلية سوف تستمر في العمل، وفقاً للخطوط الاساسية التي اقيمت عليها الحكومة، بحزم، ضد ما وصفه القرار بـ «الارهاب» في المناطق المحتلة، بكل صوره. وسوف تستمر قوات الامن والشرطة في ضمان أمن السكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بمن فيهم المسافرون على الطرق والقاطنون في المستوطنات والعاملون (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٩).

• أفادت وزارة الخارجية الاميركية بأن سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت بلترو، قد حذّر م.ت.ف. من ان المحاولة الاخيرة للتسلل التي نفّذتها خلية فدائية، انطلاقاً من جنوب لبنان الى داخل اسرائيل، يحتمل ان تضرّ بالحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. كذلك اجتمع السفير الاميركي في تونس بممثل م.ت.ف. في تونس، حكم بلعاوي، وعبّر له عن قلق الولايات المتحدة العميق في أعقاب هذا الحادث (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٩).

• عاودت مصر واسرائيل محادثاتهما بشأن منطقة طابا، بعد احتواء الخلاف الذي نشب بين الجانبين في جلسة محادثات سابقة، فأدى الى انسحاب الوفد المصري من الجلسة (**الحياة**، ١٩٨٩/٢/٩).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لحقوق الانسان، ريتشارد شيفطر، تعقيباً على نشر التقرير السنوي حول حقوق الانسان في العالم، ان مشكلة حقوق الانسان في المناطق المحتلة تنبع من الوضع الخاص الذي توجد فيه اسرائيل، وهو «ان جيش احتلال يقوم بالرد على أعمال خرق للنظام خطيرة، بواسطة استخدام قوة مبالغ بها أو عقاب مبالغ فيه» (**دافار**، ١٩٨٩/٢/٩).

١٩٨٩/٢/٩

• في كلمة وجهها الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة الوطنية الفلسطينية شهرها الخامس عشر، أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المرحلة المقبلة، التي ستسجل تواصل الانتفاضة، وتجذّرها، وتصاعدها،

ستسجل، أيضاً، تخبطاً اسرائيلياً وتآمراً محموماً ضد جماهير شعبنا وقيادتنا في الوطن المحتل والمنافي. وأكد عرفات انه لا بديل من الاقرار بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وقال عرفات: «ان ساعة الحقيقة قد أزفت، وعقارب الساعة لن تعود الى وراء» (وفا، ١٩٨٩/٢/٩). على صعيد آخر، اجتمع عرفات، في تونس، مع الرئيس زين العابدين بن علي، ثم حضر مأدبة عشاء اقامها الرئيس التونسي تكريماً له. وقبل مغادرته القطر الجمهوري، عبّر عرفات، في حديث صحافي، عن سعادته بلقاء الرئيس التونسي، وذكر ان الاجتماع كان مناسبة لمتابعة عدد من المسائل الهامة (المصدر نفسه).

• نفّذت الارض المحتلة، لليوم الثاني على التوالي، اضراباً عاماً، دعت اليه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الخامس عشر. وساد التوتر الشديد في انحاء الارض المحتلة التي شهدت استمرار المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد استشهد طفل (ثمان سنوات) وجرح ١٧ مواطناً؛ أمّا الاعتقالات، فطالت، في مدينة الخليل، وحدها، ٣٠٠ مواطن (الدستور، ١٠/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة مع التلفزة الاميركية، ان «اسرائيل لن تخضع، أبداً، لاستخدام القوة، اذا ما كان هذا من قبل الدول العربية وأعمال الارهاب من جانب م.ت.ف. او من جانب سكان المناطق [المحتلة] المحرِّضة من قبل م.ت.ف.» (عل همشمار، ١٠/٢/١٩٨٩).

• أكد مصدر فلسطيني مسؤول ان اللقاء الذي تمّ، قبل يومين، بين سفير دولة فلسطين في تونس، حكم بلعاوي، والسفير الاميركي، روبرت بلترو، كان ايجابياً. وقال المصدر انه لا توجد أية عقبة على طريق متابعة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٠/٢/١٩٨٩). على صعيد آخر، أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، في مؤتمر صحافي عقده في القاهرة، ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سوف يستأنف، في تونس، في الايام القليلة المقبلة؛ وسيتم، خلال هذا الحوار، الدخول في مناقشة الموضوعات الاساسية الساخنة، مثل المؤتمر الدولي للسلام (الاهرام، ١٠/٢/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، الذي انهى محادثاته في واشنطن وخرج للقيام بجولات على منشآت الجيش الاميركي في ارجاء الولايات المتحدة، في اللقاء مع المراسلين الاسرائيليين، ان «مشكلتنا الحقيقية هي اننا من المحتمل ان نجد على حدودنا الشرقية دولة لبنانية أخرى، تتقاتل داخلها مجموعة من المنظمات المسلحة في ما بينهما وضد اسرائيل، من خلال ادخال عدم الاستقرار الى الشرق الاوسط، في حال انطواء الطاقم السياسي على نفسه دون التوصل الى تسوية جديدة بسبب الضغوط السياسية» (عل همشمار، ١٠/٢/١٩٨٩).

• أوضح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في لقائه مع السفير الاسرائيلي في واشنطن، موشي اراد، ان الحوار الاميركي مع م.ت.ف. لن يتوقف. وفي أول حديث للسفير الاسرائيلي مع بيكر، منذ تسلّم الاخير منصبه الجديد، زعم اراد ان م.ت.ف. «مستمرة في التدخل في أعمال الارهاب». وجدّد طلب اسرائيل بايقاف الاتصالات بين الولايات المتحدة وبين م.ت.ف. استناداً الى تصريحات وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، خلال اقامة الحوار، من ان نبذ الارهاب شرط أساسي لاستمرار الحوار (داقار، ١٠/٢/١٩٨٩).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اقتراح الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، للوساطة بين اسرائيل وم.ت.ف. في مفاوضات غير مباشرة للسلام. وقد نقل الاقتراح مبعوث الرئيس الروماني الخاص، يون ستوبان، الذي اجتمع برئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير الخارجية، في مكتبيهما (عل همشمار، ١٠/٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/٢/١٠

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القاهرة، قادماً من الرياض، بعد ان شارك في تشييع جنازة شقيقه سفير دولة فلسطين في الجمهورية العربية اليمنية، جمال عرفات، الذي دفن في المدينة المنورة. وفي القاهرة، تقبل عرفات وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح» صلاح خلف (أبو اياد)، التعازي بالفقيد (وفا، ١١/٢/١٩٨٩).

• شهدت مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها

مصادمات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وأسفرت الاشتباكات عن اصابة حوالى ٦٠ مواطناً بجراح. واقدمت سلطات الاحتلال على نسف احد المنازل في قرية برقين، واستمر حظر التجول مفروضاً، لليوم السابع، على مخيم خان يونس، كما فرض على مخيمات رفح والنصيرات وجباليا والشاطىء وحي الشيخ رضوان في مدينة غزة. وأعلن التجار، في رام الله، اضراباً لمدة ثلاثة أيام، فيما واصلت الفرق الضاربة رشق دوريات الجيش الاسرائيلي بالحجارة والقنابل ودمّرت عدداً من سياراته (**الدستور**، ١٩٨٩/٢/١١).

• ابدى نائب الرئيس الاميركي، دان كوايل، عدم ارتياحه من السياسة الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأكد، لزعماء يهود اميركيين، ان الوضع، في المنطقتين، غير مقبول. لكن كوايل شدد، في الوقت عينه، على التزام الولايات المتحدة أمن اسرائيل، وشكك في التصريحات الاخيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حول نبذ الارهاب، وقال كوايل ان ثمة اسباباً كثيرة للتمعّن في هذه التصريحات قبل التوصل الى نتائج حازمة (**الحياة**، ١٩٨٩/٢/١١).

• في جلسة عقدها، بعد الظهر، بدأ مجلس الامن الدولي مناقشاته المرتقبة للوضع في الارض العربية المحتلة وممارسات اسرائيل التعسفية فيها؛ ثم رفعت الجلسة الى يوم غد لاستكمال المناقشات. ومن المتوقع انتهاء المناقشات بقرار يدين القمع الاسرائيلي (**الاهرام**، ١٩٨٩/٢/١١).

١٩٨٩/٢/١١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور القاهرة، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، وعرض له صورة وافية عن لقائه، في مدريد، باعضاء اللجنة الاوروبية الثلاثية، عشية لقاء الرئيس مبارك بهذه اللجنة. ومن المنتظر ان يغادر عرفات القاهرة، غداً، بعد تقبّل العزاء بوفاة شقيقه، جمال عرفات (**الاهرام**، ١٩٨٩/٢/١٢). على صعيد آخر، كشف عرفات، في مقابلة مع صحيفة «ميساجيرو» الايطالية، عن ان اسرائيل تجري اتصالات سرية مع م.ت.ف. وانها، على الرغم من ذلك، تعد لسلسلة هجمات على القيادة الفلسطينية. وقال عرفات ان الاسرائيليين يبعثون الينا برسائل من تحت المائدة عبر ممثلينا في الارض المحتلة وقنوات أخرى في اوروبا وغيرها (**المصدر نفسه**).

• كان اليوم، في برنامج فعاليات الانتفاضة، كما حددته قيادتها الوطنية الموحدة، «يوم غضب شعبي، احتجاجاً على جباية الضرائب ونهب الاموال الفلسطينية». وفاجأت نابلس القوات الاسرائيلية بهجمات عنيفة شنها الشبان الملثمون، فبدت المدينة، خلالها، ساحة حرب حقيقية. وفي مختلف انحاء الارض المحتلة، تواصلت المواجهات والصدامات مع قوات الاحتلال، فيما بقي حظر التجول مفروضاً على مخيمات قطاع غزة ومناطق اخرى، كما استمرت الفرق الضاربة في رشق دوريات الجيش بالحجارة والزجاجات (**الدستور**، ١٩٨٩/٢/١٢).

• حقق النقاش في مجلس الامن الدولي نجاحاً دبلوماسياً لـ م.ت.ف. حتى قبل الصراع على صيغة القرار للتنديد باسرائيل. ففي اقتراع اداري، قرر المجلس السماح لممثل م.ت.ف. بالقاء كلمته الى المجلس، بصفته عضوا في الامم المتحدة (**معاريف**، ١٩٨٩/٢/١٢).

• كشفت سلطات الامن الاسرائيلية، مؤخراً، عن طابور من التنظيمات لشبان قاموا بمعاقبة المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية والحقوا اضراراً بالسيارات الاسرائيلية، بشكل لم يسبق له مثيل. وقد سُلّمت لعدد من اصحاب البيوت التي يسكنها المتهمون اشعارات حول نيّة قوات الامن الاسرائيلية بغلق، أو هدم، منازلهم، لكي يتمكنوا من الاعتراض في محكمة العدل العليا (**معاريف**، ١٩٨٩/٢/١٢).

• دعا وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال لقائه اعضاء لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، الزعماء اليهود للوقوف الى جانب اسرائيل ضد قرار الولايات المتحدة بشأن الحوار مع م.ت.ف. وفي هذا اللقاء، قال احد أعضاء «المعهد اليهودي للامن القومي»، لورنس غولدنتس: «اذا كنت تطلب مساعدة من الجالية اليهودية، فبالطبع جميعنا هنا مستعدون لتقديم المساعدة؛ لكن علي ان أقول لك ان الاشخاص في الحكومة الاسرائيلية لا يستطيعون وصف الفلسطينيين بأنهم حشرات، ولا يستطيعون كسر قوتهم وتفجير بيوتهم وطردهم» (**معاريف**، ١٩٨٩/٢/١٢).

• قال نائب الرئيس الاميركي، دان كوايل، في

التصريح الشامل الأول للادارة الاميركية حول الشرق الاوسط، ان الوضع الراهن في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليس مقبولاً، وفقاً للانظمة السائدة في الديمقراطيات الغربية؛ لكنه أكد ان الولايات المتحدة سوف تستمر في التزاماتها، بشكل دائم، ازاء أمن اسرائيل (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٨٩).

• صرح مصدر اميركي بأن مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط الجديد، جون كيلي، سوف يقوم، قريباً، بجولة سياسية على الشرق الاوسط، وسيلتقي عدداً من المسؤولين في كل من سوريا ولبنان ودول عربية أخرى. وقال المصدر ان كيلي يتمتع بثقة الرئيس الاميركي، جورج بوش، وهو صديق لوزير الخارجية، جيمس بيكر (**الشرق الاوسط**، ١٢/٢/١٩٨٩).

١٢/٢/١٩٨٩

• اقتحمت عصابات مسلّحة من المستوطنين اليهود، يتزعمها عضوا الكنيست، غيئولاه كوهين ومايكل ايتان، مدينة قلقيلية المحتلة وعاثت فيها تخريباً وترويعاً للسكان باطلاق الرصاص على المنازل وتدمير السيارات المتوقفة على الشوارع، ثم احتلت دار البلدية؛ وسهّلت قوات الاحتلال الاسرائيلية عملية الدهم. في غضون ذلك، استمرت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال في معظم مناطق الارض المحتلة الاخرى، وجرح ٣٠ مواطناً واعتقل مئة (**الدستور**، ١٣/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في حديث الى الصحافيين الذين رافقوه على متن الطائرة في رحلته من اوتاوا الى ايسلنده، ان العمليات العسكرية الفلسطينية الاخيرة، على الحدود بين لبنان واسرائيل، تطرح مشكلات كبيرة للولايات المتحدة. وذكر الوزير ان السفير الاميركي في تونس نقل الى م.ت.ف. قلق الولايات المتحدة ازاء عمليات كهذه، سواء أكانت موجّهة ضد أهداف مدنية، او عسكرية، داخل اسرائيل، أو خارجها. ثم قال بيكر: «لسنا مستعدين، في الوقت الحاضر، للقول ان عملية الجنوب الاخيرة تشكل عملاً من قبل م.ت.ف. يؤدي الى قطع الحوار معها» (**القبس**، ١٣/٢/١٩٨٩).

• جاء رد أولي خطير على تقرير شيفطر حول تصرّفات اسرائيل في المناطق المحتلة من قبل رؤساء لجان المعونات الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين. فقد أعلن السناتور باتريك ليهي وعضو مجلس النواب دافيد اوفي، ان «اسرائيل لا تستطيع الاعتماد، مستقبلاً، على مساعدة بحجم ثلاثة مليارات دولار، سنوياً، اذا استمرت باطلاق النيران على المتظاهرين الفلسطينيين، واعتقالهم دون محاكمة، ونسف بيوتهم» (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٨٩).

• تبيّن من استفتاء للرأي العام الاميركي، نشرته وكالة اسوشيتد برس، ان أغلبية كبيرة من بين الاميركيين تؤيد، حقاً، فتح الحوار بين م.ت.ف. والولايات المتحدة؛ غير ان ٧٥ بالمئة من بين الاميركيين يعبّرون عن شكوكهم الجدية تجاه حقيقة تصريحات م.ت.ف. بشأن نبذ الارهاب (**دافار**، ١٣/٢/١٩٨٩).

١٣/٢/١٩٨٩

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة هامة من القيادة السوفياتية. نقل الرسالة، في ساعة متأخرة من مساء اليوم، سفير الاتحاد السوفياتي في تونس (**وفا**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين واصيب عدد كبير بجراح، بضمنهم أربعة اطفال، خلال المواجهات العنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في معظم ارجاء الارض المحتلة. وتواصلت حملات الدهم والاعتقال. وفي الخليل، خصوصاً، اشتدت الحملة التي بدأت منذ خمسة أيام وطالت، حتى الآن، ٥٠٠ مواطن اقتيدوا الى المعتقلات. وأُبلغت ٢٠ عائلة من صوريف بقرارات بهدم منازلها. في غضون ذلك، واصلت الفرق الضاربة نشاطاتها ضد القوات الاسرائيلية ودورياتها؛ وهاجم الاهالي، في مخيم جباليا، سيارة الحاكم العسكري ورشقوها بالحجارة (**وفا**، ١٣/٢/١٩٨٩).

• يسود توتر شديد في أوساط السكان الدروز في هضبة الجولان، بمناسبة الذكرى السابعة لتطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان. وعُلم ان مئات افراد الشرطة من لواء الجليل تمركزت، في ساعات الليل، في المنطقة. وقد أعلنت الشرطة انها لن تسمح للسكان بالاقتراب من «تلة الصراخ» القريبة من الحدود مع سوريا، هذه التلة التي اعتاد سكان الهضبة الدروز التحدث منها، عبر الصراخ، مع اقربائهم الذين وراء الحدود (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين،

في رده على سلسلة اقتراحات لنزع الثقة عن الحكومة من قبل كتل المعارضة اليسارية (حداش، والتقدمية، والحزب الديمقراطي العربي) وكتل المعارضة اليمينية (هتحياه، وموليدت)، على ارضية تقرير شيفطر والوضع في المناطق المحتلة: «لا نخجل ممّا نقوم به في المناطق [المحتلة]». وهاجم رابين، بشكل علني، تقرير شيفطر، ووصفه بأنه يتناول، فقط، جانباً واحداً من الوضع في المناطق المحتلة، هو نشاط الجيش الاسرائيلي ضد العنف، ولا يتطرق، بنسبة كافية، الى موضوع لماذا يعمل الجيش الاسرائيلي ضد العنف ؟ (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• رفضت م.ت.ف. التحذير الاميركي بايقاف الحوار معها اذا شنّت هجمات على أهداف عسكرية او مدنية اسرائيلية. وذكرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان «لا شيء يمكن ان يوقف نضالنا المشروع ضد المحتل الاسرائيلي» (**القبس**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• حذّر وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، من ان حكومة الوحدة الوطنية يحتمل ان تُحلّ اذا لم يؤيد أعضاء الكنيست من الليكود اقتراح الميزانية، واذا استمروا في تشويه سمعته (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• عقدت اللجنة الوزارية الاوروبية الثلاثية مؤتمراً صحافياً في عمّان، عقب استقبال الملك حسين لها. وقال رئيس اللجنة وزير خارجية اسبانيا، فرانشيسكو فرناندیز اوردونیز، ان المجموعة الاوروبية التي يرأس مجلس وزرائها، حالياً، ليست بصدد مشروع سلام جديد في الشرق الاوسط، ولكنها تبحث عن طرق لتنفيذ المشاريع الموجودة التي اقرّها الجميع. وأعلن اوردونيز ان الجهود تتركز على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الدستور**، ١٤/٢/١٩٨٩).

• غادر وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اسرائيل متوجهاً الى لندن، وهناك سوف يلتقي برئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، وبنظيره البريطاني، جيفري هاو. وسوف يبحث آرنس في قضايا عدة، بينها الوضع في الشرق الاوسط (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٩).

١٤/٢/١٩٨٩

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، عضو الكونغرس الاميركي، واين اونين، المكلف بمهمة استطلاعية، من قبل اللجنة الفرعية لشؤون اوروبا والشرق الاوسط، في مجلس النواب الاميركي. وفي هذا اللقاء، الذي استمر خمس ساعات، اطلع عرفات ضيفه الاميركي على وجهة نظر م.ت.ف. في شأن عملية السلام، ووسائل تطوير الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، وقضية احترام حقوق الانسان في الارض المحتلة (**الحياة**، ١٥/٢/١٩٨٩).

• اصيب ٢٣ مواطناً بجراح خلال المواجهات العنيفة التي جرت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية التي صعّدت حربها العسكرية والاقتصادية ضد الانتفاضة الوطنية. وفي الجولان المحتل، نفّذ المواطنون السوريون اضراباً عاماً. واستخدمت القوات الاسرائيلية الذخيرة الحيّة والمطاطية وقنابل الغاز، في محاولاتها لتفريق التظاهرات التي أُجريت في أكثر من مكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما هاجم شبان الانتفاضة الدوريات الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات، كما هاجموا معسكراً اسرائيلياً في ضواحي نابلس (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٩).

• سُمعت انتقادات قاسية ضد السياسة التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة في اجتماع ضباط الاحتياط الاسرائيليين مع قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، الذي عقد بمبادرة من سكرتارية الكيبوتس القطري (**عل همشمار**، ١٥/٢/١٩٨٩).

• طلبت بعثة م.ت.ف. لدى الامم المتحدة من دول عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الامن الدولي، الذي يناقش الوضع في الارض المحتلة، عرض مشروع قرار يدين الممارسات التعسفية الاسرائيلية هناك (**الحياة**، ١٥/٢/١٩٨٩).

• اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية على الضغط على الادارة الاميركية كي تساند فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقد ناقش الوزراء، الذين اجتمعوا في مدريد، تقرير لجنتهم الثلاثية التي ترأسها وزير الخارجية الاسبانية، فرانشيسكو فرنانديز اوردونيز، عن زيارتها لاسرائيل وجولتها على عمّان والقاهرة ودمشق (**النهار**، ١٥/٢/١٩٨٩).

• أوضحت الحكومة البريطانية، عشية محادثات وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، مع

رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، ووزير الخارجية، جيفري هاو، انه آن الأوان لـ «جرأة اسرائيلية» تؤدي الى اجراء مفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين. ففي سلسلة من التصريحات قصد منها، على ما يبدو، التمهيد للمحادثات السياسية، التي سيجريها ارنس اليوم في لندن، اوضحت تاتشر، انه اصبح من الملحّ الاسراع الفعلي في استغلال البدائل السياسية الاخيرة في ما يتعلق بالشرق الاوسط، من اجل التقدم بالتسوية. وقد أشارت تاتشر، في أقوالها، الى الجهود المبذولة للتوصل الى تفاهم بين اسرائيل وم.ت.ف. لكنها، مع هذا، قالت ان بريطانيا لا ترى في م.ت.ف. «ناطقاً وممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني» (هآرتس، ١٥/٢/١٩٨٩).

• أوضحت وزارة الخارجية الاميركية لاسرائيل ان في نيّتها اجراء محادثات اعداد، تبحث خلالها مبادىء المشروع السياسي الاسرائيلي، قبل قدوم كل من وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في أواسط آذار (مارس)، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في بداية نيسان (ابريل)، الى واشنطن. وأوضحت أوساط دبلوماسية اسرائيلية ان هذا الطلب جاء بناء على رغبة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في دراسة موضوع النزاع في الشرق الاوسط، بشكل جيد، والاستعداد لمقابلة كل من ارنس وشامير (عل همشمار، ١٥/٢/١٩٨٩).

١٥/٢/١٩٨٩

• عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي وصل، أمس، الى داكار، جلسة مباحثات ثنائية مع الرئيس السنغالي، عبدو ضيوف، تناولت آخر تطورات القضية الفلسطينية. وبعد مأدبة الغداء التي أقامها الرئيس ضيوف تكريماً لعرفات، توجّه الجميع الى حيث أُجري احتفال رسمي، ازاح عرفات، خلاله، الستار عن اللوحة التذكارية التي تحمل اسم سفارة دولة فلسطين (وفا، ١٥/٢/١٩٨٩).

• تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في عدد من المدن والقرى والمخيمات في الارض المحتلة، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين، واصابة آخرين بحالات اختناق، واعتقال عدد آخر. وهدمت قوات الاحتلال منزلين في قرية عسكر، وانذرت اصحاب اربعة منازل أخرى، في جبل المراح، بالهدم؛ كما انذرت اصحاب البيارات الواقعة بين بيت لاهيا ومخيم جباليا، في قطاع غزة، باعتزامها اقتلاع أشجار الحمضيات، على امتداد سبعة كيلومترات (وفا، ١٥/٢/١٩٨٩).

• قال عضو كيبوتس نير عوز الملازم الاول (احتياط) اوري دان، في مقابلة صحافية: «بعد ان اتممت خدمة الاحتياط الاخيرة توصلت الى شعور بأنه اذا تمكنت من ترك اسرائيل، فسوف افعل هذا. انني مقتنع بأننا نسير نحو حرب أهلية مع المستوطنين، وفي مثل هذه الحرب، لا أريد ان أكون شريكاً» (عل همشمار، ١٦/٢/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، انه، خلال زيارته للشرق الاوسط، سوف يطرح اقتراحات عدّة هامّة من اجل التسوية على المدى القريب، والبعيد (دافار، ١٦/٢/١٩٨٩).

• حثّت الحكومة البريطانية، في لقاءات عقدت، في لندن، بين رئيسة الحكومة، مارغريت تاتشر، ووزير الخارجية، جيفري هاو، من جهة، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، من جهة أخرى، اسرائيل على الاستجابة لنداء السلام والقبول بالتحضير للمفاوضات، عبر مؤتمر دولي، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وترعاه الامم المتحدة (الشرق الاوسط، ١٦/٢/١٩٨٩).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

١ الحسيني، مصطفى محمد؛ «حكومة الرفض الاسرائيلية ـ حكومة سلام [تقرير]؟»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٩٠ ـ ٨٩٧.

٢ سالم، عفيف؛ «المنطق المعكوس في تنظيرات حزب ' راكح ' الاسرائيلي»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦٢٥، ١٩٨٩/٢/١١، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٣ صادق، عوني؛ «استقالة عوزي برعام؛ حمائم حزب العمل تفقد اجنحتها»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٩٤٤، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

٤ العبدالله، هاني؛ حكومة شامير تفوز بثقة الكنيست [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٨ ـ ١٤٧.

(انظر، ايضاً، ١٠٠)

○ الاستيطان والمستوطنات

٥ عمر، مصطفى؛ «المستوطنون والانتفاضة؛ استكمال دور الجيش الاسرائيلي»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٤، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ١٦ ـ ١٨.

٦ «فشل الجيش في وقف الانتفاضة، فهل توكل المهمّة للمستوطنين ؟»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٧ اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ـ الامانة العامة، «المستعمرات الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة ١٩٦٧ المنشأة ما بين ١٩٦٧ ـ ونيسان [ابريل] ١٩٨٧»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٤٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٣٥.

٨ المدهون، ربعي؛ «مخاوف المستوطنين تفرز دولة وهمية؛ نصف ' حرب أهلية ' خاسرة»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٢٢٨، ١٩٨٩/١/٢٦، ص ١٨ ـ ١٩.

(انظر، ايضاً، ٥٣، ١٠٦)

○ الاقتصاد

٩ بسطامي، مها؛ «الخطة الاقتصادية الجديدة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٧.

١٠ شلحت، انطوان؛ «خطة اقتصادية جديدة؛ السلام هو الكنز الحقيقي للاقتصاد الاسرائيلي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٩/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٩٠ ـ ٩٩٦.

١١ كليمان، أفرايم؛ «مشاكل الامس والغد الاقتصادية»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٧٣ ـ ٨٨١؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ١٩٨٨/٧.

١٢ لطفي، عباس؛ «آثار الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٩٦، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٤٠ ـ ٤٦.

١٣ لين، اريئيل؛ «الاعتماد على عرب [الضفة الفلسطينية] وغزة [اقتصادياً]؛ الثمن السلبي»، **المسلف**، المجلد ٥، العدد ٥٩/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠٢١ ـ ١٠٢٢؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٩/٢/٥.

١٤ مشارقة، محمد؛ «خطة بيرس للانعاش الاقتصادي؛ الدفاع عن المواقع الاخيرة»،

الهدف، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٥ Barkai, Haim; "Economic Democracy and the Origins of the Israeli Labor Economy", *The Jerusalem Quarterly*, No. 49, Winter 1989, pp. 17 - 19.

١٦ Kidron, Peretz; "Peres Faces Israel's Economic Abyss", *Middle East International*, No. 343, 20/1/1989, pp. 17 - 18.

(انظر، أيضاً، ١٨، ١٨٠)

○ بيانات وتصريحات

١٧ بنيهو، آفي: «الاوامر الجديدة بشأن اطلاق النار [على المتظاهرين الفلسطينيين]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١١/٥٩، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠٢٨ ـ ١٠٢٩؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٢٣.

١٨ «بيان الحكومة عن الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت والسياسة الاقتصادية لسنة ١٩٨٩»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١١/٥٩، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠٢٩ ـ ١٠٣٠.

١٩ «[وثائق حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل: نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود والمعراخ؛ مقتطفات من مذكرة التفاهم السرية بين شامير وبيرس؛ الخطوط الاساسية للحكومة]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١٠/٥٨؛ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٣١ ـ ٩٣٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣.

○ تراجم

٢٠ Heller, Joseph; "Avraham (Yair) Stern (1907 - 1942); Myth and Reality", *The Jerusalem Quarterly*, No. 49, Winter 1989, pp. 120 - 144.

○ الشؤون العسكرية

٢١ روتام، ابراهام (لواء): «' الحرب القادمة ' : القوى التي ستستخدم فيها، وثمنها بالنسبة للاطراف»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١١/٥٩، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٦٩ ـ ٩٧٦؛ نقلاً عن الوف هار ـ ايفن (محرر): **حرب اخرى ام نحو السلام ؟**، القدس: معهد فان لير، ١٩٨٨.

٢٢ صايغ، يزيد: «الشؤون العسكرية الاسرائيلية: الاولوية للحرب الكيميائية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٨٥ ـ ٨٨.

٢٣ غونتار، ف.: «هل نفلح في وقف الانتشار النووي ؟ اسرار اسرائيل في صحراء النقب»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥١٤، ١٩٨٩/١/٢٨، ص ٢٤ ـ ٢٥؛ نقلاً عن **نوفوستي**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٢٤ القوصي، محمد رفيق: «التسلّح في الكيان الصهيوني في العام ١٩٨٨»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٢٥ Cobban, Helena; "Israel's Nuclear Game; The U.S. Stake", *World Policy Journal*, Vol. V, No. 3, Summer 1988, pp. 415 - 434.

(انظر، أيضاً، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩)

الصهيونية

٢٦ عبد العزيز، هشام فوزي: «النشاط الصهيوني في العراق خلال فترة الاستقلال، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٥٥ ـ ٧٨.

٢٧ كامل، أنس مصطفى: «الحركة الصهيونية في العالم العربي»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٩٦ ـ ٢٢٩.

(انظر، أيضاً، ٦٣)

العالم العربي

٢٨ ابو ديب، كمال: «الوجود السوري في لبنان ومواجهة المستقبل: قراءة في البنية السياسية العربية»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٢٨، ١٩٨٩/١/٢٦، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٢٩ «حرب ايرانية ـ سورية حتى آخر شيعي في لبنان»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٩٧ ـ ٦٢٣، ١٩٨٩/١/٢٠، ص

١٤ ـ ١٧.

٣٠ شاهين، احمد؛ «مساع الى عقد القمة العربية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠٧ ـ ١١٥.

٣١ عبدالرازق، عدنان؛ «المفهوم الاسرائيلي للتسلّح العربي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٥٤.

٣٢ Hareven, Alouph; "Is Another Arab War Coalition Possible?", *The Jerusalem Quarterly*, No. 49, Winter 1989, pp. 97 - 120.

٣٣ Lockman, Zachary; "British Policy toward Egyptian Labor Activism, 1882 - 1936", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 20, No. 3, August 1988, pp. 287 - 301.

٣٤ Morsy, Laila Amin; "Britain's War-time Policy in Egypt, 1940 - 1942", *Middle Eastern Studies*, Vol. 25, No. 1, January 1989, pp. 64 - 94.

٣٥ Pipes, Daniel; "Radical Politics and the Syrian Social Nationalist Party", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 20, No. 3, August 1988, pp. 303 - 324.

(انظر، أيضاً، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٥٤، ٧٠، ٧٥)

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

٣٦ خليفة، نبيل؛ «هل تقع الحرب بين المنظمة وحماس ؟»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦٢٥، ١١/٢/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٣٧ Levitt, Wendy; "The Shadowy Face of Fundamentalism [in the West Bank and Gaza Strip]", *The Middle East*, No. 169, November 1988, pp. 15 - 16.

٣٨ Taraki, Lisa; "The Islamic Resistance Movement in the Palestinian Uprising", *Middle East Report*, Vol. 19, No. 1 (150), pp. 30 - 32.

○ الاقتصاد

٣٩ زقوت، جمال؛ «الانتفاضة والسلاح الاقتصادي؛ بناء الاقتصاد الوطني المستقل خطوة مهمة على طريق الاستقلال»، **الحرية**، العدد ٢٩٦، ٢٩/١/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٤٠ عبدالحميد، مهنّد؛ «الشعب الفلسطيني قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية»، **الحرية**، العدد ٢٩٧، ٥/٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٤١ القطشان، عبدالله؛ «الانتفاضة وسياسة اسرائيل الضريبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٦٢ ـ ٧٥.

٤٢ اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ـ الامانة العامة، «اقتصاد الوطن الفلسطيني المحتل (الحلقة الاولى)»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٣٥.

٤٣ مركز يافا للمعلومات في القدس (مُعد)، «الانتفاضة والاقتصاد في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٤٤.

٤٤ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ مجلس التجارة والتنمية (الاونكتاد)، «القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٣، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٥٥.

٤٥ مؤسسة جدوى للدراسات والاستشارات ـ عمّان (مُعد)، «الاقتصاد المنزلي الزراعي والانتفاضة الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٠، العدد ٧٤، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

٤٦ Gilbar, Gad; "The Economy of Nablus and the Hashemites; The Early Years, 1949 - 1956", *Middle Eastern Studies*, Vol. 25, No. 1, January 1989, pp. 51 - 63.

○ تراجم

٤٧ بركات، جميل؛ «اسكندر الخوري

(١٨٨٠ ـ ١٩٧٣)»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٤٩ ـ ٥٦.

٤٨ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ١٠»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٤٢.

٤٩ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ١١»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٤٢.

٥٠ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ١٢»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٤٨.

(انظر، أيضاً، ٢٠٩)

○ التعليم

٥١ القيق، حسن؛ «التعليم المهني في فلسطين المحتلة؛ الحلقة الثانية»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦١ ـ ٦٧.

٥٢ ـــ ، ـــ ؛ «التعليم المهني في فلسطين المحتلة؛ الحلقة الثالثة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٤٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٦٠.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٥٣ بن ـ يشاي، رون؛ «شبه حكم ذاتي، تحت سمع وبصر الجيش الاسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩١٩ ـ ٩٢٢؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/٢٣.

٥٤ الاحزاب الشيوعية والعمّالية في البلدان العربية، «النصر لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة [بيان، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٢، ١٩٨٩/١/١٥، ص ٢٧.

٥٥ اليتسور، يوفال؛ «من يدفع ثمن الانتفاضة ؟»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٩/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠١٩ ـ ١٠٢١؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٩/١/٣٠.

٥٦ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة تعمّق أزمات العدو الصهيوني»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٥٧ الحسيني، محمد مصطفى؛ «الانتفاضة؛ بداية نقطة الانكسار الاسرائيلية، عسكرياً وسياسياً [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٩/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٧٧ ـ ٩٩٠.

٥٨ خالد، أسامة؛ «حصاد الانتفاضة في عامها الاول على جانبي خندق المواجهة»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥، ص ٥٠ ـ ٥٩.

٥٩ خلف، عبدالهادي؛ «الامساك بنقطة التوازن بين المتطلبات والقدرات»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٣٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ١٨ ـ ٢٠.

٦٠ داود، احمد؛ «الانتفاضة تتواصل وتنتصر على القمع الصهيوني»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٥، ١٩٨٩/٢/٥، ص ١٢ ـ ١٣.

٦١ دردونة، سالم؛ «المهام الراهنة والملحّة للانتفاضة المجيدة»، **الحرية**، العدد ٢٩٥، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٣٧ ـ ٤٢.

٦٢ زقوت، جمال؛ «هكذا اثّرت الانتفاضة على المجتمع الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٩٥، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٤٢ ـ ٤٦.

٦٣ ساره، فايز؛ «الصهيونية والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٦٣ ـ ١٦٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٣٢ ـ ١٤٤.

٦٤ ساريد، يوسي؛ «وكذلك ستكبر [الانتفاضة] وتتفجّر أيضاً»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩١٧ ـ ٩١٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٣.

٦٥ سوداح، سعادة؛ «سهم الحسيني وفقاعة رابين؛ الانتفاضة تتأهّب لمرحلتها السادسة والحاسمة، والتكامل تامّ بين الداخل والخارج»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٦،

١٢/٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٦٦ السيد، يونس؛ «مخيمات فلسطين؛ معاقل الانتفاضة وضمانة الاستمرار»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ١٠٧٧، ١٠/٢/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٧.

٦٧ شعيبي، عماد فوزي؛ «الانتفاضة والآفاق الاستراتيجية»، **دراسات عربية** (بيروت)، السنة ٢٥، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٦.

٦٨ عبدالخالق، اياد؛ «الاركان الاسرائيلية استنفدت ' الأفكار ' في حربها [ضد] الانتفاضة؛ رصاص فتّاك يستهدف الاعصاب والشرايين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٥، ٥/٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٦٩ عبدالرحمن، محمد؛ «الانتفاضة وخيارات اسرائيل الصعبة؛ قراءة أولية للموقف الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٧.

٧٠ الغزاوي، سعد؛ «صدى الانتفاضة الفلسطينية في صحافة المعارضة التونسية»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢٠٦، ١/٢/١٩٨٩، ص ٤٨ ـ ٤٩.

٧١ الغول، عبدالحليم؛ «تصاعد الانتفاضة يعمّق المأزق السياسي والعسكري الاسرائيلي»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٥، ٥/٢/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

٧٢ «قرية بيت امّر الفلسطينية؛ وقائع دامية وبطولات مجيدة»، **نضال الشعب**، العدد ٥١٥، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٤.

٧٣ «القيادة الوطنية الموحّدة وشعارات الانتفاضة»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢٠٦، ١/٢/١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٣.

٧٤ كيوان، ماهر؛ «بينما تتصاعد الانتفاضة؛ الكنيست يشرّع قتل الاطفال»، **الحرية**، العدد ٢٩٦، ٢٩/١/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٢.

٧٥ اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة، «[نص البيان الختامي للجنة الوزارية، بتاريخ ١٢/١/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٢٩٦، ٢٩/١/١٩٨٩، ص ٢٩.

٧٦ مباركة، محمد؛ «قراءة في انجازات الانتفاضة في عامها الاول؛ ١٩٨٨ عام فلسطين وانتفاضة شعبها»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٣١.

٧٧ محمد، نعمان؛ «في شهرها الرابع عشر، الانتفاضة تعمّق مأزق الاحتلال وتنتصر على بطشه ومناوراته السياسية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٦، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٧٨ «مشاعل على درب الحرية والاستقلال [اسماء شهداء الانتفاضة من ٨/١٢/١٩٨٨ ولغاية ١٥/١/١٩٨٩]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ٢٢/١/١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٢.

٧٩ ي. ص.؛ «انتشار الاسلوب الصدامي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

٨٠ Cohen, Erik; "A Pilgrimage to Beita", *The Jerusalem Quarterly*, No. 49, Winter 1989, pp. 40 - 46.

٨١ Diad, Imtiyaz; "L'étau; Témoignages du Peuple de L'Intifada", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 30, Hiver 1989, pp. 35 - 54.

٨٢ Khalidi, Rashid I.; "The Uprising and the Palestine Question", *World Policy Journal*, Vol. V, No. 3, Summer 1988, pp. 497 - 517.

٨٣ Peretz, Don; "Intifada - The Palestinian Uprising", *Foreign Affairs*, Vol. 66, No. 5, Summer 1988, pp. 964 - 980.

(انظر، أيضاً، ٥، ٦، ١٢، ١٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٨٦، ٨٧)

○ بيانات وتصريحات

٨٤ اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، «[نص البيان التوحيدي الصادر عن الاتحاد، بتاريخ ١٣/١/١٩٨٩]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ٢٢/١/١٩٨٩، ص ٤١.

٨٥ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «[نص بيان سياسي صادر عن دورة اجتماعات

اللجنة المركزية للجبهة، أواخر كانون الثاني (يناير) الماضي]»، **نضال الشعب**، العدد ٥١٥، ١١/٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٦ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص النداء الرقم ٣٢؛ نداء الثورة والتواصل، بتاريخ ٩/١/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٢، ١٥/١/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٧ ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٣٣؛ نداء التحدي والمواجهة، بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٤، ٢٩/١/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

القضية الفلسطينية

٨٨ ابو نزار، صخر؛ «الدولة الفلسطينية في جذور الاستراتيجية الامبريالية الصهيونية»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٦، العدد ٨٨، ٢٠/١٢/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٧.

٨٩ البرازي، تمام؛ «جيمس بيكر يعترف: قضية الشرق الاوسط لم تعد مستعصية على الحل [شهادة بيكر الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي]»، **الوطن العربي**، السنة ١٢، العدد ٩٨ ـ ٦٢٤، ٢٧/١/١٩٨٩، ص ١٨.

٩٠ بورغ، ابراهام؛ «من يخشى قيام دولة فلسطينية ؟»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ١١/٥٩، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠١٤ ـ ١٠١٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٩.

٩١ جبور، سمير؛ «المبادرة الفلسطينية بين المأزق الاسرائيلي والشرعية الدولية»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٤٦، ٢٣/١/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٩٢ الجندي، محمد؛ «رأي حول مشروع ادانة القمع الاسرائيلي؛ التعطيل الاميركي في مجلس الامن»، **الحرية**، العدد ٢٩٨، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ٣٣ ـ ٣٦.

٩٣ حبش، جورج؛ «النظام العربي القائم والحالة الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ٢٢/١/١٩٨٩، ص ٥ ـ ١٠.

٩٤ الريّس، شوقي؛ «أوروبا ـ فلسطين؛ قصة حب»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦٢٤، ٤/٢/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٩٥ س. ش.؛ «الحكومة المؤقتة قيد البحث [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

٩٦ شلحت، انطوان؛ « ' الزلازل ' الاسرائيلية بعد خطاب عرفات وبدء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٨٢ ـ ٨٩٠.

٩٧ الصالحي، عبدالرحمن؛ «حرب العام ١٩٤٨؛ رؤية عربية وعالمية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٣٩.

٩٨ الصوّاف، محمد؛ «أفكار شامير والخيار الفلسطيني [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٩/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٩٧ ـ ١٠٠٣.

٩٩ عبدالحق، أحمد؛ «اتفاق تنسيق فلسطيني ـ اوروبي»، **فلسطين الثورة**، السنة ٧، العدد ٧٣٥، ٥/٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

١٠٠ عبدالحميد، مهنّد؛ «مشروع اسحق شامير للتسوية؛ كامب ديفيد ١٩٨٩»، **الحرية**، العدد ٢٩٨، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٠١ عويدات، عبده؛ «العودة الى الدولة الفلسطينية ادانة للسياسة الرافضة»، **النهار العربي والدولي** (باريس)، السنة ١١، العدد ٦١٠، ١٦/١/١٩٨٩ ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٠٢ فارس، هاني؛ «القومية العربية والقضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٢٦.

١٠٣ قلاّب، صالح؛ «الحسن الثاني يطرح، قريباً، مبادرة حول محادثات السلام في المنطقة»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٧٠، ٧/٢/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٠٤ م. ع.؛ «مأزق اسرائيل؛ السلام أم الايديولوجيا [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

١٠٥ «' مبادرة ' شامير للسلام؛ مناورات في مختلف الاتجاهات»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٠٦ المدهون، ربعي؛ «انتخابات مشروطة و' دولة' للمستوطنين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

١٠٧ ن. ح.؛ «مثلّث اوروبا ' رباعي ' الاضلاع [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

١٠٨ وايزمان، عيزر؛ «يوجد من نتفاوض معه على غرار حالة السادات»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٨/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩١١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٠.

١٠٩ الولايات المتحدة الاميركية ـ وزارة الخارجية، «[نص بيان الوزير جورج شولتس بشأن بدء الحوار مع م.ت.ف. بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٠، ١٩٨٨/١٢/٢٥؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بدون ذكر تاريخ النشر.

١١٠ Curtiss, Richard H.; "Will the State Department Remain Israeli - Occupied Territory?", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 10, February 1989, pp. 15 - 16.

١١١ Hunter, Robert E.; "Seeking Middle East Peace", *Foreign Policy,* No. 73, Winter 1988 - 1989, pp. 3 - 21.

١١٢ Kidron, Peretz; "Winks and Nods, but Shamir's Plan Remains Elusive", *Middle East International,* No. 342, 20/1/1988, pp. 3 - 4.

١١٣ ـــ, ـــ ; "What Rabin Proposes and Why?", *Middle East International,* No. 343, 3/2/1989, pp. 5 - 6.

١١٤ Kollek, Teddy; "Sharing United Jerusalem", *Foreign Affairs,* Vol. 67, No. 2, Winter 1988 / 1989, pp. 156 - 168.

١١٥ Lilienthal, Alfred M.; "The U.S. Media and the PLO; Will Things Ever Change?", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 10, February 1989, pp. 8 - 9.

١١٦ Moughrabi, Fouad; "Palestinian - American Opinion; Enviable Unanimity", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VII, No. 10, February 1989, p. 19.

١١٧ Simarski, Lynn Teo; "Washington's New Opportunity in the Middle East", *The Middle East,* No. 171, January 1989, pp. 5 - 9.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

١١٨ عباس، محمود (أبو مازن)؛ «لقاء عرفات ـ عون لمصلحة لبنان وفلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٦، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ٧.

▷ جبهة التحرير الفلسطينية

١١٩ «[نص بيان اللجنة المركزية للجبهة، الصادر عن دورة اجتماعاتها العادية، في بغداد، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ ـ ٢٢]»، **الغد** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٨، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١ ـ ٢.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١٢٠ «لتتوقف المجازر الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال [نص مذكرتين وزّعتهما الجبهة حول سياسة هدم المنازل واغلاقها، وحول المجازر الجماعية التي تمارسها اسرائيل]»، **الحرية**، العدد ٢٩٦، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ١٣ ـ ١٤.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١٢١ «[نص برقيته الجوابية الى لجنة الشبيبة والقوات الضاربة واللجنة الشعبية وأهالي بلدة دير الحطب ـ نابلس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٦، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ٧.

١٢٢ «[نص كلمته في مؤتمر أمن وقدسية المسجد الاقصى، الذي عقدته جمعية الشبان المسلمين العالمية، في القاهرة، ٢٠ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٢]»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٢٧، ١٩٨٩/١/١، ص ٤ ـ ٥.

١٢٣ «[نص ندائه] الى أشقائه القادة العرب:

أهيب بكم الانتصار لشعب شقيق»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٤، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٨.

١٢٤ «[نص ندائه الى قادة الانتفاضة، بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٤ ـ ٥.

(انظر، أيضاً، ١٥١)

▷ متحدث رسمي

١٢٥ «م.ت.ف. مع ليبيا وضد العدوان الاميركي؛ [تصريح، بتاريخ ١٩٨٩/١/٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٢، ١٩٨٩/١/١٥، ص ٨.

١٢٦ «الياس فريج مواطن والمنظمة تحمي حقوقه؛ لتبتعد واشنطن عن شؤوننا الداخلية [تصريح، بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ٥.

١٢٧ «[نص تصريحه بشأن انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان]»، **الصخرة**، السنة ٥، العدد ٢٣٤، ١٩٨٩/٢/٢١، ص ٧.

○ العمليات الفدائية

١٢٨ ابو المجد، جمال؛ «تصاعد العمليات العسكرية خلال العام ١٩٨٨؛ ٤٢٤٢ عملية تشمل كافة ارجاء الوطن المحتل؛ ٩٢٢ قنبلة حارقة، ومقتل ٢٥ جندياً ومستوطناً، وجرح ١١٣٨ آخرين»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٣، ١٩٨٩/١/٢٢، ص ١٨ ـ ٢٠.

١٢٩ «معركة حاصبيا البطولية؛ ست ساعات من القتال العنيف مع قوات الاحتلال وميليشيات لحد»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٦، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ٨ ـ ٩.

المقابلات

١٣٠ ابو عياش، رضوان؛ «لا خلاف في الضفة والقطاع حول العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية»، **المجلة**، العدد ٤٦٨، ١٩٨٩/١/٢٥، ص ١١.

١٣١ الياف، لوفا (نائب عن حزب العمل الاسرائيلي)؛ «انتم ونحن اقلّيتان»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٥، ١٩٨٩/٢/٥، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٣٢ البان، أسامة؛ «مصر رائدة بين العرب لا قائدة؛ التجمّع الاقتصادي ليس محوراً بل بداية لعمل عربي موحّد»، **الوطن العربي**، العدد ١٠٠ ـ ٦٢٦، ١٩٨٩/٢/١٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٣٣ تامير، ياعيل (من حركة السلام الآن الاسرائيلية)؛ «نوافق، تماماً، على حق تقرير المصير [للشعب الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٦، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ٣٧.

١٣٤ تسبان، يائير؛ «ضغط شعبي على الحكومة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٥، ١٩٨٩/٣/٥، ص ٢٩.

١٣٥ جعجع، سمير؛ «انتهى الاتفاق الاميركي ـ السوري ونحن مستعدون للحوار مع دمشق»، **المجلة**، العدد ٤٦٧، ١٩٨٩/١/١٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٣٦ جنبلاط، وليد؛ «أتمنّى ان لا يكون اعلان الدولة الفلسطينية صفقة منفردة»، **المجلة**، العدد ٤٧٠، ١٩٨٩/٢/٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٣٧ حبش، جورج؛ «نلتقي مع عرفات على قذف الحجارة والدولة الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٤٤، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٦ ـ ١١.

١٣٨ الحسيني، فيصل؛ «قلت للحاكم الاسرائيلي: لا نستطيع ان نعطيكم قيادة بديلة، ولكن نستطيع ان نبني لكم سلّماً للنزول عن الشجرة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤٩، ١٩٨٩/٢/١٣، ص ١٦ ـ ١٧.

١٣٩ حواتمة، نايف؛ «الطريق لطرد الاحتلال تصعيد الانتفاضة وتصليبها»، **الحرية**، العدد ٢٩٦، ١٩٨٩/١/٢٩، ص ١٤ ـ ١٥.

١٤٠ ـــ ، ـــ ؛ «واشنطن تطالب المنظمة باعادة تكوين بنيتها»، **الحرية**، العدد ٢٩٨، ١٩٨٩/٢/١٢، ص ١٤؛ نقلاً عن **ازفستيا**، ١٩٨٩/١/٣٠.

١٤١ خالد، حسن (مفتي الجمهورية اللبنانية)؛ «اتمسك بالغاء الطائفية السياسية؛ [الدور الاسرائيلي في لبنان دور تخريبي]»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٣٠، ١٩٨٩/٢/٩، ص ١٥ ـ ١٧.

١٤٢ الخواجة، احمد (نقيب المحامين المصريين)؛ «علم فلسطين وراء الخلاف»، **المجلة**، العدد ٤٧١، ١٥/٢/١٩٨٩، ص ١١.

١٤٣ دايان، ياعيل؛ «مع فلسطين غير منفصلة تماماً»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٦، ١٢/٢/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٦.

١٤٤ سلام، تمام؛ «لبنان مرتهن للمصالح الخارجية»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٢٧، ١٩/١/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

١٤٥ الشريف، صفوت؛ «القاهرة تتطلع الى علاقات أفضل مع دمشق وطرابلس»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٨٢، ٢٧/١/١٩٨٩، ص ٣٧.

١٤٦ شعث، نبيل؛ «الاميركيون يطلبون منّا الكثير»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٥، ٥/٢/١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٢٨.

١٤٧ الصوراني، جمال؛ «نعد الدستور الفلسطيني لتحديد أسس الحكومة وعلاقتها بمنظمة التحرير»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٤٧، ٣٠/١/١٩٨٩، ص ١٥.

١٤٨ كوفمان، جيرالد؛ «عرفات أمر بتبريد الاعمال العسكرية، لا ايقافها»، **المجلة**، العدد ٤٧١، ٨/٢/١٩٨٩، ص ١١.

١٤٩ عبدربه، ياسر؛ «الانتفاضة حققت انجازات كبيرة، ولكن الطريق أمامنا شاق»، **الحرية**، العدد ٢٩٣، ١/١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

١٥٠ عبدو، لؤي؛ «مستقبل الانتفاضة مشرق وقريب»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٦٣ ـ ١٦٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

١٥١ عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «الدولة على مرمى حجر»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٤، العدد ١٦٦، ص ١٠ ـ ١٣.

١٥٢ الفاهوم، وليد؛ «نحس ونأكل ونشرب بلهجة فلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٣٥، ٥/٢/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٥٣ فينوغرادوف، يوري؛ «' دولة ونصف ' ترفضان عقد المؤتمر الدولي»، **الحوادث**، العدد ١٦٨٢، ٢٧/١/١٩٨٩، ص ٢٩ ـ ٣٠.

١٥٤ القاسم، عمر (اسير فلسطيني منذ العام ١٩٦٨)؛ «دمنا وعرقنا وتضحياتنا في السجون تعبّد الطريق لانتصار شعبنا»، **الحرية**، العدد ٢٨٧، ٢٠/١١/١٩٨٨، ص ٥٨ ـ ٥٩.

١٥٥ كوانت، وليام؛ «واشنطن لن تتبنّى مبادرة شامير»، **المجلة**، العدد ٤٦٩، ١/٢/١٩٨٩، ص ٢٩.

١٥٦ Khalaf, Salah (Abu Iyad); "Pour La Justice Pour La Paix [Interview]", *Revue d'études Palestiniennes,* No. 30, Hiver 1989, pp. 9 - 22.

١٥٧ Kuttab, Daoud; Ibrahim Dakkak and Rita Giacaman; "Report from the Occupied Territories; Palestinians Speak", *Word Policy Journal,* Vol. V, No. 3, Summer 1988, pp. 519 - 452.

١٥٨ Shamir, Yitzhak; "I Will Never Trust any Decision Made by the UN", *The Jerusalem Post,* 21/1/1988, pp. 3 - 4.

اليهود في العالم

١٥٩ «فرنسا: اليهود العرب يتحكمون ببورصة الازياء»، **المجلة**، العدد ٤٦٩، ١/٢/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٣.

١٦٠ المسيري، عبدالوهاب؛ «اليهودية؛ مخطط تاريخي موجز»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٧٩ ـ ٨٤.

١٦١ «يهود المغرب مغاربة منذ ٢٠ قرناً»، **المجلة**، العدد ٤٦٨، ٢٥/١/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٣١.

١٦٢ Cahsman, Greer Fay; "The Jews of Yemen Today", *The Jerusalem Post,* 21/1/1989, pp. 10 - 11.

١٦٣ Perkorich, George; "Soviet Jewry and American Foreign Policy", *World Policy Journal,* Vol. V, No. 3, Summer 1988, pp. 435 - 468.

١٦٤ Shaked, Gershon; "Alexandria; On Jews and Judaism in America", *The Jerusalem Quarterly,* No. 49, Winter 1989, pp. 47 - 84.

(انظر، أيضاً، ٢٦، ٢٧، ٢٠٨)

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٦٥ الجندي، ابراهيم رضوان؛ سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية في فلسطين، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٤ ـ ٩٧ (مراجعة سميح شبيب).

١٦٦ حرب، أسامة الغزالي؛ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٩٨ ـ ١٠٢ (مراجعة كمال سيّد محمد).

١٦٧ صميدة، محمود؛ استراتيجية الادب الصهيوني لارهاب العرب، المنتدى (عمّان)، السنة ٤، العدد ٤١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٢ (مراجعة محمد حافظ ذياب).

١٦٨ عبدالرحمن، اسعد؛ المنظمة الصهيونية العالمية، ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢؛ البدايات والمؤسسات والنشاطات والصراعات، المنتدى، السنة ٤، العدد ٤١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٣ ـ ٢٥ (مراجعة احمد سعيد نوفل).

١٦٩ Aburish, Said; *Children of Bethany; The Story of a Palestinian Family,* ***The Middle East,*** No. 171, January 1989, p. 57.

١٧٠ Aronson, Geoffrey; *Creating Facts; Israel, Palestinians and the West Bank,* ***Third World Quarterly,*** Vol. II, No. 1, January 1989, pp. 194 - 198 (Reviewed by Yazid Sayigh).

١٧١ Chafets, Ze'ev; *Members of the Tribe; On the Road in Jewish America,* ***The Jerusalem Post,*** 21/1/1989, p. 16 (Reviewed by David George).

١٧٢ Huppert, Uri; *Back to the Ghetto; Zionism in Retreat,* ***The Jerusalem Post,*** 21/1/1989, p. 16 (Reviewed by Susan Hattis Rolef).

١٧٣ Karsh, Efraim; *The Soviet Union and Syria, The Assad Years,* ***The Middle East,*** No. 171, January 1989, pp. 55 - 56.

١٧٤ Khalidi, Raja; *The Arab Economy in Israel; The Dynamics of a Region's Development,* ***The Jerusalem Post,*** 11/2/1989, p. 16 (Reviewed by Nissim Rejwan).

١٧٥ Kirisci, Kemal; *The PLO and World Politics; A Study of the Mobilization of Support for the Palestinian Cause*
شؤون فلسطينية ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٨٩ ـ ٩٢ (مراجعة نبيل حيدري).

١٧٦ Louis, Roger Wm.; *The British Empire in the Middle East, 1945 - 1951; Arab Nationalism, The United States and Postwar Imperialism,* ***Middle East Report,*** Vol. 18, No. 1 (156), pp. 43 - 44.

١٧٧ Mallison, W. Thomas and Sally V. Mallison; *The Palestine Problem in International Law and World Order.*
السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٩٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣ (مراجعة عبدالله الاشعل).

١٧٨ Robinovich, Abraham; *Jerusalem on Earth; People, Passions and Politics in the Holly City,* ***The Jerusalem Post,*** 21/1/1989, p. 16 (Reviewed by Reuven Ben Dov).

١٧٩ Segal, Haggai; *Dear Brothers; The West Bank Jewish Underground,* ***Israel Scene,*** Vol. 9, No. 11, November 1988, p. 23 (Reviewed by David Geogre).

١٨٠ Semyonov, Moshe and Noah Lewin - Epstein; *Hewers of Wood and Drawers of Water; Noncitizen Arabs in the Israeli Labour Market,* ***The Jerusalem Post,*** 11/2/1989, p. 16 (Reviewed by Nissim Rejwan).

١٨١ Shavit, Yaacov; *Jabotinsky and the Revisionist Movement, 1925 - 1948,* ***Middle East International,*** No. 343, 3/2/1989, pp. 21 - 22 (Reviewed by Harold Beeley).

١٨٢ York, Valerie; *Domestic Politics and Regional Security; Jordan, Syria and Israel; The End of an Era,* ***Middle East International,*** No. 343, 3/2/1989, p. 22 (Reviewed by G. H. Jansen).

١٨٣ Zureik, Elia and Foad Moughrabi (Eds); *Public Opinion and the Palestine Question, The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 10, No. 4, December 1988, pp. 117 - 120 (Reviewed by Adir Olshanski).

الكتب

١٨٤ ابـو النمـل، حسـين؛ **الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٨٥ براي، بيتـر؛ **ترسـانة اسرائيل النووية مع تقرير فاعنونو؛ أسرار القوة النووية الاسرائيلية** (متـرجم)، بيروت: مؤسسـة الابحاث العربية، ١٩٨٩، ٢٥٢ صفحة.

١٨٦ تيفنـان، ادوارد؛ **اللوبي؛ اليهـود وسياسة امـيركـا الخـارجيـة** (متـرجم)، بيروت: شركـة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨.

١٨٧ جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة، **الدول العـربيـة في أرقـام**، تونس: الجـامعة العربية، ١٩٨٨، ١٣٨ صفحة.

١٨٨ حمّودة، عادل؛ **عملية سوزانا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

١٨٩ حوراني، فيصـل؛ **العمـل العربي المشترك واسرائيـل؛ الرفض والقبول، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٧**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩، ٢٤٧ صفحة.

١٩٠ سلمـان، سلمـان رشيـد؛ **الاستـراتيجيـة النـوويـة الاسرائيليـة**، بيروت: دار الطليعـة، ١٩٨٨، ١٥٤ صفحة.

١٩١ شفيق، منير؛ **علم الحرب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨.

١٩٢ شولتس، الكسـنـدر؛ **تحـولات جذريـة في فلسطين** (ترجمة كامل العسلي)، عمّان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٨.

١٩٣ فوزي، محـمـود؛ **حرب السـويس ١٩٥٦** (مترجم)، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨.

١٩٤ النشـاش، عبـدالهـادي؛ **الانـتفـاضـة الفلسطينية الكبرى، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨**، دمشق: بلا ناشر، ١٩٨٩.

١٩٥ Aburish, Said K.; *Children of Bethany; The Story of a Palestinian Family,* London: I.B. Tauris, 1988, 256 Pages.

١٩٦ *A Citizen's Guide to US Foreign Policy; Election '88,* New York: Foreign Policy Association, 1988.

١٩٧ Arian, Asher (*et al*); *National Security and Public Opinion in Israel,* Boulder: Westview Press, 1988.

١٩٨ Betts, Robert Brenton; *The Druze,* New Haven, CT: Yale University Press, 1988.

١٩٩ Bhatia, Shyam; *Nuclear Rivals in the Middle East,* New York: Routledge, 1988.

٢٠٠ Feldman, Shai; *US Middle East Policy; The Domestic Setting,* Boulder: Westview Press, 1988.

٢٠١ Goldstein, Eric; *Journalism under Occupation; Israel's Regulation of the Palestinian Press,* New York: Committee to Protect Journalists and Article 19, 1988.

٢٠٢ Gresh, Alain and Dominique Vidal; *The Middle East; War without End,* London: Lawrence and Wishart, 1988.

٢٠٣ Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Decisions,* London: I.B. Tauris, 1988, 264 Pages.

٢٠٤ Hinnebusch, Raymond A.; *Egyptian Politics under Sadat; The Post - Populist Development of an Authoritarian Modernizing State,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1988.

٢٠٥ Licklider, Roy; *Political Power and the Arab Oil Weapon; The Experience of Five Industrial Nations,* Berkeley: University of California Press, 1988.

٢٠٦ Lukacs, Yehuda and Abdulla M. Battah (Eds); *The Arab - Israeli Conflict; Two Decades of Change,* Boulder: Westview Press, 1988.

٢٠٧ Klieman, Aharon; *Statecraft in the Dark; Israel's Practice of Quiet Diplomacy,* Boulder: Westview Press, 1988.

٢٠٨ Kramer, Gudrun; *The Jews in Modern Egypt, 1914 - 1952,* London: I.B. Tauris, 1989, 290 Pages.

٢٠٩ Mattar, Philip; *The Mufti of Jerusalem Al - Haj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement,* New York: Columbia University Press, 1988.

٢١٠ McDowall, David; *Palestine and Israel; The Uprising and Beyond,* London: I.B. Tauris, 1989, 256 Pages.

٢١١ Ojo, Olusola; *Africa and Israel; Relations in Perspective,* Boulder: Westview Press, 1988.

٢١٢ Reich, Bernard and Gershon R. Kieval (Eds); *Israeli National Security Policy; Political Actors and Perspectives,* Westport, CT: Greenwood Press, 1988.

٢١٣ *Report on the Violations of Human Rights in the Territories during the Uprising, 1988,* Tel-Aviv: The Israeli League for Human and Civil Rights, 1988.

٢١٤ Said Ali, Abdul-Monem; *Back to the Fold? Egypt and the Arab World,* Washington, D. C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1988.

٢١٥ Segal, Haggai; *Dear Brothers; The West Bank Jewish Underground,* New York: Beit-Shamai Publications, 1988, 322 Pages.

٢١٦ Shehadi, Nadim and Dana Haffar Mills (Eds); *Lebanon; A History of Conflict and Consensus,* London: I.B. Tauris, 1988, 350 Pages.

٢١٧ The International Institute for Strategic Studies, *Strategic Survey 1987 - 1988,* London: IISS, 1988, 240 Pages.

٢١٨ ـــــ , *The Military Ballance, 1988 - 1989,* London: IISS, 1988, 260 Pages.

٢١٩ *The West Bank and Gaza; Israel's Options for Peace,* Jerusalem: Jaffee Center for Strategic Studies, 1989, 235 Pages.

٢٢٠ Vitullo, Anita; *Israel's War by Bureaucracy; "We'll Blow your House Down",* Chicago: Human Rights Research and Education Foundation, 1988.

٢٢١ Washington Institute's Presidential Study Group; *Building for Peace; An American Strategy for the Middle East Policy,* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988.

٢٢٢ Wolfsfeld, Gadi; *The Politics of Provocation; Participation and Protest in Israel,* Albany: SUNY Press, 1988.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.